

دراسات نحوية في ضوء القرآن (١)



ظاهرة التأويل

في إعراب القرآن الكريم

دراسة تحليلية لوقف النجاة من القراءات
القرآنية المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية

الدكتور محمد عبد القادر هنادي

جامعة الملك عبدالعزيز

كلية الآداب - جدة

مكتبة الطالب الجامعي
مكة المكرمة - العربية

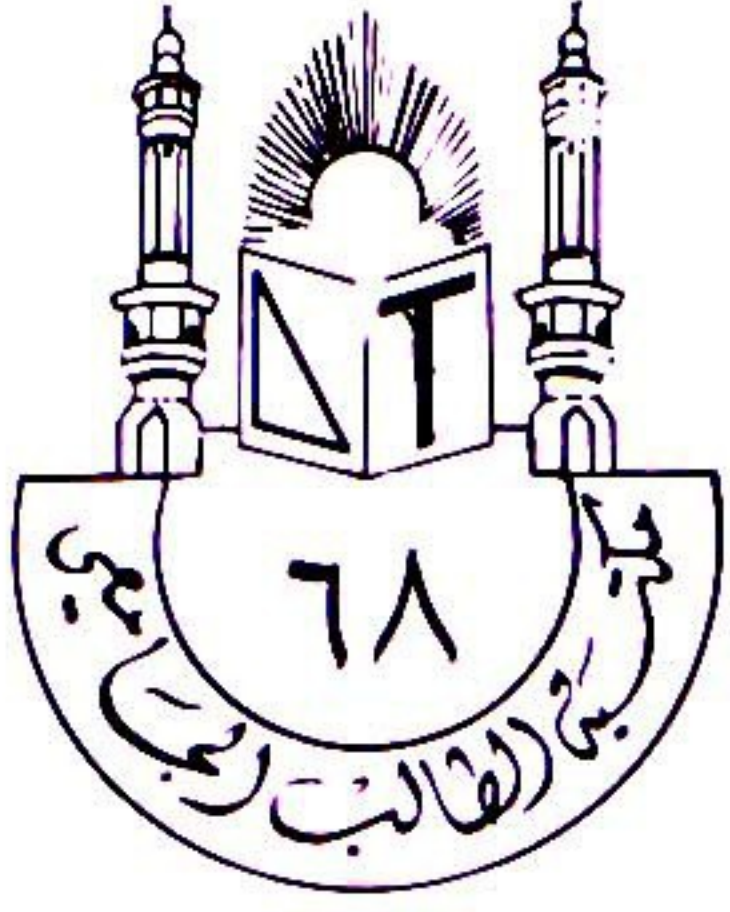
**Collection of Prof. Muhammad Iqbal Mujaddidi
Preserved in Punjab University Library.**

پروفیسر محمد اقبال مجددی کا مجموعہ
پنجاب یونیورسٹی لائبریری میں محفوظ شدہ



ظاهرة التأويل

في أعراق القرآن الكريم



دراسة تحليلية لوقف لنخاة من القراءات القرآنية المتواترة
التي تتعارض مع القواعد النحوية

الدكتور محمد عبدالقادر هنادي

جامعة الملك عبدالعزيز

طبية الآداب - جدة



١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

مكتبة الطالب الجامعي
مكة المكرمة - العزيزية

132327

حقوق النشر والتوزيع محفوظة لمكتبة الطالب الجامعي . جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز إعادة طبع أو نقل أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الكتاب بأية وسيلة دون إذن كتابي من الناشر .

٤١٥,٢

هنادي ، د. محمد عبد القادر

هـ م ظ

ظاهرة التأويل

في إعراب القرآن الكريم

مكتبة الطالب الجامعي

مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٤٦٠ ص - ٢٤ سم

١ - اللغة العربية - النحو

أ - العنوان .

الرقم : ٤١٥,٢

هـ م ظ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورضي الله عن صحابته الميامين، وبعد فإن عنوان هذا الكتاب هو: « ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم »، وقد أدت طبيعة البحث فيه إلى أن يكون في خمسين مبحثاً، تسبقها مقدمة وتوطئة، وتنتهي بتعقيب عام وخاتمة فيها تلخيص لمعالم البحث مع وضع الفهارس الفنية اللازمة.

أ - أهداف البحث:

للبحث أهداف كثيرة منها:

أولاً : الكشف عن ظاهرة نحوية هامة تتمثل في تبيان موقف النحاة من النصوص التي لا تتفق مع قواعدهم النحوية، وتتبع أساليبهم التي يسلكونها للتخلص من هذا التخالف بين النص والقاعدة.

ثانياً : الدفاع عن فكرة الاعتماد على النصوص القرآنية في وضع القواعد النحوية، وتقديم النص على القاعدة أياً كان مصدرها وصاحبها.

ب - دوافعه:

إن الذي دفعني إلى اختيار هذا البحث عدة أسباب منها:

أولاً : أن المكتبة العربية والإسلامية بوجه عام تفتقر إلى هذا النوع من الدراسة القرآنية النحوية، فجاء هذا الكتاب ليكون لبنة متواضعة

من اللبّات التي أرجو أن تُسدَّ جزءاً من هذا الفراغ لعلها تدفع الباحثين في هذا الميدان إلى مزيد من الجهد والعمل المتواصل لخدمة الدراسات القرآنية، وإلقاء الأضواء على جوانبها المتعددة وأغوارها العميقة.

ثانياً : عندما كنت في السنة المنهجية بجامعة أم القرى كان أستاذي الدكتور أحمد مكّي الأنصاري قد أثار في نفسي مشكلة هامة تعرض لها نحائنا من السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين، وتتجلى هذه المشكلة في موقفهم من القراءات المتواترة المخالفة لأرائهم ومذاهبهم أيرفضونها أم يتأولونها، أم يُجيزونها؟

وكان - حفظه الله - قد ضرب لتوضيح ذلك أمثلة مستقاة من القرآن الكريم، ثم عرض لأراء النحاة فيها^(١)، فتكون لديّ من خلال دراستي لتلك المسائل والآراء تصوّر يتمثل في معارضة بعض النحاة للقراءات المتواترة، وتغليبهم القاعدة النحوية عليها، فتحرّك في نفسي شعور دفين بضرورة الوقوف عند هذه الظاهرة، وتتبع آراء النحاة في كثير من الآيات الكريمة، وتبيان ما لهم وما عليهم واخترت ظاهرة التأويل بالذات فكان ذلك هو الدافع الأول في إعداد هذا البحث.

ج - منهجه :

إن طبيعة البحث جعلتني أحمّد عن المنهج المألوف لدى الدارسين، ذلك المنهج الذي يعتمد في كثير من الأحيان على تقسيم الكتاب إلى أبواب وتقسيم الأبواب إلى فصول... لكنني في كتابي هذا أثرت أن أجعله

(١) انظر بوجه عام كتاب «سبويه والقراءات» للدكتور أحمد مكّي الأنصاري، وكذلك كتاب «الدفاع عن القرآن» له أيضاً.

مباحث نحوية معتمدة على النصوص القرآنية، تمشياً مع طبيعة البحث المنهجي فجعلته في خمسين مبحثاً.

وكنت في كل مبحث أتبع المنهج التالي :

- ١ - أذكر عنوان المبحث مع ذكر الآية الكريمة التي تتصل به .
- ٢ - أبدأ المبحث بالعرض المركز فأبين فيه موضع التأويل في الآية الكريمة، وأوضح السبب الذي دفع النحاة إلى تأويلها.
- ٣ - بعد الانتهاء من العرض المركز أنتقل إلى التوضيح، وقد جعلته في فقرتين: الفقرة الأولى تتناول تأويلات النحاة للآية الكريمة على مختلف مدارسهم ومذاهبهم، أما الفقرة الثانية فهي التي تتناول موقف النحاة الذين أجازوا الآية الكريمة واتخذوها أصلاً في وضع القواعد النحوية، وجعلت هذه الفقرة تحت عنوان «توجيه الآية الكريمة».
- ٤ - بعد التوضيح أنتقل إلى الترجيح، وكان منهجي فيه يعتمد على ما يلي :

أولاً : لقد ثبت لدي أن القراءات السبعية قراءات متواترة، وأن لغات العرب تؤيدها وتوازرها، ولهذا تمسكت بها وجعلتها الأصل في قبول القاعدة النحوية أو رفضها. ويكفي هنا أن أنقل نصاً مهماً لابن خالويه يبين فيه أنه ما من قراءة سبعة إلا ولها وجه صحيح في العربية، فاستمع إليه وهو يقول:

«إنني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، السامونيين على تادية الرواية واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذاهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهها لا يمنع فوافق باللفظ والحكاية

طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار»^(١).

وكان شعاري دائماً في كل ما أرجحه قول الإمام أحمد الإسكندري: «وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة»^(٢).

وأنوه هنا إلى أنني لم أدخل في دراستي هذه إلا القراءات السبعية.

ثانياً : لم ألتفت في دراستي إلى الأقيسة النحوية التي كان يستشهد بها فريق من النحاة لردّ القراءات السبعية، وكنت أنطلق في هذا من قول الداني رحمه الله:

«وأئمة القراءة لا تعمل من القرآن في شيء على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية، إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها، والمصير إليها»^(٣).

ثالثاً : التزمت في ترجيحاتي كلها جانب الحياد الذي يتمثل في الوقوف إلى جانب القراءة القرآنية، والدفاع عنها وإثباتها، والاعتماد عليها في توجيه الآية الكريمة، وإعرابها، وكنت أقول كما قال أبو حيان: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام

(١) نقلاً عن أصول التفكير النحوي ص ١٣٠.

(٢) الانتصاف على الكشاف ٥٤/٢.

(٣) منجد المقرئين ص ٢٤٣.

العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون؟»^(١).

وكما قال في موضع آخر:

«ولسنا متعبدین باتباع مذهب جمهور البصريين، بل نتبع الدليل»^(٢).

وبعد فكما قال ابن سنان الخفاجي:

«إن النظر إذا سلط على علل النحويين لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم أن يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك»^(٢).

بعد هذا القول أقول:

الحقُّ مع مَنْ قال: هكذا قال القرآن الكريم، وهكذا جاءت قراءاته المتواترة - والله وليّ التوفيق: وهو الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

(١) النهر المادّ على البحر المحيط ١٥٦/٣ - ١٥٧.

(٢) سرّ الفصاحة ص ٣٣.

توطئة

معنى التأويل:

إذا تتبعنا معنى التأويل عند اللغويين والنحويين وجدناه على النحو التالي:

أولاً - معنى التأويل عند اللغويين:

لكلمة التأويل في اللغة معانٍ كثيرة أذكر منها ما يأتي:

١ - الرجوع، والعاقبة، والمآل:

قال صاحب تهذيب اللغة:

«إن الأول بمعنى الرجوع، من آل يؤول أولاً... ويقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع»^(١).

وقال صاحب تاج العروس:

«أوله إليه، تأويلاً: أرجعه، وأول الله عليك ضالتك ردّ ورجع»^(٢).

وجاء في لسان العرب «أول إليه الشيء: رجع»^(٣).

(١) تهذيب اللغة ٤٣٧/١٥ - ٤٣٨ مادة (أول).

(٢) تاج العروس ٢١٥/٧ مادة (أول).

(٣) لسان العرب ٣٢/١١.

وقال الزمخشري: «لا تعول على الحسب تعويلاً، فتقوى الله أحسن تأويلاً، أي عاقبة»^(١).

وقد ورد لفظ التأويل بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾^(٢). ومعنى أحسن تأويلاً أي أحسن عاقبة ومآلاً^(٣).

٢ - التفسير والبيان:

قال الأزهري: «قال الليث: التأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه»^(٤).

وقال ابن منظور: «أوله وتأوله: فسره»^(٥).

وجاء في الصحاح: «التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء»^(٦).

وقد ورد لفظ التأويل بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾^(٧)، فعن عبد الله بن عباس كان يقول وهو يقرأ هذه الآية: «أنا ممن يعلم تفسيره وبيانه»^(٨).

٣ - التدبير والتقدير:

وإلى هذا المعنى أشار صاحب لسان العرب بقوله:

(١) أساس البلاغة ٢٥/١.

(٢) النساء ٥٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٥١٨/١.

(٤) تهذيب اللغة ٤٥٨/١٥.

(٥) لسان العرب ٣٣/١١.

(٦) الصحاح ١٦٢٣/٤ ت: أحمد عبد الغفور عطار.

(٧) آل عمران ٧.

(٨) في العقيدة الإسلامية ٧٢/١.

«أول الكلام وتأوله: دبره وقدره»^(٦).

٤ - الجمع والإصلاح:

قال ابن منظور: «يقال ألت الشيء أوولهُ: إذا جمعته وأصلحته...»
وقال بعض العرب: أول الله عليك أمرك إذا جمعه، وإذا دعوا عليه قالوا: لا أول الله عليك شملك»^(٢).

٥ - التحرّي والطلب والتوسّم:

جاء في لسان العرب يقال: «تأولت في فلان الأجر إذا تحرّيته وطلبتة»^(٣).

وقال الزمخشري: «تأملته فتأولت فيه الخير، أي توسمته وتحرّيته»^(٤).

٦ - نوع من النبات:

قال الفيروزابادي: «التأويل بقلة طيبة الريح»^(٥).

ثانياً - معنى التأويل عند النحويين:

لم يتناول أحد من النحاة - فيما اطلعت عليه - معنى التأويل كفكرة كما تناوله علماء اللغة، وإن كانوا يمارسونه في تطبيقاتهم النحوية، ولعلّ النصّ الوحيد الذي أعتمد عليه هنا في تبيان معنى التأويل، هو ما رواه السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل: قال أبو حيان: «التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول»^(٦).

فما المقصود من كلمة الجادة في كلام أبي حيان؟

(١) لسان العرب ٣٣/١١ وتاج العروس ٢١٥/٧.

(٢) لسان العرب ٣٣/١١.

(٣) لسان العرب ٣٣/١١.

(٤) أساس البلاغة ٥٢/١.

(٥) القاموس المحيط ٣٣١/٣.

(٦) الاقتراح ٧٥/١ ت: د. أحمد قاسم.

يبدو لي أن المراد منها القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي.

فالتأويل عند النحويين هو «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه»^(١).

أو هو كما قال أحد الباحثين:

«أصبح التأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد»^(٢).

وحيثما تتبع استعمال النحاة لكلمة التأويل تأكد لديّ هذا المعنى الذي قررته آنفاً، فأبو حيان حين تناول مسألة جواز وقوع جملة «فاقطعوا» خبراً لقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة﴾، قال^(٣): «أجاز ذلك جماعة من البصريين... ولما كان مذهب سيوية لا يجوز ذلك تأوله على إضمار الخبر، فيصير تأوله: فيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة».

وقال في حديثه عن دخول ربما على الفعل المضارع:

«ولما كانت (رب) عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل «تأولوا (يود) في معنى ود»^(٤).

وعندما تحدّث ابن هشام عن مسألة تقدم معمول اسم الفعل عليه قال:

(١) أصول النحو العربي ص ١٨٥.

(٢) أصول التفكير النحوي ص ٢٦٢.

(٣) البحر المحيط ٤٧٦/٣.

(٤) المصدر السابق ٤٤٢/٥ ويشير إلى قوله تعالى: ﴿ربما يودّ الذين كفروا﴾ (الحجر).

«لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافاً للكسائي، وأما «كتاب الله عليكم»، وقوله «أيها المائح دلوي دونكا» فمؤولان»^(٢).

وقال في حديثه عن الفعل المعتل الآخر إذا سبق بحرف جازم، وبقي حرف العلة: «الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشي ويرمي فإنه يجزم بحذفه، ونحو «من يتقي ويصبر» فمؤول»^(١).

ويلاحظ أن أبا حيان وابن هشام استعملوا لفظ التأويل عند اصطدام النص بالقاعدة النحوية، وهذا هو الذي يعني، وقد اتخذته أساساً لمعنى التأويل المقصود في هذا البحث.

وعند الأشموني نجد كلمة التأويل لا تأتي إلا في هذا المعنى، وهو «اصطدام القاعدة النحوية بالنص» فراه حين يتحدث عن حذف الفاعل يقول: «كونه عمدة لا يجوز حذفه، لأن الفاعل وفعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وأجاز الكسائي حذفه نحو قوله:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا اخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التقدير فيه «فإن كان هو»^(٣) وغيره كثير وكثير.

والشهاب الخفاجي كذلك يستخدم كلمة التأويل في حال اصطدام نص بقاعدة نحوية فيقول في قوله تعالى:

﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن﴾^(٤).

(١) قطر الندى ص ٢٥٦.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٦٢.

(٣) شرح الأشموني ١٠٢/٢ - ١٠٤ ط ٣.

(٤) البقرة ٢٣٤.

«لما كان المتوفى الأزواج، والمتربص الزوجات، لزم كون الخبر ليس عين المبتدأ، فاحتاج إلى التأويل فتأولوه»^(١).

وحيث تحدّث السيوطي عن مسألة عطف الإنشاء على الخبر قال: «منعه البيانون وابن مالك، وجوّزه الصفار وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وبشّر الذين آمنوا وبشّر المؤمنين﴾، والمانعون أولوا ذلك»^(٢).

وإذا وقفنا عند المحدثين فإننا نجدهم يستعملون لفظ التأويل بهذا المعنى، فالشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - يجيز مجيء الحال من الماضي غير المقترن بقدر فيقول: «ونحن نختار مذهب الكوفيين ولا داعي إلى تأويل الشواهد الكثيرة التي وردت عن العرب»^(٣).

وحيث تحدّث الأستاذ عباس حسن عن مسألة جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط قال:

«صرّح النحاة بأنه لا يجوز، وتأولوا قوله تعالى: ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ فقالوا: إن إذا لمجرد التأكيد هنا، وليست للربط، وهذا تأويل بادي الضعف»^(٤).

وأشار الدكتور أحمد مكي الأنصاري صراحة إلى مفهوم التأويل عند النحاة فقال وهو يتحدث عن قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ «تأول النحاة هذه الآية إلى تأويلات متعددة، ذلك أن القاعدة النحوية تقول بتجريد الفعل عن علامة الجمع والتثنية عند إسناده إلى الظاهر في الأعمّ

(١) حاشية الشهاب ٣٢٠/٢ - ٣٢١.

(٢) مع الهوامع ١١٠/١ وانظر ٢٣٨ - ٢٣٩ و ٢٨/٢ - ٥٨.

(٣) أوضح المسالك ٦١٠/٢.

(٤) النحو الوافي ٣٤٩/٤.

الأغلب... تلك هي القاعدة النحوية... ولكي تطرد هذه القاعدة تأويل النحاة هذه الآية»^(١).

يستنتج مما سبق أن التأويل عند النحاة هو «الوسيلة التي لجأوا إليها للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها»^(٢).

الفرق بين التأويل والتوجيه الإعرابي^(٣):

هناك فرق دقيق بين التأويل النحوي والتوجيه الإعرابي، فالتأويل أعم أمن التوجيه، وكما يقول المناطقة: كل تأويل توجيه ولا عكس.

وتوضيح ذلك أن الجمهور قرأ آية النساء بنصب ﴿والأرحام﴾، والتوجيه فيها أنها معطوفة على المفعول به وهو لفظ الجلالة، والمعنى «واتقوا الله، واتقوا الأرحام».

فهذا الإعراب وأمثاله يُعدّ توجيهاً نحويّاً، ولا تأويل فيه على الإطلاق.

أما إعراب كلمة ﴿والأرحام﴾ بالجرّ على أنها مجرورة بواو القسم فإنه يُعدّ تأويلاً نحويّاً، وفي الوقت نفسه هو توجيه نحوي لا شك فيه.

ومن هذا المثال يتضح لنا أن التأويل أعمّ من التوجيه فكل تأويل توجيه، وليس كل توجيه تأويلاً.

العلاقة بين التأويل والتقدير^(٤):

إن العلاقة بين التأويل والتقدير علاقة اجتماع وافتراق، فقد يجتمعان

(١) سيبويه والقراءات ص ١٦٢ ولمزيد من التفصيل راجع: المدارس النحوية ص ٣١٣ ومدرسة الكوفة ٣٤١، وإحياء النحو ص ٦٢، وأدلة النحو ص ٢٨.

(٢) أصول التفكير النحوي ص ٢٦١.

(٣) هذا المبحث مستفاد من محاضرات الدكتور أحمد مكّي الأنصاري بقسم الدراسات العليا بمكة المكرمة، وهي بعنوان «محاضرات في النحو العربي».

(٤) محاضرات الدكتور الأنصاري بقسم الدراسات العليا العربية بمكة المكرمة.

في شيء واحد، وقد ينفرد كلٌّ منهما في شيء آخر، مثال اجتماعهما معاً قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فحينما اصطدمت القاعدة النحوية بهذه الآية الكريمة وأمثالها تأولوها فقالوا: التقدير: إذا انشقت السماء انشقت فاجتمع فيها الأمران معاً: التأويل والتقدير.

ومثال انفراد التقدير فقط قوله تعالى:

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾^(١)، التقدير: «واسأل أهل القرية» وليس فيها شيء من التأويل لأنها لا تصطدم بشيء من القواعد النحوية، إذ أن الإعراب في كلتا الحالتين واحد، وهو النصب على المفعولية، وإنما جاء التقدير هنا لبيان المعنى المراد وتوضيحه.

ما محور الدراسة في هذا الكتاب؟

محور الدراسة في هذا الكتاب هو الإعراب الذي فيه تأويل لا كل الأعراب، وأقرب مثال بين يديك كلمة ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾، فقد قرئت بجميع وجوه الإعراب، رفعاً ونصباً وجرّاً، ولهذا تعددت فيها الأعراب، ولا يعنينا من كل هذه الأعراب إلا الإعراب الذي دخله التأويل، ذلك الذي يقول: إن الواو هنا للقسم، وليست للعطف، وإن كلمة ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ مجرورة بواو القسم وليست مجرورة بالعطف على الضمير. ومنشأ هذا التأويل جاء من اصطدام القاعدة النحوية بالآية الكريمة في قراءتها السبعية بالجر.

فمحور الدراسة إذاً هو الإعراب الذي يصطدم فيه النص القرآني بالقاعدة النحوية.

وأودّ أن أنوّه هنا إلى أنه لم يكن من أهدافي استقصاء جميع الآيات

(١) يوسف آية: ٨٢.

التي اصطدمت فيها القواعد النحوية بالآيات القرآنية... ذلك أنني أدرس الظاهرة فقط (ظاهرة التأويل) وحسبي أنني أضرب لها الأمثال المتعددة، وأذكر النماذج المتنوعة، لإثبات وجود هذه الظاهرة في إعراب القرآن الكريم.

ذلك هو الهدف الأساسي من هذه الدراسة، وهذا هو المسلك الذي يقتضيه البحث المنهجي تطبيقاً لعنوان الرسالة وهو «ظاهرة التأويل...» وقد رأيت الاكتفاء بخمسين مبحثاً تمثل هذه الظاهرة خير تمثيل بعون الله وتوفيقه، لأن استقصاء جميع الأمثلة الواردة في إعراب القرآن الكريم يحتاج إلى مجلدات ضخمة... وليس من أهدافنا هنا الإحصاء والاستقصاء، وإنما الهدف الأصلي هو إثبات هذه الظاهرة فقط... ومجرد الإثبات يكتفى فيه بالنماذج المتعددة، وقد قمت بذلك والحمد لله، وقديماً قالوا: «حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق».

هذا ولا يفوتني أن أقول: إنني - رغماً من قصوري وتقصيري، حاولت جاهداً أن أضيف لبنة متواضعة إلى صرح الدراسات النحوية... ولست أدري مدى توفيقي أو إخفاقي في هذه المحاولة... وكل الذي أدريه أنني لم أدخر جهداً في سبيل البحث والدرس... فإن أكن قد أصبت فذلك الذي أبتغيه. وهو من توفيق الله وتيسيره، وإن أكن قد جانب الصواب، وخانني التوفيق، فذلك جهد المقل، وحسبي أنني بذلت الجهد، وأخلصت النية وأنفقت الوقت في خدمة تراثنا الإسلامي الخالد، انطلاقاً من المبدأ السماوي الذي يحثنا على العمل في قوله تعالى:

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

* * *

١ - المبحث الأول

(عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض)

أ - الآية الكريمة:

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

[النساء: ١].

العرض المركّز: موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ على قراءة حمزة بالخفض، وذلك بعطفه على الضمير المخفوض في «به»، وجمهور البصريين لا يُجيزون ذلك، فكانوا بين رافضين لها ومتأولين.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قرأ حمزة وقتادة وإبراهيم والأعمش بخفض (والأرحام)^(١)، وردّها معظم النحاة البصريين، فاتهموها حيناً بالخطأ وحيناً آخر باللحن، وتارة بالقبح كما سأبين ذلك بالتفصيل، وتأولها فريق آخر.

أبدأ حديثي أولاً بذكر مذهب سيبويه في هذه المسألة، فهو لا يُجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، ويصف ذلك إن ورد في الكلام بالقبح، استمع إليه وهو يقول في الكتاب:

(١) الكشف ٣٧٥/١، والبحر المحيط ١٥٧/٣، وإعراب القرآن - النحاس ٣٩٠/١.

«ومما يقبح أن يُشركه المظهر علامة المضمّر المجرور، وذلك قولك مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يُشرك المظهر مضمراً داخلياً فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم، كرهوا أن يُتبعوها الاسم»^(١).

ووصفها الفراء بالقبح فقال:

«وفي ذلك قبح، لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»^(٢).

وقال المبرد: «لا تحلّ القراءة بها»^(٣)، وقال في موضع آخر: «لو أني صليتُ خلف إمام يقرأها لقطعْتُ صلاتي»^(٤).

وتشدد الزجاج بمثل ما تشدد به المبرد، إذ لم يتورع عن وصف هذه القراءة السبعية المتواترة بالخطأ، وإليك ما قاله:

«القراءة الجيدة نصب الأرحام، فخأما الخفض فخطأ في العربية، فإن إجماع النحويين أنه يقبح أن يعطف اسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الخفض إلا بإظهار الخفض»^(٥).

«القراءة الجيدة نصب (والأرحام)، فأما الخفض فخطأ في العربية، فإن إجماع النحويين»، إذ لم يثبت قطعاً أن هناك إجماعاً على عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، إذ من

(١) الكتاب ١/٣٩١ - ط / ١٣١٦.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) الكامل - المبرد ٢/٧٤٩ الحلبي وطبع التقدم.

(٤) درة الغواص ص ٩٥ ط ١.

(٥) إبراز المعاني ص ٢٨٣.

البصريين أنفسهم من خرج على مدرسة البصرة كالأخفش^(١)، ويونس^(٢)، إلى جانب أن الكوفيين^(٣) أجازوا ذلك دون قيد أو شرط، فليس هناك إذاً إجماع في هذه المسألة.

وسلك أبو علي الفارسي في قراءة حمزة للآية بالخفض مسلك البصريين، فوصفها بالضعف في القياس، والقلّة في الاستعمال، وذكر أن ترك الأخذ به أحسن^(٤).

وقال الزمخشري: «قراءة حمزة ﴿والأرحام﴾ ليست بتلك القوية»^(٥) وأفرد ابن الأنباري مسألة خاصة^(٦) حول هذه الآية الكريمة، وناقش فيها آراء الكوفيين، ودافع عن مذهب البصريين دفاعاً مستميتاً^(٧).

ومن النحاة المتأخرين الذين رفضوا قراءة حمزة الرضي، وعلّل ذلك بقوله:

«والظاهر أن حمزة جَوّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع»^(٨).

وللبصريين أدلتهم الكثيرة في هذه المسألة أذكر منها:

أولاً • إن الضمير عَوْض عن التنوين، فكما لا يجوز العطف على التنوين، فكذلك لا يجوز العطف على الضمير^(٩).

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٢/٣.

(٢) المصدر السابق ٢٣٢/٣.

(٣) شرح الأشموني ٤٢٩/٢ - ٤٣٠.

(٤) أبو علي الفارسي ص ٢٤٠.

(٥) المفصل ١٢٤.

(٦) هي المسألة ٦٥ في كتابه الإنصاف.

(٧) انظر الإنصاف ٢٧٢/٢ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ ط ٩٥٣/٢.

(٨) شرح الكافية ٣٢٠/١.

(٩) الكتاب ٣٩١/١، وجمع الهوامع ١٣٩/٢، والإنصاف ٢٧٤/٢ ط ١٩٥٣.

ثانياً : قولهم إن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، وعطف الاسم على الضمير المجرور، يؤدي إلى عطفه على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز^(١).

ثالثاً : نسب هذا الدليل إلى أبي عثمان المازني، فكما أنه لا يجوز عطف المضمرة المجرورة على المظهر المجرور في قولك «مررتُ بزيدٍ وَكَ»، فكذلك لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمرة المجرورة، فلا يقال: مررتُ بِكَ وَزيدٍ^(٢).

رابعاً : «إنهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضمرة المرفوعة، فلا يجوز أن يقال: اذهبُ وزيدُ، وذهبتُ وزيدُ، بل يقولون: اذهبُ أنتُ وزيدُ، وذهبتُ أنا وزيدُ... مع أن المضمرة المرفوعة قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على المضمرة المرفوعة مع أنه أقوى من المضمرة المجرورة بسبب أنه قد ينفصل فلأن لا يجوز عطف المظهر على المضمرة المجرورة - مع أنه البتة لا ينفصل - كان أولى»^(٣).

ونجد طائفة أخرى من النحاة تأولت الآية الكريمة على تقدير أن الواو واو قسم، (والأرحام) جُرَّ به كما هو معروف في أبواب النحو.

قال ابن الأنباري^(٤): «إن قوله والأرحام: ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، إنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

(١) الإنصاف ٢/٢٧٤، ومفاتيح الغيب ٩/١٦٣، والكشاف ١/٤٩٣، وشرح الكافية ١/٣١٩.
(٢) إعراب القرآن - النحاس ١/٣٩٠، والإنصاف ٢/٢٧٤ - ٢٧٥ ط ١٩٥٣.
(٣) مفاتيح الغيب ٩/١٦٣.
(٤) الإنصاف ٢٥٠/٢٧٥ ط ٢/٩٥٣.

وقال أبو حيان: «ذهبت طائفة إلى أن الواو في «والأرحام» واو القسم لا واو العطف»^(١).

توجيه الآية الكريمة:

أجاز فريق من النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وفي مقدمة هؤلاء الكوفيون عامة^(٢)، وتبعهم في مذهبهم هذا جمع غفير من النحاة منهم يونس^(٣)، والأخفش^(٤)، والشلوبين^(٥)، وابن مالك^(٦)، وأبو حيان^(٧).

الترجيح:

ما ذهب إليه الكوفيون هو الأقرب إلى الصواب، وذلك لأدلة كثيرة منها ما تتصل بالقراءة، ومنا ما تتصل بالقياس، ومنها ما لها علاقة بالسمع من كلام العرب.

فأما من حيث القراءة: فكما ذكرت سابقاً فإن قراءة خفض «والأرحام» قرأها حمزة، ويكفي هنا أن أنقل بعض شهادات علماء ثقات، فها هو ذا ابن جني يقول في معرض رده على المبرد:

«ليست عندنا هذه القراءة من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليها أبو العباس المبرد، بل الأمر فيها دون ذلك، وأقرب وأخف وألطف»^(٨).

(١) البحر المحيط ١٥٨/٣.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٢/٣، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، دار الكائن العربي.

(٣) المصدر السابق ٢٣٢/٣.

(٤) المصدر السابق ٢٣٢/٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٢/٣.

(٦) ألفية ابن مالك على ابن عقيل ٢٣٩/٢.

(٧) البحر المحيط ١٥٧/٣.

(٨) دفاع عن القرآن ص ٦.

واقراً ما قاله الفخر الرازي في تفسيره:

«واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات في اللغات، ذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة... والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن»^(١).

وأطال أبو حيان في حديثه عن قراءة حمزة، ومما قاله:

«لم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، كان حمزة صالحاً ورعاً، ثقة في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة، ولد سنة ثمانين فأحكم القراءات، وله خمس عشرة سنة، وأمّ الناس سنة مائة، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم أبو سفيان الثوري، والحسن بن صالح، ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة العربية أبو الحسن الكسائي، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض»^(٢).

ومما جاء في كلام العرب قولهم:

«ما فيها غيرُهُ وِفرسِهِ»^(٣) بجر كلمة «فرس» عطفاً على الضمير المجرور في غيره، دون إعادة الخافض.

وأما ما جاء في الشعر فهو كثير يخرج عن حدّ القلة، ومنه قول الشاعر:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَبَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ^(٤)

(١) مفاتيح الغيب ١٦٤/٩.

(٢) البحر المحيط ١٥٩/٣.

(٣) البحر المحيط ١٤٧/٢، ومخطوط: الدرّ المصون ٣٢٥/١.

(٤) الإنصاف ٤٦٥/٢ ط/٦١. السواري: جمع سارية. غوط: جمع غائط وهو المظمن من

أي فما بينها وبين الكعب.

وقال آخر:

هَلَّا سَأَلْتَ بَدِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمِ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ^(١)
أي: وعن أبي نعيم.

وقال شاعر آخر:

بِنَا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا يُدْرِكُ الْمُنَى وَتُكْشَفُ غَمَاءُ الْخُطُوبِ الْفَوَادِحُ^(٢)
فقد عطف الاسم الظاهر «غيرنا» على الضمير المخفوض في «بنا».

ومنه قول الشاعر:

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلِّي بِهَا وَسَعِيرِهَا^(٣)
أي: وبسعيها.

وقال شاعر آخر:

أَكْرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا^(٤)
فقد عطف الاسم الظاهر سواها على الهاء في «فيها» من غير إعادة
الخافض. وأنشد سيبويه:

فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَازْهَبْ وَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ^(٥)

= الأرض، نغانف: جمع نفف وهو الهواء بين شيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفف - انظر الانصاف من الإنصاف ٤٦٥/١.

(١) الإنصاف ٤٦٥/٢ جماجم: موضع بين الدهناء ومنتال في ديار تميم.

(٢) المصدر السابق ٤٦٥/٢.

(٣) و(٤) البحر المحيط ١٤٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٢/١ - الأميرية ١٣١٦.

أراد: وما بك وبالأيام.

وصدق ابن مالك إذ يقول^(١):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النُّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

(ومن الأدلة القياسية التي ذكرها الكوفيون جواز توكيد الاسم الظاهر
لضمير المخفوض وإبداله، فمن الجائز أن تقول: مررتُ بك نفسك، كذلك
جاز الإبدال منه في نحو قولهم:

«أعجبت بك جَمَالِكُ» فالاسم الظاهر «جمالِك» بدل من المضممر
المخفوض في بك).

ولله درّ أبي حيان حين قال في تفسيره:

«ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم
ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل
البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم
العربية، لا أصحاب الكنائس المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن
الصحف دون الشيوخ»^(٢).

تعقيب:

وجدت النحاس ينقل نصاً غريباً حول قراءة حمزة وينسبه إلى
الكوفيين، استمع إليه وهو يقول:
«وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علّة
قبحه فيما علمته»^(٣).

(١) الألفية على شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢.

(٢) البحر المحيط ١٥٩/٣.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ٣٩٠/١.

وإنني أستغرب هذه النسبة من النحاس للكوفيين، فالعلماء متفقون جميعاً على إجازة الكوفيين لقراءة حمزة، ومتفقون كذلك على أن جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من مذهب الكوفيين... صحيح أن الفراء قد وصفها بالقبح^(١)... بيد أن إطلاق هذه الصفة على الكوفيين جميعاً فيه بُعد.

* * *

ب - الآية الكريمة:

﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه، قل قتال فيه كبير، وصد عن سبيل الله، وكفر به والمسجد الحرام، وإخراج أهله منه أكبر عند الله، والفتنة أكبر من القتل...﴾ [البقرة: ٢١٧].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿والمسجد الحرام﴾، فعطف «والمسجد» على الضمير المخفوض في «به»، ومنع ذلك البصريون، فتأولوا الآية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يتمثل في قول بعض النحاة أن ﴿والمسجد الحرام﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿عن سبيل الله﴾، إذ التقدير: «وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام».

(١) معاني القرآن ١/٢٥٢.

وإلى هذا التأويل ذهب المبرد^(١)، والنحاس^(٢)، وابن الأنباري^(٣)،
وابن القرار^(٤).

التأويل الثاني: ذهب الفراء إلى أن قوله تعالى: ﴿والمسجد الحرام﴾
معطوف على ﴿الشهر الحرام﴾، إذ التقدير: «يسألونك عن القتال في
الشهر الحرام والمسجد الحرام»^(٥). وضعف البصريون هذا التأويل، زعموا
منهم أن الصحابة لم يسألوا عن القتال في المسجد الحرام^(٦)، وإنما سألوا
عنه في الشهر الحرام. ثم إن الأخذ برأي الفراء في الآية يؤدي إلى القول
بأن القتال في الشهر الحرام كفر، وهذا خطأ بالإجماع^(٧)، كذلك فإن تأويل
الفراء يجعل إخراج أهل المسجد الحرام كفراً، وهذا خطأ أيضاً^(٨).

وتبع البصريين في رأيهم هذا أبو جعفر النحاس فقال^(٩):

«قيل في المسجد الحرام عطف على الشهر، أي ويسألونك عن
المسجد فقال تعالى: ﴿وإخراج أهله أكبر عند الله﴾، وهذا لا وجه له،
لأن القوم لم يكونوا في شك من عظيم عها أتى المشركون إلى المسلمين في
إخراجهم من منازلهم بمكة فيحتاجوا إلى المسألة».

وقال أبو علي الفارسي:

- (١) البحر المحيط ١٤٧/٢، المعجم في إعراب القرآن المجيد ٨٣/١.
- (٢) إعراب القرآن - النحاس ٢٥٩/١.
- (٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٢/١.
- (٤) تفسير مشكل إعراب القرآن ص ١٠٩.
- (٥) معاني القرآن ١٤١/١.
- (٦) مفاتيح الغيب ٣٤/٦.
- (٧) المصدر السابق ٣٤/٦.
- (٨) المصدر السابق ٣٤/٦ - ٣٥.
- (٩) إعراب القرآن - النحاس ٢٥٩/١.

«هذا أيضاً يمتنع لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام»^(١) وضعفه

العكبري بقوله:

«قد ضعف ذلك بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام، إذ لم يشكوا في تعظيمه، وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام، لأنه وقع منهم، ولم يشعروا بدخوله»^(٢).

التأويل الثالث: ذهب بعض النحاة إلى أن ﴿والمسجد الحرام﴾

متعلق بفعل محذوف تقديره: «يصدونكم عن المسجد الحرام».

قال العكبري^(٣): «والجيد أن يكون متعلقاً بفعل محذوف، دلّ عليه

الصدّ تقديره: «ويصدّون عن المسجد».

التأويل الرابع: يتضح هذا التأويل في قول بعض النحاة: إن الواو في

﴿والمسجد الحرام﴾ واو قسم^(٤).

الترجيح:

الرأي الراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون من قولهم، إن ﴿والمسجد الحرام﴾ معطوف على الهاء في ﴿به﴾ من غير إعادة الخافض، وذلك لوجود أدلة سماعية وقياسية تقوي رأي الكوفيين، وقد ذكرتها بالتفصيل في حديثي عن قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(٥) بقراءة «والأرحام» بالخفض. لكنني سأتناول الآية الكريمة هنا من زاوية أخرى، فلقد أنكر معظم النحاة عطف ﴿والمسجد الحرام﴾ على

(١) تفسير التبيان - الطوسي ٢٠٦/٢.

(٢) إبلأ ما من به الرحمن ١٧٥/١.

(٣) المصدر السابق ١٧٥/١ ت: البجاوي.

(٤) روح المعاني مجلد ١ ج ٢/١٠٩.

(٥) النساء، آية: ١.

الهاء في ﴿ به ﴾ لأنهم لا يجيزون الكفر بالمسجد الحرام، فهم يعتقدون أنه من الخطأ القول: كفر بالمسجد الحرام.

وعندي أنه من الجائز القول: كفر بالمسجد الحرام وذلك لما يلي:

أولاً : ذهب طائفة من المفسرين إلى جواز القول بالكفر بالمسجد الحرام، ولا حرج في ذلك، فالرازي في تفسيره يرى أن الكفر بالمسجد الحرام هو منع الناس من الصلاة والطواف فيه^(١).

واستدل الألويسي على جواز قولنا: كفر بالمسجد الحرام بأن الكفر ينسب إلى الأعيان باعتبار الحكم المتعلق به كقوله تعالى:

﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ ﴾^(٢).

ثانياً : ثبت لغوياً خروج كلمة «كفر» من معناها الحقيقي إلى المعنى المجازي، كقولهم: كفر نعمة الله^(٣): جحدها، وفي الحديث «فرايتُ أكثرَ أهلها النساءُ لكفرهنَّ، قيل: أيكفُرُنَ باللهِ؟ قال: لا. ولكن يكفرون الإحسانَ، ويكفرون العشير»^(٤).

فإذا كان من الجائز لغوياً أن نقول: كفر بالإحسان، وكفر بالعشير. وكفر بالنعمة، فلماذا لا نجيز أن نقول: كفر بالمسجد الحرام؟

أما تأويل الفراء فهو مقبول عندي، ويبدو لي من خلال استقراي لمواقف من ذكرت من النحاة أن المعارضين للفراء أخذوا عليه مأخذهم تلك من حيث معنى الآية القرآنية، لا من حيث تعارض رأي الفراء بقاعدة نحوي سواء أكانت بصرية أم كوفية، إذ أنهم أجمعوا على أن السؤال كان عن القتال

(١) مفاتيح الغيب ٣٥/٦.

(٢) البقرة، آية: ٢٥٦.

(٣) القاموس المحيط مادة كفر.

(٤) لسان العرب مادة كفر. يريد رسول الله ﷺ أن أكثر أهل النار من النساء.

في الشهر الحرام لا في المسجد الحرام. لكنني أضمت صوتي إلى صوت
الرماني، وهو من أوائل من دافع عن تخريج الفراء وتأويله دفاعاً قوياً حين قال:
«ما ذكره الفراء ليس يمتنع، لأن القوم لما استعظموا القتال في الشهر
الحرام، وكان القتال عند المسجد الحرام، يجري مجراه في الاستعظام
جمعوهما، كذلك في السؤال، وإن كان القتال إنما وقع في الشهر الحرام
خاصة كأنهم قالوا: قد استحللت الشهر الحرام والمسجد الحرام»^(١).

ويأتي الفخر الرازي ليدافع هو الآخر عن رأي الفراء بمثل ما دافع به
الرماني فيقول:

«من الذي أخبركم بأنه ما وقع السؤال عن القتال في المسجد الحرام؟
بل الظاهر أنه وقع، لأن القوم كانوا مستعظمين للقتال في الشهر الحرام وفي
البلد الحرام، وكان أحدهما كالآخر في القبح عند القوم، فالظاهر أنهم
جمعوهما في السؤال»^(٢).

ولم يكتفِ الفخر الرازي بهذا، وإنما تناول المسألة من جانبها
الفقهي، فأجاز بتكفير من يقاتل في الشهر الحرام، وقال: «وعندنا أن قتالاً
واحداً في الشهر الحرام كفر»^(٣).

ورد قول البصريين بأن إخراج الناس من المسجد الحرام كفر بقوله:
«المراد من أهل المسجد هم الرسول عليه السلام والصحابة، وإخراج
الرسول من المسجد على سبيل الإذلال لا شك أنه كفر، وهو مع كونه كفراً
فهو ظلم»^(٤).

* * *

(١) تفسير التبيان ٢٠٦/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٣٥/٦.

(٣) المصدر السابق ٣٥/٦.

(٤) مفاتيح الغيب ٣٥/٦.

٢ - المبحث الثاني

(يتعلق بإعراب ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ وأمثالها)

الآية الكريمة:

﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى ﴾ [طه: ٦٣].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ هَذَانِ ﴾، فقد جاء اسم الإشارة مرفوعاً بالألف، وهو في موضع نصب اسم «إِنَّ» على قراءة مَنْ قرأ الحرف المشبه مشددة، وهذه القراءة تصطدم بالقاعدة النحوية المشهورة التي توجب نصب الاسم إذا كان مسبوقةً بِإِنَّ أو إحدى أخواتها، ولهذا تأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

أجمع القراء^(١) على تشديد النون في «إِنَّ» وإثبات الألف في اسم الإشارة «هذان»، إلا أن ابن كثير وحفصاً قرآها بالتخفيف «إن هذان لساحران»، وقرأها أبو عمرو بالياء مع تشديد النون «إن هذين لساحران».

(١) الحجة في القراءات السبع ابن خالويه ص ٢٤٢، والكشف ٩٩/٢، ومفاتيح الغيب ٧٤/٢٢.

والذي يعيننا من هذه القراءات قراءة الجمهور بتشديد النون في «إن» وإثبات الألف في «هذان» وهي موضع البحث والدراسة.

التأويل الأول: أول فريق من النحاة الآية الكريمة بجعل الحرف المشبه في معنى «نعم». ومن أوائل النحاة الذين أجازوا ذلك سيبويه، وهو وإن لم يتعرض للآية الكريمة صراحة في الكتاب إلا أنه ذكر ما يفيد ذلك، فقد جاء في الكتاب قوله^(١):

«وأما قول العرب في الجواب «إنه» فهو بمنزلة «أجل»، وإذا وصلت قلت: إن يافتى، وهي التي بمنزلة أجل، قال الشاعر:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبْرِ ح يَلْمَنِي وَأَلُو مُهْنُهُ
وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

وأقول كما قال أستاذي الدكتور أحمد مكِّي الأنصاري:

«وإنصافاً للحقيقة نقول: إن سيبويه وقف في هذه الآية موقف المساندة والدعم للقراءات السبعية، فأجاز التخفيف، وهي قراءة حفص، كما أجاز قراءة التشديد وهي قراءة الجمهور، وفي كلتا الحالتين لم يذكر الآية، وإنما ذكر ما ينطبق على القراءتين»^(٢)، ونسب النحاس هذا التأويل إلى إمام نحاة الكوفة الكسائي فقال: حكى الكسائي عن عاصم قال: «العرب تأتي بأن بمعنى نعم»^(٣).

وأنكر المبرد قول النحاة الذين خرّجوا الآية الكريمة على لغة بني الحارث، وقال: «أولى الأمور بأن المشددة أن تكون هاهنا بمعنى نعم»^(٤).

(١) الكتاب ١/ ٢٧٤ - ٢٧٥ - بولاق.

(٢) دفاع عن القرآن ص ٦٧:

(٣) إعراب القرآن - النحاس ٢/ ٣٤٣.

(٤) الحجة - ابن خالويه ص ٢٤٣.

ومن البصريين الذين أخذوا بهذا التأويل الأخفش الصغير^(١). واستدل هذا الفريق من النحاة على تأويلهم بما جاء في الشعر والنثر، فأما ما جاء في الشعر فقول أبي نؤيب:

شَابَ المَفَارِقُ إِنََّّ إِنَّ من البلى شَيْبَ القَذَالِ مع العَذَارِ الوَاصِلِ
أي نعم إِنَّ من البلى^(٢).

وقول الشاعر:

قالوا غَدَرْتُ فقلتُ إِنَّ وربِّما نالَ العُلَى وشفَى الغليلَ الغادرُ^(٣)
أي: فقلت نعم.

ومن النثر قول رسول الله ﷺ:

«إِنَّ الحمدُ لله نحمدُه ونستعينُه ثم يقول: أنا أفصحُ قريشٍ كلها،
وأفصحها بعدي أبانُ بن سعيْد بن العاصِ»^(٤).

وورد أن ابن الزبير التقى بأعرابي فقال له: ناقتي حملتني إليك، فقال
ابن الزبير: «إِنَّ وراكبها»^(٥).

أراد: نعم وراكبها.

التأويل الثاني: يتمثل هذا الوجه في جعل الهاء مضمرة في «إِنَّ»
وجملة هذان لساحران في موضع رفع خبرها، والتقدير: «إنه هذان لساحران»

(١) إعراب القرآن - النحاس ٣٤٥/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٧٦/٢٢.

(٣) شرح المفصل ١٣٠/٣.

(٤) إعراب القرآن - النحاس ٣٤٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢١٨/١١.

(٥) الحجّة ابن خالويه ص ٢٤٣.

وسيويه يجيز حذف الضمير من إنَّ المشددة، وقد جاء ذلك في الكتاب حين قال: وروى الخليل أن ناساً يقولون: «إنَّ بك زيد مأخوذ»^(١).

وكان سيويه كما قال الدكتور أحمد مكِّي الأنصاري^(٢):

«أراد أن يخرج الآية الكريمة على هذا الضرب من الحذف... صحيح أنه لم يذكرها، ولكنه ذكر مثلاً ينطبق عليها من هذه الزاوية، وهو قوله: «إنَّ بك زيد مأخوذ».

وإلى هذا التخريج ذهب الزجاج^(٣) بقوله:

«الهاء هاهنا مضمرة، والمعنى: «إنه هذان لساحران».

التأويل الثالث: ذهب بعض النحاة وهم قلّة إلى أن اللام مقترنة بالمبتدأ المحذوف والهاء مضمرة في إنَّ، وتقدير الآية: «إنه هذان لهما ساحران».

وهذا تأويل المبرد^(٤)، والزجاج^(٥)، والذي دفع الأخير إلى مثل هذا التخريج أنه لا يجيز دخول اللام في الخبر، استمع إليه وهو يقول:

«وأما قوله: «إن هذان لساحران» فيمن أضمر، لأنه لو جعل إن بمعنى نعم، فإنه قد أدخل اللام على خبر المبتدأ، لأن هذان ابتداء، واللام لا تدخل على خبر المبتدأ، وإنما تدخل على المبتدأ، وإدخالها على الخبر شاذ»^(٦).

(١) الكتاب ٢٨١/١ بولاق.

(٢) دفاع عن القرآن ص ٦٦.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ٣٤٦/٢، والجامع ٢١٩/١١.

(٤) البحر المحيط ٢٥٥/٦.

(٥) إعراب القرآن - الزجاج ٧٧٠/٢.

(٦) إعراب القرآن - الزجاج ٧٧٠/٢.

التأويل الرابع: قال أصحاب هذا التأويل، «إن الألف الأصلية في هذا، اجتمعت معها ألف الثانية، وهذا يؤدي إلى التقاء الساكنين، فمن حذف ألف الثانية، وأبقى الألف الأصلية، جعل اسم الإشارة «هذان» على صيغة واحدة لا تتغير في الرفع والخفض والنصب»^(١).

وعلى هذا التأويل يمكنني أن أقول: إن أصحاب هذا التأويل جعلوا «هذان» في محل نصب اسم إن، مع لزومها الألف الأصلية، لأن اسم الإشارة كما قالوا على صيغة واحدة لا تتغير.

وقريب من هذا قول ابن فارس^(٢):

«إن هذا اسم منهوك، ونهكه أنه على حرفين، أحدهما حرف علة وهي الألف، و«ها» كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما نُني احتيج إلى ألف الثانية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف إحداهما فقالوا: إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف الثانية كان في النون منها عوض، ودلالة على معنى الثانية، فحذفوا ألف الثانية، فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم، واحتاجوا إلى إعراب الثانية لم يغيروا الألف عن صورتها، لأن الإعراب واختلافه في الثانية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة الثانية والجمع، فتركوها على حالها في النصب والخفض».

التأويل الخامس: يتضح هذا الوجه في أن أصحابه أجروا اسم الإشارة -المثنى مجرى الاسم المفرد، فكما أن الإعراب لا يظهر في المفرد فكذلك في حال المثنى. وإلى هذا الرأي ذهب ابن كيسان بقوله:

«القول عندي أنه لما كان يقول: هذا في موضع الرفع والنصب

(١) شرح شذور الذهب ص ٤٩.

(٢) الصاحبي ص ٥٠ تح: مصطفى الشويبي.

والخفض على حال واحدة، وكانت التثنية يجب ألا يغير لها الواحد، أُجريت التثنية مجرى الواحد»^(١).

واختار هذا القول الإمام ابن تيمية^(٢) رحمه الله.

التأويل السادس: يتمثل هذا التأويل في أن أصحابه جعلوا الألف في اسم الإشارة «دعامة»، وليست بلام فعل، وقد بقيت هذه الألف متصلة باسم الإشارة في جميع الأحوال. ومن أوائل من نادى بهذا التأويل الفراء فقد جاء في معاني القرآن قوله^(٣): «والوجه الآخر أن نقول وَجَدت الألف من «هذا» دعامةً، وليست بلام فعل، فلما ثبتت زدت عليها نوناً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول كما قالت العرب: الذي ثم زادوا نوناً تدل على الجمع فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا «هذان» في رفعه ونصبه وخفضه».

وتبعه في هذا التأويل الطبري^(٤).

التأويل السابع: يتضح في جعل إنَّ عاملة النصب والرفع، واسمها «ها» في اسم الإشارة «هذان» و«ذان» مبتدأ، و«لساحران» خبر، وجملة «ذان لساحران» في محل رفع خبر «إنَّ»^(٥).

وصاحب هذا التأويل الأديب النحوي الأندلسي أبو زكريا يحيى بن علي بن سلطان اليفرنى^(٦).

(١) إعراب القرآن - النحاس ٣٤٦/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢١٩/١١.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٩.

(٣) معاني القرآن ١٨٤/٢.

(٤) جامع البيان ١٨٠/١٦ - ١٨١.

(٥) متهى الأرب ص ٥١ - ٥٢، والبحر المحيط ٢٥٥/٦، وروح المعاني مجلد ٦ ج ٢٢٣/١٦.

(٦) متهى الأرب ص ٥١.

التأويل الثامن: صاحب هذا الوجه من التأويل عالم معاصر هو الأستاذ إبراهيم مصطفى^(١) ومختصر رأيه أن اسم إنَّ مسند إليه، وهو مرفوع في الأصل، لأنه متحدّث عنه، كما جاء في هذه القراءة «إنَّ هذان لساحران» بتشديد إنَّ.

توجيه الآية الكريمة:

ذهب جمع غفير من النحاة إلى أن الآية الكريمة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب وغيرها من القبائل العربية التي تلتزم الألف في المثنى في جميع أحوالها، في الخفض والرفع والنصب.

فقد نقل النحاس عن الكسائي أن قراءة مَنْ شَدَّدَ النون في «إنَّ» وأبقى الألف في «هذان» على لغة بني الحارث بن كعب^(٢).

كذلك فعل الفراء، ورفض قول مَنْ جعل الآية الكريمة لحناً، وإلى هذا أشار بقوله:

«وقوله ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ قد اختلف في القراء، فقال بعضهم هو لحن، ولكننا نمضي عليه لثلاث نخالف الكتاب، فقراءتنا بتشديد إنَّ وبالألف على جهتين: إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنین في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف^(٣).

وذكر الطبري^(٤) أن المثنى لدى بعض القبائل العربية ومنها بنو الحارث وختعم وزبيد يأتي على صيغة واحدة في جميع أحوال الإعراب، وجعل أبو جعفر النحاس توجيه الآية الكريمة على لغة بني الحارث من أحسن ما

(١) إحياء النحو ص ٦٤ ط ١٩٥٩.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ٢/٣٤٥.

(٣) معاني القرآن - الفراء ٢/١٨٣ - ١٨٤.

(٤) جامع البيان - الطبري ١٦/١٨٢، ط ١٩٥٤/٢.

حملت عليه» لأن هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري^(١).

ورأى ابن خالويه^(٢) أن القراءة التي رويت عن جمهور القراء موافقة لرسم المصحف فلا داعي إذاً إلى إنكارها، واحتج عليها بقول ابن عباس: «إن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب».

وارتضى هذا التوجيه أبو علي الفارسي^(٣) وابن جنّي بقوله:

«من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال، فيقولون قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث وبطن من ربيعة»^(٤).

وفي القرن الخامس والسادس الهجري يصادفنا من النحاة المتأخرين مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧) وابن الأنباري (ت ٥٧٧)، فأما الأول فإنه وافق أسلافه من النحاة، وخرج الآية على لغة بني الحارث^(٥).

وقال الثاني: «من قرأ بالألف أتى به على لغة بني الحرث بن كعب، فإنهم يقولون: مررت برجلان، وقبض منه درهمان»^(٦).

وذهب ابن يعيش إلى أن إثبات الألف في المثنى في الرفع والنصب والخفض ليس خاصاً باسم الإشارة، وإنما هو عام يشمل كل اسم جاء في صيغة المثنى، وهي لغة بني الحارث وبطون من ربيعة^(٧).

(١) إعراب القرآن - النحاس ٢/٣٤٦.

(٢) الحجة - ابن خالويه ص ٢٤٢.

(٣) إعراب القرآن، الزجاج ١/٢٠٤.

(٤) هامش شرح المفصل ٣/١٢٨ - ١٢٩.

(٥) الكشف ٢/٩٩ - ١٠٠.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٤٤.

(٧) شرح المفصل ٣/١٢٨.

واختار هذا التوجيه ابن هشام^(١)، وأبو حيان^(٢)، وابن عقيل^(٣)،
والسيوطي^(٤)، والأشموني^(٥).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة القول بأن الآية الكريمة جاءت على لغة
بني الحارث التي تلتزم الألف في المثني في كل الأحوال، في حال الرفع
والنصب والخفض، وذلك بمجيئها في القرآن الكريم والحديث الشريف،
وكلام العرب. فمن القرآن الكريم قراءة الجمهور بتشديد النون في «إن»
وإثبات الألف في «هذان».

ومن الحديث الشريف قول رسول الله ﷺ:

«إني وإياك وهذان وهذا الراقذ في مكانٍ واحدٍ يوم القيامة»^(٦) فقد جاء
اسم الإشارة «هذان» مرفوعاً بالألف وكان حقه نصب لأنه معطوف على
الضمير المنصوب في إياك، وهو في محل نصب، لكنه ثبتت الألف فيه اتباعاً
للغة بني الحارث^(٧).

ومما ورد في النثر على لغة بني الحارث قول رجل أسدي وهو من
أفصحهم^(٨) «هذا خطُّ يدا أخي بعينه»^(٩).

وكان حقه: هذا خط يدي أخي. بجر: يدي لأنه مضاف إليه.

(١) شرح شذور الذهب ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) البحر المحيط ٢٥٥/٦.

(٣) شرح ابن عقيل ٥٨/١ - ٥٩.

(٤) همع الهوامع ٤٠/١.

(٥) شرح الأشموني ٥٩/١، ط ٣.

(٦) مسند الإمام أحمد ١٠١/١.

(٧) إعراب الحديث النبوي ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٨) معاني القرآن ١٨٣/٢.

(٩) المصدر السابق ١٨٣/٢.

وروي عن بني الحارث قولهم: «قَبَضَ مِنْهُ دَرَهْمَانِ»^(١).

وأما ما جاء في الشعر فهو كثير، أسرد منه ما وقع في يدي على سبيل الإجمال لا الحصر.

ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّ صَرِيفَ نَابَاهُ إِذَا مَا أَمْرَهُمَا صَرِيرُ الْأَخْطَبَانِ^(٢)

والأصل في البيت «كأن نابيه»، إلا أن الشاعر أجرى الاسم المثنى على لغة بني الحارث.

ومنه قول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣)

والشاهد فيه قوله: «أبَاهَا» إذ حَقَّ «أبيها» لأنه مضاف إليه، وقوله «غاياتها» وأصله وفقاً للقاعدة النحوية «غايتهما»، لكن الشاعر جاء بهما على لغة بني الحارث.

ومنه قول هوير الحارثي:

تَزُودُ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ^(٤)

وتقدير البيت: بين أذنيه، لكنه جاء بالكلمة على لغة بني الحارث

ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّ يَمِينَا سَحْبَلٍ وَمَصِيفُهُ مُرَاقُ دَمٍ لَنْ يَبْرَحَ الدَّهْرُ ثَاوِيَا^(٥)

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٤/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٧٦/٢٢.

(٣) الحجة - ابن خالويه ص ٢٤٢.

(٤) الكشف ١٠٠/، والبيان - ابن الأنباري ١٤٥/٢، وجمهرة اللغة ٣٢٣/٢.

(٥) مفاتيح الغيب ٧٦/٢٢.

والأصل فيه «كأن يميني».

وقال ابن جنّي روينا عن قطرب:

هناك أن تبكي بشعشعان رحب الفؤاد طائل اليدان^(١)

والشاهد في كلمة «اليدان» فقد جاءت مخفوضة بالألف ومنه قول

المتلمس:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشَّجَاعُ لَصَمَّمَا^(٢)

والشاهد فيه قوله «لناباه» فقد جرّه الشاعر بالألف اتباعاً للغة بني

الحارث.

وقول الشاعر:

واهاً لِرِيًّا ثم واها واها ياليتَ عيناها لنا وفاها

وموضع الخلخال من رجلاها بثمان نزجّي به أباه^(٣)

وموضع الشاهد في قوله: «من رجلاها» و«عيناها».

فهذه شواهد من القرآن الكريم والسنة النبوية وكلام العرب شعرهم

ونثرهم، تؤكد صحة هذا التوجيه.

ويجب علينا ألا ننسى أن هذه اللغة ليست لغة شاذة أو نادرة خاصة

بقبيلة عربية واحدة، وإنما نسبها الأئمة اللغويون إلى كثير من القبائل العربية

أذكر منهم بني الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، وبني العنبر وبني

الهجيم، ومراد، وعذرة وقبائل من ربيعة^(٤). واجتماع هذه القبائل العربية

(١) مفاتيح الغيب ٧٦/٢٢، وفي هامش شرح المفصل ١٢٩/٣: رحب الفؤاد مائل اليدان.

(٢) ديوان المتلمس ص ٣٤، والمؤتلف والمختلف ص ٧١.

(٣) روح المعاني مجلد ٦ ج ١٦/٢٢٣.

(٤) انظر البحر المحيط ٢٥٥/٦، وشرح شذور الذهب ٤٦ - ٤٧، وروح المعاني مجلد ٦

يقوي هذه اللغة، كما يقوي هذا التوجيه الذي لجأ إليه القسم الأعظم من النحاة.

وما أحسن ما قاله أبو جعفر النحاس:

«كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري وهو الذي يقول إذا قال سيبويه حدّثني من أثق به، فإنما يعينني، وأبو الخطاب الأخفش، وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة، روى عنه سيبويه وغيره... ولا يفكر في إنكار من أنكر هذه اللغة إذا كان الأئمة قد رووها، وتبين أنها الأصل»^(١).

من التأويلات المتكلفة عندي ما ذهب إليه المبرد والزجاج حين جعلوا الآية على تقدير: إنه هذان لساحران بإضمار الهاء، وفي هذا الإضمار ضعف لأنه إنما يجيء في الشعر^(٢).

كذلك أبعد الزجاج والمبرد حين جعلوا الآية على تقدير «إنه هذان لهما ساحران» بحذف المبتدأ واقترانه به تهرباً من اقتران اللام بالخبر، وبعد هذا التأويل يتضح في أن الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وقد أنكر هذا التخريج الفارسي وابن جنّي^(٣).

ولعلّ أغرب التأويلات وأبعدها وأكثرها تكلفاً ما ذهب إليه اليفرنّي حين جعل «ها» في «هذان» اسم إن و«ذان» في محل رفع مبتدأ لأن فيه مخالفة لرسم المصحف، فلوصحّ ما قاله لجهت الآية في الرسم هكذا «إنها ذان لساحران».

= ج ١٦/٢٢٣، وجمع الهوامع ٤٠/١، وشرح الجاربردي على شافية ابن الجاحظ ١/٧٧. وحاشية ابن جماعة ١/٢٧٧.

(١) إعراب القرآن - النحاس ٢/٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢) البحر المحيط ٦/٢٥٥، والبيان - ابن الأثيري ٢/١٤٦.

(٣) مغني اللبيب ص ٧٩٣ ط ١٩٧٢/٢، والجامع لأحكام القرآن ١١/٢١٩.

نعقيب:

رمى بعض النحاة هذه القراءة السبعية المتواترة بالخطأ^(١) واللحن^(٢)، بناءً على ما أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن عن هشام بن عروة عن أبيه قال:

سألت عائشة رضي الله عنها عن لحن القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾... فقالت: «يا ابن أخي، هذا عمل الكتاب، اخطؤوا في الكتاب»^(٣).

وروي عن أبان بن عثمان أنه قال: قرأت هذه الآية الكريمة عند أبي عثمان بن عفان فقال: لحن وخطأ، فقال له قائل: ألا تغيروه؟ فقال: «دعوه فإنه لا يحرم حلالاً، ولا يحلل حراماً»^(٤).

ونسب إلى أبي عمرو^(٥) أنه قال: إني لأستحي أن أقرأ ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

وأقول: لا يلتفت إلى مثل هذه الأقاويل والروايات للأدلة التالية:

أولاً: ما نسب إلى السيدة عائشة رضي الله عنها أو إلى سيدنا عثمان بن عفان فهو من باب الروايات الضعيفة التي لا يعتمد عليها، وربما كانت من صنع الرواة المتزידين.

ثانياً: إن جمهور القراء قد قرأ بهذه القراءة وهم^(٦): نافع، وابن عامر،

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١، وروح المعاني مجلد ٦ ج ١٦/٢٢١.

(٢) المصدر السابق ٢١٦/١١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١، وروح المعاني مجلد ٦ ج ١٦/٢٢١.

(٤) الجامع ٢١٦/١١.

(٥) مفاتيح الغيب ٧٤/٢٢.

(٦) المهذب في القراءات العشر ١٤٣/٢، والبحر المحيط ٢٥٥/٦.

وحمزة، والكسائي، وشعبة، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، فلا داعي إذاً لإنكار ما اتفق عليه هؤلاء الأئمة الأعلام.

ثالثاً : «إن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى، وكلام الله لا يجوز أن يكون لحناً وغلطاً، فثبت فساد ما نقل عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما»^(١).

رابعاً : قال ابن الأنباري : «إن الصحابة هم الأئمة والقدوة، فلو وجدوا في المصحف لحناً لما تركوا إصلاحه إلى غيرهم من بعدهم مع تحذيرهم من الابتداع، وترغيبهم في الاتباع»^(٢).

* * *

(١) مفاتيح الغيب ٧٥/٢٢.
(٢) المصدر السابق ٧٥/٢٢.

٣ - المبحث الثالث

(اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر)

الآية الكريمة:

﴿ وَحَسَبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧١].

العرض المركب:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ عَمُوا وَصَمُّوا ﴾ فقد أسند الفعلان إلى الفاعل الظاهر «كثير»، واتصلت بهما الواو التي هي علامة للجمع، ومنع ذلك جمهور النحاة، فلا يقال عندهم: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، ولهذا فإنهم تأولوا الآية.^٤

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يتمثل في جعل قوله تعالى ﴿ كثير ﴾ بدلاً من الواو في ﴿ عَمُوا وَصَمُّوا ﴾ ومن أوائل الذين خرجوا الآية على هذا التأويل إمام النحاة سيبويه، وهو لم يتعرض لهذه الآية الكريمة بالذات، وإنما وقف عند آية مشابهة لها، وهي قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(١) فقد جعل كلمة ﴿ الذين ﴾ بدلاً من الواو في ﴿ أسروا ﴾، وإلى ذلك أشار بقوله في الكتاب:

(١) الأنبياء: ٣.

«وأما قوله جل ثناؤه، ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا: ف قيل له مَنْ؟ قال: بنو فلان، فقوله عز وجل: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ على هذا فيما زعم يونس^(١). وسأعرض لرأي سيبويه في لغة «أكلوني البراغيث» بالتفصيل في موضعه. وهناك طائفة من النحاة أولت الآية الكريمة بمثل هذا التأويل منهم: الأخفش الأوسط^(٢)، وأبو إسحاق الزجاج^(٣)، ومكي بن أبي طالب^(٤)، وابن الأنباري^(٥)، والعكبري^(٦)، وابن القرار^(٧).

ودافع الفخر الرازي عن هذا التأويل في تفسيره فقال:

«وهذا الإبدال ههنا في غاية الحسن، لأنه لو قالوا: عموا وطموا، لأوهم ذلك أن كلهم صاروا كذلك، فلما قال ﴿ كثير منهم ﴾، دل على أن ذلك حاصل للأكثر لا لكل^(٨)».

التأويل الثاني: يتمثل في جعل قوله تعالى: ﴿ كثير ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، وعلى هذا يكون التقدير عندهم «العمي والطم كثير».

قال ابن الأنباري: «مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره العمي والطم كثير منهم^(٩)».

وقال العكبري: «هو خبر مبتدأ محذوف أي العمي والطم كثير^(١٠)».

- (١) الكتاب ٤١/٢، هارون ظ ١٩٦٨.
- (٢) إعراب القرآن - النحاس ٥١١/١.
- (٣) إعراب القرآن - الزجاج ١٨٣/١.
- (٤) مشكل إعراب القرآن ٢٣٤/١.
- (٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠١/١.
- (٦) إملاء ما من به الرحمن ٤٥٣/١.
- (٧) تفسير مشكل إعراب القرآن - ابن القرار ص ١٢٤.
- (٨) مفاتيح الغيب ٥٨/١٢.
- (٩) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/١.
- (١٠) إملاء ما من به الرحمن ٤٥٣/١: البجاوي.

وقال الفخر الرازي: «خبر المبتدأ محذوف والتقدير: هم كثير منهم»^(١).

التأويل الثالث: يتضح في جعل قوله ﴿كثير﴾ مبتدأ مؤخرأً، وجملة ﴿ثم عموا وصموا﴾ خبراً مقدماً، إذ التقدير على هذا التأويل «كثير منهم عموا وصموا»^(٢).

والذي دفع جمهور العلماء^(٣) إلى تأويل الآية الكريمة، ورفضهم جعل الواو في ﴿عموا وصموا﴾ علامة للجمع، أنهم عدّوا لغة أكلوني البراغيث لغة غير صحيحة، ووصفوها حيناً بأنها شاذة، وحيناً آخر بأنها ضعيفة، وتارة بأنها قليلة لا يُقاس عليها.

وفي ظني أن النحاة قديمهم وحديثهم اعتمدوا على رأي سيويه في هذه المسألة، وإليك ما قاله في الكتاب^(٤):

«واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّها هذا بالتاء التي يظهرونها في «قالت فلانة» وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة».

ويلاحظ أن اللهجة التي استخدمها سيويه رحمه الله في الحديث عن هذه اللغة لهجة هادئة ليّنة، إذ هي بعيدة عن الأوصاف التي استعملها النحاة من بعده، من حيث وصفهم لها بأنها ضعيفة^(٥) أو شاذة^(٦). . . فهو يثبت لغة ضربوني قومك، لكنه يكتفي بوصفها بالقلّة.

(١) مفاتيح الغيب ٥٨/١٢.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ١٨٣/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٤/١، وإملاء ما من به الرحمن ٤٥٣/١: البجاوي.

(٣) شرح ابن عقيل ٤٦٧/١.

(٤) الكتاب ٤٠/٢: هارون ط ١٩٦٨.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢/١.

(٦) البحر المحيط ٢٩٧/٦.

ومن النحاة المحدثين الذين سلكوا منهج سيبويه في وصف هذه اللغة بالقلّة الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «إن ذلك الذي ذكرته من القلّة، بحيث لا يجعل أصلاً تؤصل له القواعد، وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر منه»^(١).

وشرّن الأستاذ سعيد الأفغاني هجوماً عنيفاً على لغة «ضربوني قومك» فوصفها بالرداءة والشذوذ، يتضح هذا في قوله:

«فهذه الروايات إن صحّت فهي شاذة، ولغتها رديئة، لم يخطيء من نبزها بلغة «أكلوني البراغيث»، إلا أن ما يجب التنبيه إليه هنا، هو أن بعضاً من فضلاء النحاة الأقدمين توهم فظن أن آية ﴿وَأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا﴾، وحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة» من هذه اللغة، وليس ذلك بصحيح... وبقيت هذه اللغة الرديئة مفتقرة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه»^(٢).

وقال الدكتور فتحي الدجني في كتابه ظاهرة الشذوذ^(٣):

«والحقيقة أن هذه اللغة شاذة لا يُقاس عليها، ولا تستعمل».

توجيه الآية الكريمة:

أجاز فريق من النحاة جعل الواو في ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾ حرفاً جيء به للدلالة على أنه علامة للجمع، وأعرّبوا كلمة ﴿كثير﴾ فاعلاً، ورفضوا تأويل الآية الكريمة، لأنهم يثبتون صحة لغة بلحارث بن كعب وطىء وأزد شنوءة، تلك اللغة التي تُجيز اتصال الفعل المسند إلى الاسم الظاهر بعلامة التثنية أو الجمع، فيقال عندهم قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقد وجهوا الآية الكريمة

(١) أوضح المسالك ١١٠/٢ ط ٣.

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٤٩٦.

هذا التوجيه بالاعتماد على ما ورد من كلام رسول الله ﷺ، وكلام العرب، وقبل كل شيء ما ورد في كتاب الله تعالى.

والنحاة الذين أخذوا بهذا التوجيه النحوي كثيرون أذكر منهم الفراء^(١)، والأخفش الأوسط^(٢)، وابن مالك^(٣)، وأبا حيان^(٤)، وابن هشام^(٥)، والسيوطي^(٦)، والأشموني^(٧)، ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن^(٨).

الترجيح:

الرأي الراجح عندي في هذه المسألة توجيه الآية الكريمة توجيهاً لا تأويل فيه، ذلك الذي يجعل الواو علامة للجمع، ويجعل كلمة ﴿كثير﴾ فاعلاً. وذلك للأدلة التالية:

أولاً : إن لغة أكلوني البراغيث لغة صحيحة فصيحة، وليست كما قال كثير من النحاة إنها ضعيفة أو شاذة، أو غير صحيحة، فهي منقولة عن طيء^(٩) وأزد شنوءة^(١٠) وبلحارث بن كعب^(١١)، وقبيلة طيء من القبائل التي أقر العلماء بصحة الاستشهاد بكلامها في اللغة العربية وهذا ما أثبتته نصر الفارابي حين قال:

(١) معاني القرآن ٣١٦/١.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ٥١١/١.

(٣) ألفية ابن مالك على ابن عقيل ٤٦٧/١.

(٤) البحر المحيط ٢٩٧/٦.

(٥) أوضح المسالك ص ٨٠ - ٨١، ط ١٩٦٨، وشرح شذور الذهب ١٧٦ - ١٧٧.

(٦) همع الهوامع ١٥٧/٢: عبد العال مكرم.

(٧) شرح الأشموني ١١٨/٢.

(٨) النحو الوافي ٧٢/٢.

(٩) أوضح المسالك ص ٨٠، ط ١٩٦٨/٤.

(١٠) المصدر السابق ص ٨٠.

(١١) شرح ابن عقيل ٤٦٨/١.

«والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين»^(١).

فإذا كان علماءنا الأقدمون قد وضعوا هذا الأصل في علم النحو، فكيف يجوز الخروج عليه؟ ثم كيف يصح أن نتهم لغة طيء التي نقرّ بصحة الاستشهاد بها بأنها رديئة^(٢) مفتقرة إلى دليل صحيح؟

وسيبيويه رحمه الله حين تحدّث عن هذه المسألة قال^(٣):

«واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك... وهي قليلة».

فهو يثبت هذه اللغة المنقولة عن العرب مع قلّتها، ولا يصفها بالضعف أو القبح أو الرداءة أو الشذوذ، مع أن هذه مصطلحات معهودة عند سيبويه، لكنه فيما أحسب لا يراها منطبقة على هذه اللغة. وكثير من أعلام النحو واللغة أثبتوا صحة هذه اللغة، فها هو ذا أبو حيان يصفها بأنها صحيحة وحسنة^(٤). ولو لم يثق أبو حيان بما نقل عن القبائل العربية لما وصفها بالحسن والصحة.

كما أن ابن هشام يؤكد صحة لغة أكلوني البراغيث فيقول:

«والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلّوا بها

(١) الاقتراح في أصول النحو ص ٥٦ : د. أحمد قاسم.

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) الكتاب ٤٠/٢ : هارون ط ١٩٦٨.

(٤) البحر المحيط ٢٩٧/٦.

على التثنية والجمع، كما دلّ الجميع بالتاء في نحو قامت على التأنيث، لا أنها ضمائر الفاعلين، وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير، أو تابع على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات - المتعاطفة خلافاً لزاعمي ذلك، لقول الأئمة إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم»^(١).

وهذا الموقف الذي أبداه ابن هشام تناوله السيوطي حين قال: «والصحيح الأول - أي أنها حروف - لنقل الأئمة أنها لغة»^(٢). فلماذا إذا نُصِّف ما اتفق عليه أئمة النحو واللغة؟ ولماذا نصف بالشذوذ ما أثبتته الأئمة الأعلام؟

ورحم الله الأشموني حين وقف موقف سابقه من كبار النحاة في إثبات هذه اللغة بقوله:

«ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال والتقديم والتأخير، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن، اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع»^(٣).

ومن أجل أن الأئمة الذين نثق بهم قد اعترفوا بصحة هذه اللغة، جاء ابن مالك ليقول في ألفيته:

وَجَرَدِ الْفَعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاثنين أو جمع ك «فَارَ الشُّهْدَا»
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا والفعل للظاهر بَعْدُ مُسْنَدٌ^(٤)

(١) أوضح المسالك ص ٨٠ ط ١٩٦٨/٤.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٥٧: عبد العال مكرم.

(٣) شرح الأشموني ٢/١١٨، ط ٣: محيي الدين عبد الحميد.

(٤) ألفية ابن مالك على شرح ابن عقيل ١/٤٦٧، ط ١٦.

من خلال ما أسلفت أستطيع أن أقول:

إن لغة أكلوني البراغيث لغة صحيحة ثابتة، ولا يلتفت إلى مَنْ طعن في إثباتها.

ثانياً : أنتقل بعد هذا إلى سرد الأدلة السماعية الكثيرة، سواء تلك التي وردت في القرآن الكريم أم في الحديث الشريف، أم في الشعر العربي.

ومما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢).

وأما ما جاء في الحديث النبوي الشريف فكثير أيضاً أذكر منه ما وقع تحت يدي:

١- ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ يَخْرُجُ الَّذِينَ فِيكُمْ، فَيَسْأَلُ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ، كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يَصَلُّونَ»^(٣).
وهناك رواية أخرى للحديث سأعرض لها بعد قليل.

٢- ما رواه الإمام أحمد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «فَكُنْ أُمَّهَاتِي يَحْتَسِنِي»^(٤).

(١) المائدة: ٧١.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة وصحيح مسلم كتاب المساجد.

(٤) المسند ١١٠/٣ طبع مصر. وصحيح مسلم، كتاب الأشربة باب إدارة الماء واللبن، دار الطباعة العامة ١٣٣٤.

قال العكبري^(١): النون في كَن حرف يدل على جمع المؤنث، وليست اسماً مضمراً، لأن أمهاتي اسم كان، فلا يكون لها اسمان، ونظير النون ههنا الواو في «أكلوني البراغيث».

٣ - عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ يُؤَدَّبُهُنَّ، وَيَرْحَمُهُنَّ، وَيَكْفُلُهُنَّ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ»^(٢).

قال العكبري: «والوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع، وليست اسماً للضمير، كما أن تاء التانيث في قولك: قامت وقعدت هتد علامة للاسم»^(٣).

٤ - وقال رسول الله ﷺ:

«وَوَقَعَتْ رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ قَفَاهُ»^(٤).

فقد اتصلت الألف بالفعل مع إسناده إلى الفاعل الظاهر «ركبته».

٥ - وقال رسول الله ﷺ:

«يَخْرُجَنَّ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ»^(٥).

والشاهد فيه أن الفعل «يخرجن» اتصلت به نون النسوة مع إسناده إلى الفاعل الظاهر «العواتق».

(١) إعراب الحديث النبوي ص ٢٨ - ٢٩.

(٢) مسند الإمام أحمد ٣/٣٠٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ص ٣٩.

(٤) منحة الجليل ١/٤٧٢.

(٥) المصدر السابق ١/٤٧٢.

وقبل أن أنتقل إلى سرد الشواهد الشعرية أقول:

إن كثيراً من الرافضين للغة طيء وأزد شنوءة، والمتهمين إياها بالضعف والشذوذ، لا يلتفت إلى بعض هذه الأحاديث النبوية الشريفة، وخاصة حديث البخاري ومسلم «يتعاقبون فيكم ملائكة...»، مدّعين أن رواية الموطأ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَابُونَ فِيكُمْ».

ولا يلتفت إلى هذا الاعتراض لما يلي:

أولاً : إن البخاري ومسلم قد اتفقا على إيراد كلمة «يتعاقبون» بصيغة الجمع مع اقتران الفعل بالواو، وكتاب البخاري ومسلم من أصح كتب الحديث على الإطلاق، فكيف إذا اجتمعا معاً على رواية واحدة. ثم إن رواية الإمام مالك لا تسقط رواية البخاري ومسلم.

ثانياً : ماذا نقول في الأحاديث الأخرى التي أثبتها، وكلها جاءت على لغة «ضربوني قومك» كما قال سيويه؟

أندفعها كما ندفع رواية البخاري ومسلم؟

إن أحداً لا يستطيع إنكار هذه الأحاديث، لأنها واضحة في اتصال حرف الواو وألف التثنية بالأفعال، ولا ينبغي الالتفات إلى الذين يقولون: إنه لا يصح الاستشهاد بالحديث النبوي لاختلاف الروايات فيه، فتلك قضية طويلة عريضة لا مجال للخوض فيها، غير أن الراجع لدي الآن أن الحديث النبوي الشريف، ولا سيما المتفق على روايته مقدّم على كلام العرب شعره ونثره^(١).

أما السماع عن كلام العرب. فهو كثير جداً أذكر منه ما وقع في يدي قول الشاعر:

(١) راجع في هذه المسألة: في أدلة النحود. عفاف حسنين من ص ٨١ إلى ص ٩١.

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السَّوِّءِ لَا بَدُّ مُدْرِكُ (١)

فقد اتصلت نون النسوة بالفعل: «فأدركنه» مع وجود الفاعل الظاهر خالاته.

وقول الشاعر:

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ (٢)

اتصلت الواو بالفعل «يلوموني» مع مجيء الفاعل الظاهر بعده «أهلي».

ومنه قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ (٣)

فالفعل «أسلماه» جاء مقترناً بألف الاثنيين مع وجود الاسم الظاهر «مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ».

ومنه قول الشاعر:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحٍ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ (٤)

فالفعل رأين جاء مقترناً بنون النسوة مع إسناده إلى الفاعل الظاهر «الغواني».

(١) منحة الجليل ٤٧٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٤٧٠/١ يعذل: يلوم.

(٣) شرح ابن عقيل ٤٦٩/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٧/١، وشرح الأشموني ١٠٨/٢، ط ٣. المارقين: الخارجين. مبعد: الأجنبي - حميم: الصديق. أسلماه: خذلاه.

(٤) شرح ابن عقيل ٤٧١/١، وشرح الأشموني ١١٦/٢، ط ٣. الغواني: جمع غانية وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة.

ومنه قول الشاعر:

وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير^(١)

فقد ألحق ألف الاثني بالفعل في قوله «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثني
قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله «نسب وخير»^(٢).

ومنه قول الشاعر:

نسيًا حاتم وأوس لذن فَا ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز^(٣)

الشاهد فيه قوله «نسيًا حاتم وأوس» حيث ألحق علامة التثنية وهي
الألف بالفعل الذي هو نسي، وهو مسند إلى اثني.

ومنه قول الشاعر:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد^(٤)

فقد جاء الفعل «يلومونني» مقترناً بواو الجماعة، مع مجيء الفاعل بعده
وهو قوله «عواذلي».

ومنه قول تميم:

إلى أن رأيت النجم وهو مغرب وأقبلن رايات الصباح من الشرق^(٥)

فقد وصل نون النسوة بالفعل «أقبلن»، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور
بعده «رايات».

(١) منحة الجليل ٤٧١/١ .

(٢) منحة الجليل ٤٧١/١ .

(٣) شرح الأشموني ١١١/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٦٣/١ .

(٥) منحة الجليل ٤٧٠/١ .

ومنه أيضاً قول عمرو بن ملقط:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ^(١)

فقد وصل ألف الاثنيين بالفعل في قوله «ألفيتا» مع كونه مسنداً إلى المثني الذي هو قوله «عيناك».

ومن شواهد هذه المسألة قول يزيد بن معاوية:

يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيْسَةٍ فَيَنْسُونِي قَوْمِي وَأَهْوَى الْكِنَائِسَا^(٢)

فقد وصل الواو بالفعل «ينسوني» مع مجيء الفاعل الظاهر بعده «قومي».

ومنه كذلك قول الشاعر:

فَإِنْ نَفَنَ لَا يَبْقُوا أَوْلَاكَ بَعْدَنَا لِذِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمٌ^(٣)

والشاهد فيه اتصال واو الجماعة بالفعل «لا يبقوا» مع إسناده إلى الفاعل وهو قوله «أولئك».

بعد سرد هذه الشواهد أقول:

هل هذه الشواهد الشعرية قليلة أو كثيرة؟ وهل يحق لنا بعد إيرادها مفصلة أن نقول: إنها لغة شاذة لا تستعمل^(٤)؟ ثم أليس من التكلف أن نصف هذه اللغة بعد ثبوتها في حديث رسول الله ﷺ بأنها لغة رديئة مفتقرة إلى شاهد صحيح كما قال الأستاذ سعيد الأفغاني^(٥)؟

(١) منحة الجليل ٤٧١/١.

(٢) واضح المسالك ١١١/٢.

(٣) واضح المسالك ١١١/٢.

(٤) كما قال الدكتور فتحي الدجني - ظاهرة الشذوذ ص ٤٩٦.

(٥) الموجز في قواعد اللغة العربية ٢١٧.

وفي الختام فإنني أقول كما قال الأستاذ عباس حسن:

«ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة، قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم المنع الذي يمنع اجتماع الأمرين في جملة فعلية واحدة، فهذا خطأ منهم، إذ المقرر أنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ما دامت كلتاها عربية صحيحة»^(٣).

* * *

(١) النحو الوافي ٧٢/٢، دار المعارف ط ٣.

٤ - المبحث الرابع

(النصب على المدح قبل تمام الكلام)

أ - الآية الكريمة:

﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ، وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢]

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾، فقد ذهب بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي^(١) إلى منع جواز نصب ﴿ الْمُقِيمِينَ ﴾ على المدح، لأن النصب عندهم لا يكون إلا بعد تمام الكلام، والخبر في الآية لم يأت بعد وهو قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾، ولهذا فإنهم تأولوا الآية بما يتفق مع قواعدهم النحوية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: طعن الكسائي في مذهب البصريين حين أجازوا نصب ﴿ وَالْمُقِيمِينَ ﴾ على المدح^(٢)، لأن النصب على المدح لا يصح عنده إلا

(١) روح المعاني مجلد ٢ ج ١٤/٦.

(٢) تفسير مشكل إعراب القران - ابن القرار ص ١٥٢.

بعد تمام الكلام، قال الرازي^(١):

«طعن الكسائي في هذا القول، وقال: النصب على المدح إنما يكون بعد تمام الكلام، وهاهنا لم يتم الكلام، لأن قوله: ﴿لكن الراسخون في العلم﴾، منتظر للخبر، والخبر هو قوله: ﴿أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾.

والتأويل المقبول عنده أن نعطف ﴿والمقيمين﴾ على «ما» في قوله ﴿بما أنزل﴾ فيكون التقدير: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء^(٢).

واقضى السيرافي أثر الكسائي، إلا أنه أول ﴿والمقيمين الصلاة﴾ بالمذهب والدين، فالتقدير عنده «يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك» و«بالمقيمين الصلاة أي بمذاهبهم ودينهم»^(٣).

وأيد الطبري تأويل الكسائي فقال في تفسيره:

«وأولى الأقول عندي بالصواب، أن يكون ﴿والمقيمين﴾ خفض نسقاً على «ما» التي في قوله تعالى: ﴿بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾، وأن يوجه معنى المقيمين إلى الملائكة، فيكون تأويل الكلام «والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد من الكتاب، وبما أنزل من قبلك من كتبي، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة»^(٤).

واختاره أيضاً مكّي بن أبي طالب^(٥)، وابن هشام^(٦).

(١) مفاتيح الغيب ١١/١٠٦، وانظر تفسير مشكل إعراب القرآن ص ١٥٢.

(٢) مفاتيح الغيب ١١/١٠٦.

(٣) المدارس النحوية ص ١٤٩.

(٤) جامع البيان - الطبري مجلد ٥ ج ٢٦/٦، ط ١٩٥٤/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢.

(٦) شرح شذور الذهب ص ٧٠ شرح عبد الغني الدقر.

التأويل الثاني: يتمثل هذا التأويل بنصب ﴿والمقيمين﴾ بالعطف على الكاف في ﴿من قبلك﴾، والتقدير عندهم «وما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين الصلاة»^(١).

ومنهم من أجاز عطفه على الهاء في ﴿منهم﴾ فيكون التقدير «لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة»^(٢).

ومنهم من عطف ﴿والمقيمين﴾ على الكاف في ﴿إليك﴾ والتقدير «يؤمنون بما أنزل إليك، ويؤمنون بالذي أنزل إليك وفي المقيمين الصلاة وهم الأنبياء»^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

قال البصريون: إن ﴿والمقيمين﴾ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة^(٤)، وأجازوا في قولنا: «مررت بزيد الكريم» النصب على تقدير: أعني، والرفع على تقدير: هو الكريم، والجبر على أنه صفة لزيد.

روي النصب عن الخليل ويونس وعيسى، قال سيبويه في الكتاب: «زعم يونس أن من العرب من يقول:

(النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ).

وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس، ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً

(١) المشكل ٢١٢/١، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٦.

(٢) المشكل ٢١٢/١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٤٠٧/١، والجامع ١٤/٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١٧٣/١.

(٤) روح المعاني مجلد ٢ ج ١٤/٦، ومفاتيح الغيب ١٠٦/١١.

وتعظيماً، ونصبه على الفعل كأنه قال: اذكر أهل ذاك، واذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره»^(١).

وتبع البصريين في الجواز الفراء^(٢)، والنحاس^(٣)، والزجاج^(٤)،
والزمخشري^(٥)، وابن هشام^(٦)، وأبو حيان^(٧).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة مذهب البصريين، وذلك لوجود أدلة
سماعية كثيرة تقوي مذهبهم:

فمن السماع ما رواه سيويه عن يونس قال^(٨): «زعم يونس أن من
العرب من يقول: (النازلون بكل معترك والطيبين)، فهذا مثل
﴿والصابرين﴾^(٩).

ومنه قول الشاعر:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
الْنازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ^(١٠)

فقد نصب الشاعر: «النازلين» على المدح.

(١) الكتاب ٦٥/٢ - ٦٦: هارون.

(٢) معاني القرآن ١٠٦/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٤/٦.

(٤) التبيان - الطوسي ٣٩٠/٣.

(٥) الكشف ٥٨٢/١، وانظر تفسير مشكل إعراب القرآن ص ١٥٢.

(٦) شرح شذور الذهب ص ٧٠ شرح عبد الغني الدقر.

(٧) البحر المحيط ٣٩٥/٣.

(٨) الكتاب ٦٥/٢: هارون ط ١٩٦٨.

(٩) البقرة: ١٧٧.

(١٠) شرح أبيات سيويه ١٥/٢ - ١٦ - سَمُّ الْعُدَاةِ: يتلفون أعداءهم كإتلاف السم لهم. آفة الحرر ينحرون الإبل لضيوفهم، معاقد الأزر: كناية عن عفتهم وطهارة أعراضهم.

ونقل سيبويه عن عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت:

لقد حَمَلْتُ قَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ حَرْبَهَا على مستقلٍ للنَّوَابِ وَالْحَرْبِ
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضاً سَمَا لَهَا على كلِّ حالٍ من ذُلُولٍ ومن صَعْبٍ^(١)

ومن النصب قول ابن خياط:

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مرشدِهِم إلا نُمِيراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعَنُوا أَحْداً والقائلون لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا^(٢)

ومن السماع أيضاً قول الشاعر:

إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهَمَامِ وليثَ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحَمِ
وذا الرأى حينَ تُغَمُّ الأُمُورُ بذاتِ الصَّلِيلِ وذاتِ اللُّجَمِ^(٣)

فنصب «ليث الكتيبة» و«ذا الرأي على المدح» والاسم قبلهما
مخفوض.

ومنه قول الشاعر:

فليتَ التي فيها النجومُ تَوَاضَعَتْ على كلِّ غَتٍّ منهم وسمين
غيوثَ الحيا في كلِّ محلٍّ ولزبَةٍ أُسُودِ الشَّرَى يَحْمِينِ كلِّ عَرِينِ^(٤)

فقد نصب «غيوث الحيا» على المدح.

(١) الكتاب ٦٥/٢: هارون - المستقل: الناهض بما حمل. أخاها: أخا الحرب، عضاض: الحرب.

(٢) الكتاب ٦٤/٢، غاويها: مغويها.

(٣) معاني القرآن ١٠٥/١، تغم: تبهم. ذات الصليل: الكتيبة يسمع فيها صليل السيوف، ذات اللجم: الكتيبة فيها الخيل بلجمها، القرم: السيد المعظم.

(٤) معاني القرآن ١٠٦/١ - تواضعت: هبطت. اللزبة: الشدة القحط، الحيا: المطر.

تعقيب:

بقي أن أُشير إلى قضية هامة تتعلق بهذه الآية الكريمة، وتتمثل في الروايات التي نسبت إلى سيدنا عثمان بن عفان وابنه أبان، وتلك التي أسندت إلى السيدة عائشة رضي الله عنها، ويستفاد منها أن هناك خطأ ولحناً في قوله تعالى:

﴿ والمقيمون الصلاة ﴾

فقد رُوي أنه لما فرغ من المصحف أتى به إلى الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً ستقيمه العرب بألسنتها، ولو كان المُملي من هُذَيْل^(١).

وعن حماد بن سلمة عن الزبير قال: قلت لأبان بن عثمان بن عفان ما شأنها كُتِبَتْ: ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم، والمؤمنون والمقيمون الصلاة ﴾؟ فقال: إن الكاتب لما كتب الراسخون في العلم منهم إلى قوله: «ومن قبلك» قال: ما أكتب؟ قيل له «اكتب والمقيمون الصلاة»^(٢) وروى عروة بن الزبير قال: سألت عائشة عن قوله: ﴿ والمقيمون الصلاة ﴾ فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطؤوا في الكتابة»^(٣).

وعندي أن هذه الروايات باطلة من وجوه كثيرة:

أولاً : إنها روايات ضعيفة، ومن الأدلة على ذلك أن أبا داود قال: سألت الإمام أحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام عن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة^(٤).

(١) روح المعاني مجلد ٢ ج ١٥/٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥/٦.

(٣) جامع البيان - الطبري مجلد ٥ ج ٢٥/٦ ط ١٩٥٤/٢.

(٤) هامش معاني القرآن ١٠٦/١.

وقال السخاوي: «إن حديث عثمان ضعيف، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع، فإن عثمان رضي الله عنه جعل للناس إماماً، يقتدون به، فكيف يرى فيه لحناً، ويتركه لتقييمه العرب بالسنّها»^(١).

ثانياً : إن هذه الروايات تعارض وصول القرآن إلينا متواتراً، وإلى هذا أشار الطبري بقوله: «وفي اتفاق مصاحفنا ومصحف أبي في ذلك، ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ»^(٢).

وقال الفخر الرازي:

«هذا بعيد لأن المصحف منقول بالتواتر عن رسول الله ﷺ، فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه»^(٣).

وقال الآلوسي:

«لا كلام في نقل النظم، تواتراً، فلا يجوز اللحن فيه أصلاً»^(٤).

وقال القشيري:

«هذا المسلك باطل، لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل»^(٥).

أستطيع أن أقول مما تقدم: إن الروايات السابقة باطلة لا

(١) الإتقان في علوم القرآن ١/١٨٣، وروح المعاني - مجلد ٢ ج ١٥/٦.

(٢) جامع البيان - الطبري مجلد ٥ ج ٢٦/٦.

(٣) مفاتيح الغيب ١١/١٠٦.

(٤) روح المعاني مجلد ٢ ج ١٥/٦.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٥/٦.

يلتفت إليها، وربما كانت من الإسرائيليات التي دخلت في تراثنا الإسلامي.

ب - الآية الكريمة:

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ، وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ، أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ۱۷۷].

العرض المركّز:

موضع التأويل في هذه الآية قوله تعالى: ﴿والصابرين﴾ فقد جاء منصوباً قبل تمام الكلام^(١)، ولهذا عمد الكسائي ومن تبعه من النحاة إلى تأويلها، لكونها تصطدم مع قاعدتهم النحوية التي لا تُجيز النصب على المدح إلا بعد تمام الكلام.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن ﴿والصابرين﴾ نسق على ﴿ذوي القربى﴾ وإليه ذهب الكسائي بقوله: «يجوز أن يكون «الموفون»، نسقاً على «من»، ﴿والصابرين﴾ نسقاً على ذوي القربى»^(٢)، وتقدير الآية عنده: «وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين».

وعلل الفراء مذهب الكسائي في عدم جواز نصب ﴿والصابرين﴾

(١) معاني القرآن ١/١٠٧.

(٢) معاني القرآن ١/١٠٧.

على المدح «وإنما امتنع من مذهب المدح الذي فسرت لك، لأنه قال^(١): لا ينصب المدح إلا بعد تمام الكلام»^(٢).

وتبع الكسائي في مذهبه مكّي بن أبي طالب، إلا أنه عارضه في عطف ﴿الموفون﴾ على ﴿من﴾، لأن ذلك سيؤدي إلى التفريق بين الصلة والموصول، لأن الصابرين من صلة ﴿من﴾، ولهذا كان من رأيه أن يعطف ﴿والموفون﴾ على المضمّر في ﴿آمن﴾، ليكون داخلاً في صلة ﴿من﴾، وحينئذ يجوز عطف والصابرين على ذوي القربى^(٣).

وقال ابن الأنباري^(٤):

«وإذا كان معطوفاً على ﴿ذوي القربى﴾، لم يكن ﴿والموفون﴾ مرفوعاً إلا بالعطف على المضمّر في ﴿آمن﴾ ليكون داخلاً في صلة ﴿مَنْ﴾ واختار هذا التأويل العكبري^(٥)، والسمين الحلبي^(٦).

ورفض بعض النحاة تأويل الكسائي، ومنهم أبو جعفر النحاس إذ قال في الرد على الكسائي:

«وهذا القول خطأ وغلط بين، لأنك إذا نصبت ﴿والصابرين﴾ ونسبته على «أولي القربى» دخل في صلة ﴿من﴾، وإذا رفعت ﴿والموفون﴾ على أنه نسق على ﴿مَنْ﴾، فقد نسقت على ﴿مَنْ﴾ من قبل أن تتم الصلة، وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف»^(٧).

(١) يريد الكسائي.

(٢) معاني القرآن ١/١٠٧.

(٣) المشكل ١/١١٨.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٤٠.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ١/١٤٥: البجاوي.

(٦) الدرّ المصون ١/٢٧٤.

(٧) إعراب القرآن - النحاس ١/٢٣١ - ٢٣٢.

وذهب الزجاج إلى أن تأويل الكسائي «لا يصحّ، لأن ما في الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول»^(٥).

أما أبو علي الفارسي فقد رفض عطف ﴿والصابرين﴾ على ﴿ذوي القربى﴾ سواء كان ﴿والموفون﴾ محمولاً بالعطف على ﴿مَنْ﴾، أو مرفوعاً بالمدح على تقدير: وهم الموفون، «لأن الفصل - كما قال - بينهما»^(٢) بالمدح أشنع لكون المدح جملة، والجمل ينبغي أن تكون في الفصل أشنع وأقبح بحسب زيادتها على المفرد وإن كان الجمع من ذلك ممتنعاً»^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

مذهب البصريين في هذه الآية وأمثالها أنها منصوبة على المدح، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله^(٤):

«هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ولكن البرّ... والصابرين﴾ الآية.

واختار هذا التوجيه يونس^(٥)، والخليل^(٦).

وتبعهم جمع غفير من النحاة، وفي مقدمتهم النحاس، إذ أجاز النصب على المدح وقال مدافعاً عنه:

«وهذا وجه لا طعن فيه من جهة الإعراب، موجود في كلام العرب»^(٧).

(١) مجمع البيان ٩٥/١.

(٢) يريد بين الصلة والموصول.

(٣) مجمع البيان ٩٥/١.

(٤) الكتاب ٦٢/٢: هارون ط/١٩٦٨.

(٥) الكتاب ٦٥/٢.

(٦) المصدر السابق ٦٥/٢.

(٧) إعراب القرآن - النحاس ٢٣١/١.

وقال الزجاج^(١):

«هذا باب ما جاء في التنزيل نصباً على المدح، ورفعاً عليه، وذلك إذا جرى صفات شتى على موصوف واحد، يجوز لك قطع بعضها عن بعض فترفعه على المدح أو تنصبه، وكذلك في الشتم فتقول: مررت بالرجل الفاضل الأديب الأريب، وبالرجل الفاسق الخبيث اللئيم، يجوز لك أن تتبعها الأول، وأن تنصب على المدح وترفع، ومن ذلك قوله: ﴿والصابرين﴾ الآية».

ولأبي علي الفارسي كلام لطيف في هذه المسألة، فهو يرى أن الصفات الكثيرة إذا ذكرت في معرض المدح أو الذم، فمن الأفضل مخالفتها بإعرابها، لأن المخالفة بإعراب الأوصاف في موضع الإطناب في الوصف كان المقصود فيها أكمل فيصير القول «كأنه نوع من أنواع الكلام، وضروب من البيان»^(٢).

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة مذهب البصريين، فقد أجادوا في توجيههم الآية كل الإجابة، ووقفوا في مذهبهم كل التوفيق، فالأدلة السماعية التي أوردوها بلغت حدّاً من الكثرة يجعل النصب على المدح والتعظيم أمراً مألوفاً لدى العرب لا غرابة فيه ولا تكلف، ولا حاجة لي هنا إلى سرد تلك الأدلة السماعية من كلامهم، فقد أثبتها لدى حديثي عن قوله تعالى: ﴿والمقيمين الصلاة﴾.



(١) إعراب القرآن - الزجاج ٧٤١/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٤٩/٥.

٥ - المبحث الخامس

(الفصل بين المتضايقين)

الآية الكريمة:

﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ليردوهم
وليلبسوا عليهم دينهم، ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون ﴾
[الأنعام: ١٣٧].

العرض المركب:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾
على قراءة ابن عامر^(١) برفع «قتل»، ونصب «أولادهم»، وجر «شركائهم»،
فقد فصل فيها بين المتضايقين بالمفعول به «أولادهم» وهذا الفصل لا يجيزه
جمهور النحاة، فكانوا بين مؤول لها ورافض.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

تأول بعض العلماء^(٢) الآية الكريمة على تقدير مضاف إليه محذوف
لقوله تعالى ﴿ قتل ﴾، وإضمار المضاف في قوله تعالى ﴿ شركائهم ﴾، وقد قاسوا
الآية على قوله تعالى: ﴿ والله يريد الآخرة ﴾ في قراءة من قر بكسر التاء،
والتقدير: عرض الآخرة.

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٣، والجامع لأحكام القرآن ٧/٩٢، البحر المحيط ٤/٢٣٠.
(٢) روح المعاني مجلد ٣ ج ٨/٣٤.

والسبب الذي دفعهم إلى هذا التأويل خلافاً لجمهور النحاة أنهم لا يجيزون لأنفسهم الطعن في هذه القراءة السبعية، فالسكاكي الذي قال بهذا التأويل لا يستطيع ردّ قراءة ابن عامر لاستنادها إلى الثقات، وكثرة نظائرها، وأضاف يقول:

«وما ذكرت وإن كان فيه نوعٌ بُعِدٍ، إلا أن تخطئة الثقة والفصحاء أبعد»^(١).

أما النحاة الذين رفضوا تأويل الآية الكريمة فكانت لهم فيها مواقف متعددة، فمن مُعرض عنها إعرافاً كلياً، مع رفضه لمسألة جواز الفصل بين المتضايفين، ومن طاعن فيها صراحة، واصفاً إياها بأوصاف شتى.

ومن الفريق الأول سيبويه رحمه الله، إذ وجدته لا يتعرّض في الكتاب لقراءة ابن عامر صراحة مع أنه لا يجيز الفصل بين المتضايفين، فهو كما قال: «لا يجوز يا سارق - الليلة - أهل الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور»^(٢).

ولعلّ الفراء هو أول من أبدى معارضة صريحة لقراءة ابن عامر فهو يقول^(٣): «وليس قول من قال وإنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فَزَجَّجْتُهَا مُتَمَكَّنًا زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(٤)

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»، وقد وقع ابن الجزري^(٥) في سهو حين ذكر أن ابن جرير الطبري

(١) روح المعاني مجلد ٣ ج ٣٤/٨.

(٢) الكتاب ١٧٦/١ - ١٧٧.

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٧ - ٣٥٨.

(٤) القلوص: الناقة الفتية - أبو مزادة: كنية رجل. زججتها: دفعتها المزجة: رمح قصير. يخبر أنه

زجج امرأته بالمزجة كما زجج أبو مزادة القلوص.

(٥) النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٣ - المكتبة التجارية.

هو أول من طعن في قراءة ابن عامر، والصحيح أن أبا زكريا الفراء هو أول من ضعفها ورفضها، وهو سابق على الطبري بمائة عام أو يزيد^(١).

وقال النحاس كما رواه عنه القرطبي:

«وأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام، فلا يجوز في كلام ولا في شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن»^(٢).

ورماها ابن خالويه بالقبح^(٣)، ووصفها الفارسي بأنها قبيحة قليلة في الاستعمال^(٤)، وقال مكِّي بن أبي طالب:

«هذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد»^(٥).

وكانت له لهجة الزمخشري قاسية في رده لقراءة ابن عامر، استمع إليه وهو يصرح بذلك في كشافه: «الفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سمج وردّ - زجّ القلوص أبي مزاده، فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز»^(٦)؟

وذكر ابن الأنباري أن هذه القراءة «ضعيفة في القياس والإجماع»^(٧)

(١) توفي الفراء في عام ٢٠٧ هـ، وكانت وفاة الطبري في عام ٣١٠ هـ.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩٢/٧.

(٣) الحجة - ابن خالويه ص ١٥٠ - ١٥١.

(٤) مجمع البيان مجلد ٣ ج ٢٠٦/٧.

(٥) الكشف ٤٥٤/١.

(٦) الكشاف ٥٤/٢.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٣/١.

ومن المفسرين الذين طعنوا في القراءة السبعية ابن جرير الطبري فقد قال فيها: «قبيح غير فصيح»^(٤)، ورأى الفخر الرازي أن الفصل في الشعر مستكره، «فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة»^(٢).

ومن المحدثين الأستاذ علي النجدي ناصف فقد قال في معرض دفاعه عن الزمخشري:

«كَلَّ مَنْ تصدى للردِّ على الزمخشري لم يستطع أن ينقض كلامه عن ابن عامر بشاهد من الكلام المثور، جاء فيه الفصل بين المتضايين بالمفعول كما في قراءة ابن عامر»^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وغيره من غير ضرورة، ولهذا فإنهم قبلوا قراءة ابن عامر تقبلاً حسناً ولم يتأولوها. تبعهم في مذهبهم الأخفش الأوسط^(٤)، وأجازه ابن الحاجب بقوله: «وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول كقراءة ابن عامر»^(٥)، وأجازه أيضاً ابن مالك بقوله:

فصل مضافٍ شَبَّه فعلٍ ما نَصَبُ مفعولاً أو ظرفاً أو جزُ ولم يُعَبَّ^(٦)
وقال في الكافية:

وظرف أو شبيهه قد يفصل جزئي إضافة وقد يستعمل

(١) جامع البيان - الطبري ١٢/١٣٧ - ١٣٨.

(٢) مفاتيح الغيب ١٣/٢٠٦.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الجزء السابع عشر ص ٤٠.

(٤) هامش شرح المفصل ٢٣/٣.

(٥) الكافية على شرح الرضي ١/٢٩٣.

(٦) الألفية ص ٣٨ الباي.

وعمدتي قراءة ابن عامرٍ وكم لها من عاصِدٍ وناصرٍ^(١)
وتبعه ابن هشام الأنصاري^(٢)، وأبو حيان الأندلسي^(٣)، والسيوطي^(٤)،
والشهاب في حاشيته^(٥)، والعلامة الصاوي^(٦)، والجمل^(٧).

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة مذهب الكوفيين في جواز الفصل بين
المضاف والمضاف إليه، لما ثبت نقله في السماع والقياس. فمن جهة
السماع ما جاء في القرآن الكريم كقراءة ابن عامر ﴿كذلك زُين لكثير من
المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾، وقرأ بعضهم: ﴿فلا تحسبن الله
مُخلفاً وعدّه رسلياً﴾^(٨) بنصب «وعدّه».

والفصل به بين المضاف «مخلف» والمضاف إليه «رسلياً»^(٩).

أما ما جاء في الشعر فهو كثير جداً، فمما جاء مفصلاً بين المتضايفين
بالمفعول به قول عمرو بن كلثوم:

وحلق الماذي في القوانس فداسهم دوس الحصاد الدانس^(١٠)
فقد فصل بين المضاف «دوس»، والمضاف إليه «الدانس» بالمفعول
«الحصاد».

(١) روح المعاني مجلد ٣ ج ٨/٣٣.

(٢) أوضح المسالك ص ١٥٠ ط ١٩٦٨/٤.

(٣) البحر المحيط ٤/٢٣٠.

(٤) همع الهوامع ٢/٥٢.

(٥) حاشية الشهاب ٤/١٢٨.

(٦) حاشية الصاوي ٢/٤٩.

(٧) حاشية الجمل ٢/٩٥.

(٨) إبراهيم: ٤٧.

(٩) البحر المحيط ٥/٤٣٩.

(١٠) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٢/٥٤، القوانس جمع قوس وهو أعلى
البيضة، والبيضة قلنسوة من حديد تلبس لدفع السيف، انظر تريبل الآيات ٤/٤٣٠ المادى
لابس الدرع.

ومنه قول أبي جندل الطائي :

يفركن حب السنبل الكنافج بالقارع فرك القطن المحالج^(١)

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول «القطن» ومنه قول

الشاعر:

عَتَوْا إِذْ أُجِبْنَا هُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ^(٢)

ففصل بالمفعول «الْبُغَاثِ» بين المضاف «سَوْقَ» والمضاف إليه

«الْأَجَادِلِ».

ومنه قول الطرماح:

يَطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاعِ لَمْ يُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ^(٣)

فقد فصل بين المتضايقين «قَرَعِ» و«الْكِنَائِنِ» بالمفعول «الْقِسِيِّ».

ومنه قول الشاعر:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمَكَ بِالْغِنَى ۝ وَسَوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ^(٤)

فقد فصل بالمفعول «فَضْلَهُ» بين المضاف «مانع» والمضاف إليه

«المحتاج».

ومن السماع أيضاً ما ذكره أبو حيان وابن مالك من أن العرب قد نقل

عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة كقول بعضهم غلامٌ - إن

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف ٥٤/٢.

(٢) البغاث: طائر ضعيف يُصاد ولا يصطاد. الأجادل: جمع أجدل وهو الصقر.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٢/١ - البيت في وصف بقر الوحش، الحوزي: المتوحد

المتفرد أراد به فحل بقر الوحش، لم يرع: لم يخف القرع: الضرب، القسي: جمع قوس.

الكنائن: جمع كنانة وهي جراب توضع فيه السهام.

(٤) شرح التصريح ٥٨/٢، دار الفكر.

شاء الله - أخيك، فإذا كان العرب يجيزون الفصل بالجملة فالفصل بالمفرد أسهل^(١).

ومن السماع كذلك أن العرب قد فصلوا كثيراً في الشعر بالأجنبي فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقاً^(٢).

أما من جهة القياس فيتضح فيما ذكره السمين الحلبي^(٣) أن النحاة أجازوا الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٥)، فالفصل بين المتضايقين أولى.

أما الذين طعنوا في قراءة ابن عامر فإنني أكتفي هنا بنقل ما أثبتته بعض العلماء الأجلاء في الرد عليهم، فهذا ابن الجزري يقول وهو يتحدث عن عبد الله بن عامر:

«لقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمائة عريف، يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف على اختلاف مذاهبهم وتبيان لغاتهم، وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءاته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمس مائة»^(٦).

(١) البحر المحيط ٢٣٠/٤.

(٢) النشر - ابن الجزري، ٢٦٤/٢ - المكتبة التجارية.

(٣) الدر المصون ١٤٦/٢.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) النشر - ابن الجزري ٢٦٤/٢.

وقال القشيري :

«قال قوم هذا قبيح وهذا مُحال، لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي ﷺ فهو الفصح لا القبيح»^(١).

وقال أبو حيان في معرض رده على الزمخشري :

«وأعجب لعجمي ضعيف في النحو، يردّ على عربي صريح قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيّنت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»^(٢).

وبعد أن أورد العلامة أحمد الإسكندري بعض الشواهد على جواز الفصل قال: «فهذه كلها نُكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية، يجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة»^(٣).

* * *

ع

(١) الجامع لأحكام القرآن ٩٣/٧.

(٢) البحر المحيط ٢٣٠/٤.

(٣) الانتصاف ٥٤/٢.

٦ - المبحث السادس

(العطف على موضع اسم إن قبل تمام الخبر)

الآية الكريمة:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾
[المائدة: ٦٩].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ وَالصَّابِثُونَ ﴾ فقد جاء
معطوفاً على موضع اسم إن، والبصريون لا يجيزون ذلك، ولهذا فإنهم
تأولوها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: من تأويلات البصريين في الآية الكريمة قولهم إن
﴿ وَالصَّابِثُونَ ﴾ ارتفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف، وينوى به التأخير
وتقديرها: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، ولا هم يحزنون، والصابثون كذلك».

وإنما حذف خبر ﴿ الصابثون ﴾ لدلالة خبر إن عليه.

وإلى هذا ذهب الخليل، وقال سيبويه:

«أما قوله عزّ وجلّ: ﴿والصابئون﴾، فعلى التقديم والتأخير، وأنه ابتداء على قوله ﴿والصابئون﴾ بعدما مضى الخبر»^(١).

واستشهد بأبيات من الشعر على التقديم والتأخير، منها قول بشر بن أبي حازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بَغَاةٌ ما بقينا في شِقَاقٍ^(٢)

كأنه قال: بَغَاةٌ ما بقينا أنا وأنتم.

ومنه أيضاً قول الشاعر:

فإني وقيَّارٌ بها لغريب^(٣).

أي: فإني لغريب وقيار بها كذلك.

وممن أخذ بهذا التأويل أبو إسحاق الزجاج^(٤)، وابن الأنباري^(٥).

التأويل الثاني: قال بعض النحاة إن خبر إن محذوف دلّ عليه الخبر الثاني، وعلى هذا التأويل يجوز عطف والصابئون على موضع اسم إن، لأنه جاء بعد تمام الاسم والخبر^(٦).

وإلى هذا ذهب المبرد والأخفش^(٧).

(١) الكتاب ١٥٥/٢: هارون.

(٢) الكتاب ١٥٥/٢ - هارون.

(٣) المصدر السابق ١٥٦/٢.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٧٤٦/٢ - ٧٤٧.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٠/١.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١ - ٢٣٣.

(٧) المصدر السابق ٢٣٣/١.

واستشهد أصحاب هذا التأويل بقول الشاعر:
نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُّ مُختلف
فقوله: راضٍ خبر أنت، وخبر نحن محذوف^(١).

ورفض الآلوسي هذا التأويل لأن الأخذ به يؤدي إلى الفصل بين أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى، والخبر الموجود في الآية يستحسن أن يوجه إليهم^(٢).

وضَعَّف العكبري هذا الوجه من التأويل لما فيه من لزوم الحذف والفصل^(٣).

التأويل الثالث: أجاز مكِّي بن أبي طالب العطف على موضع اسم إن شرط أن ينوى به الخبر الذي هو ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ مقدماً على ﴿والصَّابِثُونَ﴾، وحقَّ الصابثون والنصارى أن يقعا بعد يحزنون، وتقدير الآية على هذا التأويل: إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ واليوم الآخر، وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم، ولا هم يحزنون والنصارى والصابثون^(٤).

التأويل الرابع: من التأويلات التي ذكرت في هذه الآية قول بعض النجاة: إن ﴿إِنْ﴾ بمعنى نعم^(٥)، وعلى هذا التأويل فالذين مرفوع بالابتداء، وجائز عطف والصابثون عليه.

التأويل الخامس: ذهب بعض النحاة إلى أن ﴿والصَّابِثُونَ﴾ منصوب

(١) روح المعاني مجلد ٢ ج ٢٠٢/٦.

(٢) روح المعاني مجلد ٢ ج ٢٠٢/٦.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٤٥١/١: البجاوي.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١.

(٥) روح المعاني مجلد ٢ ج ٢٠٢/٦، وإملاء ما من به الرحمن ٤٥١/١: البجاوي.

بالفتحة المقدرة على الواو، وعلى هذا الوجه فلا شيء إذا عطف والصابثون على اسم إن ﴿الذين﴾ .

قال الآلوسي: «قيل إنه منصوب بفتحة مقبرة على الواو، والعطف حينئذ مما لا خفاء فيه»^(١).

التأويل السادس: رأى بعض النحاة في الآية أن ﴿والصابثون﴾ جاءت على لغة بلحارث، قياساً على المشى التي ترد دائماً بالألف.

قال العكبري: «الصابثون جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال»^(٢).

توجيه الآية الكريمة:

في الآية توجيهات عدة:

التوجيه الأول: أجاز الكوفيون عطف الاسم المرفوع على اسم إن، ولم يشترطوا له محرزاً^(٣)، أي سواء كان هذا الاسم المعطوف قبل تمام الخبر أو بعده، والذي دفعهم إلى الجواز قولهم: إن الخبر بعد إن لم يرتفع بها، وإنما كان مرفوعاً قبل دخول إن عليها، وبقي كذلك مرفوعاً بعد دخولها على الجملة^(٤) ولهذا فقد أجاز الكسائي ومن تبعه من الكوفيين عطف ﴿والصابثون﴾ على موضع اسم إن، واستشهدوا بقولهم:

إنَّ زيداً وعمروُ قائمانِ، وإنَّكَ وبكرٌ منطلقان^(٥).

التوجيه الثاني: الوجه الثاني من توجيهات الكوفيين في الآية الكريمة

(١) روح المعاني مجلد ٢ ج ٦/٢٠٣.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٤٥٢/١.

(٣) مغني اللبيب ص ٦١٧: مازن المبارك.

(٤) معاني القرآن ٣١١/١.

(٥) مع الهوامع ١٤٤/٢، والإنصاف ١٨٦/١ - المكتبة التجارية.

ما ذهب إليه الكسائي^(١) من عطفه ﴿والصابئون﴾ على الضمير المرفوع في ﴿هادوا﴾. ووافقه من البصريين أبو الحسن الأخفش^(٢).

ورفض معظم النحاة هذا التوجيه فاتهموه حيناً بالفساد، وتارة بالخطأ، وحيناً آخر بالغلط، وكان رفضهم هذا من جهتين، من جهة المعنى لأن العطف على الواو في هادوا، يؤدي إلى اشتراك ﴿والصابئون﴾ في اليهودية، ومن جهة الإعراب لأنهم لا يجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا إذا وجد ضمير مؤكد.

ومن الذين ردّوا توجيه الكسائي أبو زكريا الفراء بقوله:

«وجاء التفسير بغير ذلك، لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى، فقال: مَنْ آمن منهم فله كذا، فجعله يهوداً ونصارى»^(٣).

ووصف الزجاج كلام الكسائي بأنه خطأ^(٤)، إذ لا يعطف على الضمير المتصل من غير فصل، وجواز العطف كذلك يؤدي إلى القول بأن ﴿والصابئون﴾ يهود، وليس كذلك.

وقال الكرمانى: «هذا غلط من وجهين، أحدهما أن الصابئي لا يشارك اليهودي في اليهودية، والآخر أنه عطف على الضمير المتصل من غير تأكيد بالمنفصل»^(٥).

(١) إعراب القرآن - النحاس ٥١٠/١، والجامع ٢٤٦/٦.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ٥١٠/١.

(٣) معاني القرآن ٣١٢/١.

(٤) إعراب القرآن - النحاس ٥١٠/١.

(٥) تفسير الطوسي ٥٨٠/٣.

ومن الذين ردّوا قول الكسائي مكّي بن أبي طالب^(١)، وابن الأنباري^(٢)، والعكبري^(٣)، والمُتَجَبُّ الهمداني^(٤).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة قول الكوفيين بجواز عطف

﴿والصائبون﴾ على موضع اسم إن، وذلك لما يلي:

أولاً : إن الأخذ بالجواز يحفظ الآية الكريمة من التفكيك والتمزيق، وكم

كان الرازي محقاً ومصيباً حين لفت أنظارنا إلى هذا الأمر بقوله:

«هو مذهب حسن وأولى من مذهب البصريين، لأن الذي

قالوه إنما يقتضي أن كلام الله على الترتيب الذي ورد عليه ليس

بصحيح، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم، وأما على

قول الفراء فلا حاجة إليه، فكان ذلك أولى»^(٥).

ثانياً : إن السماع يقوي مذهب الكوفيين، فمما جاء في القرآن الكريم

دون النظر إلى مواضع التأويل الأخرى قوله تعالى:

﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنجاري

والصائبون﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿إني لا أملك إلا نفسي

وأخي﴾^(٧)، بعطف أخي على موضع اسم إن.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٨)

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٢.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٠٠.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١/٤٥١: البجاوي.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٠.

(٥) مفاتيح الغيب ١٢/٥٢.

(٦) سورة المائدة: ٦٩.

(٧) المائدة: ٢٥.

(٨) الأحزاب: ٥٦.

على قراءة الرفع، حيث عطف وملائكته على موضع اسم إن قبل تمام الخبر ﴿ يصلون ﴾ .

فأما ما جاء عن العرب سماعاً فيتمثل فيما نقله سيبويه «أن قوماً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان»^(١).
وقال ابن الأنباري: «جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات إنك وزيد ذاهبان»^(٢).

وقال العكبري^(٣): «حكوا عن العرب: إن زيدا وأنتم ذاهبون» بعطف أنتم على اسم إن قبل تمام الخبر «ذاهبون» .

ومما جاء في الحديث الشريف قول رسول الله ﷺ: «إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة»^(٤) فقد عطف هذان على موضع اسم إن قبل الخبر.

ومن القياس: إجماع النحاة على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو: لا رجل وامرأة أفضل منك، فكذلك مع إن لأنها بمنزلتها^(٥).

تعقيب:

اتهم سيبويه العرب بأنهم يغلطون في كلامهم فقال:
واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ قائمان»^(٦).

(١) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٢) الإنصاف في مسألة ٢٣ ج ١ / ١٢١ ط ١٩٥٣/٢ .

(٣) إعراب الحديث النبوي ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤) مسند الإمام أحمد ١/١٠١، وانظر إعراب الحديث النبوي ص ١٥٦ .

(٥) الإنصاف ١/١٢٠، ط ١٩٥٣/٢ .

(٦) الكتاب ١٥٥/٢ - : هارون .

واقطفى ابن الأنباري أثر إمام النحاة فقال:

«وأما ما حكوا عن بعض العرب: «إنك وزيد ذاهبان»، فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه»^(١).

ودافع ابن هشام عن سيبويه، وحاول دفع التهمة عنه حين أول كلمة الغلط التي ذكرها صاحب الكتاب، فجعلها في معنى التوهم، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

«ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم»^(٢).

وأقول:

إن العربي سيد لغته فكيف يغلط في كلامه؟ وإذا كنا نخطيء العربي الفصيح فممن نأخذ اللغة إذاً؟

ثم كيف نصف ما نقل عنهم بأنه جلاءنا عن طريق التوهم؟ ولله درّ ابن مالك حين لم يلتفت إلى ما ذكره سيبويه، فقال معترضاً عليه:

«متى جوّزنا ذلك عليهم، زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً لإمكان أن يقال في كل نادر إنّ قائله غلط»^(٣).

* * *

(١) الإنصاف ١/١٢٢.

(٢) مغني اللبيب ص ٦٢٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٦٢٢: مازن المبارك.

٧ - المبحث السابع

(يتعلق بإعمالِ إنَّ المخففة)

الآية الكريمة:

﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ، إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

[هود: ١١١].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَلًّا ﴾ على قراءة نافع وابن كثير^(١) في تخفيف ﴿ إِنَّ ﴾ ، ونصب ﴿ كَلًّا ﴾ ، فقد أنكر الكوفيون إعمالها مخففة، وتأولوا الآية بخلاف البصريين الذين أجازوا إعمالها مثقلة ومخففة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلان:

التأويل الأول: يتمثل في جعل «إن» نافية مهملة، ونصب «كلًا» بفعل ليوفينهم المذكور في الآية الكريمة، قال الفراء^(٢):

نصب ﴿ كَلًّا ﴾ بقوله ﴿ ليوفينهم ﴾ .

وتبعه في ذلك معظم النحاة الكوفيين .

(١) الكشف ٥٣٦/١، وإعراب القرآن - النحاس ١١٤/٢، والجامع ١٠٤/٩ .

(٢) إعراب القرآن - النحاس ١١٥/٢ .

التأويل الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ﴿ إِنَّ ﴾ المكسورة إذا خففت فإنها لا تعمل، أما قوله تعالى: ﴿ كَلَّا ﴾ فهو منصوب بفعل مقدر تقديره إن أرى كلاً ليوفينهم ربك أعمالهم^(١).

وللكوفيين أدلتهم القياسية في منع إعمال إن مخففة، فأما الدليل الأول فقولهم: «إنما قلنا إنها لا تعمل، لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنه على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها»^(٢).

وأما الدليل الثاني فقولهم: «إنما قلنا ذلك لأن «إن» المشددة من عوامل الأسماء، وإن المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال، لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال»^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

أجاز البصريون إعمال إن المكسورة المشددة إذا خففت، وعلى هذا فإن قوله تعالى ﴿ كَلَّا ﴾ جاء منصوباً لأنه وقع اسماً لـ «إن» المخففة وفي مقدمة من أجاز ذلك إمام النحاة سيويه رحمه الله، فقد جاء في الكتاب قوله:

«وحدَّثنا مَنْ نثقُ به أنه سمع من العرب مَنْ يقول: «إِنَّ عُمَرَأَ لَمَنْطَلِقُ وَأهل المدينة يقرؤون ﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ يخففون - وينصبون»^(٤).

(١) روح المعاني، مجلد ٤، ج ١٢/١٥٠.

(٢) الإنصاف ١/١٢٣، ط ١٩٥٣/٢.

(٣) الإنصاف ١/١٢٤، ط ١٩٥٣/٢.

(٤) الكتاب ٢/١٤٠، ط ١٩٦٨.

ويلاحظ أن إمام نحاة الكوفة قد وافق البصريين في مذهبهم هذا، فقد جاء في الارتشاف كما نقله الآلوسي:

«إن الكوفيين لا يجوزون تخفيف المكسورة لا مهملة ولا معملة... واستثنى منهم الكسائي فإنه وافق البصريين»^(١).

إلا أنني وقفت أمام نص يناقض هذا الذي ذكره الآلوسي والسيوطي^(٢)، وفيه أن الكسائي أنكر قراءة التخفيف، وقد أشار إلى ذلك النحاس بقوله:

«أنكر الكسائي أن تخفف إن وتعمل، وقال: ما أدري على أي شيء قرأ وإن كلاً»^(٣).

ويبدو لي أن الكسائي له رأيان في هذه المسألة، رأي أجاز فيه الإعمال، ورأي آخر لم يجز فيه الإعمال.

ومن النحاة الذين أيدوا مذهب البصريين أبو جعفر النحاس بقوله:

«قراءة نافع على هذا التقدير: إلا أنه خفف «إن» وأعملها، عمل الثقيلة، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه»^(٤).

واحتج ابن خالويه لقراءة نافع وابن كثير فقال:

«الحجة لمن خفف أنه جعلها مخففة من المثقلة، فأعملها عمل المثقلة، لأنها مشبهة بالفعل، فلما كان الفعل يحذف منه فيعمل عمله تاماً كقولك: سل زيداً، أو قل الحق كانت إن بهذه المثابة»^(٥).

(١) روح المعاني، مجلد ٤، ج ١٢/١٥٠ - ١٥١.

(٢) مع الهوامع ١/١٤٢.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ٢/١١٥.

(٤) إعراب القرآن - النحاس ٢/١١٤.

(٥) الحجة - ابن خالويه ص ١٩٠ - ١٩١.

وتبع البصريين في توجيههم للآية هذا التوجيه مكّي بن أبي طالب^(١)،
والزمخشري^(٢)، وابن الأنباري^(٣)، وابن يعيش^(٤)، والعكبري^(٥)، والفخر
الرازي^(٦).

وتعرض ابن مالك لهذه المسألة فأجازها ولكن مع قلة، استمع إليه وهو
يقول في الألفية:

وُخِفَّتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وتلزم اللام إذا ما تُهْمَلُ^(٧)

ووقف ابن هشام إلى جانب البصريين فقال:

تخفف «إن» المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها،
ويجوز إعمالها استصحاباً للأصح نحو^(٨):

﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ ﴾ .

ومن المحدثين الذين أيدوا موقف البصريين في هذه المسألة الشيخ
محيي الدين عبد الحميد رحمه الله فقال^(٩):

«على الإعمال في التخفيف» ورد قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَّا
لِيُوفِيَنَّهُمْ ﴾ .

وللبصريين أدلتهم القياسية والسماعية، وسأذكرها في حديثي عن الترجيح.

(١) الكشف ٥٣٧/١ .

(٢) الكشف ٢٩٥/٢ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩/٢ .

(٤) شرح المفصل ٧٢/٨ .

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٤٦/٢ .

(٦) مفاتيح الغيب ٦٩/١٨ .

(٧) الألفية على ابن عقيل ٣٧٧/١ .

(٨) أوضح المسالك ص ٦٣ .

(٩) منحة الجليل ٣٧٨/١ .

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة مذهب البصريين من جهة السماع والقياس. فمن جهة السماع ما ورد في القرآن الكريم من تخفيف إن وإعمالها النصب كما في هذه القراءة السبعية المتواترة ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ ﴾ وقد علق السيوطي على مذهب الكوفيين فقال (١):

«وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو، ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ ﴾»

ومما جاء في النثر كما نقل سيبويه «وحدّثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب مَنْ يقول: إن عمراً لمنطلقاً» (٢).

وقال ابن الأنباري: قد صحّ عن العرب أنهم يقولون:

«إلّا. أن أخاك ذاهبٌ» (٣).

ويستأنس هنا بما جاء في الشعر من إعمال كأن مخففة، ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ (٤).

وقول الشاعر:

وَصَدْرٌ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانٌ (٥)

(١) مع الهوامع ١/١٤٢.

(٢) الكتاب ٢/١٤٠، ط ١٩٦٨.

(٣) الإنصاف ١/١٢٥، ط ١٩٥٣.

(٤) أوضح المسالك ص ٦٤، وشرح المفصل ٨/٨٣، يعطون: يتناول وأوله: ويوماً توافقنا بوجه مقسم.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٣٩١. العرب تشبه الثديين بحق العاج.

ومنه قول رؤبة :

كَأَنَّ وَرَّ يَدَيْهِ رِشَاءَ اخْتَلَبِ^(١).

أما من جهة القياس فقد أشار إلى ذلك سيبويه حين قال معللاً إعمال إن المخففة «ذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك حين حذف»^(٢).

وقال صاحب الإنصاف :

«فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، ألا ترى أنك تقول: ع الكلام، وش الثوب، ول الأمر»^(٣).
أما تأويل الكوفيين في إعراب الآية بجعل كلاً منصوباً بليوفينهم فهو تأويل متكلف وذلك من عدة وجوه:

الأول : أن جميع النحويين قد أنكروا ذلك^(٤)، إذ لا يجوز عند أحد زيدا لأضربنه^(٥)، وكذلك القول بأن كلاً منصوب بليوفينهم غير جائز.

الثاني : أن اللام في «لما» على مذهب الكوفيين في معنى إلا وتقدير الآية عندهم: «وإن كلاً إلا ليوفينهم»، إذ لو ساغ ذلك لجاز أن يقال: قام القوم لزيداً، على معنى إلا زيدا، وذلك غير صحيح^(٦).

* * *

(١) الإنصاف ١/١٢٥ - الرشاء: الحبل - الخلب: الليف.

(٢) الكتاب ٢/١٤٠، ط ١٩٦٨.

(٣) الإنصاف ١/١٢٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩/١٠٤.

(٥) إعراب القرآن - النحاس ٢/١١٥.

(٦) شرح المفصل ٨/٧٢.

٨ - المبحث الثامن

(كسر ياء المتكلم في الإضافة)

الآية الكريمة:

﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ وَوَعَدْتُمْ فَأَخْلَفْتُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلُمُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ فقد قرأها العامة بالفتح، وقرأها حمزة^(١) بكسر الياء، «بمصرخي» والفتح هو الأصل إذ أصل الكلمة «بمصرخيني»^(٢)، فذهبت النون للإضافة، وادغمت الياء في الياء، فالتقى ساكنان، ففتح الياء لالتقائهما، وقراءة حمزة بالكسر خروج على القاعدة المألوفة، ومن هنا جاء تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

طعن كثير من النحاة في هذه القراءة السبعية المتواترة، فرموها

(١) الكشف ٢٦/٢ .

(٢) المرجع السابق ٢٦/٢ - ٢٧ .

بالقبح^(١)، واللحن^(٢)، والرداءة^(٣)، والضعف^(٤)، والكراهة^(٥)، والغلط^(٦)،
والوهم^(٧)، والشذوذ^(٨).

قال الفراء في معانيه «لعلها من وهم القراء، فإنه قلَّ مَنْ سلم منهم من
التوهم»^(٩).

وقال الأخفش: «ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من
النحويين»^(١٠).

وقال الزجاج: «هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وجه
لها إلا وجه ضعيف»^(١١).

وقال النحاس: «صار هذا إجماعاً، ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله على
الشذوذ»^(١٢).

أما مكِّي بن أبي طالب فقد وصف هذه القراءة بالكراهة والبُعد حين

-
- (١) حاشية الشيخ ٦٠/٢.
 - (٢) البحر المحيط ٤١٩/٥.
 - (٣) المرجع السابق ٤١٩/٥.
 - (٤) حاشية الشيخ يسن ٦٠/٢.
 - (٥) التصريح على التوضيح ٦٠/٢٠.
 - (٦) حاشية الشيخ يسن ٦٠/٢.
 - (٧) معاني القرآن ٧٥/٢.
 - (٨) البحر المحيط ٤١٩/٥.
 - (٩) معاني القرآن ٧٥/٢.
 - (١٠) البحر المحيط ٤١٩/٥.
 - (١١) روح المعاني مجلد ٥ ج ٢١٠/١٣.
 - (١٢) إعراب القرآن - النحاس ١٨٣/٢.

قال: «فالقراءة بكسر الياء فيها بُعد من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول، لكن الأصل إذا طرح صار استعماله مكروهاً بعيداً»^(١).

قال أبو عبيد: «نراهم غلطوا»^(٢)، وقال الزمخشري: «هي ضعيفة»^(٣). وتأول المانعون الآية الكريمة فكانت لهم فيها آراء مختلفة:

التأويل الأول: يتمثل في قول بعض النحاة إن كلمة «بمصرخي» مكونة من ثلاث ياءات، الأولى ياء الجمع، والياء الثانية هي ياء الإضافة، أما الثالثة فهي ياء زيدت للمد، ثم حذفت ياء المد فبقيت الياء المشددة مكسورة. وإليه ذهب مكّي بن أبي طالب فقال:

«ومن كسر الياء، فالأصل عنده في «مصرخي» ثلاث ياءات، ياء الجمع، وياء الإضافة، وياء زيدت للمد كما زيدت في «بهي» لأن ياء المتكلم كهاء الغائب، وقد زادوا ياء مع تاء المؤنث، حيث كانت بمنزلة الغائب، قال الشاعر:

رَمَيْتِيهِ فَأَصْبَتِ وَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمِيَةَ

ثم حذفت الياء التي للمد، وبقيت الياء المشددة مكسورة، كما تحذف الهاء من بهي، وتبقى الهاء مكسورة»^(٤).

التأويل الثاني: يرى أصحابه أن كلمة «بمصرخي» كسرت بالياء، وبه أخذ الفراء حين قال:

«ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى»^(٥)، فإنه قلّ من سلم منهم من

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٠٤/١.

(٢) روح المعاني مجلد ٥ ج ١٣/٢١٠.

(٣) المصدر السابق مجلد ٥ ج ١٣/٢١٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٤٠٣/١.

(٥) يريد يحيى بن وثاب انظر الكشف ٢٦/٢.

الوهم، ولعلّه ظنّ أن الباء في «بمصرخيّ» خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك»^(١).

التأويل الثالث: يتمثل هذا الوجه من التأويل في أن أصحابه ذكروا أن كلمة «بمصرخيّ» كسرت مطابقة لكسرة الهمزة^(٢) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرِكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾.

التأويل الرابع: يتضح في أن الياء المشددة في «بمصرخيّ» كسرت اتباعاً لكسرة الخاء^(٣).

التأويل الخامس: به قال ابن خالويه^(٤) حين ذكر أن الكسرة في «بمصرخيّ» كسرة بناء لا إعراب، وأن الياء كسرت لالتقاء الساكنين وإن كان فتحها أخفّ وتبعه الزمخشري بقوله:

«كأنه قدّر ياء الإضافة ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فحرّكها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين»^(٥).

توجيه الآية الكريمة:

رفض فريق من النحاة والعلماء الثقات تأويل الآية الكريمة ووصفها بالقبح أو الرداءة أو الشذوذ كما بيّنت ذلك في ثنايا البحث، إنما أثبتوا صحتها، وخرّجوها على أن كسر الياء المشددة في «بمصرخيّ» لغة صحيحة ثابتة، ومن هؤلاء ابن الأنباري^(٦)، وأبو حيان^(٧)، والآلوسي^(٨)، والقاسم بن

(١) معاني القرآن ٧٥/٢.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٧/٢، وروح المعاني مجلد ٥ ج ٢١٠/١٣.

(٣) حاشية الجمل ٥٢٢/٢.

(٤) الحجة - ابن خالويه ص ٢٠٣.

(٥) الكشف ٣٧٥/٢.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٧/٢.

(٧) البحر المحيط ٤٢٠/٥.

(٨) روح المعاني مجلد ٥ ج ٢١٠/١٣.

معين^(١)، وأبو عمرو بن العلاء^(٢)، والمرادي^(٣)، والقشيري^(٤)، وغيرهم. وسأبين وجهة نظرهم الصحيحة لدى حديثي عن الترجيح.

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة القول بأن كسر ياء الإضافة لغة، ويقوي هذا التوجيه أدلة السماع والقياس.

فمن السماع قراءة حمزة، وهو من القراء السبعة المشهود لهم بالفضل والمنزلة السامية، قرأها بالكسر «بمصرخي» ولا التفات إلى مَنْ أنكرها أو ضعفها، أو وصفها بالشذوذ والرداءة لأن القراءة سنة متبعة، وقد أشار إلى ذلك الألوسي بقوله^(٥): «وبالجملة لا ريب في صحة تلك القراءة وهي لغة فصيحة، وقد روي أنه تكلم بها رسول الله ﷺ في حديث بدء الوحي، وشرح حاله عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل رضي الله عنه، فإنكارها محض جهالة».

وتابع حديثه قائلاً:

«وقد قلد هؤلاء الطاعنين جماعة، وقد وهموا طعناً وتقليداً، فإن القراءة متواترة عن السلف والخلف، فلا يجوز أن يُقال فيها، إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة»^(٦).

وبمثل ما دافع به الألوسي عن هذه القراءة، فعل أبو حيان في محيطه فقال:

-
- (١) البحر المحيط ٤٢٠/٥.
 - (٢) البحر المحيط ٤٢٠/٥.
 - (٣) حاشية الشيخ يسن ٦٠/٢.
 - (٤) الجامع لأحكام القرآن ٣٥٧/٩.
 - (٥) روح المعاني مجلد ٥ ج ١٣/٢١٠.
 - (٦) المصدر السابق نفسه.

«وما ذهب إليه مَنْ ذكرنا مِنَ النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه، لأنها قراءة متواترة نقلها السلف واقتفى آثارهم فيها الخلف»^(١).

وقال القشيري:

«والذي يُغني عن هذا أن ما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ، فلا يجوز أن يُقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء»^(٢).

ومن السماع أن أبا عمرو بن العلاء قرأ كلمة «يا بني» بالكسر «يا بني» في ستة مواضع، يقول صاحب كتاب هدى البرية:

«قرأ الدوري بكسو التحتية المتطرفة وهي في ستة مواضع الأول هنا^(٣)، والثاني بأول يوسف^(٤)، والثالث بالصافات^(٥)، والباقي بلقمان^(٦)».

ثم أتدري مَنْ هو أبو عمرو؟ اسمع إلى ما يقوله أبو حيان:

«فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح»^(٧)، ومن السماع ما ورد في الشعر العربي، من ذلك قول الأغلب العجلي:

ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضِيِّ قال لها هل لك يا تاني^(٨)

(١) النهار المادّ ٤١٩/٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٥٧/٩.

(٣) يريد سورة هود ﴿يا بني اركب معنا﴾ ٤٢.

(٤) ﴿يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك﴾ يوسف: ٥.

(٥) ﴿يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك﴾ الصافات: ١٠٢.

(٦) هدى البرية ص ٤٣، والآيات الواردة في لقمان هي:

١- ﴿يا بني لا تشرك بالله﴾ آية: ١٣.

٢- ﴿يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل﴾ آية: ١٣.

٣- ﴿يا بني أقم الصلاة﴾ آية: ١٧.

(٧) البحر المحيط ٤٢٠/٥.

(٨) الكشف ٢٦/٢ يخاطب الشاعر امرأة فيما إذا كانت ترغب فيه.

فقد جاءت الياء مشددة مكسورة في «يا تا في» وكان حقها الفتح.
وقد أثبت الفراء صحة هذه اللغة بقوله^(١): «وقد سمعت بعض العرب
ينشد:

«قال لها هل لك يا تا في».

ومنه أيضاً قول النابغة الذبياني:

عليّ لعمرٍو نعمةً بعد نعمةٍ لوالدهٍ ليست بذاتٍ عقارب^(٢)
فقد كسر الياء المشددة من «علي».

هذا من جهة السماع، فأما من جهة القياس فإن التقاء الساكنين يؤدي
إلى الكسر في القياس كما في هذه الآية الكريمة، وقد أشار إلى ذلك ابن
الأنباري حين قال:

«وأما الكسر فقد قال النحويون: إنه رديء في القياس، وليس كذلك
لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر»^(٣).

وقال الزمخشري: «فإن قلت جرت الياء الأولى مجرى الحرف
الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن،
فحُرِّكَتْ بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن»^(٤).

وقال ابن الجزري:

«وقياسها في النحو صحيح»^(٥).

(١) معاني القرآن ٧٥/٢.

(٢) البحر المحيط ٤٢٠/٥، وروح المعاني مجلد ٥ حـ ٢١٠/١٣.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٦/٢.

(٤) الكشف ٣٧٥/٢.

(٥) النشر ابن الجزري ٢٩٩/٢.

ومن الأدلة على صحة توجيه هذه القراءة أن كسر الياء المشددة لغة صحيحة لبني يربوع^(١)، وهي من أعرق القبائل العربية، وقد جاء في كتاب منار السالك تعليقا على بني يربوع:

«هي من تميم، رأسه يربوع بن حنظلة بن مالك»^(٢).

وقبيلة تميم هي من أرقى القبائل العربية التي أخذ عنها اللسان العربي، وفي هذا يقول أبو نصر الفارابي:

«إن الذين نقلت عنهم العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد...»^(٣).

كما أن أئمة علماء اللغة قد أثبتوا صحة هذه اللغة، ومنهم قطرب^(٤)، والفراء^(٥)، والقاسم بن معن^(٦)، وأبو عمرو بن العلاء الذي قال حين سأله حسين الجعفي عنها:

«هي جائزة»^(٧) وعنه أنه قال: «بالخفص حسنة»^(٨).

بعد كل هذا أقول:

أليس من الخطأ وصف هذه القراءة بالضعف والرداءة والشذوذ وقد ثبت سماعاً وقياساً؟ ثم أليس من التكلّف أن يلجأ النحاة إلى مثل تلك التأويلات البعيدة، ويرفضوا قراءة سبعية اجتمعت فيها الأركان الثلاثة^(٩)؟

(١) البحر المحيط ٤١٩/٥، وللنشر ٢٩٨/٢، وحاشية الشيخ يسن ٦٠/٢.

(٢) منار السالك ٤٤٨/٢.

(٣) المزهر في علوم اللغة ١٢٨/١.

(٤) البحر المحيط ٤٢٠/٥.

(٥) معاني القرآن ٧٥/٢.

(٦) حاشية الشيخ يسن ٦٠/٢.

(٧) البحر المحيط ٤٢٠/٥.

(٨) المصدر السابق ٤٢٠/٥.

(٩) النشر ٢٩٨/٢، ٢٩٩ والأركان الثلاثة هي:

ماذا يضرّ علماءنا الأجلّاء رحمهم الله لو أنهم تخلّوا عن قواعدهم
النحوية الصارمة، وعدلوا بها إلى السماع الصحيح المنقول عن رسول
الله ﷺ بالتواتر لتكون تلك القواعد متوافقة مع كلام الله لا مع أهوائهم
ومذاهبهم النحوية؟

ولو أنهم فعلوا ذلك لأراحوا أنفسهم أولاً من عنت التأويل المتكلف،
ولأراحوا الأجيال من بعدهم من هذه الآراء المتباينة المختلفة التي كثيراً ما
تصل إلى حدّ التناقض، والتي تُحمّل كلام الله فوق ما يتحمّله.

* * *

١ - موافقة رسم المصحف.

٢ - موافقة العربية ولو بوجه.

٣ - صحة السند. انظر التبيان في علوم القرآن ص ٢٢٦.

٩ - المبحث التاسع

(دخول حرف النداء على الجملة الفعلية)

الآية الكريمة:

﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٢٥].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: «يا اسجدوا» على قراءة الكسائي^(١)، فقد دخل حرف النداء «يا» على الفعل «اسجدوا» وفيه مخالفة صريحة للقاعدة النحوية التي لا تجيز دخول حرف النداء على الجملة الفعلية، ولهذا تأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قراءة الجمهور للآية الكريمة بتشديد ﴿ أَلَّا ﴾، وحذف «يا» النداء ﴿ أَلَّا ﴾ يسجدوا ﴿ ﴾، وقراها الكسائي^(٢) بتخفيف أَلَا يا اسجدوا.

(١) الكشف ١٥٦/٢.

(٢) ومن غير السبعة قراها رويس والزهري والحسن وحמיד وطلحة والسلمي وأبو جعفر. انظر: البحر المحيط ٦٨/٧، والنشر ٧٣٧/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٣/١٨٦، وروح المعاني مجلد ٧ ج ١٩١/١٩.

قال ابن الجزري: «قرأ أبو جعفر والكسائي بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتداء ألا يا، وابتدؤوا «اسجدوا» بهمزة مضمومة^(١)».

وقال الكسائي: «ما كنت أسمع الأشياخ يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر»^(٢) وقراءة الكسائي هي موضع البحث والدراسة.

طعن النحاس في هذه القراءة السبعية بقوله وهو يتحدث عن جواز حذف المنادى:

«وهذا موجود في كلام العرب، إلا أنه غير معتاد أن يقال: يَا قَدِمَ زَيْدٌ، والقراءة به بعيدة، لأن الكلام يكون معترضاً، والقراءة الأولى يكون الكلام بها متسقاً، وأيضاً فإن السواد على غير هذه القراءة، لأنه قد حذف منها ألفان»^(٣).

وفي الآية تأويلان:

التأويل الأول: به أخذ جمع غفير من النحاة، وقد أولوا الآية الكريمة على تقدير حذف المنادى، فهي عندهم «يا هؤلاء، أو يا قوم اسجدوا»، والفعل «اسجدوا» فعل أمر، ويا حرف نداء.

قال الفراء^(٤): «وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي والحسن... مخففة «ألا يا اسجدوا» على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا، فيضم هؤلاء، ويكتفي منها بقوله «يا»».

وقال المبرد: «إن التقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا، فحذف المنادى»^(٥)

(١) النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٣٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٨٦ .

(٣) إعراب القرآن - النحاس ٢ / ٥١٨ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ .

(٥) إعراب القرآن - الزجاج ٢ / ٦٥٠ .

وقال الطبري: «ألاً بالتخفيف بمعنى ألا يا هؤلاً اسجدوا، فأضمر هؤلاً اكتفاء بدلالة يا عليها»^(١).

وإلى هذا التخريج ذهب كلُّ من الزجاج^(٢) والنحاس^(٣)، وابن خالويه بقول^(٤): «الحجة لمن خفف أنه جعله تنبيهاً واستفتاحاً للكلام، ثم نادى بعده، فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لإقباله عليه وحضوره، فأمرهم حينئذ بالسجود، وتلخيصه ألاً يا هؤلاً اسجدوا لله، والعرب تفعل ذلك كثيراً في كلامها».

وأشار مكِّي بن أبي طالب إلى هذا المعنى حين قال^(٥): «حجة من خفف ألا أنه جعلها استفتاحاً للكلام، فالوقف على ما قبل ألاً في هذه القراءة حسن، وجعل ما بعد «ألاً» منادى قد حذف، وبقيت يا تدل عليه، وذلك جائز في لغة العرب... تقديرها: ألاً يا هؤلاً اسجدوا».

وعند الزمخشري^(٦) يجوز حذف المنادى في الاختيار، ومنه في التنزيل ألاً يا اسجدوا.

ويرى ابن الأنباري أن المنادى قد حذف من الآية لدلالة حرف النداء عليه^(٧)، وعند ابن الجزري أن تقدير الآية «ألاً يا هؤلاً، أو يا أيها الناس اسجدوا» وذلك بحذف المنادى^(٨).

(١) جامع البيان مجلد ٨ ج ١٩/١٤٩.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ٢/٦٥٠.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ٢/٥١٨.

(٤) الحجة - ابن النحو ص ٢٧١.

(٥) الكشف ٢/١٥٧ - ١٥٨.

(٦) المفصل ٢/٢٤.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٢١.

(٨) النشر - ابن الجزري ٢/٣٣٧.

وممن تأول الآية على تقدير حذف المنادى الرازي^(١)، والعكبري^(٢)،
وابن يعيش^(٣)، وابن الحاجب^(٤).

وقال ابن مالك:

ومن حذف المنادى المأمور قوله تعالى في قراءة الكسائي «ألا يا
اسجدوا»، أراد «يا هؤلاء اسجدوا»^(٥).

وقال الرضي^(٦): «ألا يا اسجدوا بتخفيف ألا على أنها حرف تنبيه،
ويا حرف نداء، أي يا قوم اسجدوا».

وقال محمد عبد الكريم الأشموني: «لو وقف على قراءة الكسائي ألا يا
ثم ابتداء اسجدوا جاز، لأن تقديره: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وكثير ممن يدعي
هذا الفن يتعمد الوقف على ذلك، ويعدّه وقفاً حسناً مختاراً، وليس هو
كذلك، بل هو جائز وليس بمختار، ومن وقف مضطراً على «يا» ثم قال
اسجدوا على الأمر جاز»^(٧).

ومن المعاصرين الذين اقتفوا أثر السابقين الشيخ مصطفى الغلايني^(٨)
والأستاذ^(٩) محمد قمحاوي، والأستاذ عباس حسن^(١٠).

التأويل الثاني: يرى فريق من النحاة أن «يا» حرف تنبيه، وليس في

(١) مفاتيح الغيب ١٩١/٢٤.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١٧٣/٢، ط ١٩٧٩/١.

(٣) شرح المفصل ٢٤/٢.

(٤) الكافية ١٦٠/١.

(٥) مغني اللبيب ص ٤٨٩، وهمع الهوامع ١٧٤/١.

(٦) شرح الكافية ١٦٠/١.

(٧) منار الهدى ص ٢٤٢.

(٨) جامع الدروس العربية ١٥٦/٣.

(٩) طلائع البشر ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(١٠) النحو الوافي ٧/٤، دار المعارف ط ٣.

الآية منادى محذوف، فعند سيويه أن «يا» ترد في الأمر وتكون للتنبيه، قال في الكتاب^(١): «وأما يا فتنبه ألا تراها في النداء وفي الأمر، كأنك تنبه المأمور قال الشاعر وهو الشماخ:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجالِ وقبل منايا قد حَضْرُنَ وآجالِ

واختار أبو علي الفارسي: «أن الجملة هاهنا كأنها المنادى في الحقيقة، وأن «يا» هاهنا أخلصت للتنبيه مجرداً عن النداء كما أن ها من قوله «ها أنتم هؤلاء جادلتهم»^(٢) للتنبيه من غير أن تكون للنداء.

وأجاز ابن يعيش أن تكون «يا» للتنبيه ولا منادى في الآية، وقد جمع فيها بين تنبيهين تأكيداً، لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر»^(٣).

ولابن هشام في الآية رأيان، فهو يُجيزُ أن تكون «يا» حرف نداء والمنادى محذوف، والرأي الثاني أن تكون حرف تنبيه، قال في المغني: «وإذا ولي ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا... فقول هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف المنادى»^(٤).

وأطال أبو حيان وقوفه عند هذه الآية الكريمة، ورفض تأويل النحاة الذين أجازوا حذف المنادى فيها وخرجوها على تقدير «يا هؤلاء أو يا قوم اسجدوا».

ورفضه قائم على عدم جواز حذف المنادى، لأن حذفه يؤدي إلى

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ بولاق. سنجال: اسم موضع بناحية أذربيجان.

(٢) النساء: ١٠٩.

(٣) شرح المفصل ٢٤/٢.

(٤) مغني اللبيب ص ٤٨٨ - ٤٨٩، ط ١٩٧٢/٣.

حذف جملة النداء وحذف متعلقه، استمع إليه وهو يقول: «والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست فيه يا للنداء، وحذف المنادى، لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذف المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً»^(١).

ولكن القول بأن «يا» للتنبيه يؤدي إلى الجمع بين تنبيهين في آن واحد هما «ألا»، و«يا»، وقد ردّ أبو حيان هذا الإشكال بقوله:

«فيا عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به «ألا» التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد، وإذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله:

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ^(٢).

والمتفقي اللفظ العاملين في قوله:

وَلَا لِيَمَّا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً.

وجاز ذلك وإن عدّوه ضرورة أو قليلاً، فاجتماع غير العاملين وهما مختلفا اللفظ يكون جائزاً»^(٣).

ودافع كلُّ من الجمل والصابوي عن تأويل أبي حيان وتبنياه، ورفضوا قول من قال: إن يا حرف نداء، والمنادى محذوف، فهذا هو ذا الجمل يقول: «المرجح أن تكون للتنبيه، لئلا يؤدي إلى حذف كثير من غير بقاء ما يدل على المحذوف»^(٤).

(١) البحر المحيط ٦٩/٧.

(٢) جاءت الباء حرف جر مؤكدة لـ «عن» وكلاهما حرف جر عامل مع اختلاف اللفظين.

(٣) البحر المحيط ٦٩/٧.

(٤) حاشية الجمل ٣١٠/٣.

وقال الصاوي في التأويل الأول: «وهو ضعيف لثلا يؤدي إلى حذف كثير من غير ما يدل على المحذوف»^(١).

الترجيح:

الرأي الراجح عندي في الآية الكريمة أن يا حرف نداء، والمنادى محذوف، وتقدير الآية «ألا يا هؤلاء، أو يا قوم اسجدوا».

وقد جاء حذف المنادى في السماع كثيراً، ومنه قول ذي الرمة:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلِيِّ وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ^(٢)
وقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَانًا عَدَى آخِرَ الدَّهْرِ^(٣)
ومنه قول النمر بن تولب:

فَقَالَتْ أَلَا يَا سَمْعَ نَعِظُكَ بِخِطَّةٍ فَقُلْتُ سَمِيعًا فَانْطَقِي وَأُصِيبِي^(٤)
وقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِجِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ الثَّنَايَا الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ^(٥)
وقول المرقش:

أَلَا يَا اسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا^(٦)

(١) حاشية الصاوي ١٩٣/٣.

(٢) الحجة - ابن خالويه ص ٢٧١، والبحر المحيط ٦٩/٧، وحاشية السجاعي ص ٢٨٠ مي: اسم امرأة، منهلاً: سائلاً، جرعاء: بلدة قريبة من حزوى ببلاد نجد.

(٣) معاني القرآن ٢٩٠/٢، والبحر المحيط ٦٩/٧، والإنصاف ٩٩/١، المكتبة التجارية.

(٤) الكشف ١٥٨/٢، والبحر المحيط ٦٩/٧.

(٥) الإنصاف ٦٨/١ المكتبة التجارية.

(٦) الإنصاف ٦٨/١ ط ٩٥٣/٢.

وقال الآخر:

ألا يا اسلمي قبل الفراقِ ظَعِينَا تحيةً مَنْ أَمسى إِلَيْكَ حزينَا
وقال الكميت:

ألا يا اسلمي يا تَرَبَّ أَسْمَاءَ مِنْ تَرَبِّ ألا يا اسلمي حُيِّتِ عَنِّي وَعَنْ صَاحِبِي (١)
وقال العجاج:

يا دارَ سَلَمَى يا اسلمي ثم اسلمي بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سِمْسَمٍ (٢)
وقال الآخر:

أُوسَلِّمَ يا اسْمَعُ يا بَنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ويا سائِسَ الدُّنْيا ويا جَبَلَ الأَرْضِ (٣)
ومما جاء في النثر كما قال الفراء: «سمعت بعض العرب يقول:
ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدقا» علينا» (٤).

وقال القرطبي: حكى بعضهم سماعاً عن العرب «ألا يا ارحموا، ألا يا
اصدقوا، يريد ألا يا قوم ارحموا واصدقوا» (٥).

ولكثر ما جاء من العرب شعراً ونثراً أجاز ابن مالك حذف المنادى
فقال: «حق المنادى أن يمنع حذفه، لأن عامله حذف لزوماً، إلا أن العرب
أجازت حذفه، والتزمت إبقاء «يا» دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً أو دعاءً
لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو، فاستعمال النداء قبلهما كثير، حتى

(١) لإنصاف ٦٨/١ ط ٩٥٣/٢ الترب من يساويك في سنك.

(٢) المصدر السابق ٦٨/١، سمس: موضع بعينه.

(٣) المصدر السابق ٦٨/١.

(٤) معاني القرآن ٢/٢٩٠.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٣/١٨٦.

صار الموضوع منها على المنادى إذا حذف، وبقيت يا، فحسن حذفه لذلك»^(١).

بقي أن أشير إلى أن قراءة الكسائي ألا يا اسجدوا، فيها مخالفة لرسم المصحف، لأن الآية الكريمة فيها بلا ألف ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾، وصرح بذلك النحاس حين قال:

«إن السواد على غير هذه القراءة لأنه قد حذف منها ألفان»^(٢). وقد ردّ هذا الاعتراض عدد غفير من النحاة، منهم مكّي بن أبي طالب بقوله: «وإنما حذفت ألف يا من اللفظ لسكونها، وسكون السين بعدها، فصارت الياء في اللفظ متصلة بالسين كياء الاستقبال، وعلى ذلك أنشدوا:

فَقَالَتْ أَلَا يَا سَمَعَ نَعْظُكَ بِخَطِّةٍ

يُرِيدُ أَلَا يَا هَذَا اسْمِعْ»^(٣).

وقال ابن الجزري^(٤): «حذفت همزة الوصل بعد «يا» وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل، قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب الوقف والابتداء كما حذفوها من قوله: يَبْنُومُ^(٥) في طه على مراد ذلك».

وقال الطبري:

«أذهب ألف الوصل التي في «اسجدوا» وأذهب الألف التي في «يا» لأنها ساكنة لقيت السين، فصارت ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾»^(٦).

(١) همع الهوامع ١/١٧٤.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ٢/٥١٨.

(٣) الكشف ٢/١٥٨.

(٤) النشر - ابن الجزري ٢/٣٣٧.

(٥) طه: ٩٤.

(٦) جامع البيان مجلد ١٨ ج ١٩/١٤٩ - ١٥٠.

وقال الجمل:

«اسجدوا فعل أمر، فكان حق الخطّ على هذه القراءة أن يكون
يا اسجدوا، ولكن الصحابة أسقطوا ألف يا وهمزة الوصل من اسجدوا خطأ
لما سقط لفظاً، ووصلوا الياء بسين اسجدوا، فصارت صورته يسجدوا كما
ترى، فاتحدت القراءتان لفظاً وخطأً واختلفتا تقديراً»^(١).

* * *

(١) حاشية الجمل ٣/٣١٠.

١٠ - المبحث العاشر (صرف ما لا ينصرف)

الآية الكريمة:

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان: ٤].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ فقد قرئت بالتنوين، قرأها نافع، وأبو بكر وهشام عن ابن عامر، والكسائي^(١)، والأصل في ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ أنها بغير تنوين، لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع، لكنها حين جاءت منوّنة في قراءة سبعة تأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ نونت للتناسب مع ﴿ أَغْلَالًا ﴾ فكما أنها منوّنة، فإنها جاءت أيضاً منوّنة.

وبهذا التأويل قال ابن خالويه^(٢)، فقد ذكر أن الحجة لمن قرأ بالتنوين أنه شاكّل به ما قبله من رؤوس الآي، وكلمة ﴿ سَلَاسِلًا ﴾، وإن لم تكن

(١) الكشف ٣٥٢/٢، وروح المعاني مجلد ١٠ ج ١٩٣/٢٩، والجامع لأحكام القرآن ١٢٣/١٩.

(٢) الحجة - ابن خالويه ٣٥٨.

رأس آية، إلا أنها نونت لتتناسب مع الكلمات المنونة قبلها، نحو قوله: ﴿إنا هديناه السبيل، إما شاكراً وإما كفوراً﴾^(١).

وقال ابن الأنباري:

«قرىء سلاسلًا بتنوين وغير تنوين، فمن نونه لأنه جاور أغلاًلاً كقوله: ﴿ارجعن مازوراتٍ غير مأجوراتٍ﴾، وكقوله: ﴿لتأتينا بالغدايا والعشايا﴾، فكلمة مأزوراتٍ وغدايا لا تجمع مثل هذا الجمع، إلا أنها لمجاورتها لكلمة «مأجورات وعشايا جاءت على هذه الصيغة»^(٢).

وإلى هذا التأويل ذهب كثير من النحاة أذكر منهم العكبري^(٣)، وابن الحاجب^(٤) وقال ابن مالك:

ولا اضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفَ ذوالمنعِ والمصروفُ قد لا ينصرفُ^(٥)
وقرر هذا في التسهيل بقوله:

«يصرف ما لا يصرف للتناسب أو للضرورة»^(٦).

وقد أشار شراح الألفية إلى أن التناسب الذي عناه ابن مالك في ألفيته وتسهيله يدخل فيه قوله تعالى: ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلاًلاً وسعيراً﴾.

وتبع ابن مالك الرضي في شرح الكافية^(٧)، وابن هشام في أوضح

(١) الإنسان: ٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٨٠ - ٤٨١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٧٥ ط ١٩٧٩.

(٤) شرح الكافية ١/٣٨.

(٥) ألفية ابن مالك على ابن عقيل ٢/٣٣٨.

(٦) تسهيل الفوائد ص ٢٢٣.

(٧) شرح الكافية ١/٣٨.

المسالك^(١)، فقد ذكر الأخير أن هناك أربع حالات يجوز فيها صرف الممنوع من الصرف منها إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي «سلاسلاً»^(٢) وقواريراً^(٣).

وقال ابن عقيل: «وورد أيضاً صرفه للتناسب كقوله تعالى: ﴿سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾ فيصرف سلاسل لمناسبة ما بعده»^(٤).

ومن النحاة المتأخرين الذين أيدوا وجهة النظر هذه الجمل^(٥)، والخضري^(٦)، والصابوي^(٧)، والأشموني^(٨)، والمكودي^(٩).

ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن^(١٠) فقد رأى أن الممنوع من الصرف يمكن أن يصرف في حالتين:

الحالة الأولى في الضرورة الشعرية، والحالة الثانية مراعاة للتناسب ومنها الآية الكريمة.

التأويل الثاني: صاحب هذا التأويل هو الزمخشري، إذ جعل التنوين بدلاً من حرف الإطلاق، وشبه الآية الكريمة بالأبيات التي تنون قوافيها، ويكون تنوينها بدلاً من حرف الإطلاق، كما في قول الشاعر:

(١) أوضح المسالك ص ٢٢٦ ط ٩٦٨/٤.

(٢) الإنسان: ٤.

(٣) الإنسان: ١٥ - ١٦.

(٤) التوضيح والتكميل ٢/٢٨٥.

(٥) الفتوحات الإلهية ٤/٤٥٣.

(٦) حاشية الخضري ٢/١٠٩.

(٧) حاشية الصاوي ٤/٢٧٢.

(٨) شرح الأشموني ٣/٢٧٥ - البابي.

(٩) المكودي على حاشية ابن حمدون ٢/٨٢ - البابي.

(١٠) النحو الوافي ٤/٢٧٠ - ٢٧١.

يا صاح ما هاجَ الدموعُ الذرفن^(١).

وقد أشار إلى ذلك في الكشاف حين قال:

«هذه النون بدل من حرف الإِطلاق، ويجري الوصل مجرى الوقف»^(٢)

وتبعه ابن الأنباري بقوله:

التنوين فيه على تشبيه الفواصل بالقوافي، لأنهم يلحقون التنوين

القوافي كقول الشاعر:

سُقِيَتِ الغَيْثُ أَيْتِهَا الخِيَامُن.

وكقول الآخر:

دَايَنْتُ أروى والديونُ تُقْضَنُ فَمَطَلْتُ بعضاً وأدَّتْ بَعْضُنُ^(٣)

التأويل الثالث: يتمثل هذا الوجه من التأويل في أن هناك جموعاً تشبه

الأحاد، وهي تجمع كما تجمع الأحاد، ومنها قول رسول الله ﷺ لحفصة:

«انكَنَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبَاتِ يوسُفَ»^(٤) فصواحب جمعت بالألف والتاء كما يجمع

الواحد، ولهذا فإنه انصرف كما ينصرف الواحد^(٥).

وحكى الأخفش مواليات، فجمع موالي فصار كالواحد^(٦).

(١) البحر المحيط ٣٩٧/٨.

(٢) الكشاف ١٩٥/٤.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٤٨١/٢.

(٤) سنن ابن ماجه ٣٨٩/١، وسنن النسائي ٩٩/٢، ومسند الإمام أحمد ٤١٢/٤، القاهرة

١٣١٣.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٧٨٣/٢.

(٦) المصدر السابق ٧٨٣/٢.

وأنشد النحويون للفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
خضع الرقاب نواكس الأبصار^(١)

«فقد حذفت النون من نواكس للإضافة، والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت السين مكسورة، فدلّ على أنه يجمع كسائر الجموع، والجموع كلها منصرفة»^(٢).

وقد حملوا الآية الكريمة على هذه الأمثلة والشواهد، وأجازوا صرفها، وقد استشهد الألوسي بقول أحدهم:

والصرف في الجمع أتى كثيراً حتى ادعى قومٌ به التّخيراً^(٣)

التأويل الرابع: حامل لواء هذا التأويل الزمخشري، فقد ذهب إلى أن القراء الذين نونوا ﴿سلاسلاً﴾ تأثروا بروايات الشعر، ومرنوا لسانهم على صرف غير المنصرف^(٤).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب فريق من النحاة إلى أن عُرف ﴿سلاسلاً﴾ لغة لبعض القبائل العربية حكى ذلك الكسائي، وقال: «إن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك»^(٥). وتبعه أبو زكريا الفراء^(٦).

وأيدهما من مدرسة البصرة أبو الحسن الأخفش، يتضح هذا في قوله: «سمعنا من العرب من يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف»^(٧).

(١) ديوان الفرزدق ٤٠٣/١ دار صادر بيروت.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٧٨٤/٢.

(٣) روح المعاني مجلد ١٠ ج ٢٩/١٩٣ - ١٩٤.

(٤) الكشف ١٩٥/٤.

(٥) الكشف عن القراءات السبعية ٣٥٢/٢، ومشكل إعراب القرآن ٧٨٣/٢.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٢٣/١٩.

(٧) الكشف ٣٥٢/٢، مفاتيح الغيب ٢٤٠/٣٠، وحاشية الصبان ٢٧٥/٣.

ووافقهم على هذا الرأي ابن الأنباري، واستشهد بقول عمرو بن كلثوم:

كَأَنَّ سَيْوَفَنَا فِينَا وَفِيهِمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِينَا
ويقول لييد:

وَجَزُورِ أَيْسَارِ دَعَوْتُ لِحَتْفَهَا بِمَغَالِقِ مُتَشَابِهِ أَجْسَامِهَا (١)
ويقوله أيضاً:

فَضْلاً وَذَوْكْرِمٍ يَعِينُ عَلَى النَّدَى سَمَحُ كَسُوبِ رَغَائِبِ غَنَامِهَا (٢)

فصرف «مخاريق»، ومغالق، ورغائب»، وسبيلها ألا تصرف. وأثبت ابن مالك (٣) هذه اللغة، لكنه حصرها في «سلاسلاً وقواريراً».

الترجيح:

الراجح عندي في هذه الآية الكريمة القول بأن «سلاسلاً» صرفت لأن صرفها لغة عند العرب، ويقوي ذلك عندي ما يلي:

أولاً : إن هذه اللغة لغة ثابتة حكاها الكسائي والفراء عن بعض العرب، ووافقهم على هذا الأخفش، والثلاثة من أئمة النحو العربي، وخاصة الكسائي الذي شافه الأعراب، وأخذ عنهم اللغة، فهو يثبت لغة صرف «سلاسلاً وقواريراً» فلا مجال لإنكار ما أثبتته هؤلاء العلماء الثقات.

ثانياً : الأدلة السماعية تثبتها أيضاً، فمما جاء في القرآن الكريم هذه الآية ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾، وهي قراءة

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٢٣/١٩.

(٢) المصدر السابق ١٢٤/١٩.

(٣) تسهيل الفوائد ص ٢٢٤ ت: د. بركات.

سبعية، وكذلك قراءة نافع والكسائي^(١) ﴿ويطافُ عليهم بآنيةٍ من فضةٍ وأكوابٍ كانت قواريراً، قواريراً من فضةٍ قدروها تقديراً﴾^(٢). بتنوين ﴿قواريراً﴾.

ومن أدلة السماع أيضاً ما جاء في كلام العرب، وقد أثبت بعضه لدى حديثي عن توجيه الآية الكريمة.

ثالثاً : إن القراءة التي صرفت سلاسلًا قراءة ثابتة في مصحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أبي. وعبد الله^(٣)، ومعلوم أن القرآن نزل بلغات العرب، فلا يستبعد أن تأتي هذه الآيات وفقاً للغة بعض القبائل العربية.

وهذا ما دفع القرطبي إلى أن يقول: «إنها جميعاً في مصاحف مكة والمدينة والكوفة بالألف»^(٤).

أما فيما يتعلق بالتأويلات فأقول:

إن قول الزمخشري: «إنَّ القراء تأثروا بالروايات الشعرية، ومرنوا ألسنتهم على صرف ما لا ينصرف قول باطل، وأترك الإمام أحمد الإسكندري صاحب الانتصاف يردّ عليه بقوله:

«إن معتقده أن القراءة المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر عن النبي ﷺ في تفصيلها، وأنها موكولة إلى اجتهاد القراء، واختيارهم بمقتضى نظرهم... فجعل «ههنا تنوين» «سلاسلًا» من قبيل الغلط الذي يسبق إليه

(١) البحر المحيط ٣٩٧/٨.

(٢) الإنسان: ١٥ - ١٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١٩/١٢٤، والبحر المحيط ٣٩٤/٨.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٢٤.

اللسان في غير موضعه لتمرنه عليه في موضعه، والحق أن جميع الوجوه المستفيضة منقولة تواتراً عنه ﷺ (١).

كذلك فإن الزمخشري حين أول الآية بجعل التنوين بدلاً من حرف الإِطلاق، مشبهاً الآية بالقوافي الشعرية، فأظن أن أحداً من المنصفين لن يقف إلى جانبه، ففرق كبير بين القرآن والشعر، إذ لا تماثل ولا تشابه بينهما، فكيف جاز له أن يقيس القرآن على الشعر؟

ومع هذا فإنني أميل إلى الرأي القائل بأن سلاسلًا صرفت للتناسب سواء مع ما قبلها (٢) أم مع ما بعدها.

* * *

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ج ٤/١٩٥.

(٢) الحجة - ابن خالوية ص ٣٥٨.

١١ - المبحث الحادي عشر

(يتعلق بإعراب ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ وأمثالها)

الآية الكريمة:

﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبنا نكالاً من الله،
والله عزيز حكيم ﴾ [المائدة: ٣٨].

العرض المركب:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ فاقطعوا ﴾ فقد وقعت
الفاء في الخبر زائدة، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخولها في
الخبر في هذه الصورة^(١)، لأن المبتدأ ليس اسماً موصولاً صلته ظرف، أو
جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطاً^(٢)، ولذلك فإنهم تأولوها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

وقوع الفاء زائدة في خبر المبتدأ له ضربان. قال السيوطي: «واجب
وهو بعد أما... . وجائز ذلك في صور أحدها أن يكون المبتدأ «أل الموصولة»
بمستقبل عام نحو: ﴿ الزانية والزاني ﴾^(٣)، ﴿ والسارق والسارقة ﴾ ومذهب

(١) همع الهوامع ١/١٠٩.

(٢) واضح المسالك لتحقيق منهج السالك - محيي الدين عبد الحميد ١/٣٦٠.

(٣) النور: ٢.

سيبويه وجمهور البصريين أن الفاء لا تُزاد في الخبر إلا إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً صلته جملة فعلية نحو قوله تعالى: ﴿وما أصابكم من مصيبةٍ فبما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(١)، أو يكون صلة الموصول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(٢)، أو يكون المبتدأ اسماً موصوفاً بالاسم الموصول نحو قوله تعالى: ﴿والقواعدُ من النساءِ اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنَّ جُنَاحٌ﴾^(٣)، كذلك فجائز عند سيبويه زيادة الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصوفاً بالظرف، نحو: رجل يسعى في مصالح الناس فلن يضيع أجره^(٤). والآية الكريمة لا تدخل في واحد من هذه الشروط التي ذكرها سيبويه وأصحابه، لأن المبتدأ ﴿والسارق﴾ الموصول فيه «أل»^(٥)، ولهذا فإنهم تأولوا الآية الكريمة تأويلات مختلفة.

التأويل الأول: يتمثل في أن الخبر محذوف تقديره: في الفرائض، أو فيما يُتلى عليكم^(٦)، قال سيبويه في الكتاب: «وأما قوله: ﴿والزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جلدةٍ﴾^(٧)، ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾^(٨)، فإن هذا لم يُبَيَّن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله: ﴿مثل الجنة التي وَعَدَ المتقون﴾^(٩)، ثم قال: ﴿فيها أنهارٌ من ماءٍ﴾، فيها كذا وكذا وإنما وضع المثل للحديث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديث فكانه

(١) الشورى: ٣٠.

(٢) النحل: ٥٣.

(٣) النور: ٦٠.

(٤) واضح المسالك - محيي الدين عبد الحميد ١/٣٦٠ - ٣٦١.

(٥) البحر المحيط ٣/٤٧٦.

(٦) إملاء ما من به الرحمن ١/٤٣٥ ت: البجاوي.

(٧) النور: ٢.

(٨) المائدة: ٣٨.

(٩) محمد: ١٥.

قال: «ومن القصص مثل الجنة»، أو مما يقصّ عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الإضمار، وكذلك ﴿الزانية والزاني﴾، كأنه لما قال جلّ ثناؤه: ﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾^(١)، قال في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: ﴿فاجلدوا﴾، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما بالرفع^(٢)... وكذلك ﴿السارق والسارقة﴾.

وعلى هذا فالآية تتكون من جملتين اثنتين اسمية وهي قوله: ﴿السارق والسارقة﴾ في الفرائض، وجملة فعلية وهي قوله تعالى: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾، وهذه الجملة مفسّرة وبيان لذلك الحكم^(٣).

ورأى بعض العلماء من السلف الصالح أن سيويه اختار قراءة النصب^(٤) وفضلها على قراءة العامة.

قال أبو جعفر النحاس: «قرأ عيسى بن عمر ﴿السارق والسارقة﴾ نصباً، وهو اختيار سيويه»^(٥)، وقال مكّي بن أبي طالب: «وكان الاختيار على مذهب سيويه في النصب»^(٦)، وإليه أشار الزمخشري في الكشاف حين قال: «وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفضلها سيويه على قراءة العامة»^(٧). وذكر الشهاب في حاشيته أن «سيويه فضل قراءة النصب على قراءة العامة»^(٨).

-
- (١) النور: ١.
(٢) الكتاب ١/١٤٢ - ١٤٣ ت: هارون ط ١٩٧٧/٢.
(٣) حاشية الشهاب ٣/٢٤٢، وحاشية شيخ زادة ٢/١١٢.
(٤) قرأها بالنصب ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وابن أبي عبله. انظر طبقات النحويين واللغويين - الزبيدي. والبحر المحيط ٣/٤٧٦.
(٥) إعراب القرآن - النحاس ١/٤٩٥ - ٤٩٦.
(٦) المشكل ١/٢٢٥.
(٧) الكشاف ١/٦١٢.
(٨) حاشية الشهاب ٣/٢٤١.

وإلى هذا الرأي ذهب الطبرسي في مجمع البيان^(١)، والطوسي في تفسير التبيان^(٢)، والآلوسي^(٣) في روح المعاني، والقرطبي في الجامع^(٤).

التأويل الثاني: يرى أصحابه أن «أما»^(٥) مقدّرة في الآية الكريمة، إذ الأصل فيها «أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»، وعلى هذا يصحّ دخول الفاء في الخبر، لأن المبتدأ قد تضمن معنى الشرط.

توجيه الآية الكريمة:

أجاز جمع غفير من النحاة زيادة الفاء في الآية الكريمة، لأن الألف واللام في ﴿والسارق﴾ بمنزلة الذي، إذ لا يُراد به سارق بعينه، وإليه ذهب الكوفيون^(٦)، واختاره الفراء^(٧)، وأبو الحسن الأخفش^(٨)، وأبو العباس المبرّد^(٩).

وعند ابن جنّي وأبي علي الفارسي أن الفاء تزداد في الخبر مطلقاً سواء أكان الخبر أمراً أم نهياً أم لم يكن^(١٠).

وممن ارتضى هذا التوجيه الأعلام^(١١)، والزمخشري^(١٢)، وقال ابن مالك^(١٢): «تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أما، وجوازاً بعد مبتدأ

(١) مجمع البيان مجلد ٢ ج ٦/٨٩.

(٢) التبيان ج ٣/٥١١.

(٣) روح المعاني - الآلوسي مجلد ٢ ج ٦/١٣٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦/١٦٦.

(٥) روح المعاني مجلد ٢ ج ٦/١٣٣.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٩٠.

(٧) معاني القرآن ١/٣٠٦.

(٨) البيان ابن الأنباري ١/٢٩٠.

(٩) المصدر السابق ١/٢٩٠.

(١٠) واضح المسالك - محيي الدين عبد الحميد ١/٣٦١ ط ٣.

(١١) المصدر السابق ١/٣٦١.

(١٢) الكشاف ١/٦١١ - ٦١٢.

(١٣) المساعد على التسهيل ج ١/٢٤٣ - ٢٤٤.

واقع موقع مَنْ الشرطية، أو ما أختها وهو «أل» الموصولة بمستقبل عام كقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ وأشار الرضي إلى هذا التوجيه بقوله (١):

«اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوباً نحو أما زيد فقائم... وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور ههنا، وهو شيان أحدهما الاسم الموصول إما بفعل أو بظرف، ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة أيضاً في نحو ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾.

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة القول بجواز زيادة الفاء في مثل هذه الآيات القرآنية وذلك لما يلي:

الأول : أن الآية الكريمة لا تفيد سارقاً بعينه كما قال المبرد: «الاختيار فيه الرفع بالابتداء، لأن القصد ليس واحداً بعينه، فليس هو مثل قولك: زيدا فاضربه، إنما هو كقولك: مَنْ سرق فاقطع يده، ومَنْ زنى فاجلده» (٢).

وقال الفراء: إنما تختار العرب الرفع في ﴿السارق والسارقة﴾ لأنهما غير موقتين... ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام» (٣).

الثاني : إن الآية الكريمة تتضمن معنى الشرط، فالسارق بمنزلة مَنْ سرق، وهو يتضمن معنى الشرط والجزاء (٤).

(١) شرح الكافية ١/١٠١.

(٢) مجمع البيان مجلد ٢ ج ٦/٨٩.

(٣) معاني القرآن ١/٣٠٦.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٩٠.

وقد أكد الفخر الرازي أن الآية تفيد معنى الجزاء، لأن الله تعالى صرح بذلك وهو قوله: ﴿جزاء بما كَسَبَا﴾، «وهذا دليل على أن القطع شرع جزاء على فعل السرقة، فوجب أن يعمّ الجزاء لعموم الشرط.. والسرقة جناية، والقطع عقوبة، وربط العقوبة بالجناية مناسب، وذكر الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على أن الوصف علة لذلك الحكم»^(١).

والقول بأن الخبر محذوف تقديره «فيما يتلى عليكم»، أو في الفرائض، قول فيه تكلف واضح من وجهة نظري، لأنه لا داعي إلى ذلك التأويل، ما دام كلام الله يتسع لمثل هذا التوجيه الذي ذكره كثير من النحاة كما مر معنا آنفاً.

تعقيب:

اتهم الفخر الرازي سيبويه أنه طعن في القراءة المذتولة عن رسول الله ﷺ استمع إليه وهو يقول:

«وأما القول الذي ذهب سيبويه فليس بشيء، ويدل عليه وجوه:

الأول : أنه طعن في القرآن المنقول بالتواتر عن رسول الله ﷺ وعن جميع الأمة، وذلك باطل قطعاً، فإن قال: لا أقول إن القراءة بالرفع غير جائزة، ولكني أقول القراءة بالنصب أولى، فنقول وهذا أيضاً رديء، لأن ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول ﷺ وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين، أمر منكر، وكلام مردود»^(٢).

وأرى أن سيبويه رحمه الله لم يطعن في قراءة الرفع كما فهمها بعض علمائنا الأجلاء، وذلك لما يلي:

(١) مفاتيح الغيب ١١/٢٢٣.

(٢) مفاتيح الغيب ١١/٢٢٣.

الأول

: إنَّ سيبويه لم ينكر قراءة الرفع، إنما حين اصطدمت بقاعدته النحوية التي وضعها تأولها، ولو أنه أنكرها لما وجد لها هذا الوجه من التأويل، ولوصفها بالقبح أو الضعف.

الثاني

: إن يختار النصب إذا كان الاسم مبنياً على الفعل، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

«والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل، ويبنى على الفعل، وقد يحسن ويستقيم أن تقول عبد الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمَر، فأما المظهر فقولك هذا زيد فاضربه وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ - واللّه - فانظرُ إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ، ثم جئت بالأمر»^(١).

الثالث

: إن سيبويه رحمه الله لم يمنع قراءة الرفع إنما اختار قراءة النصب مجرد اختيار، وهذا لا يُعاب عليه.

كما أنني أرى أن الرازي كان متحاملاً على سيبويه حين رجّح قراءة عيسى بن عمر على قراءة العامة، وذلك لأن عيسى بن عمر لم يخترع هذه القراءة من عنده، وإنما هي قراءة من القراءات المروية عن رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده، لأن القراءة نسنة متبعة، ولم يثبت عندنا أن قراءة النصب التي قرأ بها عيسى بن عمر من القراءات المخترعة كما يفهم من كلام الرازي رحمه الله.

* * *

(١) الكتاب ١/١٣٧ - ١٣٨ ت: هارون ط ١٩٧٧/٢.

١٢ - المبحث الثاني عشر (إضافة مائة إلى الجمع)

الآية الكريمة:

﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ [الكهف: ٢٥].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى «ثلاث مائة» بغير تنوين، مضافاً إلى ﴿سنين﴾، كما في قراءة حمزة والكسائي^(١)، وأصل العدد ﴿مائة﴾ أنه يضاف إلى المفرد دون الجمع، وفي هذه القراءة السبعية جاء مضافاً إلى غير المفرد ﴿سنين﴾ ولهذا تأولها معظم النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

منع كثير من النحاة إضافة العدد مائة والألف إلى الجمع وفي مقدمتهم إمام النحاة سيويه، فقد قال الزجاج في كتابه «إعراب القرآن»: «هذا باب ما جاء في التنزيل، وظاهره يخالف ما في كتاب سيويه... ومن ذلك قوله

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٣١٠، والكشف في القراءات السبع ٢/٥٨، والبحر المحيط ٦/١١٧، وروح المعاني مجلد ٥ ج ١٥/٢٥٤، وقرأها من غير السبعة طلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي يعلى، وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي.

تعالى على قراءة مَنْ قرأ ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين ﴾^(١) بإضافة
ثلاث مائة إلى سنين، وقد قال سيبويه: «إن هذا العدد - أعني مائة إلى
الألف - يضاف إلى المفرد دون الجمع»^(٢).

ومنع ابن عصفور ذلك في كتابه المقرَّب فقال:

«فأما المائة والألف فيكونان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد،
ويفسران بواحد مخفوض نحو ذلك: مائة رجل، ومائة امرأة»^(٣).

وعند الزمخشري أن المميز على ضربين مجرور ومنصوب، فالمجرور
على ضربين مفرد ومجموع، فالمفرد مميز المائة، والألف مجموع مميز
الثلاثة إلى العشرة»^(٤).

ووصل الأمر ببعض النحاة إلى أنهم طعنوا في هذه القراءة السبعية
المتواترة، ومنهم أبو الحسن الأخفش، فقد نقل عنه أنه قال: «ولا يحسن
إضافة المائة إلى السنين، لا تكاد العرب تقول مائة سنين»^(٥).

وقال المبرد: «هو خطأ فيء الكلام، وإنما يجوز في الشعر
للضرورة»^(٦).

وقال النحاس: «فأما ثلاث مائة سنين فبعيد في العربية، يجب أن
تتوقى القراءة به، لأن كلام العرب ثلاث مائة سنة»^(٧).

(١) الكهف: ٢٥.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ٣/٩٠٥ - ٩٠٩.

(٣) المقرَّب - ابن عصفور ١/٣٠٥.

(٤) المفصل على شرح ابن يعيش ٦/١٩.

(٥) مجمع البيان ١٥/١٤٤.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٤/٣٠٩.

(٧) إعراب القرآن - النحاس ٢/٢٧٢.

«وعند ابن خالوية أن هذه القراءة غير مختارة، لأنهم لا يضيفون مثل هذا العدد إلا إلى الإفراد»^(١).

ووصفها مكّي بن أبي طالب بالبعد فقال: «لكنه بعيد لقلة استعماله، فهو أصل قد رفض استعماله»^(٢).

ونقل أبو حيان عن أبي حاتم أنه أنحى على هذه القراءة^(٣).

ووصفها العكبري بالضعف فقال: «يقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال»^(٤).

وفي الآية تأويلان:

التأويل الأول: يرى فريق من النحاة أن كلمة ﴿سنين﴾ في تأويل المفرد ﴿سنة﴾، وكان تقدير الآية «ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنة».

وممن أخذ به الفراء فقال في معانيه: «ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة»^(٥).

وقال مكّي بن أبي طالب: «وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في قولك ثلاث مائة درهم، وثلاث مائة سنة، وحسن ذلك لأن الواحد في هذا الباب إذا أُضيف إليه بمعنى الجمع، فحمله^(٦) الكلام على المعنى»^(٧).

(١) تفسير التبيان ٢٨/١٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٤٠/١.

(٣) البحر المحيط ١١٧/٦.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ١٠١/٢.

(٥) معاني القرآن ١٣٨/٢.

(٦) يريد حمزة والكسائي.

(٧) الكشف ٥٨/٢.

واختاره الزمخشري في تفسيره فقال^(١): «قرئ ثلاث مائة سنين
بالإضافة على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، كقوله: ﴿بالأخسرين
أعمالاً﴾^(٢).

وممن تأول الآية بمثل هذا التأويل العكبري^(٣)، وأبو حيان^(٤)،
والقرطبي^(٥).

وعند الألوسي أن ﴿سنين﴾ في موضع الواحد «سنة» ومما يقوي هذا
التأويل عنده أن العلامة فيه «ليست متمحضة للجمعية، لأنها كالعوض عن
لام مفردة المحذوفة، حتى أن قوماً لا يعربونه بالحروف، بل يجرونه مجرى
«حين»^(٦).

وقال شيخ زادة في حاشيته:

«وضع الجمع موضع الواحد سوّغه ههنا أمران: الأول أن ما في لفظ
سنين من علامة الجمع ليست متمحضة لكونها علامة الجمع، بل هي جبر
لما حذف من لفظ سنة، فكانت كأنها من تمام بناء الواحد»^(٧).

التأويل الثاني: يتضح في أن أصحابه شبهوا المائة بالعشرة، لأنها
تعشير العشرات، فكما جاز إضافة العشرة إلى الجمع، كذلك فإنه من الجائز
إضافة المائة إليه.

وممن أخذ به الأزهري في قوله: «بحذف التنوين للإضافة... ووجهه

(١) الكشاف ٤٨١/٢.

(٢) الكهف: ١٠٣.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١٠١/٢.

(٤) البحر المحيط ١١٧/٦.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٣٨٧/١٠.

(٦) روح المعاني - الألوسي مجلد ٥ ج ١٥/٢٥٤.

(٧) حاشية شيخ زادة ٢٥٧/٣.

تشبيه المائة بالعشرة، إذ كانت تعشيراً للعشرات، والعشر تعشير الآحاد»^(١).
وقال الصبان: «ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة، إذ هي تعشير
للعشرات، كما أن العشرة تعشير للآحاد»^(٢).

واختاره الخضري في حاشيته فقال: «لشبه المائة بالعشرة، إذ هي عشر
عشرات، كما أن تلك عشرة آحاد»^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

وجه بعض النحاة الآية الكريمة على جواز إضافة ﴿مائة﴾ إلى
الجمع، ومنهم الفراء^(٤)، وأبو علي الفارسي^(٥)، وابن مالك^(٦)، وابن هشام
بقوله^(٧):

«المائة والألف حقيهما أن يضافا إلى مفرد، نحو «مائة جلدة»^(٨).
و«ألف سنة»^(٩)، وقد تضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين^(١٠)، «ثلاث مائة
سنين».

وممن قال بالجواز أيضاً ابن عقيل^(١١)، والمكودي^(١٢)، والجمل^(١٣).

(١) شرح التصريح ٢٧٣/٢ البابي.

(٢) حاشية الصبان ٦٦/٤ البابي.

(٣) حاشية الخضري ١٣٦/٢.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٩/٤.

(٥) البحر المحيط ١١٧/٦، ومجمع البيان ١٤٤/١٥.

(٦) ألفية ابن مالك على شرح ابن عقيل ٤٠٦/٢.

(٧) أوضح المسالك ٢٢٠/٣ ت: محيي الدين عبد الحميد.

(٨) النور: ٢.

(٩) البقرة: ٩٦.

(١٠) يريد حمزة والكسائي.

(١١) شرح ابن عقيل ٤٠٦/٢.

(١٢) حاشية ابن حمدون ١٠٩/٢.

(١٣) حاشية الجمل ١٩/٣.

الترجيح:

الراجح عندي في هذه المسألة القول بجواز إضافة مائة إلى الجمع، ويقوي ذلك السماع والقياس.

فمن جهة السماع ما جاء في القرآن الكريم في القراءة السبعية المتواترة كما بينت ذلك سابقاً، ولهذا فإنني رأيت بعض أعلام النحو يكتبون بالاستشهاد بهذه القراءة على الجواز، فهذا ابن عقيل يقول^(١): «وورد إضافة مائة إلى جمع قليلاً»، ومنه قراءة حمزة والكسائي، «ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين».

وقال ابن هشام^(٢): «وقد تضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين: «ثلاث مائة سنين».

وذكر الألوسي أنه لم يجد شاهداً في العربية جاء فيه ﴿مائة﴾ مضافاً إلى الجمع، ولكنه اكتفى بالقراءة السبعية شاهداً على الجواز، استمع إليه وهو يقول^(٣): «ولم أجد فيما عندي من كتب العربية شاهداً من كلام العرب لإضافة المائة إلى جمع، وأكثر النحويين يوردون الآية على قراءة حمزة والكسائي شاهداً لذلك، وكفى بكلام الله تعالى شاهداً».

وعندي أنه لا مانع من الجواز مع القلة كما قال ابن مالك:

ومائةٌ والألفَ للفرْدِ أَضِفْ ومائةٌ بالجمعِ نَزْراً قد رُدِفْ^(٤)

أما من جهة القياس فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الأصل في العدد

(١) شرح ابن عقيل ٤٠٦/٢.

(٢) أوضح المسالك ٢٢٠/٣.

(٣) روح المعاني مجلد ٥ ج ١٥/٢٥٤.

(٤) الألفية على شرح ابن عقيل ٤٠٦/٢.

مائة أن يضاف إلى الجمع، قال ابن الأنباري: «ومن لم ينون أضاف مائة إلى سنين تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله»^(١).

وقال العكبري: «الأصل إضافة العدد مائة إلى الجمع»^(٢).

وقال ابن يعيش: «تقول عندي مائة درهم، القياس أن تضاف إلى جمع الكثرة لأنها عدد كثير»^(٣).

وقال ابن الحاجب: «إن الأصل في التمييز مطلقاً الجمع»^(٤).

أما القول بأن قوله تعالى: ﴿سنين﴾ في موضع المفرد فلا حاجة إليه، لأن القراءة المتواترة جاءت بصيغة ﴿سنين﴾، ولهذا فلا معنى أن نؤول هذه الكلمة في معنى المفرد «سنة»، ذلك لأن هناك قراءة أخرى غير سبعية جاءت فيها كلمة ﴿سنين﴾ في صيغة المفرد كما في قراءة أبي بن كعب^(٥)، وكلمة ﴿سنين﴾ في القراءة السبعية تفيد المبالغة^(٦) في الدلالة على الكثرة بخلاف المفرد «سنة».

وأبعد في التكلف من هذا القول بأن ﴿مائة﴾ تشبه العشرة^(٧)، لأنها تعشير للعشرات، والعشر تعشير للأحاد، إذ الفارق واضح بين العدد الواحد والعشرة والمائة، فلكل عدد مدلول خاص يفيد ويرشد إليه. وما أغنى علماءنا رحمهم الله عن هذا الطعن لو أنهم أجازوا إضافة العدد ﴿مائة﴾ إلى الجمع كما هو في القراءة السبعية المتواترة؟

* * *

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١٠٦/٢.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١٠١/٢.

(٣) شرح المفصل ١٩/٦.

(٤) روح المعاني - مجلد ٥ ج ١٥/٢٥٤.

(٥) الكشاف ٤٨١/٢.

(٦) حاشية شيخ زادة ٢٥٧/٣.

(٧) شرح التصريح ٢٧٣/٢.

١٣ - المبحث الثالث عشر

(تسكين حركة الإعراب)

الآية الكريمة:

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ قَتُّوْا إِلَى جِبَارِيَّتِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيَّتِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ٥٤].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿إلى بارئكم﴾^(١) فقد قرأها أبو عمرو^(٢) بن العلاء بتسكين الهمزة «بارئكم»، وفي هذا خلاف للأصل، إذ الأصل تحريك الهمزة بالكسر، وجمهور النحاة يرفضون تسكين الحروف المتحركة سواء أكانت في الأفعال أم في الأسماء.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

لم تسلم قراءة أبي عمرو بتسكين الهمزة من الطعن، فقد نقل العكبري عن سيبويه تشكيكه في رواية أبي عمرو للآية، وقد عبّر عن ذلك بقوله: «وروى أبو عمرو «بارئكم» تسكينها فراراً من الحركات، وسيبويه لا يثبت هذه

(١) الحجة - ابن خالويه ص ٧٧، والبحر المحيط ٢٠٦/١.

(٢) الكشف ٢٤٠/١، والتيسير في القراءات ص ٧٣، والجامع لأحكام القرآن ٤٠٢/١، وروح المعاني مجلد ١ ج ١ - ٢٦٠/١.

الرواية وكان يقول: إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو، لأن أبا عمرو اختلس الحركة، فظن السامع أنه سكن»^(١).

وقال المبرد: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن»^(٢).

ولم يجز ابن جنّي الإسكان في العربية، ووصف القراء الذين رويت عنهم القراءة بالتسكين بضعف الدراية، وعبر عن ذلك بقوله: «والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية»^(٣).

وقال مكّي بن أبي طالب: «الإسكان إخلال بالكلام، وتغيير للإعراب»^(٤). وفي الآية الكريمة تأويلان اثنان:

التأويل الأول: ذهب أصحابه إلى أن أبا عمرو بن العلاء قد سكن الهمزة في ﴿بارئكم﴾، كراهية لتوالي الحركات، يقول ابن خالويه: «قوله تعالى: ﴿إلى بارئكم﴾ يسكن ذلك كراهية لتوالي الحركات»^(٥).

وقال مكّي بن أبي طالب: «وعلة من أسكن أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات، تقول العرب: أراك مُنتَفِخاً بسكون الفاء استخفافاً لتوالي الحركات، وأنشدوا:

وباب مُنتَضِباً وما تكرسا

(١) إملاء، ما من به الرحمن ٣٧/١ ط ١٩٧٩/١.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ١٧٦/١، الجامع لأحكام القرآن ١/٤٠٢.

(٣) الخصائص ٧٢/١ - ٧٣.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات ٢٤٢/١.

(٥) الحجة - ابن خالويه ص ٧٧.

فأسكن الصاد لتوالي الحركات»^(١).

وقال العكبري: «وروي عن أبي عمرو تسكينها فراراً من توالي الحركات»^(٢).

التأويل الثاني: اختاره أبو حيان وابن هشام والآلوسي، وذهبوا إلى أن أبا عمرو قد سکن الهمزة في ﴿بارئكم﴾ إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة، فهذا هو ذا أبو حيان يقول: «وروي عن أبي عمرو الإسكان، وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل: إبل، فأجرى المكسور في ﴿بارئكم﴾ مجرى إبل»^(٣).

وقال الآلوسي: «قرأ أبو عمرو بالاختلاس، وروي عنه السكون أيضاً من إجراء المتصل من كلمتين مجرى المنفصل من كلمة»^(٤).

وحين تحدّث ابن هشام عن قول الشاعر:

فاليومَ أشربُ غير مستحقب^(٥).

وذلك بتسكين الفعل «أشرب» خرّج التسكين قياساً على رَبُّعٌ وقال: «أو على تنزيل رَبُّعٌ بالضم من قوله: أشربُ غير مستحقب، منزلة عَضُدٌ بالضم، فإنهم قد يجرونه مجرى المتصل، فكما يقال في «عضد» بالضم «عَضُدٌ بالسكون، كذلك قيل في رَبُّعٌ بالضم رَبُّعٌ «بالإسكان»^(٦).

(١) الكشف ٢٤١/١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٣٧/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٠٦/١.

(٤) روح المعاني مجلد ١ ج ١/٢٦٠.

(٥) وتماهه: دائماً من الله ولا واغل. مستحقب: غير مكتسب.

(٦) شرح شذور الذهب ص ٢١٢ - ٢١٣.

توجيه الآية الكريمة:

أجاز بعض النحاة تسكين الحروف المتحركة مطلقاً، وعليه ابن مالك، وأبو حيان، قال السيوطي: «اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال، أحدها الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك»^(١).

وقال أبو حيان: «منع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب موافقة على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر»^(٢).

ومن المحدثين الذين دافعوا عن هذه القراءة، ووجهوها على أنها لغة الأستاذ محمد علي النجار، ويتضح ذلك من قوله^(٣): «وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفاً، وأن تسكين المرفوع في نحو «يُشعِرُكم» لغة.. فلا وجه للإنكار من جهة الدراية».

الترجيح:

الذي أرجحه في هذه الآية الكريمة هو قول الذين جعلوا تسكين الهمزة في «بارئكم» لغة، وإليك الدليل:

أولاً: لم تكن قراءة أبي عمرو بالتسكين محصورة على هذه الآية الكريمة التي وردت في سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾، وإنما هناك آيات أخر قرأها أبو عمرو كذلك بالإسكان، ومنها قوله تعالى: ﴿وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا

(١) معجم الهوامع ١/٥٤.

(٢) البحر المحيط ١/٢٠٦.

(٣) هامش الخصائص ١/٧٣ - تحقيق: محمد علي النجار.

بقرة ﴿١﴾، وذلك بإسكان الراء في «يَأْمُرُكُمْ»^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، قرأها بتسكين الراء في «يُشْعِرُكُمْ»^(٤).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَخِذْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(٥) قرأها بإسكان الراء في «يَنْصَرُّكُمْ»، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا وَتَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(٦)، قرأها أبو عمرو وابن كثير بسكون الراء في «أَرْنَا»^(٧).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٨)، قرأها أبو عمرو وابن كثير^(٩) بإسكان الراء في أَرِنِي، وقرأ حمزة^(١٠) والأعمش بالإسكان في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾، بإسكان الهمزة.

وقوله سبحانه: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾^(١١)، قرأها أبو عمرو^(١٢) بالإسكان «أَسْلِحَتِكُمْ».

فإسكان الحرف المتحرك إذا ليس قاصراً على آية واحدة نسبت إلى أبي عمرو، وإنما هي منسوبة كذلك إليه في آيات كثيرة كما أثبت

-
- (١) البقرة: ٦٧.
(٢) الكشف ١/٢٤٠.
(٣) الأنعام: ١٠٩.
(٤) الكشف ١/٢٤٠.
(٥) آل عمران: ١٦٠.
(٦) البقرة: ١٢٨.
(٧) البحر المحيط ١/٣٩٠.
(٨) البقرة: ٢٦٠.
(٩) البحر المحيط ١/٣٩٠.
(١٠) البحر المحيط ٧/٣١٩.
(١١) النساء: ١٠٢.
(١٢) الحجة - ابن خالوية ص ٧٧.

ذلك، وإلى قرآء آخرين هم من السبعة المشهود لهم بالثقة والضبط والأمانة ومنهم ابن كثير وحمزة... ولهذا لا يلتفت إلى قول سيبويه حين ذكر أن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو^(١)، فقد اتضح أن هناك أكثر من آية كريمة جاءت على الإسكان على قراءة أبي عمرو بن العلاء، فلو أن الراوي لم يضبط القراءة عنه في قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارئِكُمْ ﴾، أفيخطيء كذلك في ضبط الآيات الأخرى؟ وإذا ثبت أن القرآء السبعة وفي مقدمتهم حمزة وابن كثير وابن عمرو رووا عنهم القراءة بالإسكان، فلا داعي إذاً إلى وصف تلك القراءة باللحن^(٢)، أو ضعف الدراية^(٣)، أو الإخلال بالكلام^(٤).

ثانياً : من السماع ما جاء في الشعر من الأبيات الكثيرة وإن كان سكن ردها بأنها من الضرورات الشعرية كقول جرير:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب^(٥)
فقد سكن الفاء في «تعرفكم» وكان حقه الضم.
ومنه قول الشاعر:

إذا اعوججتن قلت صاحب قوم بالذو أمثال السفين العوم^(٦)

والشاهد فيه تسكين الباء في «صاحب».

وقول الشاعر:

فلما تبين غيب أمري وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور^(٧)

(١) إملاء ما من به الرحمن ٣٧/١، ط ١٩٧٩/١.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ١٧٦/١، والبحر المحيط ٣١٩، ٧.

(٣) الخصائص ٧٢/١ - ٧٣.

(٤) الكشف ٢٤٢/١.

(٥) الخصائص ٧٤/١.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٤٠٢/١ - الدون الصحراء، زاد أمثال سيبويه، ج ١، صفحة ١١٢.

(٧) الصغراء قطع السفن البحر، والبيت لأمي حيلة نصف الإبل
(٧) الخصائص ٧٤/١.

فقد أسكن النون في «تَبَيَّنَ» وكان حقها الفتح.

وقول الشاعر:

تأبى قُضاعةً أن تَعْرِفَ لكم نسباً وابنا نزارٍ فأنتم بيضةُ البلدِ (١)
والشاهد فيه أنه سَكَنَ الفاء في «تعرف» وكان حقه الفتح.

ومنه قول الشاعر:

رُحِتِ وفي رجلكِ ما فيهما وقد بدا «هَنَكِ» من المئزرِ (٢)
فقد سَكَنَ النون في «هَنَكِ».

ومنه قول الشاعر:

فاليومَ أشربَ غيرَ مستحقب إثماً من اللّهِ ولا واغِلِ (٣)

ثالثاً : نقل أبو عمرو بن العلاء وهو إمام في اللغة وفي النحو وفي القراءة أن الإسكان لغة تميم (٤)، ونسبها الأستاذ محمد علي النجار إلى قبيلة أسد (٥)، وهما من أرقى القبائل العربية.

* * *

(١) الخصائص ٧٤/١.

(٢) الكتاب ٢٠٣/٤ ط ١٩٧٥. الهن: كناية عن كل ما يقبح ذكره... وهو هنا كناية عن الفرج، والبيت من أبيات قالها الشاعر لامراته وقد ضحكت منه حين سكر، فسقط وبدت عورته، وأقبلت عليه تلومه.

(٣) الجة - ابن خالويه ص ٧٨.

(٤) همع الهوامع ٥٤/١، والبحر المحيط ٢٠٦/١.

(٥) هامش الخصائص ٧٣/١.

١٤ - المبحث الرابع عشر

(هل يأتي تمييز العدد المركب جمعاً؟)

الآية الكريمة:

﴿وَقَطَعْنَا لَهُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ سَبْعَ عَشْرَةَ أَصْبَاتًا أَمَا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

العرض المركب:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿أصباتاً﴾، فقد جاء تمييزاً وهو في صيغة الجمع، وجمهور النحاة^(١) يوجبون الإفراد في تمييز العدد المركب، ولهذا تأولوا الآية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلان:

التأويل الأول: ذهب جمع غفير من النحاة إلى أن التمييز في الآية محذوف، و﴿أصباتاً﴾ بدل من ﴿اثنتي عشرة﴾ وتقديرها عندهم «وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أصباتاً أماً».

فسيبويه رحمه الله لا يُجيز مجيء تمييز العدد المركب جمعاً، وقد

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٣/٤.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ٩٠٥/٣ - ٩١٠.

أشار إلى ذلك الزجاج بقوله^(١): «هذا باب ما جاء في التنزيل، وظاهره يخالف ما في كتاب سيويه... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً﴾، فأوقع الجمع بعد اثنتي عشرة، والذي في الكتاب هو أن يفسر هذا العدد بالمفرد كما جاء في نحو: ﴿أحد عشر كوكباً﴾^(٢)، و ﴿اثنا عشر شهراً﴾^(٣)، ثم وجه الآية الكريمة أن ﴿أسباطاً﴾ بدل من ﴿اثنتي عشرة﴾، والمميز محذوف تقديره: «اثنتي عشرة فرقة».

وقال أبو جعفر النحاس: «التقدير «اثنتي عشرة أمة» فهذا أجاز التأنيث، أسباطاً، بدل من اثنتي عشرة... والمعنى جعلناهم اثنتي عشرة فرقة»^(٤).

وجاء عن أبي علي الفارسي قوله: «ليس قوله: ﴿أسباطاً﴾ تمييزاً، ولكنه بدل من قوله: ﴿اثنتي عشرة﴾»^(٥).

وبهذا التأويل أخذ مكّي بن أبي طالب^(٦)، وبين ابن الأنباري سبب عدم جواز وقوع ﴿أسباطاً﴾ تمييزاً فقاك:

«لا يجوز أن يكون ﴿أسباطاً﴾ منصوباً على التمييز لأنه جمع، والتمييز في النحو إنما يكون مفرداً»^(٧).

واختاره كذلك العكبري^(٨)، وابن يعيش^(٩)، والشلوبين^(١٠)!

(١) إعراب القرآن - الزجاج ٩٠٥/٣ - ٩١٠.

(٢) يوسف: ٤.

(٣) التوبة: ٣٦.

(٤) إعراب القرآن - النحاس ٦٤٤/١.

(٥) مفاتيح الغيب ٣٣/١٥.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٣٠٣/١.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٦/١.

(٨) إملاء ما من به الرحمن ٢٨٧/١.

(٩) شرح المفصل ٢٤/٦.

(١٠) ناشية التصريح على التوضيح ٢٧٤/٢.

ورفض ابن الحاجب أن يكون ﴿أسباطاً﴾ تمييزاً لأنه يؤدي إلى تقطيع بني إسرائيل ستاً وثلاثين قطعاً، فها هو ذا يقول: ﴿أسباطاً﴾ «منصوب على البدلية من اثنتي عشرة، ولو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلاثين على هذا النحو، لأن مميز اثنتي عشرة واحد من اثنتي عشرة، فإذا كان ثلاثة، كانت الثلاثة واحداً من اثنتي عشرة، فيكونون ستاً وثلاثين قطعاً»^(١).

وممن أخذ بهذا التأويل أيضاً ابن هشام^(٢)، وأبو حيان^(٣)، وأبو السعود^(٤)، والأشموني^(٥)، والصابوي^(٦)، والآلوسي^(٧).

التأويل الثاني: يتمثل في جعل كلمة ﴿أسباطاً﴾ نعتاً لموصوف محذوف، فتقدير الآية «وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً».

وبه قال أبو عمر الجرمي: «يجوز أن تكون ﴿أسباطاً﴾ نعتاً لفرقة، ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه»^(٨).

وقال الزجاج: «المعنى وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، فقوله: ﴿أسباطاً﴾ نعت لموصوف محذوف، وهو الفرقة»^(٩).

وعند الطوسي^(١٠) أن الصفة أقيمت مقام الموصوف، فتقدير الآية «اثنتي عشرة فرقة أسباطاً».

(١) حاشية الشهاب ٢٢٧/٤، وروح المعاني مجلد ٣ ج ٩/٨٧.

(٢) أوضح المسالك ٢٢٢/٣ ت: محيي الدين عبد الحميد.

(٣) البحر المحيط ٤٠٧/٤.

(٤) تفسير أبو السعود ٢٨٢/٣.

(٥) شرح الأشموني على حاشية الصبان ٦٩/٤.

(٦) حاشية الصابوي ١٠٢/٢.

(٧) روح المعاني - الآلوسي مجلد ٣ ج ٩/٨٧.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٣١٥/٤.

(٩) مفاتيح الغيب ٣٣/١٥.

(١٠) تفسير التبيان ٨/٥.

وبه أيضاً أخذ الحوفي (١).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب فريق من النحاة إلى جواز مجيء التمييز جمعاً من العدم المركب، أخذاً بظاهر الآية الكريمة.

ومن هؤلاء أبو زكريا الفراء (٢)، وابن مالك في شرح الكافية، لكن المرادي قرر أن ابن مالك في شرح التسهيل لم يجز ذلك، قال: «وكلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره في شرح التسهيل» (٣).

وقال ابن هشام: «وما ذكره الناظم في الآية مخالف لقوله في شرح التسهيل أن أسباطاً بدل لا تمييز» (٤).

وأشار إلى المنع في ألفيته فقال:

وَمَيِّزَ الْعَشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا
وَمَيِّزُوا مَرْكَبًا بِمَثَلِ مَا مَيِّزَ عَشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا (٥)

وممن أجاز وقوع ﴿أسباطاً﴾ مميّزاً في الآية الكريمة، الأزهري (٦)، والخضري (٦)، والشوكاني (٨).

ويرى بعض النحاة أن ﴿أسباطاً﴾ تمييز لاثنى عشرة، ولكنه وقع في موضع المفرد، ويراد به «قبيلة» وعليه فإنه يجوز مجيء التمييز منه.

(١) البحر المحيط ٤/٤٠٧، وحاشية التصريح ٢/٢٧٥.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤/٣١٣، وهمع الهوامع ١/٢٥٣.

(٣) المصدر السابق ٤/٣١٤ بتصرف يسير.

(٤) حاشية التصريح ٢/٢٧٥.

(٥) الألفية على شرح ابن عقيل ٢/٤١١.

(٦) حاشية التصريح ٢/٢٧٥.

(٧) حاشية الخضري ٢/١٣٨.

(٨) فتح القدير ٢/٢٥٦.

وإليه ذهب الزمخشري بقوله: «إن قلت مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلاً قيل اثني عشر سبطاً؟ قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً، لأن المراد وقطعناهم اثني عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباط موضع قبيلة»^(١).

واختاره الرازي بقوله: «المراد وقطعناهم اثني عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة»^(٢).

وعند الألوسي أن ﴿أسباطاً﴾ بمعنى الحي والقبيلة، ولهذا وقع موقع المفرد^(٣).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة القول بجواز مجيء التمييز من العدد المركب جمعاً، فظاهر الآية الكريمة كما ذهب الفراء^(٤) يدعو إلى جعل كلمة ﴿أسباطاً﴾ تمييزاً من العدد ﴿اثني عشرة﴾، وقد أشار الأزهري إلى هذا الجواز بقوله: «وظاهر الآية يشهد له»^(٥).

وقال الخضري معلقاً على قول الفراء: «ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب»^(٦).

كذلك فإن النحاة الذين وجهوا الآية على أن كلمة ﴿أسباطاً﴾ وضعت في موضع المفرد كانوا موفقين في ذلك، فكما قال شيخ زادة: «إن كل فرقة من الفرق المتقطعة من بني إسرائيل ليس سبطاً واحداً بل أسباط، لأن السبط

(١) الكشاف ١٢٤/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٣٣/١٥.

(٣) روح المعاني مجلد ٣ ج ٨٧/٩.

(٤) حاشية الخضري ١٣٨/٢.

(٥) حاشية التصريح ٢٧٥/٢.

(٦) حاشية الخضري ١٣٨/٢.

ولد الولد، فلو قيل: قطعناهم اثني عشر سبطاً لكان المعنى اثني عشر ولد ولد، وليس المراد ذلك، بل المراد باثنتا عشرة قبيلة أسباطاً^(١).

وكلمة أسباط - كما يقول الألوسي - «استعملت في كل جماعة من بني إسرائيل كالقبيلة في العرب، ولعلّه تسمية لهم باسم أصلهم كتميم، وقد يطلق على كل قبيلة منهم أسباط أيضاً، كما غلب الأنصار على جمع متخصّص»^(٢).

ولا يلتفت إلى قول أبي حيان أن كل قبيلة أسباط خلاف ما ذكر الناس، ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل في العرب^(٣). فقد نقل عن علماء أجلاء أن كلمة ﴿أسباط﴾ تساوي في المعنى كلمة قبيلة، قال الزمخشري: «كل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباط موضع قبيلة»^(٤)، وقال الرازي: «المراد وقطعناهم اثني عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط»^(٥).

وقال الخضري: «كل قبيلة أسباط لا سبط واحد، فوقع أسباط موضع قبيلة»^(٦).

أما القول بأن ﴿أسباطاً﴾ بدل من العدد ﴿اثني عشرة﴾ فهو قول متكلف من وجهة نظري، لأن القول بالبدلية كما قال الأزهري: «مشكل على قولهم أن المبدل منه في نية الطرح غالب، ولو قيل وقطعناهم أسباطاً لفاتت فائدة كمية العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه»^(٧).

* * *

(١) حاشية شيخ زاده ٢٧٧/٢.

(٢) روح المعاني - مجلد ٣ ج ٩/٨٧.

(٣) البحر المحيط ٤٠٧/٤.

(٤) الكشف ١٢٤/٢.

(٥) مفاتيح الغيب ٣٣/١٥.

(٦) حاشية الخضري ١٣٨/٢.

(٧) حاشية التصريح ٢٧٥/٢.

١٥ - المبحث الخامس عشر

(هل تحذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية)؟

الآية الكريمة:

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيَجَادُلُوكُمْ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾
[الأنعام: ١٢١].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾، فقد وقعت جواباً للشرط، ولم تقترن بالفاء، وجمهور النحاة لا يُجيز حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية كما في الآية الكريمة، ولهذا فإنهم تأولوها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: ذهب فريق كبير من النحاة إلى أن قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾، جواب قسم محذوف، تقديره «والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون»، وحذف جواب الشرط سدَّ جواب القسم مسدّه.

فسيبويه لا يُجيز حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية، ويَعده قبيحاً، أشار إلى ذلك في الكتاب حين قال^(١):

(١) الكتاب ٦٣/٣ - ٦٤ - ٦٥ : هارون ط ٧٣.

«واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء . . . وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك، وسألته^(١) عن قوله إن تأتني أنا كريم، فقال لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، وقد قاله الشاعر مضطراً . . . قال حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٢)
فقد حذف الفاء من قوله: الله يشكرها».

وخطأ الزجاج مَنْ جَعَلَ جُمْلَةً ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواباً للشرط على تقدير حذف الفاء، وأولها بحذف القسم، قال في كتابه «إعراب القرآن»:

«هذا باب ما جاء في التنزيل من حروف الشرط دخلت عليه اللام الموطئة للقسم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، فقول مَنْ قَالَ: إن الفاء في قوله ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ مضمرة ذهاب عن الصواب، وكذا ﴿وَلَيْنَ أَذْقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَكْفُرُ﴾^(٣) ليست الفاء هنا مضمرة بتة^(٤).

ولنا على كلام الزجاج تعقيب سيأتي بعد قليل.

وتعرض الزمخشري لهذه المسألة، فعَدَّ حذف الفاء من جواب الطلب شذوذاً^(٥)، وكانت لابن هشام وقفات متعددة عند هذه الآية الكريمة في مواضع كثيرة من كتابه «المغني»، ورأيه فيها أن حذف الفاء لا يكون إلا في

(١) يريد الخليل.

(٢) نظر البيت في: نوادر أبي زيد ص ٣١، والمنصف ١١٨/٣.

(٣) هود: ٩.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٢/٦٥٩ - ٦٦٠.

(٥) المفصل على شرح ابن يعيش ٢/٩.

ضرورة، ولا ضرورة في القرآن، ولهذا فإنه وجَّهها على حذف القسم، فهذا هو ذا يقول^(١):

«فالجمله جواب قسم محذوف مقدر قبل الشرط، بدليل ﴿وإن لم يتهوا عما يقولون ليمسن﴾^(٢)».

ونص على أن حذف الفاء من الجواب ضرورة فقال: «حذف فاء الجواب هو مختص بالضرورة»^(٣).

وتناول أبو حيان إعراب الآية الكريمة في تفسيره، ورد قول الحوفي حين جعل جواب الشرط ﴿إنكم لمشركون﴾، وعد ذلك ضرورة لا تجوز في القرآن، قال في البحر المحيط^(٤):

«وجواب الشرط زعم الحوفي أنه ﴿إنكم لمشركون﴾ على حذف الفاء، أي فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن، إنما الجواب محذوف، و﴿إنكم لمشركون﴾ جواب قسم محذوف، التقدير: «والله إن أطعموهم»».

وذهب كل من القاضي الشهاب والآلوسي إلى أن حذف الفاء من جواب الشرط لا يوجد في كلام العرب، استمع إلى الشهاب وهو يقول^(٥):
«إن هذا لم يوجد في كتب العربية، بل اتفقوا على أن ترك الفاء في الجملة الاسمية لا يجوز إلا في ضرورة الشعر».

وقال الآلوسي: «اتفق الكل على وجوب الفاء في الجملة الاسمية، ولم يجوزوا تركها إلا في ضرورة الشعر»^(٦).

(١) معني اللبيب ص ١٣٥.

(٢) المائدة: ٧٣.

(٣) المعني ص ٨٣٢.

(٤) البحر المحيط ٤: ٢١٣.

(٥) حاشية الشهاب ٤/١٢١.

(٦) روح المعاني مجلد ٣ - ٨ - ١٧.

ويردّ على قول الشهاب والآلوسي أن هناك طائفة من النحاة أجازت ذلك، فليس بصحيح أن «الكل» قد جعل حذف الفاء ضرورة، وسأشير إلى ذلك عند حديثي عن توجيه الآية الكريمة.

التأويل الثاني: ذهب بعض النحاة إلى أن الآية الكريمة خالية من معنى الشرط^(١)، ولهذا فهي تستغني عن الجواب، ويكون قوله تعالى: ﴿إنكم لمشركون﴾ معمولة لما قبلها، وهو «قال، أو ينبئكم»^(٢).

توجيه الآية الكريمة:

أجاز المبرد في الاختيار حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية كما ذكره المرادي في التسهيل^(٣)، وأجازه كذلك الأخفش^(٤)، والعكبري بقوله^(٥): «حذف الفاء من جواب الشرط وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي»، وهو هنا كذلك، وهو قوله: ﴿إن أطمئوهم﴾.

وذهب ابن مالك^(٦)، والسمين^(٧)، والبيضاوي^(٨)، إلى أنه لا ضرورة في حذف الفاء من الجواب، وأن الحذف فيه جائز.

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة القول بأن جملة ﴿إنكم لمشركون﴾ هي جواب الشرط ﴿وإن أطمئوهم﴾ على تقدير حذف الفاء، وقد ورد ذلك سماعاً في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب.

(١) مغني اللبيب ص ١٣٥.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٥.

(٣) حاشية الشهاب ١٢١/٤، وحاشية الصبان ٢١/٤، وروح المعاني مجلد ٣ ج ١٧/٨.

(٤) المغني ص ٢١٩ ط ٣.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٥٣٦/١ ت: البجاوي.

(٦) حاشية الشهاب ١٢١/٤، والمغني ص ٢١٩.

(٧) حاشية الجمل ٦٤/٢.

(٨) تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب ١٢١/٤.

فمن القرآن هذه الآية التي نحن بصدد الحديث عنها، وقوله تعالى :
﴿ إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدِينَ ﴾ (١).

ومن الحديث الشريف قول رسول الله ﷺ : «إِنَّكَ إِنْ تَدَعُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ
خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً» (٢).

ومن الشعر وإن كان قليلاً قول حسان بن ثابت :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

والتقدير: فالله يشكرها.

وقول الشاعر:

بَنِي ثَعْلٍ لَا تَنْكِعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا بَنِي ثَعْلٍ مَنْ يَنْكِعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ (٣)

يريد: فهو ظالم.

وكأني بآبن مالك قد اطلع على هذه الشواهد السماعية فأثبتها، وأثبت
معها قاعدة جواز حذف الفاء من جواب الشرط من غير ضرورة أو شذوذ،
استمع إليه وهو يقول:

«ما زعمه النحويون أنه مخصوص بالضرورة ليس بصحيح، بل يكثر
في الشعر، ويقال في غيره كما في الحديث «إِنَّكَ إِنْ تَدَعُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ
مَنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً»، فَمَنْ خَصَّ الْحَذْفَ بِالشَّعْرِ فَقَدْ حَادَ عَنِ التَّحْقِيقِ،
وَضَيَّقَ حَيْثُ لَا تَضْيِيقُ» (٤). ويعجبني في هذا المقام أيضاً قول الأستاذ عباس

(١) البقرة: ١٨٠.

(٢) حاشية الشهاب ١٢١/٤.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢٥٢/٤، ثعلب: قبيلة من طيء، ينكع العنز: من نكعت الناقة إذا
جهدتها حلباً.

(٤) حاشية الشهاب ١٢١/٤.

حسن: «إن الأعم الأغلب هو عدم حذف الفاء... وأنه يصحّ مع القلة النسبية لا الذاتية - الاستغناء عنهما منفردين ومجتمعين^(١) إن كانت أداة الشرط هي «إن»^(٢).

تعقيب:

نظّر بعض النحاة بين هذه الآية الكريمة ﴿وإن أطعمتموهم إنكم لمشركون﴾ وبين آيات أخرى كقوله تعالى: ﴿لئن أذقنا الإنسان منا رحمةً ثم نزعناها منه إنه ليؤسّ كفوراً﴾^(٣)، فالزجاج في تناوله للآية الكريمة قال: «من قال إن الفاء في قوله: ﴿إنكم لمشركون﴾ مضمرة ذهاب عن الصواب، وكذا ﴿لئن أذقنا الإنسان﴾ - الآية، ليست الفاء ههنا مضمرة»^(٤).

أقول: هذا قياس مع الفارق المؤثر كما يقولون، لأن الآية التي نحن بصددنا مصدرة بالشرط فقط وهو «إن» في قوله: ﴿وإن أطعمتموهم﴾ أما الآية الأخرى فإنها مصدرة بالقسم الذي يسبق أداة الشرط في قوله تعالى: ﴿لئن أذقنا الإنسان﴾ - الآية ويجعلها، النحاة من باب اجتماع الشرط والقسم.

* * *

(١) يريد إذا والفاء، فكثيراً ما تتوب إذا عن الفاء.

(٢) النحو الوافي ٤/٤٦٧، دار المعارف ط ٣.

(٣) هود: ٩.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٢/٦٥٩ - ٦٦٠.

١٦ - المبحث السادس عشر

(هل يجيء المبتدأ بعد لو الشرطية؟)

الآية الكريمة:

﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق
وكان الإنسان قفوراً ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

العرض المركز:

مذهب البصريين في الآية الكريمة أنهم لا يجيزون أن يأتي اسم مرفوع
بعد أداة الشرط «لو»، وما جاء خلافاً لقاعدتهم لجأوا إلى تأويله.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلان:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن ﴿ أنتم ﴾ مرفوع على إضمار فعل،
فقد ذهب إمام النخاعة سيبويه رحمه الله إلى أن «لو» لا تأتي بعدها الأسماء،
وقد أشار إلى ذلك بقوله في الكتاب: «ولو بمنزلة لولا، ولا تبدأ بعدها
الأسماء»^(١).

وجعل الآية الكريمة ﴿ قل لو أنتم تملكون... ﴾ من هذا الباب.

(١) الكتاب ٣/١٣٩ - ١٤٠ ت: هارون ط ١٩٧٣.

وتبع صاحب الكتاب أبو إسحاق الزجاج، فعنده أن الآية الكريمة على معنى «لو تملكون أنتم»^(١)، وأشار النحاس إلى أن ﴿أنتم﴾ رفع على إضمار فعل، ولا يجوز أن يلي لو إلاً فعل، وعلل ذلك بقوله: «لأنها تشبه حروف المجازاة»^(٢).

وبهذا التأويل أخذ مكّي بن أبي طالب^(٣)، والميداني^(٤)، وذكر الزمخشري^(٥) أن ﴿أنتم﴾ بدل من واو الجماعة المتصل بتملكون، فحينما حذف الفعل «تملكون» جيء بالضمير المنفصل ﴿أنتم﴾، فعنده أن تقدير الآية «لو تملكون تملكون»، فأضمر تلك على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضميراً منفصلاً وهو ﴿أنتم﴾ لسقوط ما يتصل به من اللفظ، ﴿فأنتم﴾ فاعل الفعل المضمر و﴿تملكون﴾ تفسيره. واختاره ابن الأنباري بقوله: «ولا يجوز أن يكون ﴿أنتم﴾ في موضع رفع لأنه مبتدأ، لأن لو حرف يختص بالأفعال»^(٦).

وسلك العكبري منهج البصريين في تخريج الآية الكريمة فقال^(٧): ﴿لو أنتم﴾ في موضع رفع لأنه فاعل لفعل محذوف، وليس مبتدأ لأن لو تقتضي الفعل كما تقتضيه «إن» الشرطية، والتقدير لو تملكون، فلما حذف الفعل صار الضمير المتصل منفصلاً.

وممن أخذ به أيضاً ابن يعيش^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، وابن عصفور^(١٠).

(١) زاد التفسير - ابن الجوزي ٩١/٥.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ٢٦١/٢.

(٣) المشكل ٤٣٥/١.

(٤) مجمع الأمثال ١٧٤/٢.

(٥) الكشاف ٤٦٧/٢ - ٤٦٨.

(٦) البيان - ابن الأنباري ٩٦/٢.

(٧) إملاء ما من به الرحمن ٩٧/٢.

(٨) شرح المفصل - ابن يعيش ١٠/٩.

(٩) شرح الكافية - الرضي ٣٨٩/٢.

(١٠) البحر المحيط - أبو حيان ٨٤/٦.

وأشار ابن مالك في ألفيته إلى أن لو مختصة بالأفعال فقال:

لو حرف شرط في مُضِيٍّ وَيَقْلُ إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ
وهي في الاختصاصِ بالفعلِ كَأَنَّ لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ^(١)

وكذلك فعل ابن هشام بقوله: «لو خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع
بمعمول لمحذوف يفسره ما بعده»^(٢).

وهناك جمع غفير من المفسرين أيدوا رأي البصريين في هذه المسألة
أذكر منهم ابن عطية^(٣)، والطوسي^(٤)، والطبرسي^(٥)، والرازي^(٦)،
والبيضاوي^(٧)، والجمل^(٨)، والشوكاني^(٩).

التأويل الثاني: يتمثل في أن أصحابه قدروا في الآية كان محذوفة،
وعلى هذا فتقديرها عندهم «قل لو كنتم تملكون».

وإليه ذهب المجاشعي كما نقل عنه ذلك أبو حيان بقوله:

«وخرج ذلك أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي على إضمار كان،
والتقدير «قل لو كنتم أنتم تملكون»^(١٠)، ونسبه أبو حيان أيضاً إلى أبي
الحسن الصائغ فقال:

(١) ألفية ابن مالك ص ٥٩، البابي ١٩٤٠.

(٢) المغني - ٢١٢/١ البابي بدون.

(٣) البحر المحيط ٨٤/٦.

(٤) تفسير التبيان - الطوسي - مجلد ٦ ج ١٥/٥٢٥.

(٥) مجمع البيان - الطبرسي ١٥/١٠٢.

(٦) مفاتيح الغيب ٦٢/٢١ - ٦٣.

(٧) حاشية الشهاب ٦٣/٦ - ٦٤.

(٨) حاشية الجمل ٦٥١/٢.

(٩) فتح القدير ٢٦١/٣ - ط ١٩٦٤/٢.

(١٠) البحر المحيط ٨٤/٦.

«وذهب شيخنا الأستاذ أبو الحسن الصائغ إلى حذف كان، فانفصل اسمها الذي كان متصلاً بها، والتقدير «قل لو كنتم تملكون، فلما حذف الفعل انفصل المرفوع»^(١).

واختار هذا التأويل أبو حيان حين علق على تخريج شيخه أبي الحسن الصائغ: «وهذا التخريج أحسن لأن حذف كان بعد لو معهود في لسان العرب»^(٢).

وإليه أيضاً ذهب الجمل حين ذكر أن ﴿أنتم﴾ مرفوع بكان، وقد كثر حذفها بعد لو، والتقدير «لو كنتم تملكون، فحذفت كان فانفصل الضمير، وتملكون في محل نصب بكان المحذوفة»^(٣)، وكذلك فعل الصاوي^(٤) في حاشيته.

توجيه الآية الكريمة:

أجاز بعض النحاة أن يلي حرف الشرط «لو» اسم يكون مرفوعاً على الابتداء، ومن هؤلاء ابن هشام إذ أجاز في الآية الكريمة أن يكون الضمير أنتم مرفوعاً على الابتداء، أو بفعل مقدر محذوف، استمع إليه وهو يقول: «وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفه، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر»^(٥).

وممن وجه الآية الكريمة على جواز مجيء الاسم المرفوع بعد لو:

(١) المصدر السابق ٨٤/٦.

(٢) المصدر السابق ٨٤/٦.

(٣) حاشية الجمل ٦٥١/٢.

(٤) حاشية الصاوي ٣٦٤/٢.

(٥) المغني ٢١٢/١ البابي.

السيوطي^(١)، والأشموني^(٢)، والخضري^(٣)، والشيخ محيي الدين
عبد الحميد^(٤).

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة القول بأن حرف الشرط «لو» من الجائز
أن يأتي بعده اسم مرفوع على الابتداء، ويقوي ذلك عندي أمران:

الأول: ما ثبت في السماع الصحيح الوارد في القرآن الكريم، وكلام العرب
شعره ونثره مجيء الاسم المرفوع بعد لو، خلافاً لما ذكره البصريون
وعدّوه ضرورة أو شذوذاً، فمن القرآن الكريم هذه الآية الكريمة التي
نحن بصدد الحديث عنها، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ
خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٥).

ومن النثر قولهم في المثل «لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي»^(٦)، ونقل
عن حاتم الطائي، «لو غيرُ ذاتِ سوارٍ لَطَمْتَنِي»^(٧).

ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لو غيرُك قالها يا أبا
عُبَيْدَةَ»^(٨).

(١) همع الهوامع ٦٦/٢.

(٢) حاشية الصبان ٣٩/٤.

(٣) حاشية الخضري ١٢٨/٢ - ١٢٩.

(٤) أوضح المسالك ٢٠٤/٣ - ٢٠٥، ط ١٩٦٦/٥.

(٥) الإسراء: ١٠٠.

(٦) مجمع الأمثال ١٧٤/٢ يضرب للكريم يظلمه دنيء، فلا يقدر على احتمال ظلمه. 'ودات
سوار: المرأة الحرة.

(٧) مجمع الأمثال ٢٠٢/٢.

(٨) حاشية الصبان ٣٩/٤، المغني ٢١٢/١ - البابي - بدون. وتفصيله: حين توجه عمر بن
الخطاب زمن خلافته بالجيش إلى الشام، بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وبناه، فأجمع رآيه
على الرجوع بعد أن أشار به جمع من كبار الصحابة، فقال أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله؟
فقال له عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة؟ نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله. وجواب لو
محذوف أي لأدبناه.

ومما جاء في الشعر قول أحدهم:

لو غيركم علقَ الزبيرَ بحبلِهِ أدَى الجوارِ إلى بني العوام (١)

ومنه قول الشاعر:

لو غيرُ أخوالي أرادوا نَقِصَتِي نَصَبْتُ لهم فوق العرائنِ مَأْتَمًا (٢)

ومنه أيضاً قول الشاعر:

أخلاًئِي لو غيرُ الحِمَامِ أصابكم عتبتُ ولكن ما على الدهرِ مَعْتَبٌ (٣)

وقول جرير:

لو في طهية أحلامٌ لما عرضوا دونَ الذي أنا أرميه ويرميني (٤)

وقول عدي بن زيد:

لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِقٌ كنتُ كالغصانِ بالماءِ اعتصاري (٥)

وهذه الشواهد التي وقعت في يدي دون استقصاء تام تخرج هذه المسألة عن القلة أو الشذوذ أو النادرة، وهذا ما أشار إليه الأشموني بقوله (٦):

«والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾.

وأجازه الميوطي اختياراً فقال: «يليهما أيضاً جزاء ابتداء اختياراً،

(١) مجمع البيان / الطبرسي ١٥/١٠٢، والمغني - ابن هشام ١/٢١٢ ط البايي.

(٢) مفاتيح الغيب ٢١/٦٣، وزاد المسير - ابن الجوزي ٥/٩١.

(٣) حاشية الصبان ٤/٣٩.

(٤) المغني ١/٢١٣.

(٥) المغني ١/٢١٣، الاعتصار: الملجأ. شرق: صفة مشبهة من شرق بريقه إذا غص.

(٦) حاشية الصبان ٤/٣٩.

فيقال لو زيد قام»^(١)، ونفى الخصري عنه الضرورة فقال: «ولا يختص ذلك بالضرورة والندور»^(٢).

الثاني: الذي يقوي الجواز في هذه المسألة فهو يتمثل في وجود فارق بين إن ولو، (فإن) عاملة جازمة خلافاً للو التي لزمّت الماضي ولم تعمل^(٣). وإلى هذا الفرق أشار الشيخ محيي الدين عبد الحميد فأجاد وأفاد - واختار الجواز بقوله:

«قال قوم هذا الاسم المرفوع مبتدأ وخبره ما يذكر بعده، وهذا عندي في لو وحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور»^(٤).

وعقد مقارنة هامة بين حرف الشرط «لو» و«إن»، فإن كما يرى لا يليها إلا الفعل، أما لو فقال في معرض حديثه عنها: «فوجدناهم ذكروا بعده اسماً مرفوعاً، ولم يذكروا بعده فعلاً وذلك كما في قول عدي:

لو بغير الماءِ حلقي شَرِقُ

فعلمنا أنهم فرّقوا في الاستعمال بين لو وغيرها من أدوات الشرط، قصدوا التفرقة بينهما في الحكم أيضاً، واستبعدنا أن نقدر فعلاً في بيت عدي الذي أنشدناه»^(٥).

ثم ختم حديثه قائلاً: «لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدلّ عليه، ونصرنا غيره حيث وجدنا الدليل يدلّ عليه أيضاً»^(٦).

* * *

(١) مع الهوامع ٦٦/٢ .

(٢) حاشية الخصري ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، ط ١٩٤٠ - الثاني .

(٣) مع الهوامع ٦٦/٣ .

(٤) هامش أوضح المسالك ٢٠٤/٣ ، ط ١٩٦٦/٥ .

(٥) هامش أوضح المسالك ٢٠٥/٣ .

(٦) المصدر السابق ٢٠٥/٣ .

١٧ - المبحث السابع عشر

(مجيء الحال من الماضي غير المسبوق بقدر)

الآية الكريمة:

﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ، وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وِلْيَاءً وَلَا نَصِيرًا ، إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ، أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ [النساء: ٨٩ - ٩٠].

العرض المركب:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فقد وقعت جملة ﴿ حَصْرَتْ ﴾ حالاً من فاعل ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾ وهي في صيغة الماضي المثبت، والبصريون لا يجيزون مجيء الحال فعلاً ماضياً إلا إذا كانت قد مقدره أو ظاهرة، ولهذا تأولوا الآية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلات ستة هي:

التأويل الأول: يتمثل في إضمار «قد» قبل الفعل الماضي ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فيكون تقدير الآية الكريمة «أوجأؤوكم قد حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ»، وإلى هذا ذهب جمهور البصريين.

وممن وقف إلى جانبهم في عدم جواز مجيء الحال من الفعل الماضي إلا إذا كان مسبوقة بقدر أبوزكريا الفراء، فقد جعل جملة ﴿ حَصْرَتْ ﴾ حالاً من الفاعل

المضمر في ﴿ جاؤوكم ﴾ مع إضمار قد، واستشهد على ذلك بقوله: «والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون: قد ذهب عقله»^(١).

واختاره مكّي بن أبي طالب^(٢)، والزمخشري^(٣)، والعكبري^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، والرضي^(٦).

ومن أبرز المفسرين الذين دافعوا عن وجهة نظر البصريين في الآية الكريمة الطبري، فقال في تفسيره:

«ذلك أن معناه: «أوجأؤوكم قد حصرت صدورهم»، فترك ذكر قد، لأن من شأن العرب فعل مثل ذلك، تقول: أتاني فلان ذهب عقله، بمعنى قد ذهب عقله، ومسموع منهم: نظرت إلى ذات التناير، بمعنى قد نظرت»^(٧).

وعلل هذا بقوله:

«ولإضمار قد مع الماضي جاز وضع الماضي من الأفعال في موضع الحال، لأن قد إذا دخلت معه أدنته من الحال، وأشبهت الأسماء»^(٨).

ونهج الفخر الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب» نهج الطبري، إلا أنه جاء بشاهد جديد لتأكيد فكرة تقريب الماضي من الحال إذا اتصلت به قد، وذلك الشاهد يتمثل في قوله: «لأن قد تقرب الماضي من الحال، ألا تراهم يقولون: قد قامت الصلاة»^(٩).

(١) معاني القرآن ٢٨٢/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١.

(٣) المفصل ص ٦٤ دار الجيل.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٣٧٩/١ ت: الحاوي.

(٥) الكافية ٢١٣/١.

(٦) شرح الكافية ٢١٢/١.

(٧) جامع البيان ٢٢/٩ ت: شاكر ذات التناير، موضع من نحوه، بلاد عفتان.

(٨) المصدر السابق ٢٢/٩.

(٩) مفاتيح الغيب ١٠/٢٢٣ - ٢٢٤.

التأويل الثاني : صاحب هذا التأويل المبرد، إذ جعل قوله تعالى : ﴿ حَصْرَتْ صُدُورَهُمْ ﴾ جملة إنشائية في معنى الدعاء، فهو بعد أن ردّ مذهب الكوفيين قال : «وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرئت كذا - الدعاء كما تقول : قطعت أيديهم، وهو من الله إيجاب عليهم»^(١).

ويلاحظ على المبرد أنه صحّح قراءة شاذة وهي قراءة الحسن «حصرة صدورهم»، وقدمها على القراءة السبعية المتواترة، أشار إلى ذلك بقوله : «فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : «أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَةً صُدُورَهُمْ»^(٢).

ودافع ابن الأنباري عن تأويل المبرد فقال :

«إن الآية محمولة على الدعاء لا على الحال، وتقديرها : ضَيَّقَ اللَّهُ صُدُورَهُمْ، كما يقال : جاءني فلانٌ وَسَّعَ اللَّهُ رِزْقَهُ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»^(٣).

واستشهد بأبيات كثيرة من الشعر، منها قول الشاعر :

أَلَا يَا سَيَالَاتِ الدَّحَائِلِ بِالضُّحَى عَلَيْكُنَّ مِنْ بَيْنِ السِّيَالِ سَلَامٌ
وَلَا زَالَ مُنْهَلُّ الرِّبِيعِ إِذَا جَرَى عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامٌ^(٤)

فأتى الفعل الماضي ومعناه الدعاء.

التأويل الثالث : نسب هذا الوجه أيضاً إلى المبرد، نسبة القنوي في

(١) المقتضب ٤/١٢٤.

(٢) المصدر السابق ٤/١٢٥. قال الشيخ عبد الخالق عزيمة : «هذه جراءة من المبرد فصيحه هذا يشعر بأن قراءة ﴿ وحصرت ﴾ بالتاء المفتوحة ليست صحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها». هامش المقتضب ٤/١٢٥.

(٣) الإنصاف ١/١٦٢، ط ٢/١٩٥٣.

(٤) الإنصاف ١/١٦٣ - سيالات جمع سيالة : والسيال : شجر سبط الأغصان عنبه شوك أبيض، أصوله أمثال ثنايا العذارى. الدحائل : جمع دحول : والدحول جمع دحل : نقب فمه ضيق ثم يتسع أسفله. منهل الربيع : منسكب المطر. الوابل : المطر الكثير. الرهام : جمع رهمة وهو المطر الضعيف. الصغير القطر. انظر الانتصاف من الإنصاف ١/٢٥٥ ط ١٩٦١.

حاشيته على البيضاوي، إذ قال في قوله تعالى: ﴿حصرت صدورهم﴾ «صفة محذوف، وهذا المحذوف حال موطئة مثل ﴿قرآناً عربياً﴾^(١)، فلا يحتاج إلى إضمار قد، وهذا الوجه نسب إلى المبرد»^(٢).

وعلى هذا التأويل يكون تقدير الآية «أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم»، فجملة حصرت صفة لقوم، وكلمة «قوماً» المحذوفة هي حال موطئة.

وحمل أبو إسحاق الزجاج لواء الدفاع عن هذا التأويل، وعقد باباً خاصاً في حذف الموصوف، واستشهد بآيات قرآنية كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾^(٣) والتقدير: وبالدار الآخرة هم يوقنون^(٤). ومنه قوله تعالى: ﴿يرسل عليكما شواظ من نارٍ ونحاسٍ﴾^(٥) بالجر، تقديره: وشيء من نحاس، فحذف الموصوف، إذ لا يجوز جر نحاس على النار، لأن النحاس لا يكون منه شواظ^(٦).

ومن حذف الموصوف عنده أيضاً قوله تعالى: ﴿ودانية عليهم ظلالها﴾^(٧)، أي: وجنة دانية^(٨).

واختار هذا التأويل من النحاة مكّي بن أبي طالب^(٩)، والعكبري^(١٠)

(١) يوسف: ٢.

(٢) حاشية القنوي على البيضاوي ٥٣/٣.

(٣) البقرة: ٤.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٢٨٦/١.

(٥) الرحمن: ٣٥.

(٦) إعراب القرآن - الزجاج ٢٩١/١.

(٧) الإنسان: ١٤.

(٨) إعراب القرآن - الزجاج ٢٩١/١.

(٩) مشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١.

(١٠) إملاء ما من به الرحمن ٣٧٩/١ ت: الحماوي.

التأويل الرابع: قال به ابن الأنباري^(١) إذ جعل جملة ﴿ حصرت صدورهم ﴾ صفة لقوم المذكور في الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق، أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾.

التأويل الخامس: جعل بعض النحاة جملة ﴿ حصرت صدورهم ﴾ خبراً بعد خبر^(٢). وعلى هذا التقدير تكون هذه الجملة بدلاً من جملة جاؤوكم.

التأويل السادس: نسبة أبو حيان في البحر المحيط^(٣) إلى الجرجاني، وتقدير الآية عنده «إن جاؤوكم حصرت» ثم حذف إن.

ولئن سألت: لماذا عمد البصريون وأتباعهم إلى هذه التأويلات، ولم يوجهوا الآية الكريمة توجيهاً يجيزون فيه وقوع جملة ﴿ حصرت صدورهم ﴾ حالاً من الضمير في جاؤوكم؟

والجواب على هذا أن البصريين لديهم أدلة قياسية تمنعهم من توجيه الآية الكريمة ذلك التوجيه، وأستطيع حصرها في الأدلة التالية:

أولاً: إن الحال وصف لهيئة الفاعل والمفعول به، فكيف يكون الماضي وصفاً لهيئة الاسم وقد انقضى، أشار إلى ذلك العكبري بقوله^(٤):

«وحجة الأولين^(٥) أن الماضي قد انقضى، وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وذلك أن الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به، وما كان غير موجود كيف يصلح أن يكون هيئة»؟

(١) الإنصاف ١٦٢/١ ط ١٩٥٣/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٢٢٤/١٠، ومغني اللبيب ص ٥٦٢ ت: مازن المبارك.

(٣) البحر المحيط ٣١٧/٣.

(٤) كتاب التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٥) يريد البصريين.

ثانياً : إن الفعل الماضي - كما قال ابن الأنباري^(١)، لا يدل على الحال فينبغي ألا يقوم مقامه.

ثالثاً : إنه لا يصلح للحال إلا ما صلح أن يقال فيه : «الآن، أو الساعة»... وهذا لا يصلح في الماضي^(٢).

توجيه الآية الكريمة :

مذهب الكوفيين في الآية الكريمة إجازتهم مجيء الحال فعلاً ماضياً على الإطلاق^(٣)، ولهذا فإنهم وجهوا الآية توجيهاً لا تأويل فيه، فجعلوا جملة ﴿حصرت صدورهم﴾ حالاً من الفاعل في ﴿جاؤوكم﴾.

وقد خرّج الأخفش الأوسط^(٤) على مدرسة البصرة في هذه المسألة وضمّ صوته إلى صوت الكوفيين، فأجاز ما أجازوه، ووجه الآية كما وجهوها. وممن أيد الكوفيين في مذهبهم هذا ابن مالك في التسهيل^(٥)، وأبو حيان في البحر المحيط^(٦).

وللكوفيين أدلتهم في جواز مجيء الحال فعلاً ماضياً، وهي قياسية وسماعية، ومن السماع الوارد في القرآن الكريم، هذه الآية التي نحن بصدد الحديث عنها ﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾.

ومن الشعر قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ نَفْضَةٌ كما انتفض العصفورُ بِلَهْهِ الْقَطْرِ^(٧)

(١) الإنصاف ١/١٦١، ط ١٩٥٣/٢.

(٢) الإنصاف ١/١٦١، ط ١٩٥٣/٢.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٦٣.

(٤) الإنصاف ١/١٦٠، والبيان ١/٢٦٣، ومعنى النسب من ٢٢٩.

(٥) واضح المسالك ٢/٦٠٩ ت: محيي الدين عبد الحميد.

(٦) البحر المحيط ٣/٣١٧.

(٧) الإنصاف ١/١٦٠، ط ١٩٥٣، وفي نسخة كذلك هذه.

فبلله القطر في موضع الحال، وقد جاء في صيغة الماضي .

أما القياس فمن وجهين :

الأول : إن الماضي يقع صفة للنكرة، وبما أن الحال صفة في الأصل، فجائز أن يأتي الحال من الماضي^(١).

الثاني : إن الماضي يقع في موقع المستقبل كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ففِرْعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(٢)، كذلك فإن المستقبل يقع في معنى الماضي، كما جاء في قوله تعالى :

﴿ فوجدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقتِلَانِ ﴾^(٣)، وبما أن الحال يأتي من المستقبل، والماضي يقع موقع المستقبل، فجائز إذاً أن يأتي منه الحال^(٤).

الترجيح :

قبل إعطاء الرأي الأخير في هذه المسألة أطرح هذا السؤال : ما هي أوجه ربط الجملة الفعلية الماضية بصاحب الحال؟ أليها وجه واحد؟ أم أن هناك وجوهاً متعددة لها؟ وإلقاء الأصواء على هذا السؤال قد يقربنا من الوصول إلى تلك النتيجة التي قد تكون هي القول الفصل في هذه المسألة.

ولقد أعجبني وأيما إعجاب ذلك التحقيق الذي قام به الشيخ محيي الدين عبد الحميد في هذه المسألة في تعليقاته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، وها أنذا أنقل رأيه متبنيًا له كل التبني، شادًا على يديه، مكبرًا له هذا الجهد المشكور، ومقدرًا له تلك العقلية الخصبة التي أمدت تراثنا العربي في هذا العصر بوافر العطاء.

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٢٩ .

(٢) النمل : ٨٧ .

(٣) القصص : ١٥ .

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٣١ .

ذهب رحمه الله إلى أن لربط الجملة الماضية بصاحب الحال ثلاثة أوجه^(١):

الأول: فهو أن يكون الربط بينهما بالضمير وحده، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتْ﴾ حيث وقعت جملة ﴿حَصْرَتْ﴾ حالاً من واو الجماعة في ﴿جَاؤُوكُمْ حَصْرَتْ﴾ حيث وقعت جملة ﴿حَصْرَتْ﴾ حالاً من واو الجماعة في ﴿جَاؤُوكُمْ﴾، والرباط بينهما بالضمير المجرور في صدورهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾^(٢)، فجملة ﴿يَبْكُونَ﴾ حال من واو الجماعة في ﴿جَاؤُوا﴾.

ومنه قول أبي صخر الهذلي:

كما انتفض العصفورُ بِللهِ القطرُ.

فجملة بِللهِ القطرُ وقعت حالاً من العصفور، والرباط بينهما ضمير النصب في بِللهِ.

ويستنتج مما تقدم أن الجملة الماضية إذا وقعت حالاً وكان الرباط بينهما بالضمير وحده جاز حذف كما في الآيتين الكريمتين السابقتين، وكما جاء في قول أبي صخر الهذلي.

الثاني: أن يكون الرباط بين الفعل الماضي وصاحب الحال الواو وحده كقول الشاعر:

تقولُ وقد مالَ الغَيْبُ بِنَا معاً عقرتُ بعيري يا امرأَ القيسِ فانزل

(١) واضح المسالك على شرح الأشموني ٢/٦٠٧، ط ٣.

(٢) يوسف: ١٦.

الثالث: أن يكون الرابط بينهما الضمير وواو الحال معاً كقوله تعالى: ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾ (١).

فجمله ﴿ وكنتم أمواتاً ﴾ حال من واو الجماعه في ﴿ تكفرون ﴾ والرابط بينهما التاء المتحركة وواو الحال.

مما تقدم أقول كما قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد:

«نختار مذهب الكوفيين، وحاصله أنه إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده وجبت قد مع الماضي المثبت المتصرف، وإذا كان الرابط هو الضمير وحده، أو الضمير والواو معاً جهاز الوجهان: الاقتران بقد، والخلو منها لفظاً وتقديراً، ولا داعي - كما قال أبو حيان - إلى تأويل الشواهد الكثيرة التي وردت عن العرب وليس معها قد، بادعاء أن قد مقدرة، لأن التقدير خلاف الأصل، وعدم وجود قد في كثير من كلامهم يدل على أنهم لا يلتزمونها، فلا يسوغ لنا أن نرى لهم ما لا يروونه لأنفسهم» (٢).

والمقبول عندي من التأويل ذلك للذي ذكره البصريون، ويتمثل في قولهم: إن ﴿ حصرت ﴾ في موضع الحال مع تقدير قد.

* * *

(١) البقرة: ٢٨.

(٢) واضح المسالك ص ٦١٠، ط ٣.

١٨ - المبحث الثامن عشر

(يتعلق بإعراب ﴿ يتربصن ﴾ من الآية الكريمة)

الآية الكريمة:

﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ يتربصن ﴾، فقد وقع خبراً للمبتدأ ﴿ الذين ﴾، والخبر في الآية ليس عين المبتدأ، إذ الذين توفوا هم الأزواج من الرجال، و يتربصن هنّ الزوجات، فالخبر خلاف المبتدأ، فتأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: نسب هذا التأويل إلى سيبويه، ويتمثل في أن الخبر محذوف، وهو مقدر قبل المبتدأ، إذ التقدير: فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم^(١). أما جملة ﴿ يتربصن ﴾ فهي بيان للحكم، لا موضع لها من الإعراب^(٢).

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١٣١، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٨٦ - البجاوي، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٩٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٢٢، وإملاء ما من به الرحمن ١/١٨٦.

التأويل الثاني: ذهب أبو العباس المبرد^(١) إلى أن جملة ﴿ يتربصن ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «أزواجهم يتربصن»، وجملة «أزواجهم يتربصن» في محل رفع خبر، والعائد إلى الذين من الجملة المضاف إليه «الأزواج». واختاره الزجاج^(٢)، والنحاس^(٣).

التأويل الثالث: نسب هذا التأويل إلى أبي الحسن الأخفش، وعنده أن جملة ﴿ يتربصن ﴾ هي الخبر، والعائد على المبتدأ محذوف تقديره: بعدهم، أو بعد موتهم، وعلى هذا يكون تقدير الآية «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بعدهم أو بعد موتهم»^(٤).

وارتضاه الفارسي^(٥)، والزمخشري^(٦)، والفراء^(٧).

التأويل الرابع: ذهب الفراء^(٨)، والكسائي^(٩) وبعض الكوفيين إلى أن الخبر متروك، وعلل الفراء ترك الإخبار عن المبتدأ بقوله:

«فذلك جائز إذا ذكرت أسماء، ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول، ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك، لأن المعنى - والله أعلم - إنما أريد به، ومَنْ مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني^(١٠)»

(١) إعراب القرآن - الزجاج ١/١٧٥، وإعراب القرآن - النحاس ١/٢٦٩، والبحر المحيط ٢/٢٢٢.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ١/١٧٥.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ١/٢٦٩.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ١/١٨٧ - البجاوي، ومفاتيح الغيب ٦/١٣٤.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٣/١٧٤.

(٦) الكشف ١/٣٧٢.

(٧) مغني اللبيب ص ٦٥٢ ت: مازن المبارك ١٩٧٢.

(٨) معاني القرآن ١/١٥٠ - ١٥١.

(٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٨٩ - ٩٠.

(١٠) معاني القرآن ١/١٥٠ - ١٥١.

واستشهد الفراء في الاستدلال على مذهبه بأبيات من الشعر، منها قول الشاعر:

بني أسدٍ إنَّ ابنَ قيسٍ وقتلَهُ بغيرِ دمٍ دارُ المَذَلَّةِ حُلَّتْ^(١)
فترك الإخبار عن ابن قيس، وأخبر عن قتله أنه ذل.

ومثله قول الشاعر:

لعلِّي إنَّ مالت بي الریحُ ميلةً على ابنِ أبي ذبَّان أن يتندما
فقال: لعلِّي، ثم قال: أن يتندما، لأن المعنى: «لعلَّ ابنَ أبي ذبَّان أن يتندم إنَّ مالت بي الریحُ»^(٢).

وقد أنكر كلُّ من أبي العباس المبرد وأبي إسحاق الزجاج تأويل الفراء والكسائي، لأنهما يعدَّان مجيء المبتدأ بدون خبر محالاً^(٣).

الترجيح:

الراجح عندي من هذه التأويلات ما ذكره المبرد، ويتمثل في أن جملة ﴿يتربصن﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «أزواجهم يتربصن»، وهذه الجملة في محل رفع خبر ﴿الذين يتوفون﴾.

وقد اتفق النحاة على جواز حذف المبتدأ إذا دلت عليه قرينة لفظية أو معنوية وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وحذف ما يُعلمُ جائزٌ كما تقولُ زيدُ «بعْدَ» مَنْ عندكُمَا؟
وفي جوابٍ كيف «زيدُ» قل دَنِفُ فزيدُ استغني عنه إذ عُرف^(٤)

(١) معاني القرآن ١/١٥٠.

(٢) معاني القرآن ١/١٥٠ - ١٥١، وأبو ذبَّان: كنية عبد الملك بن مروان، كني بذلك لحرِّ كان به من أثر فساد كان في فمه.

(٣) مفاتيح الغيب ٦/١٣٤ - ١٣٥.

(٤) الألفية على ابن عقيل ١/٢٤٣ - ٢٤٤.

وقال أبو جعفر النحاس مدافعاً عن تأويل المبرد:

«ومن أحسن ما قيل فيها قول أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قال: التقدير والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ثم حذف»^(١).

وقد ورد إضمار المبتدأ وحذفه كثيراً في الذكر الحكيم، منه قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(٢) أي فعمله لنفسه، وإساءته عليها^(٣).

وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ النَّارِ﴾^(٤) أي هو النار^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ﴾^(٦) أي فهم إخوانكم^(٧)، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٨)، ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٩) والتقدير: هذه سورة، وهذه براءة^(١٠).

ويعجبني في هذا المقام قول الفخر الرازي:

«فإن قيل: أنتم أضمرتم ههنا مبتدأ مضافاً وليس ذلك شيئاً واحداً بل شيئين، والأمثلة التي ذكرتم المضمرة فيها شيء واحد؟ قلنا: كما ورد إضمار المبتدأ المفرد، فقد ورد أيضاً إضمار المبتدأ المضاف، قال تعالى: ﴿لَا

(١) إعراب القرآن - النحاس ١/٢٦٩:

(٢) الجاثية: ١٥.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٤٦.

(٤) الحج: ٧٢.

(٥) همع الهوامع ٢/٣٨ ت: مكرم ط ١٩٧٥.

(٦) البقرة: ٢٢٠.

(٧) همع الهوامع ٢/٣٨ ت: مكرم.

(٨) النور: ١.

(٩) التوبة: ١.

(١٠) همع الهوامع ٢/٣٨ ت: مكرم.

يغرثك قلبُ الذين كَفَرُوا في البلادِ متاعٌ قليلٌ ﴿١﴾، تقلبهم متاع قليل».

تعقيب:

نسب بعض النحاة إلى سيبويه أن تقدير الآية الكريمة عنده «فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً»، فجملة «فيما يتلى عليكم» في موضع الخبر.

وعندي أن نسبة هذا الرأي إلى إمام النحاة خطأ للأدلة التالية:

أولاً: عدت إلى الكتاب المطبوع فلم أجد سيبويه قد تناول هذه الآية الكريمة، ولم يُشِرْ إليها لا تلميحاً ولا تصريحاً.

ثانياً: تتبعت النحاة الذين نسبوا هذا الرأي إلى سيبويه، فوجدت أن مكّي بن أبي طالب هو أول من صرح بهذه النسبة إليه، فقال (٣): «وقياس قول سيبويه أن الخبر محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم مثل ﴿السارق والسارقة﴾» (٤).

ويلاحظ أن مكّي بن أبي طالب لم يصرح بأن هذا الرأي هو قول سيبويه أو مذهبه، إنما قال: «وقياس قول سيبويه»، وكأن ابن أبي طالب هو الذي يقيس الآية بنفسه على رأي سيبويه في قوله تعالى: ﴿السارق والسارقة﴾.

ويفهم هذا أيضاً من قول المنتجب الهمداني (٥):

(١) آل عمران: ١٩٦ - ١٩٧.

(٢) مفاتيح الغيب ٦/١٣٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٣١.

(٤) المائدة: ٣٨.

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٩٣.

«هذا قياس قول صاحب الكتاب حملاً على نظائره نحو:
﴿السارق والسارقة﴾، ﴿الزانية والزاني﴾.

وربما التبس على النحاة الذين جاؤوا من بعد مكّي بن أبي طالب هذا النص الذي أورده، فتوهموا أن هذا هو قول سيبويه أو مذهبه كما ذهب إليه العكبري بقوله:

«الخبر محذوف، تقديره «فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم»... وهذا قول سيبويه»^(١).

ثالثاً : حين تناول أبو حيان هذه المسألة قال: «قيل الخبر محذوف مقدر قبل المبتدأ، تقديره: فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم، ويذرون أزواجاً وقوله: «يتربصن بأنفسهن» بيان للحكم المتلو وهي جملة لا موضع لها من الإعراب، قالوا وهذا قول سيبويه»^(٢).

وكأنني بأبي حيان غير واثق من عزو هذا الرأي إلى سيبويه، فيكتفي بالقول: «قالوا، وهذا قول سيبويه»، خلافاً لمنهجه في تعرّضه لأقوال سيبويه، فهو يستخدم ألفاظاً صريحة واضحة كقوله: وهذا قول سيبويه، أو هذا مذهب سيبويه.

ولقد أبدى السمين الحلبي تشكيكه بهذه النسبة إلى إمام النحاة فقال: «حكى المهدوي عن سيبويه أن المعنى «فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون»، ولا أعرف الذي حكاه»^(٣).

رابعاً : إن قياس قوله تعالى: والذين يتوفون منكم، ويذرون أزواجاً

(١) إملاء ما من به الرحمن ١/١٨٦ ت: البجاوي.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٢٢.

(٣) الدرّ المصون ١/١٩ - ٢٠.

يتربصن بأنفسهن ﴿ على قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ قياس خاطيء، لأن الآية الثانية تليت بفعل أمر ﴿ فاقطعوا ﴾، بينما الآية الأولى تليت بفعل مضارع ﴿ يتربصن ﴾.

وقد أشار ابن عطية إلى هذا الفارق حين ردّ قول مَنْ جعل الآية على تقدير «فيما يتلى حكم الذين يتوفون»:

«إنما يتجه ذلك إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد المبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿ والسارق والسارقة ﴾، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه، فيحتاج في هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر»^(١).

وفي اعتقادي أن الفارق لم يكن خافياً على سيبويه، ولهذا يستبعد أن يكون هذا الرأي منسوباً إلى سيبويه رحمه الله.

* * *

(١) البحر المحيط ٢/٢٢٢.

١٩ - المبحث التاسع عشر (لات تعمل عمل ليس)

الآية الكريمة:

﴿ كم أهلكنا من قبلهم من قرنٍ فنَادَوْا وولاتَ حينَ مَنَاصٍ ﴾
[ص: ٣].

العرض المركّز:

موضع التّأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ حينَ ﴾، فقد وقع خبراً لـ ﴿ لَات ﴾ العاملة عمل ليس على مذهب الجمهور^(١)، خلافاً لبعض النحاة الذين لا يجيزون أن تعمل ﴿ لَات ﴾ عمل ليس، ولهذا فالآية عندهم متأولة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلان:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن ﴿ لَات ﴾ مهملة لا تعمل شيئاً^(٢)، وعلى هذا فإن الاسم الواقع بعدها إذا كان منصوباً فعلى تقدير «أرى حينَ مَنَاصٍ».

وإليه ذهب الأخفش بقوله^(٣): «إنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمعمول لفعل محذوف...» والتقدير عنده «لا أرى حينَ مَنَاصٍ»، ونقله صاحب البسيط عن السيرافي^(٤)، واختاره أبو

(١) شرح ابن عقيل ٣١٩/١.

(٢) همع الهوامع ١٢٦/١.

(٣) مغني اللبيب ٢٦٣/١. وانظر همع الهوامع ١٢٦/١، والكشاف ٣٥٩/٣، وشرح التصريح ٢٠٠/١، وشرح الأشموني ٤٧٩/١ ط ٣.

(٤) مغني اللبيب ٢٦٣/١، وهمع الهوامع ١٢٦/١.

حيان^(١) «لأنها لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها، فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل».

التأويل الثاني: ونسب إلى الأخص أيضاً، فلات عنده تعمل عمل لا النافية للجنس، وزيدت التاء للتأنيث. و﴿حين﴾^(٢) اسمها منصوب، وتقدير الآية عنده: «لا حين مناص لهم»^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن لات تعمل عمل ليس، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، وزيدت التاء للتأنيث، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿حين﴾ نصب لأنه خبر لات، وحذف الاسم منها، فتقدير الآية عندهم «ولات الحين حين مناص».

قال سيويه رحمه الله: «لا تكون لات إلا مع الحين، تضر فيها مرفوعاً، وتنصب الحين لأنه مفعول به»^(٤)، ولم تمكن تمكّنها، ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها، لأنها ليست في المخاطبة والإخبار عن غائب»^(٥).

وعند الفراء أن لات في معنى ليس، وينصب بها^(٦)، وقال أبو الحسن ابن كيسان: «والقول كما قال سيويه، لأنه شَبَّهها بليس فكما يقال ليست يقال لات»^(٧).

(١) مع الهوامع ١/١٢٦.

(٢) الكشاف ٣/٣٥٩.

(٣) حاشية الجمل ٣/٥٦١، مفاتيح الغيب ٢٦/١٧٦.

(٤) قال السيرافي: «وقوله وتنصب الحين لأنه مفعول به»، أي لأنه شبه بالمفعول به، فحرف ليس إنما ينصب تشبيهاً بالمفعول به.

(٥) الكتاب ١/٢٨، بولاق ١٣١٦.

(٦) معاني القرآن ٢/٣٩٧ - ٣٩٨.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٤٦.

وتقدير الآية عند الزجاج «ليس الوقت حين مناص»^(٧)، وارتضى
الزمخشري في كشافه هذا التوجيه فقال: «لات هي المشبهة بليس، زيدت
عليها تاء التانيث، كما زيدت على ربّ وثم، وتغير بذلك حكمها حيث لم
تدخل إلا على الأحيان»^(٢).

وقال ابن الأنباري: «لات حرف بمعنى ليس، وله اسم وخبر كليس»
وتقديره: «ولات الحين حين مناص»^(٣).

وعند ابن مالك أن لات عاملة عمل ليس، يتضح هذا في قوله^(٤):

في النكرات أُعْمِلَتْ كليس «لا» وقد تلي «لات» و«إن» ذا العملا
وما لـ «لات» في سوى حينٍ عمَلٌ وحذفُ ذي الرفعِ فشا والعكس قلّ
وإلى هذا التوجيه أيضاً ذهب ابن عقيل^(٥)، والأشموني^(٦).

الترجيح:

والراجع عندي في هذه المسألة قول جمهور النحاة أن ﴿لات﴾ تعمل
عمل ليس، و﴿حين﴾ خبرها منصوب بها، والاسم محذوف، وتقدير الآية
الكريمة «ولات الحين حين مناص».

ولا يلتفت إلى قول أبي حيان «لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر
مبتين، ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها، فلو حذف اسم لات لكانوا قد
تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل»^(٧)، ذلك لأنه ثبت في كلام

(١) مجمع البيان مجلد ١٩ - ٢٥ ج ٢٣/٩٥.

(٢) الكشاف ٣/٣٥٩.

(٣) البيان - ابن الأنباري ٢/٣١٢.

(٤) ألفية ابن مالك على شرح ابن عقيل ١/٣١١ - ٣١٢ ط ١٦.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٣١٩ ط ١٦.

(٦) شرح الأشموني ١/٢٥٧ البابي الحلبي.

(٧) همع الهوامع ١/١٢٦.

العرب مجيء الخبر بعدها كثيراً، وحذف اسمها، فكما قال الخليل وسيبويه: إن لات حين دخلت عليها التاء «حدثت» لها أحكام جديدة، منها ألا تدخل على الأحيان، ومنها ألا يبرز إلا واحد جزءيها إما الاسم وإما الخبر ويمتنع بروزهما جميعاً»^(١).

وقال ابن الأنباري: «ولا يجوز إظهار اسمه لأنه أوغل في الفرعية، لأنه فرع على «ما»، و«ما» فرع على «ليس»، فالزم طريقة واحدة»^(٢).

ونقل ابن مالك أن حذف الاسم في ﴿لات﴾ فاش في كلام العرب، وقد أشار إلى ذلك في ألفيته:

وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل^(٣).

وذكر ابن عقيل أن حذف الاسم كثير في لسان العرب، جاء ذلك في قوله: «اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها، وبقاء خبرها»^(٤).

أما القول بأن حين منصوب على تقدير فعل محذوف كما ذهب إليه الأخفش^(٥)، والسيرافي^(٦)، وأبو حيان^(٧)، ففيه ضعف كما قال الرضي^(٨)، لأن وجوب حذف الفعل الناصب له مواضع معينة، والآية الكريمة ليست من تلك المواضع.

* * *

(١) مفاتيح الغيب ١٧٦/٢٦.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٣١٢/٢.

(٣) ألفية ابن مالك على شرح ابن عقيل ٣١٢/١.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٣١٩ ط ١٦.

(٥) همع الهوامع ١/١٢٦.

(٦) همع الهوامع ١/١٢٦.

(٧) المصدر السابق ١/١٢٦.

(٨) شرح الكافية - الرضي ١٩٧/٢ ت: حسن عمر.

٢٠ - المبحث العشرون

(هل يجوز نعت ﴿اللَّهُمَّ﴾؟)

الآية الكريمة:

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ، تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ، وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ فقد وقعت ﴿ مَالِك ﴾ بعد ﴿ اللَّهُمَّ ﴾ وبما أن بعض النحاة لا يجيزون وصفه لوجود ميم التعويض، فإنهم عمدوا إلى تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يتمثل في جعل ﴿ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ منادى لأداة نداء محذوفة، تقدير الآية «يا مالك الملك»، وإليه ذهب الخليل^(١)، وقال سيبويه: «إذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك، يا هناه، وأما قوله عز وجل: ﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٢) فعلى «يا»^(٣).

(١) همع الهوامع ١/١٧٨.

(٢) سورة الزمر: ٤٦.

(٣) الكتاب ١/١٩٦ - ١٩٧، ظ ١٩٦٨.

فسيبويه يجعل لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ اسماً غير متمكن في الاستعمال^(١) شبيهاً بالأصوات نحو: يَا هَنَاهُ، وَحَيْهَلَّ، وَنَوْمَان، وَفَسَق، وَلِكَاع، وَمَلِكَعَان^(٢)، فكما أنه لا توصف الأصوات، فكذلك ﴿اللَّهُمَّ﴾ لأنها وقعت شبيهاً بها لاقترانها بميم العوض^(٣).

ولئن كان أبو إسحاق الزجاج قد أجاز وقوع ﴿مَالِك﴾ صفة للفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ إلا أنه وقف إلى جانب سيبويه في إجازته نصب ﴿مَالِك﴾ على النداء. قال في «إعراب القرآن»:

«هذا باب ما جاء في التنزيل من حذف حرف النداء والمنادى»^(٤)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٥)، وقوله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ﴾ وقوله: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ﴾^(٦).

ويستفاد من هذا النص أن الزجاج لم يخالف سيبويه مخالفة كلية كما ذهب إلى ذلك القرطبي حين قال: «وخالفه محمد بن يزيد وإبراهيم بن السري الزجاج»^(٧).

ودافع أبو علي الفارسي عن مذهب سيبويه فقال: «ومذهب الزجاج هو مذهب أبي العباس المبرد، وما قاله سيبويه أصوب وأبين»^(٨).

واعتمد في دفاعه هذا على أدلة كثيرة منها أن لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾

(١) مع الهوامع ١٧٩/١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٧/٣، وشرح الكافية ١٤٦/١، والمقتضب ٢٣٧/٤.

(٣) المشكل ١٥٤/١، إملاء ما من به الرحمن ٢٥٠/١، البحر المحيط ٤١٩/٢.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٦٤٨/٢.

(٥) الزمر: ٤٦.

(٦) يوسف: ١٠١. وانظر إعراب القرآن: الزجاج ح ٦٥٢/٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٥٤/٤.

(٨) الجامع لأحكام القرآن ٥٤/٤ - ٥٥.

اسم مفرد ضمّ إليه صوت، وهو حرف الميم، والأصوات لا توصف^(١)، كذلك فإن الأسماء المناداة المفردة المعرفة لا توصف^(٢)، وقد وقع لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ في موقع ما لا يوصف، وقال أبو حيان وقد ارتضى مذهب سيبويه: «الصحيح مذهب سيبويه، لأنه لم يسمع في مثل اللَّهُمَّ الرحيم ارحمنا»^(٣)، ومن التأويلات التي قيلت في الآية الكريمة أن ﴿مالك﴾ عطف بيان^(٤) أو بدل من ﴿اللَّهُمَّ﴾^(٥).

توجيه الآية الكريمة:

وقف محمد بن يزيد المبرد في هذه الآية موقفاً معارضاً لإمام النحاة سيبويه، حين رفض أن يؤول قوله تعالى: ﴿مالك الملك﴾ كما أوله سيبويه بجعله منادى لأداة نداء محذوفة على تقدير «قل اللَّهُمَّ يا مالك الملك»، لكنه وجّه الآية توجيهاً آخر حين جعل قوله تعالى: ﴿مالك﴾ صفة للفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾، غير معتد بالميم، لأن الميم عوض عن الياء، استمع إليه وهو يقول: «وزعم^(٦) أن مثل ﴿اللَّهُمَّ﴾ إنما الميم المشددة في آخره عوض عن «يا» التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنه نداء، ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال»^(٧).

وسبب إجازة المبرد وقوع ﴿مالك﴾ وصفاً للفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ أنه عدّ الميم بدلاً من «يا»، فكان التقدير عنده «يا الله»، وكما يجوز وصف «يا الله»، كذلك يجوز وصفه مع اقترانه بميم العوض، وعلل ذلك بقوله^(٨):

(١) روح المعاني مجلد ١ ج ١١٣/٣، والجامع لأحكام القرآن ٥٥/٤.

(٢) الدرّ المصون ١٢٨/١.

(٣) همع الهوامع ١٧٩/١.

(٤) حاشية الجمل ٢٥٦/١.

(٥) المصدر السابق ٢٥٦/١.

(٦) يريد سيبويه.

(٧) المقتضب ٢٣٩/٤. وانظر رأيه في إملاء ما من به الرحمن ٢٥٠/١ ت: البجاوي، والبحر

المحيط ٤١٩/٢، وهمع الهوامع ١٧٩/١، ومفاتيح الغيب ٤/٨.

(٨) المقتضب ٢٣٩/٤.

«لأنها إذا كانت بدلاً من «يا» فكأنك قلت: يا الله، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع «قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة». وممن أيد رأي المبرد، ابن السراج^(١)، والزجاج^(٢)، وابن هشام^(٣) بقوله: «وإن كان المنادى معرباً تعين نصب التابع نحو: يا عبد الله صاحب عمرو، وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تابعاً لمعرب أحق، قال الله تعالى: ﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض﴾، ففاطر صفة لاسم الله سبحانه».

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة جواز مجيء الوصف من لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾، وذلك للأدلة التالية:

أولاً: لقد منع سيبويه ومن تبعه وقوع ﴿مالك الملك﴾ صفة للفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ لأن الميم صوت اقترن بلفظ الجلالة، والأصوات في مذهبهم لا توصف.

وأتساءل ما رأي النحاة في كلمتي: سيبويه وعمرويه؟ ألا توصفان؟ إنهم أجازوا وصف^(٤) هذين الاسمين على الرغم من اقتران الصوت بهما، فكيف نمنع وصف لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ بدعوى اقترانه بصوت الميم؟

ثانياً: إن قياس لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ على بعض الأسماء غير المتمكنة نحو: هناه، ونومان، ولكاع، وملكعان، وحيهل، وغيرها قياس غير

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/١١٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤/٥٤، وإعراب القرآن - النحاس ١/٣١٩.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤٥٠.

(٤) حاشية القنوي على البيضاوي ٣/٣٤، وحاشية الشهاب ٣/١٥، وروح المعاني - مجلد ١

ج ١١٣/٣.

موفق في نظري، لأن هذه الأسماء لا يمكن استخدامها في غير النداء، بخلاف لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾، فقد وردت له استعمالات أخرى مذكورة في كتب النحو هذا من جهة، ومن جهة ثانية فلا وجه للقياس بين ﴿اللَّهُمَّ﴾ وهذه الكلمات، إذ أن الميم في الحقيقة عوض عن يا النداء المحذوفة، وليست الأصوات في هنا، ونومان... عوضاً عن أداة النداء المحذوفة. ثم كيف نقبل من أبي علي الفارسي أن يقيس لفظ الجلالة ﴿اللَّهُمَّ﴾ على «غاق»^(١)؟

فغاق صوت لا غير، أما ﴿اللَّهُمَّ﴾ فهو اسم ذات مدلول معين أضيفت إليه الميم لتكون عوضاً عن أداة النداء المحذوفة.

ثالثاً : إن النحاة متفقون على وصف المنادى مع «يا» نحو قولهم يا زيد ذو الجملة^(٢)، فكما جاز وصف «يا الله» فكذلك يجوز وصف ﴿اللَّهُمَّ﴾ لأن الميم عوض عن «يا»^(٣).

رابعاً : إن دخول الميم على لفظ الجلالة لم يغير من حكم الكلمة شيئاً، فقد بقي مبنياً على الضم الظاهر على الهاء، ويستفاد من هذا أن لفظ الجلالة بقي على ما كان عليه قبل اتصاله بالميم، وكأن الميم حرف لا يعتد به. وجملة القول في الآية الكريمة أن إعراب ﴿مالك الملك﴾ صفة لـ ﴿اللَّهُمَّ﴾ هو الأصل فيها، وأما رأي سيويه ومن سلك نهجه فهو من باب التأويل، ومع ذلك فتأويلهم في نظري تأويل موفق مقبول.

* * *

(١) الجامع لأحكام القرآن ٤/٥٤ - ٥٥.

(٢) تفسير التبيان - الطوسي مجلد ٢ ج ٣/٤٢٩، ومجمع البيان مجلد ٢ ج ٣/٥٠.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٩٧.

٢١ - المبحث الحادي والعشرون (هل يجوز توكيد المضارع المسبوق بلا النافية؟)

الآية الكريمة:

﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الأنفال: ٢٥].

العرض المركب:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ لَا تُصِيبَنَّ ﴾، إذ جاء الفعل المضارع ﴿ تُصِيبَنَّ ﴾ مؤكداً بالنون مع أنه مسبوق بلا النافية، وجمهور النحاة لا يجيز ذلك، ولهذا تأولوا الآية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلات خمسة:

التأويل الأول: إليه ذهب الفراء^(١)، والزمخشري^(٢)، فإنهما جعلوا الفعل المضارع ﴿ لَا تُصِيبَنَّ ﴾ جواباً للأمر، وقاسوا ذلك على قولهم: انزل الدابة لا تطرحنك، أي إن تنزل عن الدابة لا تطرحنك، ويقوله تعالى: ﴿ ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ﴾^(٣)، والتقدير: إن تدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم.

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٦٤، والجامع ٣٩٣/٧.

(٢) الكشاف ١٥٣/٢.

(٣) النمل: ١٨.

وعلى هذا فتقدير الآية عندهما: **إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تَصِيبُ الظَّالِمِينَ** خاصةً ولكنها تعم^(١).

ووافقهما الرازي^(٢)، والشهاب الخفاجي^(٣)، والآلوسي^(٤).

واعترض على هذا التأويل جمهرة من النحاة، أذكر منهم: ابن الحاجب^(٥)، وابن هشام^(٦)، والصبان^(٧).

وتتلخص اعتراضاتهم في أمرين اثنين:

الأول: إن هذا التأويل يفسد المعنى لأنه يؤدي إلى القول بأن الآية عامة تشمل الظالم وغيره.

الثاني: إنه يؤدي إلى تقدير جواب الشرط ليس من جنس فعل الأمر، وإنما من شرط آخر. مستمد من جواب الشرط نفسه، أي: **إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تَصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ** خاصةً، فالفعل ﴿لَا تَصِيبَنَّ﴾ جواب ﴿إِنْ أَصَابَتْكُمْ المقدرة﴾، وليست جواباً لفعل الأمر الموجود في الآية ﴿اتقوا﴾.

التأويل الثاني: يتمثل في جعل جملة ﴿لَا تَصِيبَنَّ﴾ جملة طلبية، ولا ناهية وهي في موضع نصب صفة على إرادة القول، فيكون تقدير الآية^(٨):
واتقوا فتنة مقولاً فيها ﴿لَا تَصِيبَنَّ﴾.

(١) البحر المحيط ٤/٤٨٤.

(٢) مفاتيح الغيب ١٥/١٤٩.

(٣) حاشية الشهاب ٤/٢٦٦.

(٤) روح المعاني مجلد ٣ ج ٩/١٩٢.

(٥) حاشية الشهاب ٤/٢٦٦.

(٦) مغني اللبيب ص ٣٢٥ ت: مازن المبارك.

(٧) حاشية الصبان ٣/٢١٩ - ٢٢٠.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٠١.

وربّ سائل يطرح هذا السؤال: لماذا لم يجعل أصحاب هذا التأويل جملة ﴿ لا تصيّن ﴾ صفة لفتنة؟

والجواب على هذا أنهم لا يجيزون وقوع الجملة الطلبية صفة. وممن تأول الآية الكريمة بمثل هذا التأويل الأخفش الصغير^(١)، والزمخشري بقوله: كذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول كأنه قيل: «واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيّن» ونظير قوله:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جأؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط
أي: «بمذق مقول فيه هذا القول»^(٢).

وقال ابن هشام: «وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولاً فيها»^(٣).

وبهذا التأويل أخذ الأشموني^(٤)، والسمين الحلبي^(٥).

وردّ الصبّان هذا التأويل لأنه يؤدي إلى أن الآية الكريمة ستشمل الظالمين وغيرهم، قال في حاشيته: «ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم... فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل»^(٦).

التأويل الثالث: أول فريق من النحاة الآية الكريمة على تقدير أن الفعل ﴿ اتقوا ﴾ أمر، ثم جاء النهي بقوله: ﴿ لا تصيّن ﴾.

(١) المصدر السابق ١٠١/٤.

(٢) الكشاف ١٥٢ / ٢ - المنق: اللبن القليل الذي خلط بماء كثير.

(٣) مغني اللبيب ص ٣٢٥ ت: مازن المبارك.

(٤) شرح الأشموني ٢١٩/٣.

(٥) حاشية الجمل ٢٣٧/٢.

(٦) حاشية الصبّان ٢١٩/٣.

وبه قال الفراء: «وقوله: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن﴾ أمرهم، ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء»^(١).

وإليه ذهب المبرد فقال: «إنه نهي بعد أمر، والمعنى النهي للظالمين، أي لا تقربن الظلم»^(٢).

وقال أبو إسحاق الزجاج: «يحتمل أن يكون نهياً بعد أمر، تقديره اتقوا فتنة، ثم نهى فقال: لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة، أي لا يتعرض الذين ظلموا لما ينزل معه العذاب»^(٣).

وعلى تخريج الفراء والمبرد والزجاج يكون الكلام قد انتهى عند قوله تعالى: ﴿فتنة﴾ ثم ابتداء بقوله: ﴿لا تصيبن﴾^(٤).

وجاء في الكشاف قول الزمخشري: «وإذا كانت نهياً بعد أمر، فكأنه قال: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم، فيصيب العقاب، أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة»^(٥).

التأويل الرابع: ذهب بعض النحاة إلى تأويل قوله تعالى: ﴿لا تصيبن﴾ بجعله جواباً لقسم محذوف تقديره: «والله لتصيبن»، والجملة جملة موجبة ثم أشبعت اللام فأصبحت ﴿لا تصيبن﴾^(٦).

وقالوا: إن هذا التخريج تؤيده قراءة^(٧) عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت «واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا منهم خاصة».

(١) معاني القرآن ٤٠٧/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٩٣/٧.

(٣) تفسير الطوسي مجلد ٥ ج ١٠٣/٩.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٤.

(٥) الكشاف ١٥٢/٢.

(٦) البحر المحيط ٤٨٤/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٤.

(٧) المصدر السابق ٤٨٤/٤.

التأويل الخامس: يتضح هذا الوجه من التأويل في أن بعض النحاة قدّروا حذف الواو من الفعل ﴿ لا تصيبن ﴾ فيكون تقدير الآية «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة».

وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش^(١)، وابن الأنباري^(٢).

توجيه الآية الكريمة:

أما النحاة الذين أجازوا دخول النون في المضارع المسبوق بلا فإنهم جعلوا جملة ﴿ لا تصيبن ﴾ في موضع نصب صفة بفتنة، وتقديرها: واتقوا فتنة غير مصيبة الذين ظلموا منكم خاصة^(٣).

ويأتي في مقدمة من أجاز توكيد المضارع بالنون إذا سبق بلا النافية ابن جنّي^(٤)، وابن الحاجب بقوله في الكافية:

«نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع الألف، تختص بالفعل المستقبل في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي»^(٥).

وأجازه ابن مالك بقوله:

يؤكدانِ افعلٌ ويفعلٌ آتيا ذا طلبٍ أو شرطاً إمّا تالياً
أو مثبتاً في قسمٍ مُستقبلاً وقلّ بعد «ما» و«لم» و«لا»^(٦)

(١) إعراب القرآن: الزجاج ٣/٨٠٤.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٨٥.

(٣) البحر المحيط ٤/٤٨٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٠١، وروح المعاني مجلد ٣ - ١١٣/٩، وحاشية الصنّال

على الأشموني ٣/٢١٩.

(٥) الكافية ٢/٤٠٢.

(٦) الألفية على ابن عقيل ٢/٣٠٨.

وتبعه ابن هشام^(١) فذكر أن اتصال نون التوكيد بالمضارع يكون واجباً وقليلاً، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾.

وقال أبو حيان: «والجملة من قوله ﴿لا تصيبن﴾ خبرية، صفة لقوله فتنة، أي غير مصيبة الظالم خاصة... والذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين»^(٢).

ومن المعاصرين الذين أيدوا ابن مالك وأصحابه الأستاذ سعيد الأفغاني وذلك حين قال^(٣): «ويجوز توكيده قليلاً إذا وقع بعد نفي مثل: ﴿اتقوا فتنة لا تصيبن﴾».

الترجيح:

أما رأيي في هذه المسألة فإنني مع ابن مالك وأصحابه في توجيههم للآية الكريمة توجيهاً مقبولاً، حفظهم من الوقوع في متاهات من التأويلات التي لا يسلم كثير منها من التكلف.

إنني معهم في جواز توكيد الفعل المضارع المسبوق بلا النافية، ودليلي السماع والقياس ومعنى الآية الكريمة.

فأما من جهة السماع فالآية الكريمة قرأها السبعة اتفاقاً، ولا النافية ظاهر اتصالها بالفعل ﴿لا تصيبن﴾.

وربما اعترض بعض النحاة على هذا التوجيه لأن جعل «لا» نافية يؤدي إلى أن الظلم والعذاب سيصيبان الناس جميعاً، سواء أكانوا ظالمين أم غير ظالمين، فتقدير الآية: «واتقوا فتنة غير مصيبة الذين ظلموا منكم خاصة».

(١) أوضح المسالك ٢١٦ ت: الصعيدي.

(٢) البحر المحيط ٤٨٣/٤.

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية ص ٤٧.

وفيما وصلت إليه بعد البحث والاستقراء تؤكد صحة هذا التوجيه من ناحية معنى الآية الكريمة، إذ ليس بصحيح ما قاله كثير من النحاة أن الآية الكريمة خاصة بالظالمين، وأن الفتنة لا تصيب سواهم، فجمهور المفسرين يرى أن الآية تشمل الصالح والطالح، الظالم وغير الظالم، قال الألوسي: «لا تختص إصابتها لمن يباشر الظلم منكم بل تعمه وغيره»^(١).

وقال الرازي: «احذروا فتنة إن نزلت بكم لم تقتصر على الظالمين خاصة، بل تتعدى إليكم، وتصل إلى الصالح والطالح»^(٢).

وفي البخاري والترمذي أن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده.

وفي مسلم من حديث زينب بنت جحش سألت رسول الله ﷺ أنههلك وفي الصالحون؟، قال: «نعم، إذا كثرت الخبث»^(٣). وعلى هذا فلا تعارض بين توجيه ابن مالك وأصحابه وبين معنى الآية الكريمة^(٤).

وأما من حيث القياس فقد أجاز النحاة تأكيد الفعل المضارع المسبوق بلا إذا فصل بينهما بفواصل، فمن ذلك أنهم أجازوا قول الشاعر:

فلا ذا نعيم يُترَكُنْ لنعيمه^(٥)

فقد وقع الفعل «يتركُنْ» مؤكداً بالنون الخفيفة وقد سبق بلا النافية، وفصل بينهما بـ «ذا نعيم».

(١) روح المعاني مجلد ٣ ج ١٩٢/٩.

(٢) مفاتيح الغيب ١٤٩/١٥.

(٣) البحر المحيط ٤٨٢/٤ - ٤٨٣، وحاشية الجمل ٢٣٧/٢.

(٤) لمزيد من التفصيل راجع: في ظلال القرآن ١٤٩٦/٣، وتفسير المنار ٦٣٨/٩، وتفسير

المراغي ١٨٨/٩، وصفوة التفسير ٥٠٠/١.

(٥) البحر المحيط ٤٨٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك.

ومنه أيضاً قول الشاعر:

فلا الجارة الدنيا لها تلحينها ولا الضيف فيها إن أناخ مُحَوَّلٌ (١)
إذ جاء الفعل «تلحينها» مؤكداً بالنون، وقد سبق بلا النافية، وفصل
بينهما بـ «الجارّة الدنيا لها».

فإذا كان النحاة يجيزون توكيد المضارع المسبوق بلا النافية وقد فصل
بينهما، فمن باب أولى أن يجيزوا توكيد المضارع إذا كان متصلاً بلا النافية
اتصالاً مباشراً.

ومن التأويلات المتكلفة في رأيي جعل جملة ﴿ لا تصيبن ﴾ جواباً
لقسم محذوف، على تقدير «لتصيبن»، ثم أشبعت اللام، فأصبحت ﴿ لا
تصيبن ﴾.

كذلك فإن تقدير حذف الواو من الفعل ﴿ لا تصيبن ﴾ تقدير لا حاجة
إليه، وفيه تكلف واضح.

(١) توضيح المقاصد والمسالك: تلحينها: من لحيته إذا لمته. أناخ: برك راحلته.

٢٢ - المبحث الثاني والعشرون

(عطف الذوات على المعاني)

الآية الكريمة:

﴿ وَاَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾ [يونس: ٧١].

العرض المركز:

موضع التاويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ وشركاءكم ﴾ فقد منع جمهور النحاة عطفه على ﴿ أمركم ﴾ لأنه لا يقال عندهم أجمعت الشركاء، إنما يقال أجمعت في الأمر خاصة، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على الأمر^(١).

التوضيح:

تاويل الآية الكريمة:

التاويل الأول: يرى أصحابه أن الواو في قوله تعالى: ﴿ وشركاءكم ﴾ في معنى «مع»، وتقدير الآية «أجمعوا أمركم مع شركائكم»، وإليه ذهب الزجاج^(٢) بقوله:

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٣٥٠.

(٢) زاد المسير ٤/٤٨.

«الواو هنا بمعنى «مع» فالمعنى مع شركائكم».

وقال ابن الأنباري^(١): «منصوب لأنه مفعول معه»، وتقديره: «فَأَجْمَعُوا أمركم مع شركائكم».

ويرى الفخر الرازي أن نظير الآية الكريمة قوله: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، ولو خلّيت نفسك والأسد لأكلك»^(٢).

وبه أخذ البيضاوي^(٣)، وأبو السعود^(٤)، والآلوسي^(٥).

التأويل الثاني: يتمثل في قول بعض النحاة إن ﴿شركاءكم﴾ منصوب بفعل تقديره وادعوا شركاءكم، وإليه ذهب الكسائي والفراء^(٦).

وعند ابن قتيبة أن تقدير الآية «وادعوا شركاءكم»، وقال مؤيداً هذا التأويل: «وكذلك هو في مصحف عبد الله»^(٧).

واختاره الطبري^(٨)، وابن الأنباري^(٩)، والشهاب الخفاجي^(١٠)، والصابي^(١١)، والآلوسي^(١٢).

(١) البيان - ابن الأنباري ٤١٧/١.

(٢) مفاتيح الغيب ١٣٧/١٧.

(٣) تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب ٤٨/٥.

(٤) تفسير أبو السعود ٦٦٤/٤ دار المصحف.

(٥) روح المعاني مجلد ٤ ج ١١/١٥٨.

(٦) إعراب القرآن - النحاس ٦٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٠/١.

(٧) تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣.

(٨) جامع البيان - الطبري مجلد ٩ ج ١١/١٤٢ ط ٩٥٤/٢.

(٩) البيان - ابن الأنباري ٤١٧/١ - ٤١٨.

(١٠) حاشية الشهاب ٤٩/٥.

(١١) حاشية الصابي ١٩٨/٢.

(١٢) روح المعاني مجلد ٤ ج ١١/١٥٨.

التأويل الثالث: يرى أصحابه أن ﴿ شركاءكم ﴾ معطوف على مضاف محذوف، تقديره «فأجمعوا ذوي الأمر وشركاءكم».

قال الفارسي: «فأجمعوا ذوي الأمر منكم، فحذف المضاف» (١)، وقال مكّي بن أبي طالب: «الشركاء عطف على الأمر لأن تقديره فأجمعوا ذوي الأمر منكم» (٢).

التأويل الرابع: ينسب هذا التأويل إلى المبرد، فعنده أن ﴿ شركاءكم ﴾ معطوف على المعنى، فقد نقل النحاس عنه قوله: «قال محمد بن يزيد بن المبرد وهو معطوف على المعنى كما قال:

يا ليتّ زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً
والرمح لا يتقلد، إلا أنه محمول كالسيف» (٣).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب بعض النحاة وهم قلة إلى أنه لا تأويل في الآية الكريمة، وأجازوا عطف شركاءكم على ﴿ أمركم ﴾، وممن أجازوه الجمل (٤)، والساوي (٥)، والآلوسي (٦).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة القول: إن ﴿ شركاءكم ﴾ معطوف على ﴿ أمركم ﴾ بدون تأويل، وهذه هي الأدلة:

- (١) مفاتيح الغيب مجلد ١٧/١٣٧.
- (٢) مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٩.
- (٣) إعراب القرآن - النحاس ٢/٦٨.
- (٤) حاشية الجمل ٢/٣٦٣.
- (٥) حاشية الساوي ٢/١٩٨.
- (٦) روح المعاني - مجلد ٤ ج ١١/١٥٨.

أولاً : إن الذي منع جمهور النحاة من قبول عطف ﴿ شركاءكم ﴾ على ﴿ أمركم ﴾ قولهم : إن أجمع خاص بالمعاني فيقال أجمعتُ أمري، وجمعتُ خاص بالأعيان يقال جمع الجيش.

لكنني عثرت على نصوص لغوية استعمل فيها الفعل أجمع مع الذوات، قال ابن منظور^(١) :

أجمعتُ النهبَ، والنهبُ إبلُ القومِ .

وقال الصغاني^(٢) : أجمعتُ الإبلَ إذا سقتها، ونقل عنهم أيضاً قولهم : أجمعُ الناقة^(٣)، وأجمعُ المطرُ الأرضَ^(٤).

ثانياً : تأتي أجمع بمعنى «أعد» ويستعمل للذوات والمعاني، يقال أجمعتُ كذا أي أعددته^(٥)، ومعنى الآية الكريمة قريب من هذا، فالله سبحانه وتعالى يخاطب الكفار أن يعزموا أمرهم، ويعدوا شركاءهم.

ثم إن المصدر من أجمع : إجماع، والإجماع معناه كما قال ابن منظور: أن تجمع الشيء المتفرق جميعاً^(٦).

والشيء هنا ذات غير محدد، والشركاء في الآية تدخل في الذوات، كما أنها تفيد هذا المعنى الذي أشار إليه ابن منظور، فالشركاء وهم الأصنام وغيرهم متفرقون، والله سبحانه وتعالى يخاطب المشركين أن يجمعوها جميعاً.

(١) لسان العرب - ابن منظور مادة: جمع. يقال أجمعت الإبل إذا سقتها.

(٢) التكملة والذيل والصلة - مادة جمع.

(٣) معجم متن اللغة - مادة جمع.

(٤) التكملة والذيل والصلة - مادة جمع.

(٥) المصدر السابق - مادة جمع.

(٦) لسان العرب - مادة جمع.

ويبدو لي أنه لا فرق بين جمع وأجمع من جهة المعنى، ولعل ابن منظور أفاد ذلك حين قال: «جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً وجمعه وأجمعه»^(١)، فالشيء ذات غير محدد يقال فيه: جمعه وأجمعه، وكان الفعلين يفيدان مدلولاً واحداً.

ومما يقوي ما ذهبت إليه أن بعض العلماء صرحوا بذلك، فها هو ذا السمين الحلبي يقول في إعراب ﴿شركاءكم﴾: «عطف عليه من غير تقدير... لأنه يقال أيضاً أجمعت شركائي»^(٢)، ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه يجوز أن يكون جمع وأجمع بمعنى واحد^(٣).

بعد هذا أقول: ماذا يضير اللغة والنحو إذا أجزنا عطف ﴿شركاءكم﴾ على ﴿أمركم﴾ اعتماداً على هذا النص القرآني؟

وإذا كان لا بد من ترجيح إحدى التاويلات السابقة فإنني أرجح قولهم: إن ﴿شركاءكم﴾ منصوب على تقدير فعل مفسر أي وادعوا شركاءكم، أو اجمعوا شركاءكم، وقد جاء إضمار الفعل في كلام العرب كثيراً، ومنه قول الشاعر:

تراه كأنَّ اللهَ يَجْدَعُ أنفهُ وعينه إن مولاةً ثاب له وفراً^(٤)
أي يجدهع أنفه، ويفقأ عينه.

وقول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وماءً بارداً حتى شتت همالةً عيناها^(٥)

أي علفتها تبناً، وسقيتها ماءً بارداً.

(١) لسان العرب - مادة جمع.

(٢) حاشية الجمل ٣٦٣/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٦٣/٨.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٨/١، والقصاعص - أم هانئ العسكري ص ٣٦.

(٥) تاويل مشكل القرآن ص ٢١٣.

ومنه قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزْنَ يوماً وزججْنَ الحواجِبَ والعيوناً^(١)

والعيون لا تزجج، وإنما أراد أن يقول:

وزججْنَ الحواجِبَ، وكحلْنَ العيوناً.

وقول الشاعر:

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً^(٢)

والرمح لا يتقلد، وإنما أراد أن يقول: متقلداً سيفاً، وحاملاً رمحاً

وكما قال ابن الأنباري فإن الشواهد على هذا النحو كثيرة جداً^(٣).

* * *

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٧/٢.

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٢١٤.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٨/٢.

٢٣ - المبحث الثالث والعشرون

(هل تدخل ربما على الفعل المستقبل؟)

الآية الكريمة:

﴿رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يُوَدُّ﴾، فقد جاء الفعل في صيغة المضارع بعد ﴿ربما﴾، وهذا ما يمنعه بعض النحاة، لأنهم يوجبون مجيء الفعل الماضي بعدها، ومن أجل ذلك تأولوا الآية الكريمة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلات ثلاثة:

التأويل الأول: يرى أصحاب هذا التأويل أن ﴿ربما﴾ لا تأتي مع الفعل المضارع الدال على المستقبل، لكن الآية الكريمة جاء فيها الفعل على صيغة المضارع، وكأنه في منزلة الماضي، لأن الأزمان سواء كانت مضارعة أم ماضية أم مستقبلية لا فرق بينها في ميزان الله، فالمضارع في علم الله محقق كالفعل الماضي تماماً، إذ لا يرقى الشك إلى أخبار الله سبحانه. ومن أوائل النحاة الذين قالوا بهذا التأويل الكسائي^(١)، فهو يرى أن

(١) جامع البيان - الطبري ج ٢/١٤ ط ١٩٥٤/٢.

العرب لا توقع رب على مستقبل، وإنما يوقعونها على الماضي كقولهم: ربما فعلت كذا، وربما جاءني أخوك، وأما ما جاء في القرآن مع المستقبل فهو جائز، لأن ما أخبر عنه الله محقق الوقوع، وكأن المضارع بمنزلة الماضي.

وتبعه أبو زكريا الفراء فقال في معانيه: «يقال كيف دخلت رب على فعل لم يكن، لأن مودة الذين كفروا أن تكون في الآخرة، فيقال: إن القرآن نزل وعده ووعيده، وما كان فيه حقاً فإنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجره في الكائن، ألا ترى قوله عز وجل: ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم﴾^(١)، ﴿ولو ترى إذ فزعوا﴾^(٢)، كأنه ماضٍ وهو منتظر لصدقه في المعنى»^(٣).

وكذلك فعل الرماني^(٤)، والزمخشري^(٥) حين أجازا دخول ربما على الفعل المضارع ﴿يود﴾ كما في الآية، لأن المستقبل عند الله كما قال الرماني معلوم كالماضي، والمتروك في أخبار الله كما ذهب الزمخشري بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، وكأن تقدير الآية الكريمة عنده: ربما ودّ الذين كفروا.

وممن ذهب إلى هذا التأويل ابن الأنباري^(٦)، والفخر الرازي^(٧)، والجمال^(٨)، وقال تلميذه الصاوي: «إن ربّ إذا دخلت عليها ما الكافة اختصت بالفعل الماضي، وهنا قد دخلت على المضارع، أُجيب بأن

(١) السجدة: ١٢.

(٢) سبأ: ٥١.

(٣) معاني القرآن ٨٢/٢.

(٤) مغني اللبيب ص ٤٠٨.

(٥) الكشاف ٣٨٦/٢.

(٦) البيان - ابن الأنباري ٦٣/٢.

(٧) مفاتيح الغيب ١٥٣/١٩.

(٨) الفتوحات الإلهية ٥٣٧/٢.

المضارع بالنسبة لعلم الله واقع لا شك، فلا تفاوت بين ماضٍ ومستقبل بالنسبة لعلمه تعالى، وإنما ذلك بالنظر لعقولنا»^(١).

ومن المحدثين الذين أخذوا بهذا الرأي الأستاذ عباس حسن، فهو يمنع دخول ﴿ربما﴾ على الفعل المضارع، وإن وجد مثل ذلك في كلام «فشاذ لا يُقاس عليه»^(٢)، إلا أن الآية الكريمة بخلاف ذلك، فالفعل المضارع محقق الوقوع، لا شك في حصوله^(٣)، وهو أمر مقطوع به، ولهذا جاز دخوله على ﴿ربما﴾ كما في الآية الكريمة.

أما الأستاذ سعيد الأفغاني^(٤) فهو يرى أن ﴿ربما﴾ تدخل على الأفعال الماضية غالباً، أو المتحققة الوقوع كما في الآية ﴿ربما يودّ الذين كفروا﴾.

التأويل الثاني: تأول بعض النحاة الآية الكريمة على تقدير حذف كان^(٥)، فتصبح الآية عندهم وفقاً لهذا الرأي «ربما كان يودّ الذين كفروا»، وعلّلوا سبب حذفها من الآية لكثرة الاستعمال.

ونسب الألوسي هذا التأويل إلى الكوفيين^(٦).

التأويل الثالث: حاول فريق من النحاة التخلّص من هذا الاصطدام بالقاعدة النحوية التي لا تجيز دخول ربما على الفعل إذا كان في صيغة المستقبل، فجعلوا «ما» نكرة موصوفة، وجملة يودّ صفة لها، وتقدير الآية عندهم «ربما وّدّ يودّ الذين كفروا». وعلى هذا فالعائد والمتعلق محذوفان،

(١) حاشية الصاوي ٢/٢٩٢.

(٢) النحو الوافي ٢/٤٨٦، دار المعارف.

(٣) النحو الوافي ٢/٤٨٦.

(٤) الموجز في قواعد اللغة العربية ص ٣٣٧.

(٥) روح المعاني مجلد ٥ ج ١٤/٦.

(٦) المصدر السابق مجلد ٥ ج ١٤/٧.

وتخريجها عندهم أن الآية تقديرها: رَبَّ وَدَّ يَوْمَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا تَحَقَّقَ
وَبُتَّ^(١).

وممن أخذ بهذا التأويل الأخفش^(٢)، وابن يسعون^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب فريق من النحاة إلى جواز دخول ﴿ربما﴾ على الفعل المضارع، ومنهم الفارسي^(٤)، ونقل السيوطي في همع الهوامع^(٥) أن ابن مالك أجاز دخول ﴿ربما﴾ على الفعل المضارع، واستشهد بالآية الكريمة.

وقال ابن هشام: «ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله: ﴿ربما يودُّ الذين كفروا﴾ وقيل هو مؤول بالماضي على حدِّ قوله: ﴿ونفخ في الصور﴾^(٦) وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبَّر به عن ماضٍ متجوِّز به عن المستقبل»^(٧).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة جواز دخول ربما على الفعل المضارع وذلك لما يلي:

أولاً: إن السماع يقوي هذا الجواز، فمما جاء في القرآن الكريم هذه الآية التي نحن بصدد الحديث عنها، ولقد رأيت ابن مالك^(٨)، وابن

(١) روح المعاني مجلد ٥ ج ٧/١٤ - المتعلق هو: تحقق وبت - والعائد هو الضمير في «يودُّ».

(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٠٩/١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢١٩ وابن يسعون هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون، كان أديباً نحويّاً لغويّاً فقيهاً فاضلاً من جلة العلماء مات في حدود سنة ٥٤٠ هـ.

(٤) شرح الكافية ٢/٣٣٣.

(٥) همع الهوامع ٢/٢٨.

(٦) يس: ٥١.

(٧) مغني اللبيب ص ١٨٣.

(٨) همع الهوامع ٢/٢٨.

هشام^(١)، وأبا حيان^(٢)، والألوسي^(٣)، يستشهدون على الجواز بهذه الآية الكريمة وحدها.

ثانياً : ما جاء في كلام العرب من دخول ربما على الفعل المضارع يقوي أيضاً مذهب المجيزين، ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

ربما تجزع النفوس من الأم ر له فرجة كحل العقال^(٤)

وقول جحدر بن مالك:

فإن أهلك فرب سيبكي علي مهذب رخص البنان^(٥)

فقد أوقع الشاعر «رب» على فعل مستقبل «سيبكي».

ومنه قول هند أم معاوية:

يا رب قائل غداً يا لهف أم معاوية^(٦)

ومنه كذلك قول سليم القشيري:

ومعتصم بالجبن من خشية الردى سيردى وغاز مشفق سيؤوب^(٧)

فقد جاء الفعل «سيردى» مسبقاً بواو رب.

وما ورد في كلام العرب بلغ حداً يمنع عنه حكم القلة أو الشذوذ أو الندرة وكم كان الألوسي محققاً ومصيباً فيما ذهب إليه حين قال في تفسيره:

(١) مغني اللبيب ص ١٨٣ .

(٢) البحر المحيط ٤٤٤/٥ .

(٣) روح المعاني مجلد، مجلد ٥ ج ٧/١٤ .

(٤) حاشية الشهاب ٢٨٢/٥، وروح المعاني مجلد ٥ ج ٧/٤ .

(٥) مغني اللبيب ص ١٨٣، والبحر المحيط ٤٤٤/٥ .

(٦) همع الهوامع ٢٨/٢، والبحر المحيط ٤٤٤/٥ .

(٧) البحر المحيط ٤٤٤/٥ .

«والمختار عندي ما اختاره أبو حيان من أن ربّ تدخل على الماضي والمضارع، إلا أن دخولها على الماضي أكثر، ومن تتبّع أشعار العرب، رأى فيها مما دخلت فيه على المضارع ما يبعد ارتكاب التأويل معه، كما لا يخفى على المنصف»^(١).

أما من جهة التأويلات فإن التأويل المقبول عندي ما قاله أصحاب التأويل الأول، ويتمثل في أن «ربما» جاز دخولها على الفعل المضارع في الآية الكريمة لأنها محققة الوقوع في علم الله.

ومما يقوي هذا التأويل أن هناك فرقاً كبيراً بين قول الإنسان وقول الله سبحانه الذي تستوي عنده الأزمان كلها.

والآية الكريمة تتناول مسألة غيبية يخبرنا فيها المولى عزّ وجلّ أن الذين كفروا يتمنون لو كانوا مسلمين في الآخرة، وهذا حق وصدق من جهتين:

الجهة الأولى: أن الله سبحانه وتعالى قد أخبرنا عن ذلك، فهو عالم الغيب والشهادة، ولا يرقى إلى كلامه شك.

الجهة الثانية: أن الكفرة حين يرون العذاب، وما أعدّه الله لهم من سوء المصير والعقاب، تتحرك في نفوسهم تلك الأمنية التي أخبرنا عنها الله عزّ وجلّ، وهي تمنّهم لو عادوا إلى الدنيا، ودخلوا في الإسلام. والتأويل الذي يجعل الآية الكريمة على تقدير حذف كان تأويل متكلف، لأن هذه الآية ليست من مواضع إضمار كان^(٢).

* * *

(٤) روح المعاني، مجلد ٥ ج ٧/١٤.

(١) مفاتيح الغيب ١٩/١٥٣، وحاشية الشهاب ٥/٢٨١، ومغني اللبيب ص ٤٠٨.

٢٤ - المبحث الرابع والعشرون

(تعدد الخبر)

الآية الكريمة:

﴿ وهو الغفورُ الودودُ، ذو العرشِ المجيدُ، فقالَ لِمَا يريدُ ﴾

[البروج: ١٤ - ١٦]

العرض المركز:

أجاز جمهور النحاة تعدد الخبر، ومنعه بعضهم^(١)، والآية الكريمة جاءت فيها الأخبار متعددة لمبتدأ واحد هو قوله تعالى: ﴿ هو ﴾، وتأولها المانعون.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

من أوائل من منع تعدد الخبر الخليل رحمه الله^(٢)، وتبعه ابن عصفور فقال في المقرَّب: «ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى واحد نحو قولهم: هذا حلو حامض»^(٣).

(١) مع الهوامع ١/١٠٨.

(٢) أوضح المسالك ١/٣٥٢.

(٣) المقرَّب ١/٨٦.

ونسب السيوطي^(١) المنع إلى كثير من المغاربة دون أن يفصح عن ذكر أسمائهم. والمانعون يتأولون ما جاء في الخبر متعدداً، ولهم فيها أربعة تأويلات، «البديلة، وإضمار المبتدأ، وتنزيل الجمع منزلة خبر واحد، وزاد السيرافي أن يكون عطف بيان»^(٢).

لكن التأويلات التي نسبت للمانعين في هذه الآية الكريمة يمكن حصرها في تأويلين اثنين:

التأويل الأول: ذهب بعض المانعين إلى أن قوله تعالى ﴿الودود، ذو العرش المجيد﴾، أخبار لمبتدآت محذوفة، والتقدير: «هو الودود، هو ذو العرش، هو المجيد» وعليه يخرج مذهب الخليل بن أحمد، فقد قال سيبويه في الكتاب:

«هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمّن يوثق به من العرب، وزعم الخليل أن رفعه لا يكون إلا على وجهين، فوجه أنك حين قلت هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلو حامض»^(٣).

وأجاز هذا التأويل ابن الأنباري^(٤)، والآلوسي بقوله^(٥): «وجور أن يكون الودود، وذو العرش، والمجيد بتقدير مبتدآت للمذكورات».

التأويل الثاني: يرى بعض المانعين أن قوله تعالى: ﴿الودود ذو

(١) همع الهوامع ١/١٠٨.

(٢) واضح المسالك ١/٣٥٣.

(٣) الكتاب ١/٢٥٨، بولاق ١٣١٦.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٠٦.

(٥) روح المعاني، مجلد ١٠، ج ٣/١١٨.

العرش، المجيد ﴿ وقعت صفات لقوله ﴿ الغفور ﴾، وعلى هذا فهي ليست أخباراً للضمير المنفصل «هو».

وعليه يخرج مذهب ابن عصفور كما أشار إلى ذلك السيوطي^(١).

وضَعَفَ الفخر الرازي إدخال الآية في سياق تعدُّد الخبر فقال: «من النحويين مَنْ قال: «هو الغفور الودود خبران لمبتدأ واحد وهذا ضعيف»^(٢)، وعنده أن قوله تعالى: ﴿ الودود، ذو العرش، المجيد ﴾ صفات لله الغفور»^(٣).

ومَنْ ارتضى هذا التأويل مكِّي بن أبي طالب^(٤)، وأبو حيان^(٥)، والآلوسي بقوله: «وجوز أن يكون الودود، وذو العرش، والمجيد صفات للغفور»^(٦).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدُّد الخبر للمبتدأ الواحد، وفي مقدمتهم إمام النحاة سيبويه رحمه الله، قال في الكتاب:

«هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك هذا عبد الله منطلق، حدَّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمَّن يوثق به من العرب»^(٧).

(١) مع الهوامع ١٠٨/١.

(٢) مفاتيح الغيب ١٢٤/٣١.

(٣) المصدر السابق ١٢٤/٣١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٨١٠/٢.

(٥) البحر المحيط ٤٥٢/٨.

(٦) روح المعاني - الآلوسي، مجلد ١٠، ج ١١٨/٣.

(٧) الكتاب ٢٥٨/١، بولاق ١٣١٦.

وأجازه الزجّاج عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِّيٌّ﴾^(١) فقال: «ومن إضمار المبتدأ قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِّيٌّ﴾ فأضمر المبتدأ، وأخبر عنه بثلاثة أخبار»^(٢).

واختار الجواز كذلك السيرافي^(٣)، ومكي بن أبي طالب^(٤)، والأعلم^(٥)، وقال الزمخشري: «وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً منه قوله عز وجل وهو الغفور الودود».

ومن المجيزين أيضاً ابن الأنباري^(٦)، والعكبري^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وابن الحاجب^(٩) وقال ابن مالك:

وَأُخْبِرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا^(١٠)

وقال في شرح التسهيل: «قد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطف وغير عطف»^(١١).

وقال أبو حيان: «والأحسن جعل هذه المرفوعات أخباراً عن هو»^(١٢).

وأجاز تعدد الخبر ابن هشام، فقال^(١٣): «يجوز أن يخبر عن المبتدأ

(١) البقرة: ١٨.
(٢) إعراب القرآن - الزجّاج ١/١٨٠.
(٣) شرح أبيات سيويه ٢/٣٣.
(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/٨١٠.
(٥) واضح المسالك ١/٣٥٣.
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٠٦.
(٧) إملاء ما من به الرحمن ٢/١٢٠.
(٨) شرح المفصل ١/٩٩.
(٩) الكافية ١/١٠٠.
(١٠) الألفية على ابن عقيل ١/٢٥٦ ط ١٤.
(١١) شرح التسهيل ١/٢٤٢ ت: د. بركات.
(١٢) البحر المحيط ٨/٤٥٢.
(١٣) قطر الندى ١٢٤.

بخبر واحد وهو الأصل نحو: زيد قائم»، أو بأكثر كقوله تعالى: ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش﴾.

وإلى الجواز ذهب ابن عقيل (١)، والأزهري (٢)، والسيوطي (٣)، والأشموني (٤)، وابن حمدون (٥).

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة القول بجواز تعدد الخبر، وذلك لما

يلي:

أولاً: ما ورد سماعاً في القرآن الكريم وكلام العرب، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكُمْ عُمِّي﴾ (٦)، فقد جاء المبتدأ مضمراً، وأخبر عنه بثلاثة أخبار (٧).

ومنه كما في قراءة عبد الله بن مسعود: «وهذا بعلي شيخ» (٨).

ومن كلام العرب قول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتِّ فَهَذَا بَتِّي مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي (٩)

فقد جاءت فيه الكلمات التالية: «مقيط، مصيف، مشتى،

أخباراً للمبتدأ فهذا».

(١) شرح التسهيل ٢٤٢/١.

(٢) شرح التصريح ١٨٢/١.

(٣) مع الهوامع ٥٣/٢.

(٤) شرح الأشموني ٣٥٠/١.

(٥) حاشية ابن حمدون ٩٣/١.

(٦) البقرة: ١٨.

(٧) إعراب القرآن - الزجاج ١٨٠/١.

(٨) إملاء ما من به الرحمن ١٢٠/٢.

(٩) شرح ابن عقيل ٢٥٧/١، وشرح الأشموني ٣٥١/١ ط ٣، البيت في وصف الكساء بيت

ضرب من الطيالة يسمى الساج، كساء غليظ مربع.

ومنه قول الشاعر:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم^(١)

فيقظان ونائم خبران للضمير «هو».

وأقول كما قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله:

«والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحده ونكرانه^(٢)».

الثاني: مما لا شك فيه أن الخبر يتضمن حكماً، فأنا حين أقول: زيد مجتهد، فإنني أحكم عليه بالاجتهاد، ولهذا فإنه يجوز تعدد الخبر لأنه «يجوز أن يحكم على الشيء بحكمين فأكثر»^(٣).

* * *

(١) شرح الأشموني ٣٥٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٩/١. قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: قد

تصفحت رواية هذا البيت، والصواب إنشاده هكذا:

بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع وهي من قصيدة عينية.

(٢) منحة الجليل ٢٦٠/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٢١/١.

٢٥ - المبحث الخامس والعشرون

(مجيء الحال من المضاف إليه)

الآية الكريمة:

﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٥].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ حَنِيفاً ﴾ فقد وقع حالاً من المضاف إليه ﴿ إبراهيم ﴾، والنحاة مختلفون في جواز مجيء الحال من المضاف إليه، فالجمهور على المنع^(١) بخلاف بعض النحويين البصريين والكوفيين، ولهذا تأولها المانعون.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يرى بعض النحاة أن ﴿ حَنِيفاً ﴾ لا يجوز أن يقع حالاً من المضاف إليه ﴿ إبراهيم ﴾ إلا إذا كانت الملة في معنى الدين، ومنهم مكّي بن أبي طالب^(٢)، وابن الأنباري^(٣).

(١) حاشية الصبّان ١٧٨/٢ - الباطني.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١١٢/١.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٥/١.

وقال ابن الشجري: «وأوجه من ذلك عندي أن يجعله حالاً من الملة وإن خالفها بالتذكير، لأن الملة في معنى الدين، ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله جلّ وعزّ: ﴿دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(١)، وإنما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال»^(٢).

وذكر العكبري^(٣) أن مجيء الحال من المضاف إليه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، «ولا يجوز أن تقع حنيفاً حالاً من إبراهيم إلا إذا كانت الملة في معنى الدين»، وعلى هذا يصحّ تقدير الآية الكريمة عنده: «نتبع إبراهيم حنيفاً».

وردّ أبو حيان^(٤) قول الأخفش وابن مالك في جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان كالجزء منه، كما هو الحال في الآية الكريمة، وأول كلمة الملة في معنى الدين، وعلى هذا فتقدير الآية عنده «بل نتبع إبراهيم حنيفاً».

التأويل الثاني: ذهب بعض النحاة إلى القول بأن حنيفاً منصوب بفعل محذوف تقديره: أعني، ومنهم الأخفش الصغير، فقد نقل عنه أبو جعفر النحاس قوله: «قال علي بن سليمان^(٥): هذا خطأ^(٦) لا يجوز: جاءني غلام هند مسرعة، ولكنه منصوب على أعني»^(٧).

(١) الأنعام: ١٦١.

(٢) أمالي ابن الشجري ١٨/١ - ١٩.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١٢٠/١ - ١٢١ ت: البجاوي.

(٤) البحر المحيط ٤٠٦/١.

(٥) وهو الأخفش الصغير.

(٦) يريد جواز مجيء الحال من المضاف إليه.

(٧) إعراب القرآن - النحاس ٢١٨/١.

وتبعه في هذا التأويل مكّي بن أبي طالب^(١)، وابن الأنباري^(٢)،
والعكبري^(٣)، وأبو حيان^(٤).

التأويل الثالث: من التأويلات التي نسبت إلى الكوفيين في هذه الآية
الكريمة قولهم: إن حنيفاً نصب على القطع، فتقدير الآية عندهم: «بل ملة
إبراهيم الحنيف»، فلما سقطت الألف واللام لم تتبع النكرة المعرفة، فانقطع
منه فانتصب^(٥).

توجيه الآية الكريمة:

أجاز سيبويه وقوع حنيفاً حالاً من المضاف إليه ﴿إبراهيم﴾، دون أن
يضع شروطاً معينة في جواز مجيء الحال من المضاف إليه، كما فعل كثير
من النحاة المتقدمين والمتأخرين، فهو يجيز مجيء الحال من المضاف إليه
مطلقاً^(٦)، لأنه لا يوجب أن يكون العامل في الحال وصاحبها واحداً، بل قد
يكون العامل فيهما مختلفاً^(٧).

وممن أجاز مجيء الحال من المضاف إليه بلا قيد أو شرط أبو إسحاق
الزجاج^(٨)، وأبو علي الفارسي^(٩)، والزمخشري^(١٠)، وابن عطية^(١١).

(١) مشكل إعراب القرآن ١/١١٢.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٥.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١/١٢١.

(٤) البحر المحيط ١/٤٠٦.

(٥) البحر المحيط ١/٤٠٦.

(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٧٩ - الباني.

(٧) المصدر السابق ٢/١٧٩، ومنحة الحليل ١/٦٤٤.

(٨) إعراب القرآن - النحاس ١/٢١٨.

(٩) شرح ابن عقيل ١/٦٤٦، وحاشية الصبان ٢/١٧٩.

(١٠) البحر المحيط ١/٤٠٦.

(١١) البحر المحيط ١/٤٠٦.

ووضع فريق آخر من النحاة شروطاً معينة لمجيء الحال من المضاف إليه منها أن يكون المضاف جزءاً مما أُضيف إليه، أو مثل جزئه نحو: «بل ملة إبراهيم حنيفاً»، فحنيفاً حال من إبراهيم، والملة كالجزء من المضاف إليه، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: أن اتبع إبراهيم حنيفاً لصح.

ومن هؤلاء النحاة الأخفش^(١)، وابن مالك في ألفيته^(٢):

ولا تُجزُّ حالاً من المضافِ لَهْ إلا إذا اقتضى المضافُ عمَلَهُ
أو كان جزءً مالهُ أضيفاً أو مثلَ جزئه فلا تَحيفاً

وإلى هذا الرأي ذهب ابن هشام^(٣).

الترجيح:

الراجح عندي في هذه المسألة القول بأن ﴿حنيفاً﴾ نصب على الحال من إبراهيم والأدلة السماعية سواء أكانت من القرآن الكريم أم من كلام العرب تقوي هذا التوجيه.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إلى الله مرجعكم جميعاً﴾^(٤)، فقد وقع جميعاً حالاً من المضاف إليه في مرجعكم^(٥).

وقوله تعالى: ﴿دابراً هؤلاء مقطوع مصبحين﴾^(٦)، فمصبحين حال من المضاف إليه هؤلاء^(٧).

(١) همع الهوامع ١/٢٤٠.

(٢) الألفية ص ٥ البابي.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) المائدة: ٤٨ و ١٠٥، وهود: ٤.

(٥) شرح الألفية لابن مالك - المرادي ٢/١٤٠.

(٦) الحجر: ٦٦.

(٧) شرح الكافية ١/١٩٩.

وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾^(١)، فقد جاءت كلمة ﴿ إِخْوَانًا ﴾ في موضع الحال من المضاف إليه «هم» في ﴿ صُدُورِهِمْ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكَلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾^(٣). فكلمة ﴿ مَيْتًا ﴾ وقعت حالاً من المضاف إليه ﴿ أَخِيهِ ﴾^(٤).

ومما جاء في كلام العرب قول المسيب بن عامر:

جزى الله عني والجزاء بكفه عمارة عبسٍ نضرةً وسلاماً
كسيفِ الفرند العضبِ أخلص صقله تراوحه أيدي الرجال قياماً^(٥)

فنصبت كلمة ﴿ قياماً ﴾ على الحال من الرجال، وهي في موضع المضاف إليه. وقول تأبط شراً:

سلبت سلاحي بائساً وشتمتني فيا خير مسلوب ويا شرَّ سالب^(٦)

والشاهد فيه أن «بائساً» حال من ياء المتكلم في سلاحي:

ومنه أيضاً قول الجعدي يصف فرسه:

كان حواميه مدبراً خضبن وإن كان لم يخضب^(٧)

نصب مدبراً على الحال من الهاء في «حواميه».

(١) الحجر: ٤٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٠/٢، وشرح ابن عقيل ٦٤٥/١.

(٣) الحجرات: ١٢.

(٤) حاشية الصبان ١٧٩/٢.

(٥) أمالي ابن الشجري ١٧/١.

(٦) المصدر السابق ١٧/١.

(٧) المصدر السابق ١٧/١.

وقول الشاعر:

تقول ابنتي إنَّ انطلاقك واحداً إلى الروح يوماً تاركي لا أباليا^(١)
والشاهد فيه مجيء «واحدًا» حالاً من الكاف في «انطلاقك».

وقول الشاعر:

حلَّق الحديد مُضاعفاً يتلهب^(٢)

نصب مضافاً لأنه حال من الحديد.

ومع ذلك فقد ذهب جمهور النحاة من المتقدمين والمتأخرين إلى جواز وقوع كلمة ﴿حنيفاً﴾ في الآية في موضع الحال من المضاف إليه ﴿إبراهيم﴾، لأنهم ذكروا لمجيء الحال من المضاف إليه شروطاً^(٣)، منها أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿بل ملة إبراهيم حنيفاً﴾.

ومن التأويلات المقبولة عندي ما ذهب إليه بعض النحاة حين جعلوا ﴿حنيفاً﴾ منصوباً على الحال من إبراهيم لأن الملة في معنى الدين، وسبب ترجيحي لهذا التأويل أن كلمة «الملة» جاءت في معنى الدين في كتب التفاسير واللغة، فمن المفسرين الذين جعلوا كلمة «الملة» بمعنى الدين، الطبري^(٤)، والبغوي^(٥)، والخازن^(٦)، وأبو السعود^(٧)، وغيرهم كثير.

(١) شرح ابن عقيل ٦٤٤/١، وحاشية الصبان ١٧٩/٢. الروح: أراد به الخرب.

(٢) شرح الكافية ١٩٩/١.

(٣) راجع في هذه الشروط التوضيح والتكميل ٤٥٦/١، وحاشية الشهاب ٢٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ٦٤٤/١ - ٦٤٥، وحاشية الصبان ١٧٩/٢.

(٤) جامع البيان ٥٦٤/١، ط ١٩٥٤/٢.

(٥) هامش تفسير الخازن ١١٢/١، ط ١٩٥٥/٢.

(٦) تفسير الخازن ١١٢/١.

(٧) تفسير أبو السعود ١٦٢/١ - دار المصحف.

وجاء في كتب اللغة^(١) أن الملة بمعنى الدين والشريعة .

وقال أبو حيان: «تكون ﴿ حنيفاً ﴾ حالاً ملازمة، لأن دين إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية، وكذلك يلزم مَنْ جعل حنيفاً حالاً من إبراهيم أن يكون حالاً لازمة لأن إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية»^(٢).

وقال العكبري: «وحسن جعل حنيفاً حالاً لأن المعنى نتبع إبراهيم حنيفاً، وهذا جيد لأن الملة هي الدين، والمتبع إبراهيم»^(٣).

كذلك فمن التأويلات المقبولة عندي القول بأن حنيفاً منصوب على المدح بتقدير «أعني» لأنَّ النصب على المدح من الأبواب المشهورة في النحو العربي ولا ينكره إلا جاحد وجاهل.

* * *

(١) لسان العرب ٦٣١/١١، ط ٩٦٨، وتاج العروس ١١٩/٨ مادة ملل أساس البلاغة مادة ملل

(٢) البحر المحيط ٤٠٦/١ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١٢١/١ ت: الجاوي .

٢٦ - المبحث السادس والعشرون
(هل يتقدم معمول اسم الفعل عليه؟)

الآية الكريمة:

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ
وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ، وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ
الرِّضَاعَةِ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ
الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
غَفُوراً رَحِيماً، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣ - ٢٤].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ كتاب الله ﴾ فقد تقدم
على اسم الفعل ﴿ عليكم ﴾ وهو معمول له، والقاعدة النحوية عند جمهور
النحاة أنهم لا يُجيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه، فلا يُقال زيدا عليك،
ولا زيدا دونك، ولهذا تأولوا الآية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: مذهب البصريين في الآية أنهم جعلوا قوله تعالى:
﴿ كتاب الله ﴾ منصوباً على أنه مصدر لفعل محذوف، دلّ عليه قوله تعالى:

﴿ حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ ﴾ والجار والمجرور ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ متعلق بالفعل المقدر.

وقد أشار سيبويه في الكتاب إلى وقوع قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾ منصوباً على التوكيد، وذلك في باب خاص جعله بعنوان: «هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه نصباً»^(١) وقاس ذلك على قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾^(٣)، ثم قال في موضع حديثه عن الآية الكريمة: «ولما قال: ﴿ حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ ﴾ حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: ﴿ كِتَابَ ﴾: توكيداً كما قال: ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾، وكذلك ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾، لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال: وعداً وصنعاً وكتاباً»^(٤).

وسلك الفراء في هذه الآية سبيل البصريين فقال: «وقوله: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ كقولك: كتاباً من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو معناه: كتاب الله عليكم، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب زيدا عليك»^(٥).

وجعل المبرد ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾ منصوباً على المصدر والذي دلّ عليه قوله: ﴿ حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ ومعنى هذا أنه مكتوب عليهم^(٦).

واستدل على أن ﴿ حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ بمعنى «كتب عليكم» بقوله

(١) الكتاب ١/٣٨٠ ت: هارون.

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) الروم: ٦.

(٤) الكتاب ١/٣٨١ - ٣٨٢ ت: هارون.

(٥) معاني القرآن ١/٢٦٠.

(٦) المقتضب ٣/٣٠٤.

تعالى: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السحاب صنع
الله﴾^(١).

ويقول الشاعر:

ما إن يمسّ الأرض إلا منكبٌ منه وحرفُ الساقِ طيِّ المحملِ^(٢)
والتقدير فيه: طوى طيِّ المحمل.

ويقول الشاعر:

إذا رأيتني سقطت أبصارها دأب بكارٍ شايحت بكارها^(٣)
وكان الشاعر قال: تدأب دأب.

ويُعيد أبو إسحاق الزجاج ما أثبتته سيبويه ومَن جاء بعده حين يقول في
قوله تعالى: ﴿أفنزربُ عنكم الذكرَ صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين﴾^(٤)
وانتصاب ﴿صفحاً﴾ على المصدر من باب ﴿صنع الله﴾^(٥)، و﴿كتاب
الله﴾^(٦)، و﴿وعد الله﴾^(٧).

وقال أبو علي الفارسي: «قوله تعالى: ﴿كتاب الله﴾ ليس على معنى
عليكم كتاب الله ولكن ﴿كتاب﴾ مصدر دلّ على الفعل الناصب لما تقدم،

(١) النمل: ٨٨.

(٢) المقتضب ٢٠٤/٣ البيهقي لأبي كبير الهذلي ويقول فيه: إذا اضطجع لم يمسّ الأرض إلا منكبه
وحرف ساقه، لأنه خميص البطن، لا يصيب بطنه الأرض.

(٣) المقتضب ٢٠٤/٣، البكار: جمع بكرة من الإبل. شايحت: وجدت المعنى: كلما رأيتني
سقطت أبصارها وخشعت هيبة لي كما تفعل البكار من الإبل إذا وجدت فحولها في
اعتراضها.

(٤) الزخرف: ٥.

(٥) النمل: ٨٨.

(٦) النساء: ٢٤.

(٧) الروم: ٦. انظر إعراب القرآن - للزجاج ١٢٣/١.

وذلك أن قوله: ﴿ حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم،
فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذي دلّ عليه ما تقدم من الكلام، وعلى ذلك
قول الشاعر:

«ما إن يمسّ الأرض إلا منكبٌ»^(١).

وممن اختار هذا التأويل مكّي بن أبي طالب^(٢)، والزمخشري^(٣)، وابن
الأنباري^(٤)، والعكبري^(٥).

ودافع الأخيران عن مذهب البصريين دفاعاً مستفيضاً، وردّا مذهب
الكسائي بأدلة قياسية، فأما ابن الأنباري فقد فصل ذلك في كتابه
الإنصاف^(٦)، وأما العكبري فقد درس هذه المسألة دراسة مسهبة في كتابه
«التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين»^(٧).

وقال ابن مالك مؤيداً مذهب البصريين:

وما لما ينوبُ عنه من عملٍ لها وأخرُ ما لذي فيه العملُ^(٨)

وعلق ابن عقيل عليه بقوله: «وأشار بقوله: وأخر ما لذي فيه العمل»
إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه فتقول: دراك زيدا، ولا يجوز
تقديمه عليه^(٩).

(١) أبو علي الفارسي ص ٥٢٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٩٤.

(٣) الكشاف ١/٥١٨.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٨ - ٢٤٩.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ١/٣٤٦ ت: البجاوي.

(٦) الإنصاف ١/١٤٠ - ١٤٣، ط ١٩٥٣/٢.

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١.

(٨) الألفية على ابن عقيل ٢/٣٠٤.

(٩) شرح ابن عقيل ٢/٣٠٥.

وقال ابن هشام وهو يتحدث عن أسماء الأفعال، والصفات التي تتميز بها عن الأفعال «منها أن معمولها لا يتقدم عليها، لا تقول زيداً عليك»^(١).

وقال في أوضح المسالك: «أما ﴿كتاب الله﴾، و«يا أيها المائح دلوي دونكا»، فمؤولان»^(٢) وتبع البصريين في مذهبهم هذا أبو حيان في تفسيره^(٣).

التأويل الثاني: يتمثل في أن ﴿كتاب الله﴾ منصوب بفعل محذوف تقديره: الزموا^(٤)، والجار والمجرور عليكم^(٥) متعلقان إما بالمصدر ﴿كتاب﴾، أو بمحذوف وقع حالاً منه.

وللبصريين في هذه المسألة أدلة كثيرة أذكر منها:

الدليل الأول: يتضح في أن اسم الفعل فرع على الفعل في عمله، ولهذا لا يجوز تصرفه كما يتصرف في الفعل، والقول بجواز تقدم كتاب الله على قوله تعالى: ﴿عليكم﴾ يؤدي إلى التسوية بين الفرع والأصل^(٦).

الدليل الثاني: ذكره العكبري في كتابه «التبيين عن مذاهب النحويين» وذهب إلى أن أسماء الأفعال أسماء مجامدة وهي حروف أو ظروف في أصلها، ولهذا فإنه لا يتصرف فيها كما يتصرف في الفعل^(٧).

الدليل الثالث: ذكره ابن بابشاذ حين قارن بين أسماء الأفعال والأفعال، وأثبت أن هناك فروقاً واضحة بينهما، وقد حصرها فيما يلي:

(١) شرح شذور الذهب ص ٤٠٧.

(٢) أوضح المسالك ٢١٣، ط ١٩٦٨/٤.

(٣) البحر المحيط ٢١٤/٣.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٣٤٦/١ ت: البجاوي ومفاتيح الغيب ٤٢/١٠، ومجمع البيان - مجلد ٢، ج ٦٩/٥.

(٥) روح المعاني، مجلد ٢، ج ٤/٥.

(٦) الإنصاف ١٤٠/١ - ١٤١، ط ١٩٥٣/٢.

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

أولاً : إنه لا يتقدم على أسماء الأفعال معمولها.

ثانياً : تكون مفردة في المثني والجمع نحو: نزالِ يا زيدان، نزالِ يا زيدون.

ثالثاً : لا تُجاب بالفاء الناصبة.

رابعاً : لا يؤمر فيها الغائب فلا يقال: نزالِ وتَرَكَ لمن هو غائب.
ثم ختم هذه المقارنة بقوله:

«والعلة في امتناع جميع ما ذكرنا كون أسماء الأفعال أسماء، فضعفت عن رتبة الأفعال»^(١).

توجيه الآية الكريمة:

وجه الكوفيون الآية توجيهاً يتسق مع مذهبهم في جواز تقديم المعمول على اسم الفعل، فقالوا: إن ﴿ كتابٌ ﴾ منصوب بعلَيْكُمْ إذ التقدير: عَلَيْكُمْ كتاب الله، لكنه قَدَّم بعد ذلك على عامله.

وإلى هذا التوجيه ذهب الكسائي^(٢)، وابن مالك في التسهيل، فقد نقل الشيخ محيي الدين عبد الحميد عنه قوله: «ووافق الكسائي ابن مالك في كتابه «التسهيل» على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخراً في مفعول متقدم عليه»^(٣).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة مذهب الكوفيين لأدلة السماع والقياس. فمن السماع هذه الآية الكريمة ﴿ كتاب الله عَلَيْكُمْ ﴾.

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٩٢ - ٣٩٣.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ١/١٥٢.

(٣) منتهى الأرب ص ٤٠٨.

ومن الشعر قول أحدهم:

يا أيها المائحُ دلوي دُونَكَا إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونَكَا^(١)

فقد قدّم الشاعر «دلوي» على اسم الفعل «دونكا».

ومن القياس اتفاق النحاة على أن أسماء الأفعال نائبة عن أفعالها، فكما يجوز تقديم معمول الفعل، فكذلك يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه^(٢).

ومن القياس إجماع النحاة على أن اسم الفعل واقع موقع فعل الأمر، فإذا كان من الجائز أن نقول: زيدا الزم، بتقديم معموله عليه، كذلك من الجائز تقديم معمول اسم الفعل عليه^(٣).

ومع هذا فتأويل البصريين تأويل حسن مقبول.

* * *

(١) المائح بالهمز هو الرجل يكون في جوف البئر يملا الدلاء، فإن كان وقوفه على شفير البئر.

ينزع الدلاء ويجذبها فهو مائح. انظر شذور الذهب، ص ٤٠٨.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣١٠.

(٣) المصدر السابق ص ٣١٠.

٢٧ - المبحث السابع والعشرون

(هل يرفع المضارع بعد الأمر؟)

الآية الكريمة:

﴿ وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا، إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [طه: ٦٩].

العرض المركّز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ تَلْقَفُ ﴾ على قراءة ابن عامر برفع الفاء^(١)، فقد وقع في موضع جواب الطلب، وكان حقه الجزم كما في قراءة باقي السبعة ﴿ تَلْقَفُ ﴾ لأنه جواب الأمر، ولذلك عمد النحاة إلى تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن جملة «تلقف» جملة استثنائية لا علاقة لها بما قبلها، وممن أخذ بهذا التأويل الزمخشري فقد قال في كشافه: «بالرفع على الاستثناف»^(٢)، وقال الرازي: «قرأ ابن عامر تلقف بالتشديد

(١) زاد المسير ٣٠٦/٥، مفاتيح الغيب ٨٤/٢٢، البحر المحيط ٢٦٠/٦.

(٢) الكشاف ٥٤٥/٢.

وضم الفاء... على الاستئناف»^(١)، وقال البيضاوي: «بالرفع على الاستئناف»^(٢).

وإليه ذهب أبو حيان^(٣)، وأبو السعود^(٤)، والشهاب^(٥)، والجمل^(٦)، والآلوسي^(٧)، والإيجي^(٨).

التأويل الثاني: يتمثل في جعل جملة «تلقف» في موضع نصب حال من فاعل «ألق»، وبه قال مكّي بن أبي طالب: «حجة من رفعه أنه جعله حالاً من الملقى كأنه المتلقف»^(٩).

وقال الطبرسي: «من قرأ «تلقف» بالرفع، فإنه يرتفع لأنه في موضع الحال، والحال يجوز أن يكون من الفاعل الملقى... فإن جعلته من الفاعل جعلته من المتلقف»^(١٠).

واختاره العكبري^(١١)، والبيضاوي^(١٢)، والآلوسي^(١٣).

التأويل الثالث: ذهب فريق من النحاة إلى أن جملة ﴿تلقف﴾ في موضع نصب حال من المفعول به ﴿ماء﴾.

-
- (١) مفاتيح الغيب ٨٤/٢٢ بتصرف يسير.
 - (٢) تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب ٢١٥/٦.
 - (٣) البحر المحيط ٢٦٠/٦.
 - (٤) تفسير أبو السعود ٢٨/٦.
 - (٥) حاشية الشهاب ٢١٥/٦.
 - (٦) حاشية الجمل ١٠٠/٣.
 - (٧) روح المعاني، مجلد ٦، ج ٢٢٩/١٦.
 - (٨) جامع البيان - الإيجي ٢١/٢.
 - (٩) الكشف ١٠١/٢.
 - (١٠) مجمع البيان - الطبرسي، مجلد ٤، ج ١٢٠/١٦.
 - (١١) إملاء ما من به الرحمن ١٢٤/٢.
 - (١٢) تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب ٢١٥/٦.
 - (١٣) روح المعاني، مجلد ٦، ج ٢٢٩/١٦.

وارتضاه ابن خالويه^(١)، ومكي بن أبي طالب بقوله^(٢) :

«يجوز رفع ﴿ تلقف ﴾ على أن تكون حالاً من المفعول، وهو ﴿ ما ﴾ وهو العصي».

واختاره كذلك ابن الأنباري^(٣)، والفخر الرازي^(٤)، والعكبري^(٥)، وأبو حيان^(٦)، والشهاب^(٧)، والآلوسي^(٨).

التأويل الرابع: يتمثل في جعل جملة ﴿ تلقف ﴾ واقعة في جواب الأمر على تقدير الفاء، والمبتدأ محذوف، وعلى هذا فتقدير الآية: «ألق ما في يمينك فهي تلقف، أو فإنها تلقف».

قال ابن خالويه: «الحجة لمن شدد ورفع أنه أضمر الفاء، فكأنه قال: «ألق ما في يمينك فإنها تلقف»^(٩).

وقال الطوسي: «ومن رفع فعلى تقدير «فهي تلقف»^(١٠)».

الترجيح:

الراجع عندي في هذه الآية الكريمة القول بأن جملة ﴿ تلقف ﴾ في محل نصب حال من المفعول به ﴿ ما ﴾، وتقدير الآية «ألق ما في يمينك متلقفة».

(١) الحجة - ابن خالويه، ص ٢٤٤.

(٢) الكشف ١٠٢/٢.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/٢.

(٤) مفاتيح الغيب ٨٤/٢٢.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ١٢٤/٢، ط ١٩٧٩/١.

(٦) البحر المحيط ٢٦٠/٦.

(٧) حاشية الشهاب ٢١٥/٦.

(٨) روح المعاني، مجلد ٦، ج ٢٢٩/١٦.

(٩) الحجة - ابن خالويه ص ٢٤٤.

(١٠) تفسير التبيان - الطوسي مجلد ٧/١٦٦.

والذين جعلوا جملة «تلقف» حالاً من الفاعل في ﴿ ألق ﴾ كانوا متكلفين في تأويلهم، لأنه سيؤدي إلى القول بأن موسى عليه الصلاة والسلام هو الذي يتلقف ما صنعه السحرة، والأقرب إلى الصواب أن العصا هي التي تلقف الحبال التي رماها السحرة في الأرض، ويؤكد ذلك ما جاء في القرآن الكريم ﴿ فألقى موسى عصاه فإذا هي تلقف ما يأفكون ﴾ (١).

وقد أشار إلى ذلك الزجاج في قوله: «المتلقي في الحقيقة هو العصا» (٢)، وقال مكّي بن أبي طالب: «العصا هي المتلقفة» (٣).

* * *

(١) الشعراء: ٤٥.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ١/٣٧٤.

(٣) الكشف ٢/١٠١.

٢٨ - المبحث الثامن والعشرون (هل ينصب المضارع بعد الأمر؟)

الآية الكريمة:

﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
[البقرة: ١١٧].

العرض المركّز:

موضع التّأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: «فَيَكُونُ» بالنصب على قراءة ابن عامر^(١)، ومعظم البصريين لا يجيزون نصب الفعل المضارع بعد الفاء في الآية، لأن الفعل «فَيَكُونُ» ليس جواباً للأمر^(٢)، ولهذا تأولوها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

طعن بعض النحاة في قراءة ابن عامر، ولئن كان سيبويه رحمه الله لم يصرّح بذلك في الكتاب، إلا أن هذا استفاد مما ذكره في حديثه عن وجوب رفع الفعل المضارع بعد الفاء، استمع إليه وهو يقول^(٣):

«اعلم أن الفاء لا تضمّر فيها «أَنْ» في الواجب، ولا يكون في هذا

(١) الكشف في القراءات السبع ٢٦٠/١، والبحر المحيط ٣٦٦/١.

(٢) سيبويه والقراءات ص ٦٤.

(٣) الكتاب ٤٢٣/١ بولاق.

الباب إلا الرفع، وسنبين لِمَ ذلك؟ وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتية فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعتة على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً لأنك قد أوجبت أن تفعل، فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال عز وجل:

﴿ فلا تكفر فيتعلمون ﴾^(١) فارتفعت... ومثله ﴿ كن فيكون ﴾^(٢).

وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام.

ومما يؤنسني في هذا المقام قول الدكتور عبد الفتاح شلبي في ثنايا حديثه عن سيويه حيث يقول^(٣):

«فهو أحياناً يخطيء القارئ، ويضعف القراءة إذا لم تكن متفقة هي وما انتهى إليه من رأي أو قياس، وذلك تخريجه لإعراب «فيكون» من قوله تعالى: ﴿ كن فيكون ﴾ فاختار الرفع، ثم قال: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر».

وطعن ابن مجاهد في قراءة ابن عامر فقال: «قرأ ابن عامر وحده «كن فيكون» منصوب النون، وهو غلط»^(٤).

وضم أبو زكريا الفراء صوته إلى صوت سيويه وقال في قراءة النصب: «رفع ولا يكون نصباً»^(٥).

ووصفها ابن الأنباري بالضعف فقال^(٦): «من قرأ بالنصب اعتبر لفظ

(١) سورة البقرة: ١٠٢.

(٢) البقرة: ١١٧.

(٣) نقلاً عن سيويه والقراءات ص ٦٥.

(٤) السبعة في القراءات ابن مجاهد ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٥) معاني القرآن ٧٤/١.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٠/١.

الأمر، وجواب الأمر بالفاء منصوب، والنصب ضعيف، لأن كُن ليس بأمر في الحقيقة... إنما معنى ﴿ كُن فيكون ﴾ أي يكونه فيكون... فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة».

وقال ابن خالويه: «قرأ ابن عامر بالنصب والحجة له الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب، لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل»^(١).

وحكم العكبري على قراءة ابن عامر بالضعف من وجهين^(٢):

أحدهما: أن ﴿ كُن ﴾ ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب، وإنما المعنى على سرعة التكوّن، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرد على الموجود لأن الموجود متكوّن، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٣).

والوجه الثاني: أن جواب الأمر لا بدّ أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما».

وتأول بعضهم الآية الكريمة، فأثبت القراءة السبعية المتواترة ومن هؤلاء الفارسي، فهو يثبت القاعدة النحوية التي لا تُجيز نصب الفعل المضارع بعد الفاء إلا إذا كان مسبوقةً بنفي أو نهي، ويتضح ذلك في قوله: «يُمتنع النصب في قوله ﴿ فيكون ﴾، لأن قوله: ﴿ كُن ﴾ كان على

(١) الحجة - ابن خالويه ص ٨٨.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٦٠/١ ط ٩٧٩/١.

(٣) مريم: ٣٨.

لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، لأن المنفي الذي ليس بكائن لا يؤمر ولا يخاطب، فالتقدير «نكُون فيكون»^(١).

واعتمد الفارسي كذلك على قاعدة نحوية أخرى استدلل بها على امتناع قراءة النصب وتتمثل في أن الجواب بالفاء مضارع الجزاء، فلا يجوز اذهب فيذهب على قياس قراءة ابن عامر «كن فيكون»، لأن المعنى عنده يصير: «إن ذهبت ذهبت، وهذا الكلام لا يفيد»^(٢).

ولم يرفض الفارسي قراءة النصب رفضاً تاماً، وإنما قبلها وتأولها، وذلك حين جعل الفعل المضارع «فيكون» قد أجرى مجرى جواب الأمر حملاً على قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣) وإن لم يكن جواباً على الحقيقة^(٤).

ونحن الرضى منحى أبي علي الفارسي، فذهب إلى أن الفعل المضارع نصب لأنه أجرى مجرى جواب الأمر، وإن كان لا يحتمل ذلك من حيث المعنى، إذ لا معنى لقولنا: قلت لزيد: اضرب فيضرب، أي اضرب يا زيد فإنك إن تضرب يضرب، أي يضرب زيد»^(٥).

أما أبو حيان فقد شنع على من أنكر قراءة النصب وجعلها لحناً، وقال: «القول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرّ قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله»^(٦).

(١) مجمع البيان ٤٣٥/١.

(٢) المصدر السابق ٤٣٥/١.

(٣) إبراهيم: ٣١.

(٤) مجمع البيان ٤٣٥/١، وتفسير التبيان ٤٣٣/١ - ٤٣٤.

(٥) شرح الكافية ٢٤٤/٢ - ٢٤٥.

(٦) البحر المحيط ٣٦٦/١.

ومع هذا فقد ظل أبو حيان أسير القواعد الصارمة، فهو يرفض كما يرفض النحاة السابقون مجيء المضارع منصوباً بأن بعد الفاء إذا لم يكن مسبوqاً بأمر، وأول الآية على أن الفعل ﴿كن﴾ جاء بلفظ الأمر فشبه بالأمر الحقيقي.

الترجيح:

الراجح عندي في هذه المسألة جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في هذه الآية الكريمة، وإن لم يكن جواباً للأمر كما ذهب إليه المعارضون، وأقول كما قال أستاذي الدكتور أحمد مكّي الأنصاري:

«إنما الذي يعنينا على الأقل أن نعدل هذه القاعدة بحيث تشمل هذه القراءات السبعية المتعددة، فنجز نصب دون ضعف، كما نجيز الرفع، وإن كان الرفع أكثر»^(١).

«ولا نرضى من علمائنا الأجلاء رحمهم الله ممن ذكرتهم في ثنايا البحث أن يطعنوا في قراءة ابن عامر، لأنه أعلى القراء سنداً، وأقدمهم هجرة»^(٢).

ولنفترض جدلاً أن ابن عامر قد أخطأ في قراءة الآية بالنصب في موضع واحد من القرآن الكريم، لكنه قرأ بالنصب في خمسة مواضع سوى ما ذكر في البقرة... قرأها في آل عمران في قوله تعالى: ﴿كذلك الله يخلق ما يشاء إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون﴾^(٣)، قرأها «فيكون» بالنصب^(٤).

(١) سيويه والقراءات ٦٤.

(٢) إرشاد المرید - الضیاع ١٨٤.

(٣) آل عمران: ٤٧.

(٤) الكشف ٢٦٠/١، والبحر المحيط ٣٦٦/١.

وقرأها في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١)، قرأها فيكون بالنصب^(٢).

وقرأها في سورة مريم عند قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣)، قرأها «فيكون» بالنصب^(٤).

وقرأها في سورة ياسين عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٥)، قرأها بالنصب «فيكون»^(٦).

وقرأها في «غافر» في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٧)، قرأها كذلك بالنصب «فيكون»^(٨).

فهذه مواضع ستة جاءت قراءتها بالنصب... أبعد هذا نقول: إن ابن عامر قد أخطأ، ونصف قراءته بالضعف واللين^(١٠) والغلط^(١١)؟ ولم يكن عبد الله بن عامر هو وحده الذي قرأ بالنصب، إنما شاركه في ذلك الإمام الكسائي، وهو إمام الكوفيين في العربية، فقد ثبت عنه أنه قرأ بالنصب في موضعين في سورتي النحل وياسين^(١٢).

(١) سورة النحل: ٤٠.

(٢) الكشف ٢٦٠/١، البحر المحيط ٣٦٦/١.

(٣) سورة مريم: ٣٥.

(٤) الكشف ٢٦٠/١، البحر المحيط ٣٦٦/١.

(٥) سورة يس: ٨٢.

(٦) الكشف ٢٦٠/١، البحر المحيط ٣٦٦/١.

(٧) سورة غافر: ٦٨.

(٨) الكشف ٢٦٠/١، البحر المحيط ٣٦٦/١.

(٩) البحر المحيط ٣٦٦/١.

(١٠) السبعة - ابن مجاهد ص ١٦٨ - ١٦٩.

(١١) الكشف ٢٦٠/١، والبحر المحيط ٣٦٦/١.

تعقيب:

لماذا لا نجعل فعل ﴿كن﴾ فعل أمر لفظاً ومعنى وتنتهي المشكلة؟ إن النحاة الذين رفضوا قراءة النصب، أو تأولوها ذكروا أن ﴿كن﴾ لا يُراد به الأمر الحقيقي، وإنما يُراد به الخبر، أقول معقّباً:

لماذا لا نجعل الفعل على حقيقته؟ ولماذا نتمسك بتلك التعليلات المنطقية التي ذكرها علماءنا من السلف الصالح، كقولهم: «إن المنفي الذي ليس بكائن لا يؤمر ولا يخاطب»^(١)، قد يكون هذا صحيحاً في عُرفنا وميزاننا البشري، لكن الأمر يختلف تماماً عما هو في ميزان الله وناموسه.

أنستطيع أن نقول إن الله لا يملك القدرة على أن يأمر المنفي الذي ليس بكائن: إن هذا اتهام لله بالقصور والعجز، وتعالى الله أن يكون كذلك.

* * *

(١) مجمع البيان ١/٤٣٥.

٢٩ - المبحث التاسع والعشرون (الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط)

الآية الكريمة:

﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون،
واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في
غفلة من هذا بل كنا ظالمين ﴾ [الأنبياء: ٩٦ - ٩٧].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله، تعالى: ﴿ فإذا هي ﴾، فقد وقعت
كلمة ﴿ فإذا ﴾ رابطة لجواب إذا الشرطية المتقدمة، وأكثر النحويين لا يُجيز
الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في الجواب لأن إذا نائبة عن الفاء^(١) ولهذا
عمدوا إلى تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة: في الآية تأويلان:

التأويل الأول: ينسب إلى البصريين^(٢)، ومذهبهم في الآية الكريمة أن
الجواب قوله تعالى: ﴿ يا ويلنا ﴾ على تقدير قول محذوف

(١) النحو الوافي ٤/٤٦٥، دار المعارف ط ٣.

(٢) روح المعاني - مجلد ٦ ج ١٧/٩٣، والجامع لأحكام القرآن ١١/٣٤٢.

وعلى هذا التخريج يصبح تقدير الآية «حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج وهم من كل حذب ينسلون، قالوا يا ويلنا».

فسيبويه والخليل والبصريون من بعدهما لا يُجيزون اتصال الفاء بإذا في حال وقوعهما رابطتين للجواب، وقد أشار إلى ذلك صاحب الكتاب حين قال: «وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً»^(١).

وقال الزجاج^(٢): وهو يتحدث عن مذهب البصريين: «جواب إذا عندهم قوله تعالى: ﴿يا ويلنا﴾، وهاهنا قول محذوف، أي قالوا: ﴿يا ويلنا﴾».

واختار النحاس هذا التأويل فقال: «المعنى قالوا يا ويلنا، ثم حذف قالوا، وهذا قول أبي إسحاق^(٣)، وهو قول حسن»^(٤).

وإليه أيضاً ذهب مكّي بن أبي طالب^(٥)، والطوسي لدى قوله^(٦): «الجواب محذوف، وهو الأجود، والتقدير: «حتى إذا فتحت واقترب الوعد الحق، قالوا يا ويلنا قد كنا في غفلة»».

وتبعهم في ذلك التأويل ابن الأنباري، فالجواب عنده مقدر وتقديره: قالوا يا ويلنا، فحذف القول^(٧).

(١) الكتاب ٦٤/٣، ط ١٩٧٣.

(٢) مجمع البيان ٦١/١٧.

(٣) يريد به الزجاج.

(٤) إعراب القرآن - النحاس ٣٨٤/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٤٨٣/٢.

(٦) تفسير التبيان - ٢٤٨/٧ بتصرف يسير.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٦/٢.

وللبصريين ومن تبعهم أدلة قياسية يذكرونها في معرض حديثهم عن هذه المسألة، فما هو ذا السيوطي يقول: «إذا نأبئة عن الفاء، أي من أجل ذلك لا يجتمعان، لأن المعوض عنه لا يجتمع مع العوض، فلا يقال إن يقم زيد فإذا عمرو قائم»^(١).

وقال الشيخ يسن العليمي في معرض رده على الأزهرى حين أجاز الجمع بين الفاء وإذا: «وفيه نظر، لأنه كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعتين على محل واحد للجوابية»^(٢).

التأويل الثاني: عزي إلى الكوفيين^(٣)، ويتمثل في أن الجواب قوله تعالى: ﴿واقرب الوعد الحق﴾، والواو زائدة مقحمة، وبه أخذ الكسائي حين قال: «الواو زائدة مقحمة»، والمعنى «حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج اقرب الوعد الحق، فاقرب جواب إذا»^(٤).

وقال الفراء^(٥): «قوله اقرب الوعد الحق معناه - والله أعلم - حتى إذا فتحت اقرب، ودخول الواو في الجواب في ﴿حتى إذا﴾ بمنزلة قوله: ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها﴾^(٦)، ومثله في الصافات: ﴿فلما أسلما وتلَّهُ للجبين وناديناه﴾^(٧)، معناه: ناديناها، وقال امرؤ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل^(٨)

(١) همع الهوامع ٦٠/٢.

(٢) حاشية الشيخ يسن العليمي على التصريح ٢٥١/٢.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٦/٢.

(٤) إعراب القرآن - النحاس ٣٨٣/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٤٢/١١.

(٥) معاني القرآن ٢١١/٢.

(٦) الزمر: ٧٣.

(٧) الصافات: ١٠٣.

(٨) أجزنا: قطعنا، الخبت: الأرض المطمئنة - الحقف من الرمل: المعوج العقنقل: المتداخل بعضه في بعض.

واختاره أيضاً الطبري^(١).

توجيه الآية الكريمة:

وجّه كثير من النحاة الآية توجيهاً مقبولاً لا تأويل فيه، وذلك حين جعلوا جملة ﴿ فإذا هي ﴾ واقعة في جواب ﴿ إذا ﴾، وجملة ﴿ واقترب الوعد الحق ﴾، معطوفاً على الفعل الذي هو الشرط.

وممن أجاز هذا التوجيه الكسائي^(٢)، والفرّاء^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن عطية^(٥)، وابن الأنباري^(٦)، والفخر الرازي^(٧)، والعكبري^(٨)، وابن حمدون^(٩)، والبيضاوي^(١٠)، والآلوسي^(١١)، والأزهري^(١٢)، وغيرهم كثير.

الترجيح:

الراجع عندي في الآية الكريمة توجيه النحاة بجواز وقوع جملة ﴿ فإذا هي ﴾ في جواب الشرط، وأدلتني على ذلك كثيرة منها:

الأول : اتفاق معظم النحاة من مختلف المدارس النحوية قديمها وحديثها على جواز الجمع بين إذا والفاء في جواب الشرط، وقد ذكرت عدداً منهم قبل قليل.

- (١) جامع البيان الطبري ٩٢/١٧ ط ١٩٥٤/٢.
- (٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٤٢/١١.
- (٣) فتح القدير ٤٢٧/٣ - البابي.
- (٤) الكشاف ٥٨٤/٢.
- (٥) البحر المحيط ٣٣٩/٦.
- (٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٦/٢.
- (٧) مفاتيح الغيب ٢٢٢/٢٢.
- (٨) إملاء ما من به الرحمن ١٣٧/٢ ط ٩٧٩/١.
- (٩) حاشية ابن حمدون ٩٧/٢، دار الفكر ط ٢.
- (١٠) أنوار التنزيل ٤٦/٤، مؤسسة شعبان.
- (١١) روح المعاني، مجلد ٦ ج ٩٣/١٧.
- (١٢) شرح التصريح ٢٥١/٢، دار الفكر.

الثاني : إن معنى الآية الكريمة يقوي هذا التوجيه كما قال ابن عطية: «والذي أقول إن الجواب في قوله: ﴿فإذا هي شاخصة﴾ وهذا هو المعنى الذي قصد ذكره^(١)، ومن المفسرين الذين ربطوا بين فعل الشرط ﴿فُتحت﴾ وبين جوابه ﴿فإذا هي﴾ الفخر الرازي^(٢)، والبيضاوي^(٣)، والآلوسي^(٤).

الثالث : في اجتماع إذا والفاء في جواب الشرط تقوية على وجود الصلة بين فعل الشرط وجواب الشرط وإلى هذا المعنى أشار الزمخشري بقوله: ﴿وإذا﴾ هي المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة مسدّ الفاء... فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد^(٥).

وقال الأزهري^(٦): وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيداً، خلافاً لمن منع ذلك، قال الله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾.

وقال الآلوسي: «وإذا جيء بهما معاً كما هنا^(٧) يتقوى الربط».

الرابع : ثم أخيراً مجيء الجواز في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون،

(١) البحر المحيط ٣٣٩/٦.

(٢) مفاتيح الغيب ٢٢٢/٢٢.

(٣) أنوار التنزيل ٤٦/٤.

(٤) روح المعاني، مجلد ٦، ج ٩٣/١٧.

(٥) الكشف ٥٨٤/٢.

(٦) شرح التصريح ٢٥١/٢، دار الفكر.

(٧) يريد كما في الآية الكريمة: ﴿فإذا هي شاخصة﴾ الآية. روح المعاني مجلد ٦، ج ٩٣/١٧.

واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴿^(١)﴾،
 وكم كان الأستاذ عباس حسن محققاً فيما ذهب إليه حين قال:
 «والقرآن قد جمع بينهما، فلم يبق مجال لمنع الجمع، وإن كان
 قليلاً نسبياً، أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد
 الحكم بصحة الاستعمال محاكاة للقرآن الكريم، إذ لا شك أن
 محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به... بل هي اختيار موفق
 لأسمى الأساليب التي تحاكي»^(٢).

وأما رأيي فيما قيل في هذه الآية من تأويلات فإنني أرجح التأويل
 القائل بأن الجواب محذوف تقديره: حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج...
 واقترب الوعد الحق قالوا يا ويلنا، مستنداً في ذلك إلى أن جواب الشرط قد
 ورد محذوفاً في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ
 فَإِنْ اسْتَطَعْتَ ﴿^(٣)﴾، أي فافعل^(٤). وقوله تعالى: ﴿أَنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ
 نَزْلًا مُعْتَدِلًا ﴿^(٥)﴾، أي
 تطيرتم^(٦).

* * *

(١) الأنبياء: ٩٦ - ٩٧.

(٢) النحو الوافي ٤/٤٦٥، دار المعارف ط ٣.

(٣) الأنعام: ٣٥.

(٤) همع الهوامع ٢/٦٢.

(٥) يس: ١٩.

(٦) همع الهوامع ٢/٦٢.

٣٠ - المبحث الثلاثون

(يتعلق بإعراب ﴿من يتقى ويصبر﴾ وأمثالها)

أ - الآية الكريمة:

﴿ قالوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ، قال: أنا يَوْسُفُ وهذا أخي قد مَنْنَ اللهُ علينا، إِنَّه مَنْنَ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللهُ لا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى «إِنَّه مَنْنَ يَتَّقِي» بإثبات الياء في «يتقى» على قراءة ابن كثير، فقد جاء الفعل مسبوقة باسم شرط جازم، وعطف عليه فعل مجزوم وهو قوله تعالى: ﴿ وَيَصْبِرُ ﴾، وفي هذا تعارض مع ما تواضع عليه النحاة، ولهذا فإنهم عمدوا إلى تأويل الآية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قرأها جمهور السبعة بحذف الياء ﴿ إِنَّه مَنْنَ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ ﴾، وقرأها ابن كثير^(٢) بإثبات الياء «مَنْنَ يَتَّقِي»، وهي موضع الدراسة.

التأويل الأول: يتضح في أن النحاة جعلوا ﴿ مَنْنَ ﴾ اسماً موصولاً،

(١) البحر المحيط ٣٤٢/٥، والجامع ٢٥٦/٩ - وحاشية الجمل ٤٧٩/٢.

(٢) المصدر السابق ٣٤٢/٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٥٦/٩.

وعلى هذا فالفعل «يتقي» مرفوع بالضمّة المقدّرة، لأنه صلة لاسم الموصول، وثبات الياء على هذا التخريج لا شيء فيه، لأن الفعل «يتقي» غير مسبوق بجازم، إلا أن هذا التأويل أوقعهم في تأويل آخر، إذ الأخذ به يؤدي إلى الاصطدام بقاعدة أخرى، وهي أن الفعل ﴿ وَيَصْبِرُ ﴾ مجزوم وهو معطوف على الفعل المرفوع «يتقي» ولكن هؤلاء النحاة تأولوا هذا الموضع من الآية الكريمة وجعلوها تأويلات ثلاثة.

١ - التأويل الأول: وعندهم أن ﴿ من ﴾ اسم موصول، والفعل ﴿ ويصبر ﴾ معطوف على المعنى لأن ﴿ مَنْ ﴾ تتضمن معنى الشرط، وقاسوا هذا على قوله تعالى: ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾^(١) فالفعل ﴿ أكن ﴾ معطوف على موضع الفاء ﴿ فأصدق ﴾، لأن تقدير الآية «إن أخرتني أصدق وأكن».

وبهذا التأويل أخذ الفارسي حين قال^(٢): «تجعل ﴿ مَنْ ﴾ موصولة، فيكون بمنزلة الذي يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى، لأن مَنْ يتقي إذا كان من منزلة الذي بمنزلة الجزاء الجازم، بدلالة أن كل واحد منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك جاز أن يعطف عليه، كما يعطف على الشرط المجزوم لكونه بمنزلة فيما ذكرنا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ فأصدق وأكن ﴾».

وقال مكّي بن أبي طالب: «فأما ما رواه قبل عن قراءة ابن كثير أنه قرأ يتقي»، فإن مجازة جعل ﴿ مَنْ ﴾ بمعنى الذي، فرفع يتقي لأنه صلة لمن، وعطف ﴿ ويصبر ﴾ على معنى الكلام، لأن ﴿ مَنْ ﴾ وإن كانت «الذي»

(١) المنافقون ١٠.

(٢) مجمع البيان مجلد ٤، ج ١٣/١١٠.

ففيها معنى الشرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها في أكثر المواضع، فلما كان فيها معنى الشرط عطف ﴿ ويصبر ﴾ على ذلك المعنى، فجزمه^(١).

واختاره ابن الأنباري^(٢)، والعكبري^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن هشام^(٥).

٢ - التأويل الثاني: سكنت الراء في ﴿ يصبر ﴾ لتوالي الحركات بالنظر إلى ما بعده من الحركات، وحقه الرفع لأنه معطوف على الفعل المضارع المرفوع «يتقي».

قال الفارسي: «يجوز أن تقدّر الضمة في قوله: ﴿ ويصبر ﴾ ونحذفها للاستخفاف، كما يخفف نحو: عضد وسبع، وجاز هذا في حركة الإعراب كجوازه في حركة البناء»^(٦).

وقال العكبري^(٧): «جعل ﴿ مَنْ ﴾ بمعنى الذي، فالفعل على هذا مرفوع، ﴿ وَيَصْبِرُ ﴾ بالسكون فيه وجهان: أحدهما أنه حذف الضمة لثلاث توالي الحركات».

وقال ابن هشام: «مَنْ موصولة لأنها شرطية، وسكون الراء من يصبر لتوالي حركات»^(٨) «الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً»^(٩).

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٣٩١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٥.

(٣) إملاء ما مَنْ به الرحمن ٢/٥٨ ط ١٩٧٩.

(٤) شرح المفصل ١٠/١٠٦.

(٥) شرح شذور الذهب ص ٦٣.

(٦) مجمع البيان مجلد ٤ ج ١٣/١١٠.

(٧) إملاء ما مَنْ به الرحمن ٢/٥٨ ط ١٩٧٩.

(٨) الفاء والهمزة في فإن والباء والراء في يصبر.

(٩) شرح شذور الذهب، ص ٦٣.

٣ - التأويل الثالث: (مَنْ) اسم موصول ويصبر سكن لأنه وصل بنية الوقف.

قال العكبري: «نوى الوقف عليه، وأجرى الوصل مجرى الوقف»^(١) وذكر ابن هشام أن من موصولة، وسكنت الراء من ﴿ويصبر﴾ لأنه وصل بنية الوقف^(٢)، فهذه تأويلات ثلاثة فيمن جعل ﴿مَنْ﴾ اسماً موصولاً.

التأويل الثاني فيمن جعل ﴿مَنْ﴾ شرطية: يرى أصحابه أن ﴿مَنْ﴾ شرطية جازمة، وحذفت الياء من الفعل «ويتقي» لأنه معتل الآخر، ولكن الياء الموجودة في قراءة ابن كثير هي الياء المشبعة عن كسرة القاف^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب فريق من النحاة إلى أن الآية الكريمة لا تأويل فيها، ووجهها توجيهاً حسناً حين قالوا: إن إثبات الياء في حال الجزم لغة، وإنما الذي حذف هو الحركة المقدرة على الياء^(٤).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة رأي الفريق الذي رفض تأويلها، وأجاز في الآية جعل (مَنْ) شرطية جازمة، وأن الفعل «يتقي» مجزوم، وثبتت فيه الياء حملاً للمعتل على الصحيح.

ومما يقوي اختياري وترجيحي هذا أن طائفة كبيرة من النحاة الأعلام قد أخذ به وأثبتته فيها هو ذا العكبري يقول:
«قدر الحركة على الياء، وحذفها بالجزم، وجعل حرف العلة كالصحيح في ذلك»^(٥).

(١) إملاء ما من به الرحمن ٥٨/٢.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٦٣.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٠، إملاء ما من به الرحمن ٥٨/٢ والبحر المحیط ٥/٣٤٢، شرح مجمع
مجلد ٥ ج ١٣/٥٠.

(٤) البحر المحیط ٥/٣٤٣ وشرح الكافية ٢/٢٣٠.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٥٨/٢ ط ١٩٧٩.

وقال ابن مالك: «وربما قدر جزم الياء في السّعة»^(١)، واستشهد ابن عقيل على هذا القول بقراءة ابن كثير»^(٢).

وقال الرضي: «وربما جاء (لم يأتي) في السّعة»^(٣).

وقوى ابن هشام هذا التوجيه فقال^(٤): «الظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح، كقراءة قبل «إنه من يتقي ويصبر».

ويعرض أبو حيان لأوجه التأويل المختلفة ثم يختار هذا التوجيه وإلى هذا يشير بقوله:

«والأحسن من هذه الأقوال أن يكون يتقي مخرجاً على لغة وإن كانت قليلة، ولا يرجع إلى قول أبي علي: «وهذا مما لا يحمل عليه لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام» ا.هـ. لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة»^(٥).

وقال السيوطي^(٦): «إنه لبعض العرب، وخرج عليه قراءة «ولا تخف دركاً ولا تخشى» «إنه من يتقي ويصبر».

وتحدث السمين الحلبي عن الآية الكريمة فقال: «وأما قراءة قبل فاختلف الناس فيها على قولين أجودهما إثبات حرف العلة في الجزم لغة لبعض العرب»^(٧).

(١) شرح التسهيل ٣٧/١.

(٢) المصدر السابق ٣٧/١.

(٣) شرح الكافية ٢٣١/٢.

(٤) مغني اللبيب ص ٩١٦ ت: مازن المبارك.

(٥) البحر المحيط ٣٤٣/٥ الرياض.

(٦) همع الهوامع ٥٢/١.

(٧) حاشية الجمل ٤٧٩/٢.

ومما جاء في كلام العرب قول الشاعر:

ألم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(١)

والشاهد فيه أنه أثبت الياء في «يأتيك» مع أنه سبق بالحرف الجازم

«لم» ومنه قول الشاعر:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثَم جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٢)

فقد أثبت حرف العلة في «تهجو» مع أنه مسبق بحرف جازم:

ومنه قول الشاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(٣)

والشاهد فيه قوله «ولا ترضاه» فقد أثبت حرف العلة «الألف»، وكان

من حقه أن يقول «ولا ترضها».

وفيه أيضاً قول الشاعر:

مَا أَنْسَى لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عَيْشَتِي مَا لَاحَ بِالْمِعْرَاءِ رِيْعُ سَرَابٍ^(٤)

وكان يجب أن يحذف حرف العلة من «لا أنساه» لأنه جواب الشرط.

ويكفي من السماع أنه ورد في القرآن الكريم في موضعين:

الأول: قوله تعالى ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾.

والثاني: قوله سبحانه ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(٦).

(١) الكتاب ٣/٣١٥-٣١٦ ت: هارون - اللبون: ذات اللين.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٠٥ وزبان: اسم رجل.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٠٦.

(٤) شرح المفصل ١٠/١٠٤: ريع السراب: اضطرابه - المعراء: أرض ذات حجارة.

(٥) طه: ٧٧.

(٦) يوسف: ٩٠.

وكلتا القراءتين قراءة سبعة متواترة.

أما التأويلات التي ذكرتها فهي في معظمها متكلفة، ومنها القول بأن مَنْ اسم موصول، و ﴿يَصْبِرُ﴾ معطوف على المعنى لأن مَنْ اسم موصول يتضمن معنى الشرط، ووصفي لهذا التأويل بالتكلف لعدة وجوه:

الأول: إن الأخذ بهذا التأويل يوقعنا في تأويل آخر وهو قوله تعالى ﴿وَيَصْبِرُ﴾ إذ يكون معطوفاً على فعل مرفوع.

ومنها أيضاً أن العطف على المعنى فيه تمحل ظاهر، إذ كيف يعطف الفعل المجزوم ﴿وَيَصْبِرُ﴾ على المعنى، ولا أثر لذلك المعنى الجازم في الآية الكريمة؟؟.

الثاني: إن قياس هذه الآية الكريمة على قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) قياس لا يصح، إذ الفعل ﴿وَأَكُنْ﴾ واقع في جواب التمني الذي يتضمن معنى الشرط، أما في هذه الآية الكريمة، فليس هناك من دليل على تضمين الجملة معنى الشرط، إلا القول بأن ﴿مَنْ﴾ اسم موصول فيه معنى الشرط، وهذا القول صحيح من جهة اتصال خبره بالفاء، ولكنه لا يعلل عطف «ويصبر» على المعنى.

* * *

ب - الآية الكريمة:

﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسِرْ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا، لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧].

(١) المنافقون: ١٠.

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿ ولا تخشى ﴾ فقد قرأ حمزة^(١) « لا تخف دركاً ولا تخشى » ، بجزم الفعل « تخف » ، وإبقاء حرف العلة في الفعل ﴿ ولا تخشى ﴾ ، مع أنه معطوف على الفعل المجزوم قبله ، وفي هذا اصطدام بالقاعدة النحوية ، فعمد النحاة إلى تأويلها .

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن الفعل ﴿ ولا تخشى ﴾ معطوف على الفعل « ولا تخف » وهو مجزوم بحذف حرف العلة ، إلا أن حرف المد الموجود فيه ، جاء نتيجة لإشباع الفتحة قبلها ، وهي حركة الشين ، وذلك موافقة لرؤوس الآي التي قبلها ، وممن أخذ بهذا التأويل ابن خالويه ، إذ قال في كتابه «الحجة»: «والوجه الآخر أنه لما طرح الياء ، أشبع فتحة الشين فصارت ألفاً ، ليوافق رؤوس الآي التي قبلها بالألف»^(٢) .

وقال ابن الأنباري: «أثبتت الألف ليطابق بين رؤوس الآي ، فأشبع الفتحة ، فتولدت منها ألف كقول الشاعر:

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزح

أي بمنتزح ، فأشبع الفتحة ، فنشأت الألف»^(٣) .

وقال العكبري: «نشأت الألف لإشباع الفتحة ، ليوافق رؤوس الآي»^(٤) .

وقال أبو حيان^(٥): «وأما على قراءة الجزم ، فخرج على أن الألف جيء

(١) الحجة - ابن خالويه ص ٢٤٥ والنشر - ابن الجزري ٣٢١/٢ دار الكتب العلمية

(٢) الحجة - ابن خالويه ص ٢٤٥ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٥١/٢ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٨٩٨/٢ ت: البحوي .

(٥) البحر المحيط ٢٦٤/٦ .

بها لأجل أواخر الآي فاصلة، نحو قوله تعالى ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ وبه أخذ السمين^(١)، والضاوي^(٢)، والبيضاوي^(٣).

التأويل الثاني: يتركز هذا التأويل في جعل «جملة ولا تخشى مستأنفة منقطعة عما قبلها، وعليه فلا ارتباط بين الفعلين «لا تخف، ولا تخشى» من حيث الإعراب، وممن أخذ به الفراء، وقد أشار إلى هذا في معانيه بقوله: «قرأ حمزة: لا تَخَفْ دركاً ولا تخشى»، فجزم على الجزاء، ورفع ولا تخشى على الاستئناف كما قال: ﴿يُولُوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾^(٤)، واستأنف فهذا مثله^(٥).

ومذهب النحاس في الآية الكريمة أنه لا يجوز فيها إلا الرفع على القطع، استمع إليه وهو يقول:

«فأما ولا تخشى إذا جزمت لا تخف، فللنحويين فيه تقديران: أحدهما وهو الذي لا يجوز غيره، أن يكون مقطوعاً من الأول»^(٦).

وقال ابن خالويه^(٧) في تخريجه للآية الكريمة:

فإن قيل فما حجة حمزة في إثبات الياء في ﴿تخشى﴾، وحذفها علم الجزم؟ فقل له: في ذلك وجهان أحدهما: أنه استأنف ﴿ولا

(١) حاشية الجمل على الجلالين ١٠٤/٣.

(٢) حاشية الضاوي ٦٠/٣.

(٣) تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب ٢١٨/٦.

(٤) آل عمران ١١١.

(٥) معاني القرآن ١٨٧/٢.

(٦) إعراب القرآن - النحاس ٣٥١/٢.

(٧) الحجة - ابن خالويه ص ٢٤٥.

تخشى ﴿، ولم يعطفه على أول الكلام، فكانت «لا» فيه بمعنى ليس كما في قوله تعالى ﴿ فلا تنسى ﴾^(١)..

وتبعهم في هذا التأويل كل من مكي بن أبي طالب، وابن الأنباري فقال الأول^(٢): «ومن جزم تخاف وهو حمزة، جعله جواب الأمر وهو فاضرب، والتقدير: إن تضرب لا تخف.. ويرتفع ولا تخشى على القطع، أي وأنت لا تخشى غرقاً».

وقال ابن الأنباري: «أن يكون مستأنفاً وتقديره»: «وأنت لا تخشى» فيكون خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال^(٣). وإلى هذا التأويل ذهب الرازي^(٤)، والعكبري^(٥)، وأبو حيان^(٦).

التأويل الثالث: يرى بعض النحاة أن قوله تعالى ﴿ ولا تخشى ﴾ معطوف على قوله «ولا تخف»، وبقيت حرف العلة مع جزم الفعل، لأن ذلك جائز في بعض اللغات. وبه أخذ أبو زكريا الفراء^(٧) حيث قال: «ولو نوى حمزة بقوله ﴿ ولا تخشى ﴾ الجزم، وإن كانت فيه الياء كان صواباً كما قال الشاعر:

هُزَى إِلَيْكَ الْجِدْعَ يَجْنِيكَ الْجَنَى

وكان ينبغي أن يقول: يَجْنِيكَ.

(١) الأعلى : ٤ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٧٠ وقول مكي بأن الفعل لا تخف مجزوم لأنه جواب الأمر فيه بعد لأن الفعل مجزوم بلا الناهية.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٠ - ١٥١ .

(٤) مفاتيح الغيب ٢٢/ ٩٢ .

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٨٩٩ ت: البجاوي .

(٦) البحر المحيط ٦/ ٢٦٤ .

(٧) معاني القرآن ٢/ ١٨٧ .

وأُشِدُّ بَعْضَهُمْ فِي الْوَاوِ:

هَجَّوَتْ زَبَانَ ثُمَّ جِئَتْ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (١)

ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونِ بَنِي زِيَادِ (٢)

والشاهد في البيتين السابقين، أنه أبقى حرف العلة متصلاً بالفعل، مع سبقه بحرف جازم «لم تهجو، ألم يأتيك».

وقال أبو حيان:

«على أنه مجزوم بحذف الحركة المقدرة على لغة من قال: «ألم يأتيك» وهي لغة قليلة (٣).

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة القول بأن الفعل «ولا تخشى» جزم مع بقاء حرف العلة لأن ذلك لغة. وقد بينتُ سبب اختياري لهذا التوجيه عند حديثي عن قوله تعالى «إنه من يتقى ويصبر» كذلك فإن القول بأن الفعل ﴿ولا تخشى﴾ جزم بحذف حرف العلة، والألف المتصلة به ناتجة عن إشباع حركة الفتحة في الشين، لتناسق رؤوس الأي في السورة الكريمة قول متكلف من وجهين اثنين:

الأول: إن قياس القرآن على بيت شعري جاءت فيه الفتحة مشبعة قياس ضعيف، فالبيت الذي استشهد به أصحاب هذا التأويل وهو قول الشاعر:

ومن ذم الرجال بمنتزاح.

(١) معاني القرآن ١٨٨/٢.

(٢) همع الهوامع ٥٢/١، وشرح الأشموني ٩٥/١، والبيت لقيس بن زهير.

(٣) البحر المحيط ٢٤٤/٦.

لا أسلم به، لأن كلمة «بمنتزاح» اسم غير مسبوق بشيء يوجب حذف الألف فيه، بينما الكلمة في الآية الكريمة فعل معتل الآخر «وهو معطوف على فعل مجزوم».

الثاني: زعم أصحاب هذا التأويل أن الألف في ﴿ولا تخشى﴾ جيء بها لتوافق رؤوس الآي قياساً على ﴿فأضلونا السبيلاً﴾^(١) و﴿تَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^(٢)، فهذا قياس مع الفارق، لأن الكلمتين اللتين وردتا في الآيتين السابقتين جاءتا في صيغة الاسم، ولم تسبقا كذلك بشيء يوجب حذف الألف من آخرها، بينما الآية التي نحن بصدد الحديث عنها، جاءت فيها الكلمة في صيغة الفعل المجزوم، فبان الفرق بينهما.

* * *

(١) الأحزاب : ٦٧ .

(٢) الأحزاب : ١٠ .

٣١ - المبحث الحادي والثلاثون

(وقوع الاسم المرفوع بعد إن الشرطية)

الآية الكريمة:

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٦].

العرض المركز:

مذهب البصريين في الآية الكريمة أنهم لا يجيزون أن يلي حرف ﴿ إن ﴾ اسم يكون مبتدأ خلافاً للكوفيين الذين قالوا بالجواز، ولهذا فإن المانعين تأولوها بما يتفق مع قواعدهم النحوية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

مذهب البصريين وأتباعهم أن الآية الكريمة على تقدير فعل محذوف، «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك»، ف ﴿ أحد ﴾ فاعل للفعل المحذوف ﴿ استجارك ﴾، وقد فسر بالفعل المذكور في الآية.

قال الزجاج في كتابه «إعراب القرآن»: ومن حذف الفعل قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ أي إن استجارك أحد^(١).

(١) إعراب القرآن - الزجاج ١/٣٧.

ونقل عنه أنه خطأ مذهب الكوفيين بقوله: «ومن زعم أنه يرفع ﴿أحد﴾ بالابتداء فقد أخطأ، لأن ﴿إن﴾ الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء، ويعمل فيما بعده»^(١).

وإليه ذهب النحاس^(٢)، والطوسي^(٣)، والزمخشري بقوله^(٤): «﴿أحد﴾ مرتفع بفعل الشرط مضمراً، يفسره الظاهر، تقديره «وإن استجارك أحد استجارك»، ولا يرتفع بالابتداء، لأن ﴿وإن﴾ من عوامل الأفعال لا تدخل على غيره».

وقال ابن الأنباري:

«ارتفع ﴿أحد﴾ بفعل مقدر دل عليه الظاهر، وتقديره: «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك» لأن ﴿إن﴾ أم حروف الشرط، فاقتضت الفعل، فوجب تقديره، فارتفع الاسم بعده، لأنه فاعله»^(٥).

واختار هذا التأويل أيضاً الرازي^(٦) والعكبري^(٧) وابن يعيش^(٨) وعد ابن الحاجب مذهب الكوفيين في الآية شاذاً، وأيد رأي جمهور النحاة فقال:

ووفق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ﴿إن﴾ وما تضمن معناها من الأسماء أن يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً، فهو عند الجمهور - مرفوع بفعل مضمير يفسره

(١) مجمع البيان مجلد ٧ ج ١٥/١٠.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ٥/٢.

(٣) تفسير التبيان - مجلد ٥ ج ١٧٤/١٠.

(٤) الكشاف ١٧٥/٢.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٤/١.

(٦) مفاتيح الغيب ج ١٥/٢٢٧.

(٧) إملاء ما من به الرحمن ١١/٢ ط ١٩٧٩.

(٨) شرح المفصل ج ٩/٩ - ١٠.

ذلك الفعل الظاهر، ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع إن زيد لقيته إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ»^(١).

ونقل السيوطي^(٢) عن ابن مالك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، وجعل منه في شرح الكافية قوله تعالى ﴿وإن أحد من المشركين﴾ وعند ابن هشام^(٣)، وابن عقيل^(٤) أن الجملة التي تلي ﴿إن﴾ يجب أن تكون فعلية.

ومن المحدثين الذين وافقوا البصريين في مذهبهم الأستاذ عباس حسن^(٥)، فعنده أن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف، كقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره...﴾ والتقدير «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك».

توجيه الآية الكريمة:

«مذهب الكوفيين أن لا تأويل في الآية الكريمة، ف ﴿أحد﴾ مرفوع على أنه مبتدأ، أو أنه مرفوع بالفعل المذكور من غير تقدير فعل»^(٦).

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة قول الكوفيين إن ﴿أحد﴾ مرفوع بالابتداء، ويقوي هذا السماع الوارد في القرآن الكريم، وكلام العرب نثره

(١) الكافية ٢/٢٥٥.

(٢) همع الهوامع ٢/٦٢.

(٣) شرح شذور الذهب، ٣٤٤.

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٣٧٠.

(٥) النحو الوافي ٢/١٤٤.

(٦) الإنصاف ٢/٦١٥-٦١٦ ط ١٩٦١/٤.

وشعره، ففيه تلي الاسم مرفوعاً بعد أن الشرطية. فمن القرآن الكريم قوله تعالى ﴿إِنَّ امْرَأَتَهُ لَمِ نَكَتَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (١).
وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ امْرَأَتَهُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ (٢).

ومن الشعر قوله ج: «إِنَّ كَذِبٌ نَجَى فَصِدْقٌ أُخْلِقُ» (٣).

ومن الشعر قول سويد بن كراع:

فإن أنتمأ أحكمتماني فازجرا أراهط تؤذيني من الناس رضعاً (٤)
وقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي (٥)

وقول الشاعر:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الأوائل (٦)

وقول الشاعر:

يثنى عليك وأنت أهل ثنائيه ولديك إن هو يستزدك مزيد (٧)

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) النساء: ١٢٨.

(٣) مجمع الأمثال ٦٩/١.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٤/٤٨٤ ت: عبد الحميد وزميلاه، الرضع: التدم.

(٥) النحو الوافي ١٤٣/٢.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١/١٤٠.

(٧) همع الهوامع ٥٩/٢.

وقول الشاعر:

وإن هو لم يحصل على النفس ضيمها^(١).

ومن أدلة القياس التي اعتمد عليها الكوفيون في جواز مجيء الجملة الاسمية بعد «إن» قولهم: «إنما جوزنا تقديم المرفوع مع «إن» خاصة، وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها»^(٢).

وهذا الذي أثبتته الكوفيون ذكره سيويه في الكتاب بقوله: «هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل.. واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال... ويجوز الفرق في الكلام في «إن» إذا لم تجزم في اللفظ.. وإنما جاز الفصل ولم يشبه (لَمْ) لأن (لَمْ) لا يقع بعدها فَعَلٌ، وإنما جاز هذا في «إن» لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ، وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام لأنها ليست كإن»^(٣).

وجاء السيوطي ليثبت ذلك بقوله: «تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله والتفسير بعده مع غير «إن» من الأدوات ضرورة، وشائع وقوع ذلك مع «إن» وحدها.. واختصت بذلك لأنها أم الباب»^(٤).

ويستفاد من هذا أنه لا خلاف بين مذهب البصريين والكوفيين في جواز أن يلي أداة الشرط «إن» اسم، ولكن الخلاف في إعراب ذلك الاسم، أهو فاعل مقدر يفسره المذكور كما هو مذهب البصريين، أم هو مرفوع بالابتداء أم أنه مرفوع بالفعل المذكور نفسه دون حاجة إلى تقدير فعل؟.

* * *

(١) المصدر السابق ٥٩/٢.

(٢) الإنصاف ٦١٦/٢ ط ٩٦١/٤.

(٣) الكتاب ٤٥٦/١ - ٤٥٧ - ٤٥٨ بولاق.

(٤) همع الهوامع ٥٩/٢.

٣٢ - المبحث الثاني والثلاثون

(هل ينبنى الظرف مع إضافته الى فعل معرب ؟)

الآية الكريمة:

﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾
[المائدة : ١١٩].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿يَوْمٌ﴾ على قراءة النصب، فقد جاء الظرف مبنياً على الفتح، وهو مضاف الى جملة فعلية مصدرية بفعل مضارع معرب ومذهب جمهور البصريين^(١) أنهم لا يجيزون البناء إلا إذا أضيف الظرف الى فعل ماضٍ، بينما يلزمه الرفع إذا أضيف الى جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا عمدوا إلى تأويل الآية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قرأ الجمهور الآية برفع الظرف ﴿يَوْمٌ﴾، وقرأها نافع^(٢) بالنصب ﴿هذا يومٌ﴾.

(١) مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٥، وابن عقيل ٢/٦٠.

(٢) الكشف ١/٤٢٣ جامع البيان ١١/٢٤١، ومفاتيح الغيب ١٢/١٣٨ والجامع ٦/٣٧٩.

ورفض المبرد^(١) هذه القراءة جملة وتفصيلاً لأنها لا تتفق مع قاعدته النحوية.

قال أبو جعفر النحاس: «قال إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد: إن هذه القراءة لا تجوز لأنه نصب خبر الابتداء ولا يجوز فيه البناء»^(٢).

وفي الآية تأويلان:

التأويل الأول: يتمثل في جعل البصريين ومن تبعهم قوله تعالى: ﴿يَوْمَ﴾ ظرفاً، والعامل فيه «قال».

وإلى هذا ذهب أبو إسحاق الزجاج بقوله: «فأما قوله: «هذا يومٌ ينفع الصادقين، فانتصابه إنما على أن يكون ظرفاً لقال أي «قال الله هذا في ذلك اليوم»^(٣).

واختاره ابن خالويه، فقال في الحجة: «الحجة لمن نصب أنه جعله ظرفاً للفعل، وجعل هذا إشارة إلى ما تقدم من الكلام، يريد والله أعلم: هذا الغفران والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم»^(٤).

وارتضاه مكي بن أبي طالب فقال في كتابه «مشكل إعراب القرآن»: «فأما من نصب يوماً فإنه جعله ظرفاً للقول، وهذا إشارة إلى القصص والخبر الذي تقدم، أي يقول الله هذا الكلام في يوم ينفع، فهذا إشارة إلى ما تقدم من القصص»^(٥).

ورد الرضي قول الكوفيين بقوله^(٦): «ولا حجة لهم فيما ثبت في

(١) إعراب القرآن - النحاس ٥٣٣/١ والجامع ٣٨٠/٦.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ٥٣٣/١.

(٣) إعراب القرآن - الزجاج ٨١٤/٣.

(٤) الحجة ابن خالويه ص ١٣٦.

(٥) مشكل إعراب القرآن، ٢٤٤/١ - ٢٤٥.

(٦) شرح الكافية ١٠٧/٢.

السبعة من فتح قوله: ﴿هذا يوم﴾ لاحتمال كونه ظرفاً، والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع».

التأويل الثاني: يتضح هذا التأويل في جعل ﴿يوم﴾ ظرفاً متعلقاً بخبر محذوف تقديره: هذا واقع يوم ينفع^(١).

توجيه الآية الكريمة:

لم يؤول الكوفيون^(٢) الآية الكريمة كما فعل البصريون وأتباعهم، ووجهها توجيهاً مقبولاً حين جعلوا ﴿يوم﴾ ظرفاً مبنياً واقعاً في محل رفع خبر لاسم الإشارة «هذا»

وإليه ذهب الكسائي^(٣)، والفراء الذي أشار إلى هذا الجواز بقوله: «يجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب مضى يومئذ بما فيه»^(٤).

ولأبي علي الفارسي في الآية الكريمة رأيان، فأما الرأي الأول فقد وقف فيه إلى جانب الكوفيين، ونقله ابن عقيل حين قال: «وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي»^(٥).

وأما الرأي الثاني فقد نقله عنه الطبرسي في كتابه «مجمع البيان»، وذكر فيه أن الفارسي يرفض جعل الظرف «يوم» مبنياً في محل رفع خبر لاسم الإشارة «هذا»، لأن المضاف في الآية الكريمة معرب وهو قوله تعالى «ينفع»^(٦).

(١) إعراب القرآن - الزجاج ٨١٤/٣، والبيان ٣١١/١، وإملاء ما من به الرحمن ٤٧٧/١، ٤٧٧/١، ت: البجاوي.

(٢) انظر مذهب الكوفيين في هذه المسألة في: مشكل إعراب القرآن ٢٤٥، وحاشية الجمل ٥٤٧/١، ٣٠٧/٣.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ٥٣٣/١.

(٤) معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٥٩/٢.

(٦) مجمع البيان الطبرسي مجلد ٢ ج ٢٤٩/٦.

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين فقال:

وَابْنِ أَوْ اعْرَبَ مَا كَاذٌ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْنَا مَتَلُو فِعْلٍ بُنْيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مَعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا^(١)

قال ابن عقيل في شرحه للألفية: «أشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب، والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض، أم جملة فعلية صدرت بمضارع، أم جملة اسمية نحو: هذا يومٌ جاء، ويومٌ يقوم عمرو، أو يومٌ بكر و قائم»^(٢).

الترجيح:

الراجح عندي في هذه المسألة جواز بناء الظرف إذا تلي بجملة فعلية، وذلك لما جاء في السماع كما في هذه القراءة السبعية المتواترة، ولقد رأيت ابن هشام يقوي مذهب المجيزين بقوله^(٣): «والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾».

وقال السيوطي: «وأيد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع»^(٤).

وعلق ابن عقيل على قول ابن مالك: ومن بنى فلن يفندا فقال: «أي فلن يغلط، وقد قرئ في السبعة ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾ بالفتح على البناء»^(٥).

ومع ما ذكرته فإنني أميل بعد التوجيه إلى تأويل البصريين في جعل الظرف متعلقاً بالفعل «قال الله»، وهو تأويل مقبول حسن.

* * *

(١) الألفية على ابن عقيل ٥٨/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٥٩/٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٢٧٢، ت: مازن المبارك.

(٤) همع الهوامع ٢١٨/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٦٠/٢.

٣٣ - المبحث الثالث والثلاثون

(يتعلق بإعراب ﴿آمنوا خيراً لكم﴾ وأمثالها)

الآية الكريمة:

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَثَامِنُوا خَيْراً لَكُمْ وَإِنْ
تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ .
[النساء: ١٧٠].

وقال سبحانه: ﴿أَنْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿خيراً لكم﴾، إذ لا يصح
تسليط آمنوا عليه^(١)، كما أنه وقع في موضع جواب الطلب، ولهذا تأولها
النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يتمثل في أن ﴿خيراً﴾ منصوب بفعل مضمر محذوف
تقديره: ائتوا خيراً لكم، وإلى هذا التأويل ذهب الخليل حين قال:

«فكانك قلت انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت

(١) حاشية الجمل ٤٥١/١.

أنتك إذا قلت له: أنته، أنتك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال أنته، فصار بدلاً من قوله أنت خيراً لك، وادخل فيما هو خير لك»^(١).

وقال سيبويه^(٢) «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إضمار ﴿انتهوا خيراً لكم﴾، ووراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر، ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة:

فَوَاعِدِيهِ سَرَحْتِي مَالِكٍ أَوْ الرَّبِّي بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا
وإنما نصبت خيراً لك، وأوسع لك، لأنك حين قلت: أنته فأنت تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في آخر».

وقال الزجاج: ﴿فآمنوا خيراً لكم﴾، أي فآمنوا واثتوا خيراً لكم»^(٣).

وأخذ ابن الأنباري بهذا التأويل، واستشهد عليه بقول الشاعر:

تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غُدَا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ^(٤)
والشاهد فيه قوله «أجدر» إذ التقدير فيه اثتي مكاناً أجدر.

وجعل ابن الحاجب الآية منصوباً على حذف الفعل سماعاً، وقد أشار إلى ذلك في الكافية حين قال^(٥):

(١) الكتاب ٢٨٣/١ - ٢٨٤، ط ١٩٧٧، ت: هارون.

(٢) المصدر السابق ٢٨٢/١ - ٢٨٣، سرحتي مالك: شجرتان لمالك، لا اسم مكان، والسرحة واحدها سرح، وهو كل شجر عظيم لا شوك له، والشاهد فيه نصب «أسهلاً» بإضمار فعل دل عليه مما قبله.

(٣) إعراب القرآن - الزجاج ١٩/١.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٩/١.

(٥) الكافية ١٢٩/١.

«وقد يحذف الفعل لقريئة جوازاً ووجوباً في أربعة مواضع، الأول سماعي نحو: ﴿وانتهوا خيراً لكم﴾».

وقال ابن هشام^(١): «ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو: «انتهوا خيراً لكم»، أي «وأتوا خيراً لكم».

وممن أخذ به أيضاً السيوطي^(٢)، والبيضاوي^(٣).

التأويل الثاني: نسب هذا الوجه من التأويل الى الكسائي^(٤)، وعنده

أن ﴿خيراً﴾ منصوب لأنه خبر كان المحذوف مع اسمها، وتقدير الآية على هذا التخريج «آمنوا يكن الإيمان خيراً لكم».

وبه قال أبو عبيد^(٥)، ودافع ابن الأنباري عن وجهة نظر الكسائي^(٦)

فقال^(٧): «منصوب لأنه خبر يكن مقدرة، وتقديره: آمنوا يكن خيراً لكم،

وإنما جاز تقدير يكن ههنا، ولم يجز في قولهم زرنا أخانا على تقدير: تكن

أخانا، لأن من أمرك بالزيارة لا يوجب كون الأخوة بخلاف الأمر بالإيمان

والانتهاء عن الشر، فإنهما يدلان على الخير لمن آمن وانتهى، فبان الفرق».

ومن النحاة الذين دافعوا عن تخريج الكسائي، الفخر الرازي^(٨)،

والسمين^(٩) والصابوي بقوله^(١٠):

(١) مغني اللبيب ص ٨٢٧ ت : مازن المبارك .

(٢) همع الهوامع ١/١٦٨ .

(٣) تفسير البيضاوي على حاشية زاده ٨٤/٢ .

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ١/١٩ وروح المعاني مجلد ٢ ج ٦/٢٣ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/٢١٤ .

(٦) روح المعاني مجلد ٢ ج ٦ : ٢٣/٦ .

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٧٩ ، بتصرف يسير .

(٨) مفاتيح الغيب ١١/١١٤ .

(٩) حاشية الجمل ١/٤٥١ .

(١٠) حاشية الصاوي ١/٢٦١ .

«ويصح أن يكون خيراً لكان المحذوفة، والتقدير آمنوا يكن الإيمان خيراً وهو الأقرب».

كذلك أخذ به الشوكاني^(١)، وجعله أقوى الأقوال التي قيلت في تأويل الآية الكريمة.

التأويل الثالث: يتمثل في جعل كلمة «خيراً» منصوباً على أنه صفة لمصدر محذوف، وتقدير الآية: آمنوا إيماناً خيراً لكم، وانتهوا انتهاء خيراً لكم^(٢).

وصاحب هذا التأويل هو أبو زكريا الفراء، فقد قال في معانيه^(٣) «خيراً منصوب باتصاله بالأمر^(٤)، لأنه من صفة الأمر».

التأويل الرابع: نقل الطبري عن بعض نحوي الكوفة قولهم: نصب خيراً على الخروج مما قبله من الكلام^(٥)، لأن ما قبله من الكلام قد تم وذلك قوله: ﴿فآمنوا﴾ وقال: «قد سمعت بعض العرب تفعل ذلك في نحو كل خير كان تاماً، ثم اتصل به كلامٌ بعد تمامه، على نحو اتصال خير بما قبله فتقول: لتقومن خيراً لك، ولو فعلت ذلك خيراً لك، واتق الله خيراً لك»^(٦).

(١) فتح القدير ١/٥٤٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢١٤.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٥.

(٤) يريد أنه نائب عن المصدر فنصب لنصب المصدر، هامش معاني القرآن ١/٢٩٥.

(٥) قال الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «الخلاف أو الصرف أو الخروج اصطلاحات ثلاثة تلتقي

عند نقطة واحدة هي مخالفة اللفظ لما قبله مطلق مخالفة، وميدانها الأفعال والأسماء على

السواء» انظر أبو زكريا الفراء ص ٤٥٤، وقال الأستاذ محمود شاكر: الخروج في مصطلح

الكوفيين هو الحال انظر هامش تفسير الطبري ٧/٢٥، ٥/٢٥٣ - ٢٥٤، ٦/٥٨٦.

(٦) جامع البيان ٩/٤١٣: ت: شاكر.

الترجيح:

الرأي الراجح المقبول عندي هو ما ذهب إليه الكسائي من أن «خيراً»، منصوب لأنه خبر كان المحذوفة مع اسمها، وتقدير الآية عنده:

«آمنوا يكن الإيمان خيراً لكم، انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم»، ولا يضعف هذا التخريج معارضته كثير من النحاة فقد قال فيه المبرد^(١): «وقد قال قوم إنما هو على قولك يكن خيراً لكم، وهذا خطأ في تقدير العربية، لأنه يضمم الجواب ولا دليل عليه».

وقال العكبري^(٢): «هو غير جائز عند البصريين لأن كان لا تحذف هي واسمها، ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه، ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدر جواب شرط محذوف».

أقول إن هذه الأقوال والاعتراضات لا توهم تخريج الكسائي للآية الكريمة، وذلك من وجهين اثنين:

الأول: إن حذف كان مع اسمها جائز في هذه الآية الكريمة، وأستأنس هنا بقول ابن مالك:

وَيَحْدِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبْرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتِهَارٍ^(٣)
والآية الكريمة تفيد هذا الذي أشار إليه ابن مالك لأن تقديرها «إن تؤمنوا يكن خيراً لكم».

الثاني: إنني لا أسلم للمعترضين بأن الأخذ برأي الكسائي يؤدي إلى حذف الشرط وجوابه، فتقدير الآية عندهم: «إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً لكم»، ويمكن دفع ما ذكره بالاستشهاد بما قاله شيخ زاده في حاشيته^(٤).

(١) المقتضب - المبرد ٢٨٣/٣.

(٢) إملأ ما من به الرحمن ٤١١/١ ت: البجاوي.

(٣) شرح ابن عقيل ٢٩٣/٢.

(٤) حاشية شيخ زاده ٨٥/٢.

«ولا حاجة لنا في جزم يكن المقدر إلى إضمار شرط صناعي، وإن كان المعنى عليه، لأنه يكفي في جزمه وقوعه جواباً للأمر قبله، وهو قوله ﴿فآمنوا﴾، فإنك إذا قلت: زرني أكرمك، يكون قولك أكرمك مجزوماً لوقوعه جواباً للأمر من غير أن يقدر شرط صناعي».

والقول بأن جواب الطلب مجزوم للأمر قبله هو مذهب الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي^(١).

* * *

(١) منتهى الأرب ص ٣٤٥.

٣٤ - المبحث الرابع والثلاثون

(عطف الفعل على الاسم المشتق)

الآية الكريمة:

﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: ١٨].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿وأقرضوا﴾، فقد جاء معطوفاً على قوله ﴿المصدقين﴾ وبعض النحاة يمنع عطف الفعل على الاسم وإن كان مشتقاً، ولذلك تأولوا الآية الكريمة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

ذهبت طائفة من النحاة إلى منع جواز عطف الفعل على الاسم وإن كان مشتقاً كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، ومنهم كما قال السيوطي: «المازني، والمبرد، والزجاج، والسهيلي»^(١) ومن المانعين أيضاً الفارسي^(٢)، والرازي^(٣)، وأبو حيان^(٤).

(١) مع الهوامع ٢/١٤٠.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ٢/٦٨٥.

(٣) مفاتيح الغيب ٢٩/٢٣١.

(٤) البحر المحيط ٨/٢٢٣.

وفي الآية الكريمة تأولات أربعة هي :

التأويل الأول: يرى أصحابه أن جملة ﴿وأقرضوا الله﴾ جملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾.

وممن أخذ بهذا التأويل أبو علي الفارسي فقد قال في كتابه الحلبيات^(١) كما نقل عنه ذلك الزجاج: «وأما حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجوه عندي»^(٢).

واختاره ابن الأنباري فقال: ﴿وأقرضوا الله﴾ اعتراض بين اسم إن وخبرها وهو ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾، وجاز هذا الاعتراض لأنه يؤكد الأول^(٣).

ووقف الفخر الرازي عند هذه الآية طويلاً، وقبل أن يبدي رأيه فيها طرح هذا السؤال: «في الآية إشكال، وهو أن عطف الفعل على الاسم قبيح» فما الفائدة في التزامه ههنا؟^(٤).

ثم رد بعد ذلك قول الزمخشري في جعله الألف واللام على تقدير اسم الموصول، وأضاف يقول^(٥):

«والذي عندي فيه أن الألف واللام في ﴿المصدقين والمصدقات﴾ للمعهود، فكأنه ذكر جماعة معينين بهذا الوصف، ثم قبل ذكر الخبر أخبر عنهم بأنهم أتوا بأحسن أنواع الصدقة، وهو الإتيان بالقرض الحسن، ثم ذكر الخبر بعد ذلك وهو قوله: ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ ثم ختم رأيه في الآية بقوله^(٦):

(١) كتاب في النحو.

(٢) إعراب القرآن - الزجاج ٦٨٥/٢.

(٣) البيان في غريب القرآن ٤٢٢/٢.

(٤) مفاتيح الغيب ٢٣١/٢٩.

(٥) مفاتيح الغيب ٢٣١/٢٩.

(٦) المصدر السابق ٢٣١/٢٩.

«وأقرضوا الله هو المسمى بحشو اللوزينج كما في قوله:
إنَّ المثنانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

التأويل الثاني: ذهب بعضهم إلى أن جملة ﴿وأقرضوا الله﴾ جملة استثنائية، وعلى هذا فخير إنَّ محذوف تقديره: إن المصدقين والمصدقات يفلحون، وجملة ﴿يضاعف لهم﴾، في محل نصب صفة لقرضاً»^(١).

التأويل الثالث: تأول بعض النحاة الآية الكريمة فقال: إنَّ أَل في ﴿المصدقين﴾ في معنى اسم الموصول، وعلى هذا فتقدير الآية عندهم «إنَّ الذين اصدقوا» وبهذا التأويل أخذ الزمخشري فقال في كشافه:

«علامَ عطف قوله» ﴿وأقرضوا﴾؟ قلت على معنى الفعل في ﴿المصدقين﴾، لأن اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى اصدقوا، كأنه قيل: إنَّ الذين اصدقوا وأقرضوا»^(٢).

ونسبه الألويسي إلى أبي علي الفارسي، إلا أنني لم أطلع على هذه النسبة أو على ما يؤيدها من النصوص، وإنما وجدت نصاً مخالفاً لذلك حين قال الفارسي:

إنَّ قوله ﴿وأقرضوا الله﴾، لا يجوز أن يكون معطوفاً على الفعل المقدر في الموصول الأول، على أن يكون التقدير: إنَّ الذين اصدقوا وأقرضوا الله، وذلك أنه إذا قدرته هذا التقدير فقد فصلت بين الصلة والموصول بما ليس منهما، وما هو أجنبي... وذلك لفصل المصدقات المعطوف على ما بينهما»^(٤).

(١) روح المعاني مجلد ٩ ج ٢٧/١٨٢.

(٢) الكشاف ٦٥/٤.

(٣) روح المعاني مجلد ٩ ج ٢٧/١٨١.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٦٨٤/٢ - ٦٨٥.

وعند ابن الأنباري أن ﴿ وأقرضوا الله ﴾ معطوف على ما في صلة الألف واللام، على تقدير: إن الذين تصدقوا وأقرضوا^(١).

واختار هذا التأويل أيضاً أبو البقاء العكبري^(٢).

التأويل الرابع: يتمثل في تقدير اسم موصول محذوف قبل قوله تعالى: ﴿ وأقرضوا الله ﴾، وذلك الاسم معطوف على قوله: ﴿ المصدقين ﴾، ويكون تقدير الآية على هذا التأويل ﴿ إن المصدقين والمصدقات والذين أقرضوا ﴾ واختار هذا التخريج أبو حيان فقال في تفسيره:

«يخرج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه، لأنه قيل والذين أقرضوا، فيكون مثل قوله:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

يريد ومن يمدحه»^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

أجاز كثير من النحاة عطف الفعل على الاسم إذا كان مشتقاً، ومنهم أبو الحسن الأخفش فعنده «لو قلت: الضاربة أنا وقمت زيد؟ كان جائزاً»^(٤).

وأجازه ابن الأنباري^(٥) عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ أولم يروا إلى الطير فوقهم صافاتٍ، وَيَقْبِضْنَ ما يمسكهنَّ إلاَّ الرحمن ﴾^(٦) وعلل ذلك بقوله «عطف ههنا الفعل المضارع على اسم الفاعل لما بينهما من المشابهة».

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٢.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٥٦ ط ١/١٩٧٩.

(٣) البحر المحيط ٨/٢٢٣.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٢/٦٨٨.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٥١.

(٦) الملك: ١٩.

واختاره ابن الحاجب بقوله^(١): «يعطف الفعل على الاسم وبالعكس،
إذا كان في الاسم معنى الفعل، قال تعالى: ﴿فَالِقَ الْأُصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ
سَكَنًا﴾^(٢) على قراءة عاصم».

وأشار ابن مالك إلى الجواز في ألفيته فقال:
وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلًا^(٣)
وارتضاه ابن عقيل^(٤) بقوله: «يجوز أن يعطف الفعل على الاسم
المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه.. ومنه قوله تعالى: ﴿إِن الْمُصَدِّقِينَ
وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾».

وعند ابن هشام^(٥) أنه من الجائز عطف الفعل على الاسم كما في
قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتُ صُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾^(٦).

وممن أجازوه أيضاً السيوطي^(٧)، والأشموني^(٨)، والمكودي^(٩).

الترجيح:

يترجح عندي في هذه المسألة جواز عطف الفعل على اسم مشتق
وذلك لما يلي:

أولاً : ما جاء في السماع الصحيح، فمن القرآن الكريم:

- (١) الكافية ١/٣٢٨.
- (٢) سورة الأنعام: ٩٦.
- (٣) ألفية ابن مالك على شرح ابن عقيل ٢/٢٤٤.
- (٤) شرح ابن عقيل ٢/٢٤٤.
- (٥) أوضح المسالك ٦١/٣ ط ٩٦٦/٦.
- (٦) العاديات: ٣ - ٤.
- (٧) مع الهوامع ٢/١٤٠.
- (٨) شرح الأشموني ٣/١١٩.
- (٩) المكودي على حاشية ابن حمدون ٢/٢٨.

﴿فالمغيرات صباحاً، فأثرن به نقعاً﴾، وذلك بعطف أثرن على المغيرات^(١).

وقوله تعالى على قراءة ابن عامر^(٢) «فالق الاصبح رجعل الليل سكناً» وقوله سبحانه: ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ وذلك بعطف «يقبضن» على «صافات»^(٣).

ثانياً : إن النحاة الذين أجازوا العطف، لم يجيزوه على إطلاقه، وإنما شرطوا فيه أن يكون الاسم مشتقاً في معنى الفعل، فما دام اسم الفاعل أو اسم المفعول شبيهاً بالفعل، ويلزمه ما يلزم الفعل من مفعول أو نائب فاعل أو تعليق... فلا بأس من جواز عطف الفعل عليه.

وعندي أن العطف على الاسم كما قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله: «سهل لا مانع منه، وقد ورد في الثر العربي، بل ورد في أفصح كلام وهو القرآن الكريم»^(٤).

والتأويل المقبول عندي هو عطف جملة ﴿وأقرضوا﴾ على معنى الفعل. لأن معنى ﴿إن المصدقين﴾، إن الذين اصدقوا وأقرضوا ويليه القول بأن جملة ﴿وأقرضوا الله﴾ جملة اعتراضية بين اسم إن ﴿المصدقين﴾ وخبرها ﴿يضاعف لهم﴾ لأن الاعتراض كما قال الفارسي «قد شاع في كلامهم واتسع وكثر»^(٥)، أما القول بأن جملة ﴿وأقرضوا الله﴾ جملة استثنائية وأن الخبر

(١) شرح الكافية ٣٢٨/١ وشرح ابن عقيل ٢٤٤/٢ وحاشية الصبان ١١٩/٣.

(٢) شرح الكافية ٣٢٨/١.

(٣) أوضح المسالك ٦١/٣ والبيان - ابن الأنباري ٤٥١/٢.

(٤) منحة الجليل ٢٤٦/٢.

(٥) إعراب القرآن - الزجاج ٦٨٥/٢.

محذوف تقديره: إن المصدقين والمصدقات لا يفلحون ، وجملة ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ : صفة لقرضاً ، فإنني أترك الألوسي يرده بقوله : «ومن أنصف لم يرَ ذلك مما ينبغي أن يخرج كلام أدنى الفصحاء ، فضلاً عن كلام رب العالمين»^(١).

* * *

(١) روح المعاني مجلد ٩ ج ٢٧/١٨٢ .

٣٥ - المبحث الخامس والثلاثون

(إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب)

الآية الكريمة:

﴿وَمَا أَمْوَالِكُمْ وَلَا أَوْلَادِكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا، فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ الضَّعِيفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ آمَنَ﴾ فقد جعل الأخفش والكوفيون ﴿مَنْ﴾ بدلاً من الضمير المخاطب في ﴿تُقَرَّبُكُمْ﴾ ومنع ذلك البصريون ومن شايعهم، لأنهم لا يجيزون إبدال الاسم الظاهر من المضمرة المخاطب، فعمدوا إلى تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قبل أن أعرض لأوجه التأويل التي قيلت في الآية الكريمة، أبين مذهب البصريين ومن تبعهم في مسألة إبدال الاسم الظاهر من الضمير المخاطب والمتكلم.

فجمهور البصريين^(١) يمنعون أن يأتي الاسم الظاهر بدلاً من ضمير

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦٠.

المخاطب والمتكلم، وتبعهم في هذه المسألة جمهرة كبيرة من النحاة، منهم الزمخشري فقد أجاز إبدال الظاهر من المضمرة الغائب، ومنع إبداله من ضمير المتكلم والمخاطب، جاء ذلك في قوله:

«ويبدل المظهر من المضمرة الغائب دون المتكلم والمخاطب»^(١).
ورأي ابن يعيش لا يختلف عن رأي الزمخشري فيها هو ذا يقول:

«واعلم أن المضمرات كلها لك أن تبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب، فلا يحسن البديل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين، لو قلت: مررت بك زيد، أو مررت بي زيد... كان الأمر لم يجز شيء من ذلك»^(٢).

«كذلك فعل ابن الحاجب حين أشار إلى أن البديل والمبدل منه قد يكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين، وأن الاسم الظاهر لا يبدل من المضمرة إلا إذا كان غائباً»^(٣).

وابن مالك في هذه المسألة لا يخرج على رأي البصريين، ولكنه يجيز الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب إذا دل على إحاطة، أو كان البديل بدل اشتمال أو بدل بعض، وقد أجاز ذلك في ألفيته:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تُبدله إلا ما إحاطة جلاً
أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً كأنك ابتهجك اشتمالاً^(٤)
وتبعه في ذلك ابن هشام^(٥).

(١) المفصل على شرح ابن يعيش ٦٩/٣.

(٢) شرح المفصل ٧٠/٣.

(٣) الكافية ٣٤٠/١.

(٤) الألفية ص ٤٩ الباي.

(٥) شرح شذور الذهب ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

والأدلة التي اعتمد عليها البصريون وأشياعهم أدلة قياسية في جملتها، وقد وضحتها النحاة المتأخرون منهم ابن يعيش، فهو بعد أن منع الإبدال من الضمير المتكلم والحاضر قال:

«لأن الغرض من البديل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، فلم يحتج إلى بيان»^(١).

ثم جاء الرضي من بعده، فذكر أن الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب يؤدي إلى نقص في البديل، وإلى هذا المعنى أشار في شرح الكافية بقوله:

«فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين أي المتكلم والمخاطب، وهما أعرف المعارف، كان البديل أنقص في التعريف من المبدل منه، فيكون أنقص في الإفادة منه»^(٢).

أما التأويلات في الآية فهي خمسة:

التأويل الأول: يتمثل في جعل ﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ آمَنَ﴾ استثناءً متصلاً من الضمير المخاطب في ﴿تقربكم﴾.

وممن قال به أبو زكريا الفراء^(٣)، وأبو جعفر النحاس^(٤) الذي رفض مذهب الزجاج في جعل ﴿مَنْ﴾ بدلاً من ضمير المخاطب في ﴿تقربكم﴾ وعده خطأ. ومنهم أيضاً مكّي بن أبي طالب^(٥)، ووصف قول الزجاج بأنه وهم، لأن المخاطب عنده لا يبدل منه.

(١) شرح المفصل ج ٣/٧٠.

(٢) شرح الكافية ١/٣٤١.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٦٣.

(٤) إعراب القرآن - النحاس ٢/٦٧٧.

(٥) المشكل ٢/٥٨٩.

وقال الزمخشري في الكشاف:

«إلا من آمن» استثناء من كم في ﴿تقربكم﴾، والمعنى أن الأموال لا تقرب أحداً إلا المؤمن الصالح الذي ينفقها في سبيل الله، والأولاد لا تقرب أحداً إلا من علمهم الخير وفقهم في الدين، ورشحهم للصلاح والطاعة»^(١).

التأويل الثاني: يرى أصحاب هذا التأويل أن «من» في قوله تعالى:

﴿إلا من آمن﴾ منصوب على الاستثناء المنقطع، يقول أبو حيان:

«إلا من آمن، الظاهر أنه استثناء منقطع...» أي «لكن من آمن وعمل صالحاً، فإيمانه وعمله يقربانه»^(٢).

وقال الألوسي: «هو استثناء متصل إذا كان الخطاب عاماً للمؤمنين والكفرة، ومنقطع إذا كان خاصاً بالكفرة»^(٣).

وقال الشهاب في حاشيته^(٤): «استثناء منقطع من مفعول: «تقربكم»، ولأن الضمير عبارة عن الكفرة، فهو في محل نصب».

التأويل الثالث: يتمثل في جعل «من» مستثنى من المضاف المقدر المحذوف^(٥)، وتقدير الآية «وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا أموال من آمن وعمل صالحاً وأولادهم».

التأويل الرابع: مذهب بعض النحاة في الآية أن ﴿من﴾ مبتدأ خبره مقدر، وتقدير الآية عندهم «لكن من آمن وعمل صالحاً فإيمانه وعمله يقربانه»^(٦).

(١) الكشاف ٢٩٢/٣.

(٢) البحر المحيط ٢٨٥/٧.

(٣) روح المعاني مجلد ٨ ج ١٤٨/٢٢ بتصرف يسير.

(٤) حاشية الشهاب ٢٠٧/٧.

(٥) روح المعاني مجلد ٨ ج ١٤٩/٢٢.

(٦) حاشية الشهاب ٢٠٧/٧ وروح المعاني مجلد ٨ ج ١٤٩/٢٢.

التأويل الخامس: يتجلى هذا التأويل في جعل ﴿من﴾ مرفوعاً على الابتداء^(١)، وخبره قوله تعالى: ﴿فأولئك لهم جزاء الضعف﴾.

وللفراء رأي فريد في هذه الآية، فهو يجعل ﴿من﴾ في محل رفع وتقدير الآية عنده: «ما هو إلا من آمن»^(٢).

وقد علق أبو حيان على رأي الفراء فقال^(٣):

«وأجاز الفراء أن تكون ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع، وتقدير الكلام عنده: «ما هو المقرب إلا من آمن» وقوله كلام لا يتحصل منه معنى، كأنه كان نائماً حين قال ذلك».

توجيه الآية الكريمة:

مذهب الكوفيين^(٤) في الآية الكريمة أن ﴿من﴾ بدل من الضمير المخاطب في ﴿تقربكم﴾، ولهذا فلا حاجة إلى تأويلها عندهم، وفي مقدمة الكوفيين الذين أخذوا بهذا التوجيه الكسائي^(٥)، وتبعه من البصريين قطرب، فمذهبه يقوم على جواز الإبدال من المضمرة الحاضر في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيدا^(٦).

وأجاز الفراء الإبدال من الضمير المتكلم والمخاطب حين قال: «وإن شئت أوقعت عليها التقريب، أي لا تقرب الأموال إلا من كان مطيعاً»^(٧).

(١) حاشية الجمل ٤٧٦/٣.

(٢) معاني القرآن ٣٦٣/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٨٦/٧.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٠/٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢٦٠/٣.

(٦) همع الهوامع ١٢٧/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٦١/٣.

(٧) معاني القرآن ٣٦٣/٢.

كذلك أيّد الزجاج^(١) مذهب الكوفيين في هذه المسألة .
 وللكوفيين أدلتهم السماعية والقياسية، فمن السماع الذي استدلوا به
 هذه الآية الكريمة التي نحن بصدد الحديث عنها، ومنه قول الشاعر:
 بكم قريشٍ كُفينا كلَّ معضلةٍ وأمَّ نهجَ الهدى مَنْ كان ضليلاً^(٢)
 حيث أبدل الاسم الظاهر «قريش» من ضمير الحاضر، وهو ضمير
 المخاطبين المجرور محلاً بالباء .

أما من جهة القياس فقد رأى الكوفيون^(٣) أن النحاة باتفاق يجيزون
 إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، ولهذا فإنهم قاسوا مسألة إبدال الاسم
 من ضمير المتكلم والمخاطب على جواز إبداله من ضمير الغائب .

الترجيح:

يرجح عندي في الآية الكريمة ما ذهب إليه البصريون من أن الاسم
 الظاهر لا يبدل من الضمير المخاطب أو المتكلم وذلك لما يلي:

أولاً : لم يرد في القرآن الكريم نص واضح صريح جاء فيه الاسم الظاهر
 بدلاً من ضمير المخاطب أو المتكلم، أما هذه الآية الكريمة التي
 نحن بصدد الحديث عنها فهي متأولة، ثم هي أقرب إلى الاستثناء
 من البدل .

ثانياً : استشهد الكوفيون من كلام العرب بيت واحد من الشعر هو قول
 الشاعر:

بكم قريشٍ كُفينا كلَّ معضلةٍ

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٨٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٤٣ .

(٣) مع الهوامع ٢/١٢٧ .

وهذا البيت الواحد لا يعتمد عليه في وضع قاعدة نحوية عامة، ولئن كانت شواهد أخرى لم تقع تحت يدي فإنها في حكم القلة والندرة.

ثالثاً : إن ضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، والغرض من البديل البيان، فإذا كانا يفيدان هذا المعنى فلا حاجة إلى إبدال الاسم الظاهر منهما.

رابعاً : إن الآية الكريمة تفيد الاستثناء لا البدلية سواء أكان هذا الاستثناء متصلاً أم منقطعاً.

فالله سبحانه وتعالى يقرر أن الأموال والأولاد لن تقرب أحداً من الناس إلى الله إلا إذا كان مؤمناً صالحاً، وعندئذٍ يصبح تقدير الآية الكريمة: «إن الأموال والأولاد لا تقرب أحداً إلا المؤمن الصالح».

* * *

٣٦ - المبحث السادس والثلاثون

(هل يجيء الفاعل جملة غير محكية؟)

الآية الكريمة:

﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسُجُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾
[يوسف ٣٥].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿لَيْسُجُنَّتْهُ﴾ فقد وقع في موضع الفاعل للفعل ﴿بَدَأَ﴾ وجمهور النحاة لا يجيزون مجيء الفاعل جملة، فعمد المانعون إلى تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يتمثل في القول بأن الفاعل مضمّر دل عليه الفعل ﴿بَدَأَ﴾ وتقديرها: «بدا لهم بداء».

ومن أوائل من ذهب إلى هذا الرأي أبو عثمان المازني حين قال وهو يتحدث عن فاعل بدا:

«فاعله مضمّر في الفعل، والمعنى ثم بدا لهم بداء فأضمّر... لأن

(١) حاشية الشهاب ١٧٦/٥ وروح المعاني - مجلد ٤ ج ١٢/٢٣٧.

بداء قد استعمل في غير المصدر فقالوا: بدا له بداء، أي ظهر له رأي، يدل عليه قوله:

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بدا لك في تلك القُلُوصِ بَدَاءٌ^(١)

وخطأ المبرد رأي من جعل جملة ﴿ليسجننه﴾ قائمة مقام الفاعل لـ «بدا» ورأى أن الفاعل محذوف دل عليه «بدا»، وإليه أشار بقوله^(٢): «هذا غلط، لا يكون الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دل عليه بدا، أي بدا لهم بداء، فحذف الفاعل لأن الفعل يدل عليه كما قال:

وَحُقُّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوفِّقُهُ الَّذِي نَصَبَ الْجِبَالَ^(٣)

واختار هذا التأويل ابن الأنباري^(٤)، والعبكري^(٥).

وقال ابن مالك في التسهيل: «ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدراً منوياً»^(٦)، وعلى هذا فتقدير الآية عنده «بدا لهم بداء»^(٧).

وعند ابن هشام أن المذهب الصحيح هو منع مجيء الفاعل جملة، وما كان ظاهره كذلك فمؤول، فلدى حديثه عن الفاعل ونائب الفاعل قال:

«إنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، ولا حجة لهم في

(١) شرح شذور الذهب ص ١٦٧.

نسب في اللسان إلى الشماخ بن ضرار. قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد ولم أجده في ديوانه المطبوع، ووجدته في الأغاني (١٥٧/٤ بولاق) أول أربعة أبيات منسوبة إلى محمد بن بشير الخارجي في مدح زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهجاء رجل كان قد وعده قلوصاً ولم يف بعدته. انظر منتهى الأرب ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ١٤١/٢.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ١٤١/٢.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٤١/٢.

(٥) إملاء ما به من الرحمن ٥٣/٢.

(٦) شرح التسهيل ٣٩٥/١ ت: د. بركات.

(٧) المصدر السابق ٣٩٥/١.

الآية، الفاعل فيها ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل والتقدير: «ثم بدا لهم بداء» كما تقول لي بدا لي رأي»^(١).

ومن العلماء المعاصرين الذين أخذوا بهذا التأويل الأستاذ عباس حسن^(٢).

التأويل الثاني: جعل أصحاب هذا التأويل الفاعل ضميراً يعود على «السَّجْن» بفتح السين، وفي مقدمتهم ابن هشام^(٣)، فالفاعل عنده يعود على «السَّجْن» المفهوم من قوله تعالى ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ﴾، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾^(٤).

ورجح أبو حيان هذا الوجه حين قال: «والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على «السَّجْن» المفهوم من قوله: ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ﴾ أو من قوله ﴿السَّجْن﴾ على قراءة الجمهور، أو على «السَّجْن» على قراءة من فتح السين»^(٥).

وإليه ذهب السيوطي^(٦) والجمل^(٧)، والألوسي^(٨).

التأويل الثالث: يتمثل في جعل الفاعل محذوفاً دل عليه الكلام، وإن لم يكن ظاهراً في اللفظ، وتقدير الآية: «ثم بدا لهم رأي». وبهذا الوجه أخذ ابن الأنباري بقوله:

(١) شرح شذور الذهب ١٦٧ بتصرف يسير.

(٢) النحو الوافي ٦٤/٢ - ٦٥.

(٣) شرح شذور الذهب ١٦٨.

(٤) يوسف: ٣٣.

(٥) البحر المحيط ٣٠٧/٥.

(٦) مع الهوامع ١٦٤/١.

(٧) الفتوحات الإلهية ٤٥١/٢.

(٨) روح المعاني مجلد ٤ ج ١٢/٢٣٦ - ٢٣٧.

«الفاعل محذوف وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه، وتقديره: ثم بدا لهم رأي»^(١).
واختاره العكبري^(٢) كذلك.

التأويل الرابع: يتضح هذا الوجه من التأويل في جعل «بدا» في معنى «ظهر ما لم يكن يعرفه»، وعلى هذا فالفاعل في الآية الكريمة تقديره: «ثم بدا لهم ما لم يكونوا يعرفونه» ثم حذف لأن في الكلام دليلاً عليه^(٣).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب سيبويه إلى أن الفاعل محذوف، وقامت مقامه جملة ﴿ليسجنته﴾ من غير تأويل بمصدر، أشار إلى هذا في الكتاب حين قال في باب الأفعال في القسم: «قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنته حتى حين﴾ لأنه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنة في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا»^(٤).

وسيبويه لا يجيز مجيء الفاعل جملة على إطلاقه، إنما يشترط لذلك أن يكون الفعل قلبياً، ووجد معلق عن الفعل، وقد استنبط ابن هشام هذا الرأي حين قال في المغني^(٥): «وفصل الفراء وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبياً، ووُجد مُعلق عن الفعل نحو ظهر لي أقام زيد صح وإلاً فلا، وحملوا عليه: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنته

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٤١/٢ بتصرف يسير.

(٢) إملاء ما به من الرحمن ٥٣/٢ ط ١٩٧٩.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ١٤١/٢.

(٤) الكتاب ٤٥٦/١ بولاق ١٣١٦.

(٥) مغني اللبيب ص ٥٥٩ ت: مازن المبارك.

حتى حين ﴿١﴾، ومن النحاة الذين وجهوا الآية الكريمة هذا التوجيه الفراء^(١)،
والفخر الرازي^(٢).

وهناك فريق من النحاة من أجاز مجيء الفاعل من الجملة مطلقاً، ومن
هؤلاء هشام وثعلب^(٣)، فهما يجيزان «يعجبني قام زيد»، محتجين بقول
الشاعر:

وما راعني إلا يسيراً بشرطة^(٤)

الترجيح:

الراجح عندي في هذه الآية الكريمة القول بأن الفاعل محذوف دل
عليه الكلام، والتقدير، ثم بدا لهم سجنه، ومما يقوي هذا التأويل معنى الآية
الكريمة إذ أنهم قرروا سجن النبي يوسف عليه الصلاة والسلام بعد ما رأوا
منه الآيات البيّنات.

وأما الذين أجازوا مجيء الفاعل أو نائب الفاعل من الجملة مطلقاً
فإنني لست معهم لأنه يؤدي كما قال الأستاذ عباس حسن: «إلى التشتيت
والتفريق، وله آثار سيئة في الإبانة والتعبير»^(٥).

* * *

(١) مع الهوامع ١/١٦٤.

(٢) مفاتيح الغيب ١٨/١٣٣.

(٣) مغني اللبيب ص ٥٥٩ ت: مازن المبارك.

(٤) المصدر السابق: ص ٥٥٩.

(٥) النحو الوافي ٢/٦٥ دار المعارف - ط ٣ بتصرف يسير.

٣٧ - المبحث السابع والثلاثون

(حذف جواب القسم)

الآية الكريمة:

﴿ق - والقرآن المجيد﴾ [ق: ١].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿والقرآن المجيد﴾، فقد جاء القسم، وحذف جوابه دون أن يكون هناك دليل ظاهر على حذفه، فتأولها النحاة، وكانت لهم فيها آراء مختلفة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: ذهب أصحاب هذا التأويل إلى أن الجواب محذوف، وكانت لهم في حذفه تأويلات مختلفة، فمن قائل إن الجواب محذوف تقديره: لتبعثن، وبه أخذ الفراء حين قال^(١):

«كلام لم يظهر قبله ما يكون هذا جواباً له، ولكن معناه مضمراً، إنما كان - والله أعلم - «ق والقرآن المجيد لتبعثن بعد الموت».

وتبعه في هذا التأويل عدد من النحاة منهم المبرد^(٢)، وقال الزجاج:

(١) معاني القرآن ٣/٧٥.

(٢) البحر المحيط ٨/١٢٠ وروح المعاني مجلد ٩ ج ٢٦/١٧٢.

«الجواب محذوف تقديره : «والقرآن المجيد لتبعثن» لأنهم أنكروا البعث في الآية بعده»^(١)، كذلك فعل ابن الأنباري^(٢) وابن هشام^(٣) بقوله في باب حذف جواب القسم : «يجب إذا تقدم عليه، أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، ويجوز في غير ذلك نحو ﴿والنازعات غرقا﴾^(٤)، أي لتبعثن بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في ﴿يوم ترجف﴾^(٥)، ومثله: ﴿ق - والقرآن المجيد﴾.

ومن قائل إن الجواب محذوف تقديره «والقرآن المجيد إنك لمنذر»، وبه أخذ الرازي حين قال^(٦) : «وإن قلنا بأنه مفهوم من قرينة مقالية متأخرة، فنقول ذلك أحدهما المنذر والثاني الرجوع، فيكون التقدير: «والقرآن المجيد، إنك لمنذر»، أو والقرآن المجيد إن الرجوع لكائن، لأن الأمرين ورد القسم عليهما ظاهراً، أما الأول فيدل عليه قوله تعالى : ﴿يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين﴾^(٧)، وأما الثاني فدل عليه قوله : ﴿والطور وكتاب مسطور﴾^(٨) إلى أن قال : ﴿إن عذاب ربك لواقع﴾^(٩). ثم رجح القول الأول حين قال : «فإن قيل أي الوجهين أظهر عندك؟ قلت: الأول لأن المنذر أقرب من الرجوع، ولأن الحروف رأيناها مع القرآن والمقسم كونه مرسلًا ومنذرًا، وما رأينا الحروف ذكرت وبعدها الحشر»^(١٠)!

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٢.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٨٤.

(٣) مغني اللبيب ص ٨٤٦ - ٨٤٧ ط ٣/٩٧٢.

(٤) النازعات : ١.

(٥) النازعات : ٦.

(٦) مفاتيح الغيب ٢٨/١٤٩.

(٧) يس : ١ - ٢.

(٨) الطور : ١ - ٢.

(٩) الطور : ٧.

(١٠) مفاتيح الغيب ٢٨/١٤٩.

وإلى هذا التأويل ذهب أبو حيان في تفسيره حين قال^(١): «والجواب محذوف يدل عليه ما بعده، وتقديره: إنك جئتهم منذراً بالبعث فلم يقبلوا بل عجبوا».

ومنهم من قال إن الجواب محذوف تقديره «والقرآن المجيد إنه كلام معجز»، وقد دل على هذا الحذف بقوله ﴿ق﴾^(٢).

وقال بعضهم التقدير^(٣): إنَّ محمداً رسول الله، وقد حذف اعتماداً على دلالة قوله: ﴿بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾^(٤).

التأويل الثاني: يتمثل في جعل ﴿ق﴾ جملة سدت مسد جواب القسم، وقد اختلف هذا الفريق من النحاة في معاني ﴿ق﴾، فمن قائل إنها بمعنى جبل، ومن قائل إنها بمعنى قضي الأمر، ومن هؤلاء مكي بن أبي طالب استمع إليه يقول:

«ق اسم للجبل، فتقديره: هوق والقرآن المجيد، والجملة تسد مسد جواب القسم»^(٥).

وعند ابن الأنباري أن^(٦) «ما قبل القسم قام مقام الجواب لأن معنى «ق» قضي الأمر، فقضي الأمر قام مقام الجواب، ودلت عليه «ق». وجعل الفخر الرازي جواب القسم جملة اسمية إذ التقدير عنده: هذا ق، وإليك ما قاله في تفسيره^(٧):

(١) البحر المحيط ١٢٠/٨.

(٢) حاشية شيخ زادة ٣٧٨/٤.

(٣) المصدر السابق ٣٧٨/٤.

(٤) ق: ٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٦٨٢/٢.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٨٤/٢.

(٧) مفاتيح الغيب ١٤٨/٢٨.

«إما أن يفهم جواب القسم بقرينة صالحة أو قرينة مقالية، والمقالية إما أن تكون متقدمة على المقسم به أو متأخرة، فإن قلنا: بأنه مفهوم من قرينة مقالية متقدمة، فلا متقدم هناك لفظاً إلا «ق» فيكون التقدير: «هذا ق والقرآن المجيد».

التأويل الثالث: به قال محمد بن علي الترمذي حين جعل الجواب قوله تعالى: ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(١)، وإليك ما قاله^(٢):

«ق قسم باسم هو أعظم الأسماء التي خرجت إلى العباد وهو القدرة، وأقسم أيضاً بالقرآن المجيد ثم اقتص من القدرة من خلق السماوات والأرضين، وأرزاق العباد وخلق آدميين، وصفة يوم القيامة والجنة والنار ثم قال: ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾، فوقع القسم على هذه الكلمة، كأنه قال: «ق، أي بالقدرة والقرآن المجيد أقسمت أن فيما اقتصت في هذه السورة: ﴿لَذِكْرٍ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾».

التأويل الرابع: به قال الأخفش^(٣) حيث جعل جواب القسم قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾^(٤)، وذلك على تقدير حذف اللام، ونسب هذا التأويل أيضاً إلى الفراء^(٥).

التأويل الخامس: صاحب هذا التأويل ابن كيسان^(٦)، فقد جعل الجواب قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(٧).

(١) ق: ٣٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/١٧ وروح المعاني مجلد ٩ ج ١٧٢/٢٦.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٢.

(٤) ق: ٤.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٨٤.

(٦) البحر المحيط ٨/١٢٠ والجامع ٣/١٧ وروح المعاني مجلد ٩ ج ١٧٢/٢٦.

(٧) ق: ١٨.

التأويل السادس: عزی هذا الوجه إلى أهل الكوفة^(١) وذلك حين جعلوا جواب القسم ﴿بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾^(٢).

الترجيح:

إنَّ الذي أميل إليه من وجوه التأويل التي قيلت في هذه الآية الكريمة أن جواب القسم محذوف، دلت عليه قرينة متأخرة، فتقدير الآية: ﴿ق - والقرآن المجيد لتبعثن﴾، إذ سياق الآيات الكريمة يتناول الحديث عن البعث والقيامة، وحذف جواب القسم مألوف لدى النحاة، فها هوذا ابن الحاجب يقول: «ويحذف جوابه إذا اعترضه أو تقدمه ما يدل عليه»^(٣).

وقال ابن هشام في باب حذف جواب القسم «يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب.. ويجوز في غير ذلك: ﴿والنازعات غرقا﴾^(٤) الآيات لتبعثن... ومثله^(٥) ﴿ق والقرآن المجيد﴾.

وقال القنوي^(٦): «إن الجواب محذوف... وهو المختار».

أما التأويلات الأخرى فهي في رأيي متكلفة، فالقول بأن جواب القسم جملة ﴿ق﴾ سواء أكانت اسمية أم فعلية قول متكلف بعيد، ذلك لأن الذين أخذوا بهذا التأويل جعلوا ق في معنى قضي الأمر^(٧)، أو أنه اسم يدل على جبل، أو على تقدير «هذا ق والقرآن المجيد».

(١) البحر المحيط ١٢٠/٨ والجامع لأحكام القرآن ٣/١٧.

(٢) ق: ٢.

(٣) الكافية ٣٤٠/٢.

(٤) النازعات: ١.

(٥) مغني اللبيب ص ٨٤٦ - ٨٤٧.

(٦) حاشية القنوي ٤/٧.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٦٨٢/٢، والبيان في غريب القرآن ٣٨٤/٢.

وهذه الآراء في تفسير «ق» لا تستند على أي دليل صحيح من السنة النبوية الشريفة، فهذا القرافي يقول: «جبل قاف لا وجود له، ولا يجوز اعتقاد مما لا دليل عليه»^(١).

واعترض الألوسي على أولئك الذين جعلوا «ق» في معنى اسم يدل على جبل، استمع إليه وهو يقول:

«والذي أذهب إليه ما ذهب إليه القرافي من أنه لا وجود لهذا الجبل بشهادة الحس، فقد قطعوا هذه الأرض برها وبحرها على مدار السرطان مرات فلم يشاهدوا ذلك، وليس ذلك من باب نفي الوجود لعدم الوجدان، كما لا يخفى على ذوي العرفان»^(٢).

وقال أبو حيان: «وقد اختلف المفسرون في مدلوله على أحد عشر قولاً متعارضة لا دليل على صحة شيء منها، فأطرحتم نقلها في كتابي هذا»^(٣).

ومما يرد أقوالهم أيضاً أن قاف لو كانت اسماً لكتبت بالألف والفاء «قاف»^(٤)، وكتابته في جميع المصاحف بحرف واحد «ق» يدل دلالة أكيدة على أنها حرف من حروف الهجاء، وليست اسماً من الأسماء.

كذلك لو كانت «ق» اسماً من الأسماء لظهرت الحركة الإعرابية^(٥) في آخره، ولكن العامة من القراء قرأها بالجزم، «قاف»، وهذا دليل آخر على حرفيته ونفي اسميته، ولقد أصاب الرازي فيما ذهب إليه حين قال^(٦):

(١) روح المعاني مجلد ٩ ج ٢٦ / ١٧١.

(٢) روح المعاني مجلد ٩ ج ٢٦ / ١٧١ - ١٧٢.

(٣) البحر المحيط ٨ / ١٢٠.

(٤) حاشية شيخ زادة ٤ / ٣٧٧.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢.

(٦) مفاتيح الغيب ٢٨ / ١٤٧.

«الظاهر أن الأمر فيه كالأمر في ص^(١)، ون^(٢)، وح^(٣)، وهي حروف لا كلمات، وكذلك في ق».

وبهذه الأدلة يسقط قول من جعل «ق» جملة سدت مسد جواب القسم.

أما القول بأن جواب القسم قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾^(٤) فإنني أترك القنوي يرد عليه بقوله: «قيل اللام محذوف لطول الكلام، يعني به أن طول الكلام عوض عن اللام، ولا يخفى وهنه على أولي الأحلام»^(٥).

كذلك القول بأن الجواب ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾^(٦) قول ضعيف لأن جواب القسم لا يتلقى بحرف بل^(٧).

والنحاة الذين جعلوا جواب القسم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ﴾^(٨) كانوا أيضاً متكلفين، لأن هناك فاصلاً كبيراً بين قوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وبين قوله سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ﴾، ولقد عدت إلى سورة ق فوجدت أن بينهما خمساً وثلاثين آية، ولا يعقل أن يكون الاعتراض بين القسم وجواب القسم بهذا الطول.

ثم إن الآية الكريمة لها علاقة بما قبلها وهي ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ

(١) ص: ١.

(٢) ن: ١.

(٣) غافر: ١.

(٤) ق: ٤.

(٥) حاشية القنوي ٤/٧.

(٦) ق: ٢.

(٧) مع الهوامع ٤١/٢.

(٨) ق: ٣٧.

قرن هم أشد منهم بطشاً فنقبوا في البلاد هل من محيص ﴿١﴾، فالله سبحانه
يعقب على إهلاك الكافرين بقوله: ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو
ألقى السمع وهو شهيد﴾.

وبهذا يضعف قول الترمذي ومن تبعه من النحاة.

* * *

(١) ق: ٣٦.

٣٨ - المبحث الثامن والثلاثون

(يتعلق بإعراب ﴿لا يضرُّكم﴾ من قوله تعالى)

الآية الكريمة:

﴿إِنْ تَمَسَسْتُمْ حَسَنَةً تَسُوهُمْ، وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا، وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا، إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿لا يضرُّكم﴾ فقد جاء فعلاً مضارعاً مضموماً مع أنه جواب الشرط، ولهذا تأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن الفعل ﴿لا يضرُّكم﴾ مرفوع على تقدير إضمار الفاء، فيكون تخريج الآية عندهم «إِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَلَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا».

ف عند الفراء أن «لا» في الآية بمعنى «ليس» ورفع الفعل «لا يضرُّكم» على إضمار الفاء، وقد أشار إلى هذا بقوله^(١): «وإن شئت جعلته رفعا».

(١) معاني القرآن ١ / ٢٣٢ .

وجعلت «لا» على مذهب ليس»، فرفعت وأنت مضمرة للفاء، كما قال الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا (إخالك) راضياً
فقد جاء «لا أخالك» مرفوعاً مع وقوعه في جواب «إن».

وقال الطبري: «الوجه الآخر من وجهي الرفع في ذلك أن تكون مرفوعة على صحة، وتكون لا بمعنى ليس، وتكون الفاء التي هي جواب الجزاء متروكة لعلم السامع بموضعها، وإذا كان ذلك معناه، كان تأويل الكلام ﴿وإن تصبروا وتتقوا فليس يضركم كيدهم شيئاً﴾، ثم تركت الفاء من قوله ﴿لا يضركم﴾ ووجهت «لا» إلى معنى ليس»^(١).

التأويل الثاني: يتمثل في أن المضارع في نية التقديم، أي لا يضركم كيدهم شيئاً إن تتقوا وتصبروا.

وبهذا التأويل أخذ جماعة من النحاة، ونسبه إلى سيبويه جماعة من المتقدمين والمحدثين^(٢)، قال الزجاج: «هذا باب ما جاء في التنزيل، وفيه خلاف ابن سيبويه وأبي العباس»^(٣)، وذلك في باب الشرط والجزاء... ومن ذلك قوله: ﴿وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً﴾، فيمن ضم الراء وشدد، هو على التقديم عند سيبويه، وعلى إضمار الفاء عند أبي العباس»^(٤).

وقال العكبري^(٥): «إنه في نية التقديم، أي لا يضركم كيدهم شيئاً إن

(١) جامع البيان الطبري ١٥٧/٧ - ١٥٨ ط ٢ - دار المعارف.

(٢) إعراب سورة آل عمران - علي حيدر ص ٤.

(٣) يريد به المبرد.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٧٧٩/٣ الاميرية ١٩٦٥.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢٨٩/١.

تتقوا، وهو قول سيبويه». وقال أبو حيان: «خرج الإعراب على التقديم،
والتقدير لا يضركم إن تصبروا، ونسب هذا القول إلى سيبويه»^(١).

وقال القرطبي^(٢): «يكون مرفوعاً على نية التقديم، وأنشد سيبويه: إنك
إن يصرع أخوك تصرع».

وبعد أن ذكر السمين الحلبي هذا التأويل قال: «وهذا الذي ذكرته هو
تخريج سيبويه وأتباعه»^(٣).

وتعرض الشوكاني لهذه الآية فقال: «قال سيبويه إنه مرفوع على نية
التقديم أي لا يضركم أن تصبروا»^(٤).

توجيه الآية الكريمة:

وجه فريق من النحاة الآية الكريمة على أن قوله تعالى: ﴿لا
يضركم﴾، وقعت جواباً للشرط، وأن الضمة على الراء ليست ضمة إعراب،
ولأنها هي ضمة اتباع لحركة الضاد قبلها.

وقال ابن خالويه: «الحجة لمن شدد أنه أخذه من الضر الذي هو ضد
النفع، وأصله يضرُّكُمْ، فنقل حركة الراء إلى الضاد، وأسكن الراء الأولى،
ودخل الجازم فأسكن الثانية، فصارتا راء مشددة، وحركت لالتقاء
الساكنين»^(٥).

ولإيه ذهب مكِّي بن أبي طالب بقوله: «الضم على اتباع الضم، وهو
مجزوم أيضاً، حكى النحويون لم أردُّها بضم الدال، وهو مجزوم، لكنه أتبع

(١) البحر المحيط ٤٣/٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٨٤/٤.

(٣) مخطوط الدر المصون ص ٢٢٣.

(٤) فتح القدير ٣٧٦/١ - الباي ط ٢.

(٥) الحجة - ابن خالويه ١١٣.

حركة الدال لما احتاج إلى تحريكها حركة ما قبلها وهو الراء، كذلك فعل في الراء لما احتاج إلى تحريكها أتبعها ما قبلها وهو حركة الضاد»^(١).

وقال ابن الأنباري: «من قرأ لا يضرُّكم بالتشديد مع ضم الراء فإنها ضمه وإن كان مجزوماً لأنه جواب الشرط، لأنه لما افتقر إلى التحريك حركه بالضم اتباعاً لضمة ما قبله كقولهم لم يردُّ ولم يشدُّ»^(٢).

وقال الفخر الرازي «أصله يضرُّكم جزماً، فأدغمت الراء في الراء ونقلت ضمة الراء الأولى إلى الضاد، وضمت الراء الأخيرة اتباعاً مقرب الحركات وهي ضمة الضاد»^(٣).

وممن أخذ بهذا التأويل ابن هشام^(٤)، وأبو السعود^(٥)، والجمل^(٦) والصابوي^(٧)، والألوسي^(٨).

الترجيح:

والراجح عندي في الآية الكريمة القول بأن الفعل «لا يضرُّكم» وقع في جواب الشرط، والضمة ضمة اتباع، وذلك لما يلي:

أولاً : إن الفعل في الآية ﴿لا يضرُّكم﴾ فعل مضعف، والفعل المضعف فيه لغتان، الفك على لغة أهل الحجاز، والإدغام على لغة تميم^(٩). قال صاحب التصريح: «إن لم يتصل بالفعل هاء الغائبة،

(١) الكشف في وجوه القراءات السبع ٣٥٥/١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٧/١.

(٣) مفاتيح الغيب ٢١٦/٨.

(٤) المغني لابن هشام ص ٧١٧ - ٧١٨ ت: مازن المبارك وزميله.

(٥) تفسير أبو السعود ٧٧/٢.

(٦) حاشية الجمل ٣٠٨/١.

(٧) حاشية الصابوي ١٧٥/١ - ١٧٦.

(٨) روح المعاني مجلد ٢ ج ٤ / ٤١.

(٩) شرح التصريح ٤٠١/٢ - ٤٠٢ - الباي.

أو هاء الغائب أو الساكن، فيه ثلاث لغات: الفتح مطلقاً نحو رُدُّ، عَضُّ، وفِرُّ، وهو لبني أسد... والكسر مطلقاً نحو: رُدُّ، وعَضُّ، وفِرُّ، وهي لغة كعب ونمير، والاتباع لحركة الفاء نحو: رُدُّ، وعَضُّ، وفِرُّ وهذا كثير في كلاً مهم»^(١).

وقال أبو علي الشلوين: «العرب على ثلاثة فرق، متبعون وكاسرون وفاتحون، فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف حركة الحرف الذي قبله، فإن كانت ضمة ضمومه، نحو لم يَرُدُّ زيد، ورُدُّ عمراً... وعلى هذا يمكن أن يكون قوله تعالى ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٢) نفي ونهي، ويكون في المنهي على لغة المتبعين»^(٣).

ولقد أشار الزجاج إلى هذا المعنى صراحة حين قال^(٤): «هذه الآية جاءت فيها اللغتان جميعاً، فقوله ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ﴾ على لغة أهل الحجاز، وقوله ﴿يَضُرَّكُمْ﴾ على لغة غيرهم من العرب».

ثانياً : مما يقوي هذا الترجيح أن هناك روايات أخرى لقوله تعالى ﴿لَا يَضُرَّكُمْ﴾، ففي قراءة أبي بن كعب^(٥) لم يدغم الحرفان ﴿لَا يَضُرَّكُمْ﴾، وفي رواية المفضل الضبي عن^(٦) عاصم ﴿لَا يَضُرَّكُمْ﴾، بالإدغام وفتح الراء المشددة، وفي رواية عن الضحاك^(٧) أنه قرأ بضم الضاد وكسر الراء المشددة «لَا يَضُرَّكُمْ».

ففي الآية إذاً ثلاث روايات لا تفسر إلا بجعل الفعل «لا

(١) المصدر السابق ٤٠٢/٢ وانظر شرح الأشموني على حاشية الصبان ٣٥٣/٤.

(٢) الواقعة: ٧٩.

(٣) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية ص ٩٧ - ٩٨.

(٤) مجمع البيان - مجلد ٢ ج ٤/١٨٠.

(٥) إعراب القرآن - النحاس ٣٦١/١.

(٦) المصدر السابق ٣٦٢/١ والبحر المحيط ٤٣/٣.

(٧) البحر المحيط، ٤٣/٣.

يضركم» واقعاً في جواب الشرط، رواية منع الإدغام «لا
يُضْرُكُمْ»، ورواية الإدغام فتح الراء «لا يُضْرُكُمْ»، حيث فتحت
الراء لالتقاء الساكنين^(١)، ورواية «لا يُضْرُكُمْ»، بكسر الراء
لالتقاء الساكنين^(٢)

وهذا يدفعنا إلى القول: إن القراءة السبعية التي جاء فيها
قوله تعالى: ﴿ لا يضرُّكم ﴾ بالرفع على الإدغام، الصواب فيها
كما قال ابن هشام، أنه مجزوم، وأن الضمة اتباع كالضمة في
قولك «لم يُشَدُّ، ولم يَرُدُّ»^(٣).

أما القول بأن الآية على التقديم والتقدير «لا يضركم إن
تتقوا وتصبروا». فهو تأويل متكلف، قال أبو حيان في معرض
حديثه عن الضمة في ﴿ يضرُّكم ﴾: «قيل هي حركة إعراب،
وذلك على أن النية به التقديم، لا على أنه جواب الشرط، وهذا
ضعيف»^(٤)، وضعفه ابن الأنباري بقوله: «لأن التقديم والتأخير
ضعيف يكون في حال الاضطرار»^(٥).

وقال ابن هشام: «قول بعضهم في قوله ﴿ وإن تصبروا
وتتقوا لا يضرُّكم كيدهم شيئاً ﴾ إنه على حد قوله: إنك إن يصرع
أخوك تصرع.

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في
الشعر»^(٦).

(١) إعراب القرآن النحاس، ٣٦٢/١.

(٢) المصدر السابق ٣٦٢/١.

(٣) مغني اللبيب، ص ٧١٨.

(٤) النهر المارد من البحر المحيط ٤٢/٣.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٨/١.

(٦) مغني اللبيب ص ٧١٧-٧١٨، ت: مازن المبارك.

تعقيب:

كنت قد أثبت في ثنايا البحث أن بعض النحاة المتقدمين والمتأخرين، نسبوا إلى سيبويه قوله: إن الآية على التقديم، وتقديرها ﴿ لا يضركم إن تصبروا وتتقوا ﴾ . وعندي أن هذه النسبة ليست يقينية، ولا أطمئن إليها وذلك لما يلي:

أولاً : عدت إلى كتاب سيبويه المطبوع فلم أجده يشير إلى الآية الكريمة إشارة صريحة أو غير صريحة كما نسب إليه.

ثانياً : اختلفت ألفاظ النحاة في نسبة هذا القول لسيبويه، فالزجاج يقول: «هو على التقديم عند سيبويه»^(١) وقال العكبري: «هو قول سيبويه»^(٢) وقال أبو حيان: «نسب هذا القول إلى سيبويه»^(٣).

ويبدو لي أن أول من نسب هذا التأويل إلى سيبويه هو الزجاج، ولكنه لم ينقل إلينا نصاً واضحاً فيه ذكر لقول سيبويه، وربما قاس الزجاج بنفسه الآية الكريمة على مذهب سيبويه، فصاحب الكتاب لا يجيز مجيء الشرط مرفوعاً إذا لم يقترن بالفاء، ويستفاد هذا من قول الزجاج:

«هو على التقديم عند سيبويه، وعلى إضمار الفاء عند أبي العباس»^(٤)، ولعل الضعف في هذه النسبة يبدو واضحاً في عبارة أبي حيان «ونسب هذا القول إلى سيبويه».

ثالثاً : يمكننا أن نخرج الآية الكريمة على مذهب سيبويه في الإدغام أن

(١) إعراب القرآن - الزجاج ٧٧٩/٣.

(٢) إملاء ما من به الرحمن، ٢٨٩/١.

(٣) البحر المحيط ٤٣/٣.

(٤) إعراب القرآن - الزجاج ٧٧٩/٣.

الفعل ﴿ لا يضركم ﴾ وقع في جواب الشرط، وأن الضمة ضمة
اتباع لا ضمة إعراب، فعنده أن الفعل إذا كان مضعفاً يجوز فيه
الاتباع والفتح والكسر استمع إليه وهو يقول:

«ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حُرِّك آخر
الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِل حركته كحركة أقرب
المتحركات منه، وذلك قولك «لم يَرُدُّ، ولم يَرْتَدُّ، ولم يَفِرَّ، ولم
يَعُضُّ»^(٥).

وقال في موضع آخر: «هذا اختلاف العرب في تحريك
الآخر... اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن
كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضموه، وإن كان مكسوراً
كسروه، وذلك قولك: رُدُّ، وَعَضُّ، وَفِرُّ، يا فتى»^(١).

وعلى هذا لا يجوز لنا أن نتهم سيبويه أنه قاس الآية الكريمة
على قول الشاعر:

إنك أن يُصْرَع أخوك تُصْرَعُ.

لأن الفعل «يصرع» غير مضعف، على حين جاء في الآية
مضعفاً ﴿ لا يضركم ﴾ وسيبويه نفسه - كما ذكرت - يجيز في
المضعف الاتباع والفتح والكسر.

* * *

(١) الكتاب - ٢/٢٦٥ ت: هارون.

(٢) الكتاب ٣/٥٣٢ ت: عبد السلام هارون ط ١٩٦٨.

٣٩ - المبحث التاسع والثلاثون

(تسكين هاء الضمير في ﴿يؤده﴾ وأمثالها)

الآية الكريمة:

﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِينِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران : ٧٥].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿يؤده﴾ على قراءة من سكن هاء الضمير «يؤده»، وكان حقها أن تتحرك بحسب حركة ما قبلها، وتسكينها خلاف القاعدة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قرأ الآية بتسكين هاء الضمير حمزة^(١) وأبو عمرو وعاصم وصلأ ووقفأ، وعلى الرغم من أنها قراءة سبعية كما ترى فإنها لم تسلم من طعن النحاة، فقد قال الزجاج فيها «هذا غلط من الراوي عن أبي عمرو، كما غلط في «بارئكم» بإسكان الهمزة»^(٢).

(١) النشر في القراءات العشر ١/٣٠٥، والبحر المحيط ٢/٤٩٩، والجامع ٤/١١٥-١١٦.

(٢) البحر المحيط ٢/٤٩٩ ومفاتيح الغيب ٨/١٠٧.

ووصفها مكي بن أبي طالب بالضعف^(١)، ونقل أبو جعفر النحاس عن بعض النحويين^(٢) أن هذه القراءة لا تجوز البتة، وأن من قرأها بالتسكين فقد وقع في الغلط.

وقال المبرد عن قراءة حمزة وعاصم لقوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾^(٣) «إسكانها لحن، ولا يجوز إلا في شذوذ من الشعر»^(٤).

والنحاة الذين رفضوا هذه القراءة عمدوا إلى تأويلها، ولهم فيها تأويلات ثلاثة: -

التأويل الأول: يتمثل في قولهم: إن القراء قد توهموا أن الهاء آخر الكلمة، فوقع الجزم عليها، وممن أخذ به الفراء، استمع إليه وهو يقول في معانيه:

«كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في «يؤدُّه ونُوِّلُهُ» وفيه لهما مذهبان، أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهماً خطأ»^(٥).

وقال ابن خالويه: «وأما من أسكن الهاء فله وجهان، أحدهما أنه توهم أن الهاء آخر الكلمة فأسكنها دلالة على الأمر»^(٦).

ويرى مكي بن أبي طالب أن الفعل يؤدي معتل الآخر بالياء، فلما جزم حذفت الياء، وحلت محله الهاء، فوقع الجزم عليها، فجاءت ساكنة، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(١) الكشف ١/٣٥٠.

(٢) الجامع ٤/١١٦.

(٣) الأعراف: ١١١.

(٤) إعراب القرآن ١/٦٣٠.

(٥) معاني القرآن ١/٢٢٣.

(٦) الحجة، ص ١٦٠.

«وحجة القراءة بالإسكان أن هذه الأفعال قد حذفت الياء التي قبل الهاء فيها للجزم، وصارت الهاء في موضع لام الفعل، فحلت محلها فأسكنت»^(١).

التأويل الثاني: يرى أصحاب هذا التأويل أن الهاء سكنت من «يؤده» إجراء للوصل مجرى الوقف، فكما أنها تسكن في الوقف، جاز تسكينها في الوصل، وإلى هذا ذهب العكبري^(٢) والألوسي^(٣).

التأويل الثالث: قال به ابن خالويه وذكر أن الهاء أصبحت جزءاً من الكلمة وخففت بعد ذلك، وإلى هذا أشار بقوله:

«الحجة لمن أسكن أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً صارت معه كبعض حروفه، ولم ينفصل منه، وكان كالكلمة الواحدة، خففه بإسكان الهاء كما يخفف «يأمركم وينصركم وليس بمجزوم»^(٤).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب فريق من النحاة إلى أن تسكين الهاء في «يؤده» لغة لبعض القبائل العربية، ولهذا لا حاجة إلى تأويلها، وممن وجه الآية بهذا التوجيه الكسائي^(٥)، والأخفش^(٦)، وأبو زكريا الفراء^(٧) والطبري^(٨).

الترجيح:

يترجح عندي في هذه الآية الكريمة قول أولئك النحاة الذين وجهوها

(١) الكشف، ٣٤٩/١.

(٢) إملأ ما من به الرحمن ١٤٠/١ ط ١٩٧٩/١.

(٣) روح المعاني مجلد ١ ج ٣/٢٠٢.

(٤) الحجة - ابن خالويه ص ١١١.

(٥) البحر المحيط ٥٠٢/٨.

(٦) البحر المحيط ٥٠٢/٨.

(٧) معاني القرآن ٣٨٨/١.

(٨) جامع البيان - الطبري ٢١/١٣، ت: شاكر.

توجيهاً يقضي بجعل تسكين الهاء لغة، والأدلة التي أعتمد عليها في الترجيح تشمل السماع والقياس.

فأما من جهة السماع فقد وردت آيات كثيرة قرئت فيها هاء الكناية بالتسكين، فقد ذكر ابن الجزري أن الهاء جاءت ساكنة في اثني عشر حرفاً في عشرين موضعاً^(١).

أما الآيات التي قرئت بتسكين الهاء وكانت من القراءات السبعية فهي قوله تعالى:

١ - ﴿ وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾^(٢).
فقد قرأها أبو عمرو وعاصم وحمزة^(٣) بتسكين الهاء في «يؤدّه».

٢ - ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾^(٤).
قرأها عاصم وحمزة^(٥) بغير الهمز وسكون الهاء «أرجه».

٣ - ﴿ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ ﴾^(٦).
قرأها حمزة وأبو عمرو ﴿ نُؤَلِّهِ وَنُصَلِّهِ ﴾ بسكون الهاء^(٧).

٤ - ﴿ فَالْقِيَةِ فِي الْيَمِّ ﴾^(٨)، قرأها حفص بتسكين الهاء^(٩).

(١) النشر ابن الجزري ٣٠٥/١.

(٢) آل عمران : ٧٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤/١١٥-١١٦.

(٤) الأعراف : ١١١.

(٥) مفاتيح الغيب ١٤/١٩٨.

(٦) النساء : ١١٥.

(٧) الجامع ٥/٣٨٦.

(٨) القصص : ٧.

(٩) النشر ١/٣٠٦.

ومما جاءت فيه هاء الكناية ساكنة قراءة السوسي^(١) والدوري في قوله
تعالى ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾^(٢).

وقراءة هشام^(٣) في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ،
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾، فقد سكن الهاء في الموضعين من قوله
تعالى ﴿ يَرَهُ ﴾.

ومما جاء من السماع في الشعر قول الشاعر:

أنحى عليّ الدهرُ رجلاً ويدا يقسمُ لا يصلحُ إلا أفسداً^(٤)
فيصلحُ اليوم ويفسده غداً

فقد أسكن الهاء من الفعل «يُفسِدُهُ».

وذهب بعض النحاة إلى أن إسكان هاء الكناية لغة، فقد روى
الكسائي عن بني عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت
بعد متحرك وأنهم يسكنونها أيضاً^(٥).

وقال أبو زكريا الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ أرجه وأخاه ﴾:
«قد جزم الهاء حمزة والأعمش وهي لغة للعرب»^(٦).

وحكى هذه اللغة عن بعض العرب الأخصش^(٧).

(١) النشر ١/٣٠٧.

(٢) الزمر: ٧.

(٣) الجامع ٢٠/١٥٢.

(٤) معاني القرآن ١/٣٨٨، وجامع البيان ١٣/٢١.

(٥) البحر المحيط، ٢/٤٩٩.

(٦) معاني القرآن: ١/٣٨٨.

(٧) البحر المحيط ٨/٥٠٢.

أما من جهة القياس فإنني أستشهد بكلام مكي بن أبي طالب حين قال
في الكشف:

«وحجة القراءة بالإسكان أن من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك
ما قبلها، فيقولون: ضَرَبْتُهُ ضرباً شديداً، يحذفون صلتها ويسكنون، كما
يفعلون بميم الجمع في «أنتم وعليكم»، يحذفون صلتها ويسكنونها وهو
الأكثر في الميم، فالهاء إضمار، والميم إضمار فجرى مجرى واحداً. . فإذا
حسن حذف ما هو أصل فحذف ما هو غير أصل أقوى، لكن ترك الحذف في
الهاء هو المستعمل الفاشي»^(١).

* * *

(١) الكشف ١/٣٤٩ - ٣٥٠.

٤٠ - المبحث الأربعون

(العطف على التوهم)

الآية الكريمة:

﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿ وَأَكُنْ ﴾، فقد جاء مجزوماً مع عطفه على الفعل المنصوب ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾، وكان حقه النصب وفقاً لظاهر القاعدة النحوية كما قرأها أبو عمرو^(١) «وأكون» بالنصب.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قرأها جمهور السبعة^(٢) بالجزم «وأكن»، وانفرد أبو عمرو بنصبه «وأكون»، والذي يهمنا من هاتين القراءتين قراءة الجمهور من السبعة فهي موضع البحث والدراسة.

في الآية الكريمة تأويلان:

التأويل الأول: يتمثل في جعل الفعل «أكن» مجزوماً على التوهم إذ

(١) الحجة - ابن خالوية، ص ٣٤٦.

(٢) الكشف - مكي بن أبي طالب ٣٢٢/٢، وجامع البيان الطبري ٧٧/٢٨ ط ٢.

التقدير « إن تؤخرني أصدّق وأكُن من الصالحين »، وبه قال الخليل وارتضاه سيبويه، جاء في الكتاب على لسان سيبويه « سألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿ فأصدق وأكن من الصالحين ﴾ فقال هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جرّوا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذاك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا^(١).

التأويل الثاني: ذهب أصحاب هذا التأويل إلى إعراب «وأكن» بالعطف على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخوله على الفعل «فأصدق» لأن موضعه الجزم لوقوعه في جواب التمني، وتقدير الآية الكريمة: «لولا أخرتني أصدّق وأكُن من الصالحين».

وأخذ بهذا التخريج جمع غفير من النحاة المتقدمين والمتأخرين ومن أوائلهم المبرد إذ قال في المقتضب:

«وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿ فأصدق وأكن من الصالحين ﴾ حملة على موضع الفاء، ولم يحمله على ما عملت فيه^(٢)».

وقال الفراء في معانيه: «يقال كيف جزم «وأكن» وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في «فأصدق» كانت

(١) الكتاب: ٣/١٠٠-١٠١، ت: عبد السلام هارون ط ١٩٧٣.

(٢) المقتضب ٤/١١١ ت: عبد الخالق عزيمة.

مجزومة، فلما رددت «وأكن» ، رددت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء»^(١).

ومن النحاة البصريين الذين أخذوا بهذا التأويل أبو إسحاق الزجاج إذ جعل تقدير الآية الكريمة ﴿إِنْ أَمَهَلْتَنِي أَصَدِّقُ وَأَكُنُّ﴾ ، وعلى هذا فإن الفعل «أكن» ، معطوف على الفعل «أصدق» ، وذكر أن العطف على الموضع قد ورد كثيراً في القرآن الكريم واستشهد بقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَخَفُوا وَتَوْتُوا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ﴾^(٢) ، لأن تقديرها: «إِنْ تَخَفُوا وَتَوْتُوا الْفُقَرَاءَ يَكُنِ الْإِيْتَاءُ وَالْإِخْفَاءُ خَيْرٌ لَكُمْ»^(٣).

وفي القرن الرابع الهجري نجد علمين بارزين من أعلام النحو والقراءات يؤولان الآية الكريمة بمثل هذا التأويل، أولهما ابن خالويه فقد قال في الحجة^(٤):

«الحجة لمن جزم أنه رده على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل، لأن الأصل كان «لولا أخرتني أتصدق وأكن» كما قال الشاعر:

فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لِعَلِي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا^(٥)

فجزم «أستدرج» عطفاً على موضع «أصالحكم» قبل دخول لعل عليه، «ومعناه فأبلوني بليتكم أصالحكم».

(١) معاني القرآن ٣/١٦٠.

(٢) سورة البقرة ٢٧١.

(٣) إعراب القرآن - الزجاج ٣/٩٣٩ - ٩٣٠.

(٤) الحجة - ابن خالويه ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٥) نسبة ابن جني في الخصائص إلى أبي داود، ونسبه ابن هشام في المغني إلى الهذلي. أبلوني: أعطوني، البلية، الناقة التي تعقل على قبر الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت، نوى: أصله نواي كعصاي، قلبت الألف ياء على لغة هذيل.

وثاني هذين العلمين هو أبو علي الفارسي^(١).

وكذلك فعل مكّي بن أبي طالب في تناوله للآية الكريمة، وإليك ما

قاله:

«حجة من جزم أنه عطفه على موضع «فأصدق»، لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم لأنه جواب التمني، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم، لأنه غير واجب ففيه مضارعة للشرط وجوابه، فلذلك كان مجزوماً كما يجزم جواب الشرط لأنه غير واجب، إذ يجوز أن يقع، ويجوز ألا يقع»^(٢).

وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري^(٣)، وابن الأنباري^(٤)،
والعكبري^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وابن عطية^(٧)، والطبري^(٨).

الترجيح:

حاول بعض العلماء المتأخرين التوفيق بين هذين التأويلين للآية الكريمة، وذهبوا إلى أن الخلاف القائم بين مذهب الخليل وسيبويه، ومذهب الفارسي والزجاج وأتباعهما خلاف لفظي لا يعتد به، وكلا المذهبين متفقان في نهاية المطاف.

ومن هؤلاء الشهاب الخفاجي فقد قال في حاشيته: «الظاهر أن الخلاف

(١) انظر روح المعاني مجلد ١ ج ١١٧/٢٨ ومغني اللبيب، ص ٥٥٣ وحاشية الشهاب ٢٠١/٨.

(٢) الكشف ٣٢٣/٢ ت: د. رمضان.

(٣) الكشف: ١١٢/٤.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٤١/٢.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢٦٢/١ ط ١٩٧٩.

(٦) شرح المفصل ١٠٦/١٠.

(٧) البحر المحيط ٢٧٥/٨.

(٨) جامع البيان - الطبري ٧٧/٢٨ ط ١٩٧٢.

فيه لفظي، فمراد أبي علي العطف على الموضع المتوهم أو المقدر، إذ لا موضع هنا في التحقيق، لكنه فر من إيهام العبارة^(١) وإليه ذهب الألوسي أيضاً فقال في تفسيره^(٢): «واستظهر أن الخلاف لفظي، فمراد أبي علي والزجاج العطف على الموضع المتوهم أي المقدر، إذ لا موضع هنا في التحقيق، لكنهما فرا من قبح التعبير».

والذي يبدو لي أن هذا الرأي وجيه ومقبول، بل هو الصواب عندي، إذ لا فارق بين مذهب الخليل وسيبويه من جهة، ومذهب الفارسي والفراء والزجاج وغيرهم ممن ذكرت من جهة ثانية... فعودة إلى ما أثبتته سيبويه ونقله عن الخليل تؤكد هذا، وما أنذا أثبت نص الكتاب ثانية لفائدته في هذا الموضع:

«لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله»^(٣).

فهو يرى أن الفعل «فأصدق» كان مجزوماً قبل دخول الفاء عليه، وكذلك فعل المبرد والفراء والفارسي وجميع من سار في خطاهم، وإليك بعض ما قالوا، فما هو ذا الفراء يقول في معانيه:

«فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في «فأصدق»، «كانت مجزومة»^(٤).

وقال مكي بن أبي طالب: «حجة من جزم أنه عطفه على موضع «فأصدق»، لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم، لأنه جواب التمني»^(٥).

(١) حاشية الشهاب ٢٠١/٨.

(٢) روح المعاني مجلد ١٠ ج ١١٨/٢٨.

(٣) الكتاب ١٠١/٣ ت: هارون ط ١٩٧٣.

(٤) معاني القرآن ١٦٠/٣ ط ١٩٨٠.

(٥) الكشف ٣٢٣/٢.

كذلك فتقدير الآية عند الطرفين واحد لا اختلاف فيه، تقديرها عند الخليل وسيبويه «إن تؤخرني أصدق وأكن من الصالحين»^(١)، وتقديرها كذلك كما قال الفارسي «إن أخرتني أصدق وأكن»^(٢)، وعند ابن خالويه «لولا أخرتني أتصدق وأكن»^(٣)، وعند الزجاج «إن أمهلتني أصدق وأكن»^(٤).

ولهذا فإنني أرجح القول بالعطف على الموضع المقدر، وهذا خير عندي من القول بالعطف على التوهم.

تعقيب:

يرى بعض العلماء أن التوهم في القرآن الكريم غير مناسب، فإذا جاز التوهم في كلام الناس شعراً ونثراً، فإنه لا يجوز في كلام رب العالمين، ومن هؤلاء العلماء الأجلاء القاضي الشهاب الخفاجي، حين قال في حاشيته على البيضاوي:

«لكن عبارة التوهم غير مناسبة لقبح لفظها هنا»^(٥).

كذلك فعل الألويسي بقوله: «إن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح»^(٦).

والحق أنني أستريح لهذه الآراء القيمة لأن القرآن الكريم أجل من أن يدخله شيء من التوهم.

وفرقت بعض العلماء بين العطف على الموضع والعطف على التوهم تفريقاً دقيقاً فقال:

-
- (١) سيبويه والقراءات ص ١٥٨.
 - (٢) روح المعاني مجلد ١٠ ج ١١٧/٢٨.
 - (٣) الحجة - ابن خالويه ص ٣٤٦.
 - (٤) إعراب القرآن - الزجاج ٣/٩٣٠.
 - (٥) حاشية الشهاب ٨/٢٠١.
 - (٦) روح المعاني مجلد ١٠ ج ١١٧/٢٨.

«الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن العامل في
عطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم
مفقود، وأثره موجود»^(١).

* * *

(١) المصدر السابق مجلد ١ ج ٢٨/١١٨.

٤١ - المبحث الحادي والأربعون

(عطف الإنشاء على الخبر)

الآية الكريمة:

﴿ قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم، لئن لم تنته لأرجمنك
واهجرني ملياً ﴾ [مريم : ٤٦].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿ واهجرني ﴾ فقد جاء معطوفاً على قوله ﴿ لأرجمنك ﴾، ومعظم النحاة لا يجيز عطف الإنشاء كما في ﴿ واهجرني ﴾ على الخبر كما في ﴿ لأرجمنك ﴾، ولهذا تأولها المانعون.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

منع كثير من العلماء عطف الخبر على الإنشاء وعكسه^(١)، ومنهم البيانون^(٢)، وابن عصفور في شرح الإيضاح، وابن مالك^(٣) في شرح التسهيل، وتآول المانعون الآية الكريمة على تقدير فعل محذوف، فتقديره

(١) مع الهوامع ١٤٠/٢.

(٢) المصدر السابق ١٤٠/٢.

(٣) شرح الأشموني على حاشية الصبان ١٢١/٣ وهم الهوامع ١٤٠/٢.

عندهم «لئن لم تنته لأرجمنك، فاحذرنى واهجرني». وإليه ذهب الزمخشري بقوله:

«فإن قلت علام عطفت «فاهجرني»؟ قلت على معطوف عليه محذوف، يدل عليه لأرجمنك، أي فاحذرنى واهجرني»^(١).

واختاره الرازي في تفسيره بقوله: «عطف «فاهجرني» على معطوف عليه محذوف، يدل عليه «لأرجمنك» أي فاحذرنى واهجرني لثلاث أرجمنك»^(٢).

وقال البيضاوي: «واهجرني عطف على ما دل عليه لأرجمنك، أي فاحذرنى واهجرني»^(٣).

وعلى القنوي تقدير الحذف بقوله «لعدم صحة عطفه على ما قبله، لاختلافهما خبراً وإنشاءً، فإن لأرجمنك تهديد يدل على الحذر، فيقدر الأمر منه»^(٤).

وتأول الشهاب الآية الكريمة على تقدير فعل محذوف لأن «جواب القسم الاستعطافي لا يكون إنشاءً»^(٥).

ورفض الألوسي جواز عطف «واهجرني» على «لأرجمنك» لأن «الداعي إلى ذلك عدم اعتبار المعطوف على المذكور، أنه لا يصح أو لا يحسن التخالف بين المتعاطفين إنشائية وإخبارية»^(٦).

(١) الكشاف ٥١١/٢.

(٢) مفاتيح الغيب ٢٢٨/٢١.

(٣) تفسير البيضاوي على حاشية زادة ٢٩١/٣.

(٤) حاشية القنوي ١٠٤/٥.

(٥) حاشية الشهاب ١٦٣/٦.

(٦) روح المعاني - الألوسي مجلد ٦ ج ١٦/٩٩.

توجيه الآية الكريمة:

أجاز بعض النحاة عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، ومنهم الصفار^(١)، وابن هشام^(٢)، وجماعة آخرون.

الترجيح:

الراجع عندي في هذه المسألة القول بجواز عطف الإنشاء على الخبر، وذلك لوروده كثيراً في القرآن الكريم، ومنه قوله سبحانه:

﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ، وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾^(٣)، وذلك بعطف ﴿ وَبَشِّرِ ﴾ وهي جملة إنشائية على قوله تعالى ﴿ أُعِدَّتْ ﴾ وهي جملة خبرية^(٤)، وقوله سبحانه ﴿ نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٥)، فقد عطف ﴿ وَبَشِّرِ ﴾ على ﴿ نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ ﴾ وهو خبر^(٦).

ومنه أيضاً كما قال ابن هشام قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾^(٧)، وعلق ابن هشام على الآية الكريمة بقوله: «ونحوه في التنزيل كثير»^(٨).

ومع هذا فإن تأويل النحاة الآخرين بتقدير فعل محذوف «فاحذرنى» تأويل مقبول عندي.

(١) مع الهوامع ٢/١٤٠.

(٢) مغني اللبيب على حاشية الدسوقي ٢/١٢٩.

(٣) البقرة ٢٣ - ٢٤.

(٤) حاشية الصبان ٣/١٢١.

(٥) الصف ١٣.

(٦) حاشية الصبان ٣/١٢١.

(٧) الكوثر ١ - ٣.

(٨) مغني اللبيب على حاشية الدسوقي ٢/١٢٩.

تعقيب:

في أثناء استعراضى لأقوال النحاة في هذه المسألة وجدت بعضهم ينسب إلى سيبويه جواز عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، فها هو ذا أبو حيان يقول^(١):

«قال الزمخشري: فإن قلت علام عطف واهجرني؟ قلت على معطوف عليه محذوف» وذلك ليس بلازم عند سيبويه، بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، فقوله ﴿واهجرني﴾ معطوف على قوله ﴿لئن لم تنته لأرجمنك﴾.

وقال الجمل: «وهذا التناسب ليس بلازم عند سيبويه، لأنه يجيز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية»^(٢).

وقال الألوسي «ومن الناس من عطف على الجملة السابقة، بناء على تجويز سيبويه العطف على التخالف في الإخبار والإنشاء»^(٣).
وعندي أن هذه النسبة إلى سيبويه خطأ، وذلك لما يلي:

أولاً : عدت إلى كتاب سيبويه فلم أجده يتحدث عن جواز عطف الخبر على الإنشاء أو عكسه.

ثانياً : وجدت بعض العلماء المحققين يخطأون أبا حيان في نسبة هذا الكلام إلى سيبويه، فها هو ذا ابن هشام يقول^(٤):
«وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه».

(١) البحر المحيط ١٩٥/٦.

(٢) حاشية الجمل ٦٥/٢.

(٣) روح المعاني مجلد ٦، ج ٩٩/١٦.

(٤) مغني اللبيب على حاشية الدسوقي ١٢٩/٢ - ١٣٠.

وقال العلامة الدسوقي: «ما نقله أبو حيان عن سيبويه...
ليس بكلام سيبويه، وإنما هو كلام الصفار بتصريف من أبي حيان
فيه»^(١).

ثالثاً : لم أجد أحداً من النحاة سبق أبا حيان ونسب هذا القول إلى
سيبويه فتأكد لدي أن أبا حيان هو الذي نقل ذلك خطأ عن إمام
النحاة رحمه الله، ثم جاء من بعده علماء آخرون، فتابعوه على
هذا الغلط، ومنهم الجمل والألوسي كما بينت ذلك.

(١) حاشية الدسوقي على المغني ١٢٩/٢ - ١٣٠.

٤٢ - المبحث الثاني والأربعون

(هل تجيء نون الرفع مكسورة في المضارع)

الآية الكريمة:

﴿قَالَ أَبَشْرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ بكسر النون كما جاء في قراءة نافع^(١)، وهي خلاف الأصل، إذ الأصل في النون أن تكون مفتوحة ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ لأنها علامة الرفع، ولهذا تأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

لم تسلم قراءة نافع وهي قراءة سبعية من الطعن فيها، فقد حكي عن أبي عمرو بن العلاء كما ذكر النحاس أنه قال: «كسر النون لحن»^(٢).

وقال المبرد: «وهذه القراءة قد طعن فيها جماعة، لبعدها مخرجها في العربية، لأن حذف النون مع الياء لا يحسن إلا في شعر، وإن قدرت حذف النون الأولى حذفت علم الرفع لغير جازم ولا ناصب، ولأن كسر النون التي

(١) الكشف ٣٠/٢، والنشر - ابن الجزري ٣٠٢/٢ وإعراب القرآن - النحاس ١٩٧/٢، ومفاتيح

الغيب ١٩٧/١٩، وروح المعاني مجلد ٥ ج ١٤/٦١.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ١٩٧/٢.

هي علم الرفع قبيح، إنما حقها الفتح، والاختيار فتح النون والتخفيف لأنه وجه الكلام، ورتبة الإعراب، ولأن عليه أكثر القراء»^(١).

ووصفها مكي بن أبي طالب بالبعد فقال: «حذف نافع النون الثانية التي دخلت للفصل بين الفعل والياء لاجتماع المثليين، وكسر النون التي هي علامة الرفع لمجاورتها الياء، وحذف الياء لأن الكسرة تدل عليها، وفيه بعد لكسر نون الإعراب، وحقها الفتح لالتقاء الساكنين»^(٢).

وقال أبو حاتم: كسر نون الرفع قبيح^(٣). وقال في موضع آخر: «إن مثله لا يكون إلا في الشعر»^(٤)، ونقل عنه الرازي أن حذف نون الوقاية مع الياء لا يجوز»^(٥).

وللنحاة في الآية تأويلان:

التأويل الأول: قال به جمع غفير من النحاة، ومذهبهم في الآية الكريمة أن الأصل فيها ﴿تبشروني﴾، ثم حذفت نون الرفع، وبقيت نون الوقاية مع الياء، ﴿تبشروني﴾، ثم حذفت الياء أيضاً، ودلت الكسرة على حذفها. وإليه ذهب الخليل^(٦)، وأجازه سيبويه حين قال في الكتاب^(٧): «وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلنُ ذاك، ولتذهبنُ، لأنه اجتمعت ثلاث نونات فحذفوها استثقلاً... وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا، بلغنا أن بعض القراء

(١) الكشف ٣١/٢.

(٢) الكشف ٣١/٢ - ٣٢.

(٣) حاشية الشهاب ٢٩٩/٥.

(٤) روح المعاني مجلد ٥ ج ٦١/١٤.

(٥) مفاتيح الغيب ١٩٧/١٩.

(٦) إعراب القرآن - النحاس ١٩٧/٢.

(٧) الكتاب ٥١٩/١ - ٥٢٠.

قرأ ﴿أَتَحَاجُونِي﴾^(١)، وكان يقرأ ﴿فَبِمَ تَبَشِّرُونَ﴾^(٢)، وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

وتبنى الزمخشري مذهب سيويه فقال: «وقرىء تبشرون بفتح النون وبكسرها على حذف نون الجمع»^(٣).

وقال الفخر الرازي: «وأما الكسر والتخفيف فعلى حذف نون الجمع استثقلاً لاجتماع المثليين، وطلباً للتخفيف»^(٤).

وبهذا التأويل أخذ العكبري^(٥)، والقنوي^(٦).

وحين تحدث ابن هشام عن قراءة ﴿تَأْمُرُونِي﴾^(٧) بالتخفيف قال: «فالصحيح أن المحذوف نون الرفع»^(٨).

وممن خرج الآية بمثل هذا التخريج الشيخ يسن العليمي^(٩)، والأشموني^(١٠)، والبيضاوي^(١١)، والدنوشري^(١٢).

ومن العلماء المحدثين الذين أدلوا برأيهم في هذه المسألة الأستاذ عباس حسن، وتبين لي بعد تبني لمواقفه في مواضع كثيرة من كتابه

-
- (١) الأنعام: ٨٠ بنون مكسورة مخففة.
 - (٢) الحجر: ٥٤، بنون مكسورة مخففة.
 - (٣) الكشاف ٢/٣٩٣.
 - (٤) مفاتيح الغيب ١٩/١٩٧.
 - (٥) إملاء ما من به الرحمن ٢/٧٦ ط ١/٩٧٩.
 - (٦) حاشية القنوي ٤/١١٣.
 - (٧) الزمر: ٦٤.
 - (٨) أوضح المسالك ص ٢١.
 - (٩) حاشية الشيخ يسن على التصريح ١/٨٦.
 - (١٠) شرح الأشموني ١/١١٧ ط ٣ ت: محيي الدين عبد الحميد.
 - (١١) تفسير البيضاوي على حاشية القنوي ٤/١١٣.
 - (١٢) حاشية الشيخ يسن على التصريح ١/٨٦.

الموسوم «النحو الوافي» أن له رأيين فيها، فهو حيناً يصرح بأن النون المحذوفة هي نون الرفع، وحيناً آخر يصرح بأن المحذوفة هي نون الوقاية، ففي حديثه عن مواطن حذف نون الرفع قال: «وتحذف جوازاً عند اتصالها بنون الوقاية، مثل: الصديقان يكرمانني، أو يكرمانني»^(١). ثم قال معلقاً: «وهذا رأي سيبويه، وقال آخرون الذي يحذف هو نون الوقاية، ولكل أدلة كثيرة والرأي الأول أولى»^(٢).

وقال في موطن آخر: «في تعيين النون المحذوفة جدل طويل أهى نون الأفعال الخمسة أم نون الوقاية؟ والأيسر وهو الذي يساير القواعد العامة أيضاً أن نقول عند الإعراب أن الموجودة هي نون الرفع»^(٣).

التأويل الثاني: يرى أصحابه أن النون المحذوفة في «تبشرون» هي نون الوقاية مع الياء، أما النون الباقية فهي نون الرفع. وممن أخذ بهذا التأويل الأخفش^(٤) وأبو علي الفارسي بقوله: «الوجه في قراءة نافع أنه أراد تبشرونني إلا أنه حذف النون الثانية استثقلاً، لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف النون الأولى التي هي علامة الرفع»^(٥).

وقال مكي بن أبي طالب: «حجة من خفف النون وكسرهما أنه عدى الفعل فصار أصله تبشرونني، ثم حذف إحدى النونين وهي الثانية استخفافاً لاجتماع المثليين، فاتصلت الياء بنون الرفع فانكسرت، ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها»^(٦).

(١) النحو الوافي ١/ ١٨٠.

(٢) هامش النحو الوافي ١/ ١٨٠.

(٣) هامش النحو الوافي ١/ ٢٨٤.

(٤) واضح المسالك ١/ ١٢٨.

(٥) مجمع البيان - الطبرسي ج ١٤/ ٣١.

(٦) الكشف ٢/ ٣١.

والى هذا التأويل ذهب الطوسي^(١)، وابن الأنباري^(٢)، والعكبري^(٣)،
وابن القرار^(٤).

توجيه الآية الكريمة:

ذهب بعض النحويين إلى أن لا تأويل ولا حذف في الآية الكريمة، إذ
الأصل فيها تبشرون بفتح نون الرفع ثم كسرت من أول الأمر^(٥).

الترجيح:

الراجح عندي في الآية الكريمة القول بأن النون المحذوفة هي نون
الرفع كما قال الخليل وسيبويه، وذلك للأدلة التالية:

أولاً : ورد حذف نون الرفع في آثار متعددة منها:
قول الشاعر:

أبيتُ أسرى وتبتي تدلكي وجهك بالعنبرِ والمِسكِ الذكي

ومنه أيضاً قراءة أبي عمرو بن العلاء: «قالوا ساحران
تظَاهرا»^(٦) أي تظَاهران، فلُدغم التاء في الظاء وحذف النون^(٧).

ثانياً : إن نون الرفع فرع عن الضمة، فكما تحذف الضمة تخفيفاً، فجائز
حذف النون كذلك، قال الدنوشري^(٨): «قد تحذف النون بغير

-
- (١) تفسير البيان ٣٤٠/٦.
 - (٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٧٠/٢.
 - (٣) إملاء ما من به الرحمن ٧٦/٢ ط ٩٧٩.
 - (٤) تفسير مشكل إعراب القرآن - ابن القرار ص ١٥٢.
 - (٥) حاشية الشهاب ٢٩٩/٥، وروح المعاني مجلد ٥ ج ٦١/١٤.
 - (٦) شرح التسهيل ٣٢/١.
 - (٧) القصص ٤٨.
 - (٨) شرح التسهيل ٣٢/١.
 - (٩) حاشية الشيخ يسن على التصريح ٨٦/١.

ناصب ولا جازم... وإنما حذفت لأنها فرع من الضمة، والضمة تحذف تخفيفاً في ﴿ينصركم﴾^(١) و﴿ما يشعركم﴾^(٢).

ثالثاً : إنَّ القول بحذف نون الوقاية يؤدي إلى ثلاثة أعمال، العمل الأول حذف نون الوقاية، والثاني حذف الياء، والثالث كسر نون الرفع، على حين أن القول بحذف نون الرفع لا يؤدي إلا إلى عمليْن اثنين، وهما حذف الياء، وحذف نون الرفع فقط.

أما القول بأن لا حذف في الآية الكريمة، وإنما أصلها ﴿فبم تبشرون﴾ ثم كسرت نون الرفع في أول الأمر، فهو خلاف المنقول في كتب النحو والصرف^(٣)

* * *

(١) آل عمران ١٦٠ .

(٢) الأنعام: ١٠٩ .

(٣) روح المعاني - مجلد ٥ ج ٦١/١٤، وحاشية الشهاب ٢٩٩/٥ .

٤٣ - المبحث الثالث والأربعون (يتعلق بإعراب ﴿يا أبت﴾ بفتح التاء)

الآية الكريمة:

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف : ٤].

العرض المركز:

موضوع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿يا أبت﴾ على قراءة
ابن عامر^(١) بفتح التاء، وفيها اصطدام بالقاعدة النحوية التي لا تجيز فتح هذه
التاء لأنها عوض عن ياء الإضافة^(٢)، ولهذا تأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

التأويل الأول: يتمثل في أن التاء محذوفة كما تحذف في الترخيم، ثم
أعادها ثانية ولم يعتد بها، نحو: يا طلحة، يا أميمة.

قال النحاس^(٣): «فمذهب سيبويه أنهم شبهوا هذه الهاء^(٤) التي هي
بدل من الياء، بالهاء التي هي علامة التانيث، فقالوا يا أبت كما قال:

كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ^(٥)

(١) البحر المحيط ٢٧٩/٥.

(٢) المصدر السابق ٢٧٩/٥.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ١٢١/٢.

(٤) يريد تاء التانيث.

(٥) البيت للناطقة الذبياني وتمامه: وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وبهذا التأويل أخذ ابن خالويه حين قال: «الحجة لمن فتح أنه أراد «يا أبة» بالهاء، ثم رخم الهاء فبقي «يا أب»، ثم أعاد إلى الاسم هاء السكت وأدرج، فبقيت الهاء على فتحها كقولك يا طلح في الترخيم، ثم تأتي باله فتقول يا طلحة أقبل»^(١).

وقال أبو علي الفارسي: «رخم بحذف التاء ثم أقحمت»^(٢).

وعند مكي بن أبي طالب أن قراءة ابن عامر بالفتح جاءت على تقدير حذف التاء كما تحذف في الترخيم، ثم أعادها ثانية، ولم يعتد بها، ففتحها كما كان الاسم قبل رجوعها مفتوحاً، كما قالوا يا طلحة يا أميمة بالفتح»^(٣).

وإليه أيضاً ذهب ابن الأنباري^(٤)، والعكبري^(٥).

التأويل الثاني: يرى أصحابه أن قوله تعالى: ﴿يا أبت﴾ الأصل فيه «يا أبتاه» فهو للندبة ثم حذفت الألف والهاء.

وقاله الفراء^(٦)، وأبو عبيد^(٧)، وأبو حاتم^(٨)، وقطرب^(٩).

وقال الفخر الرازي: «قرأ ابن عامر ﴿يا أبت﴾ بفتح التاء في جميع

(١) الحجة - ابن خالويه ١٩١ - ١٩٢.

(٢) البحر المحيط ٢٧٩/٥.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٣٧٨/١.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣/٢.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٤٨/٢.

(٦) إعراب القرآن - النحاس ١٢١/٢ وروح المعاني مجلد ٤ - ١٧٨/١٢.

(٧) المصدر السابق ١٢١/٢ والبحر المحيط ٢٧٩/٥.

(٨) البحر المحيط ٢٧٩/٥.

(٩) إعراب القرآن - النحاس ١٢١/٢ والبحر المحيط ٢٧٩/٥.

القرآن، والباقون يكسر التاء، أما الفتح فوجهه أنه كان في الأصل «يا أبتاه» على سبيل الندبة فحذفت الألف والهاء»^(١).

واستدل هذا الفريق من النحاة بما جاء في الشعر من ثبوت الألف مع «يا أبت» ومنه قول الشاعر:

تقولُ بنتي قد أنا أناك يا أبتا علك أو عساكا^(٢)

وقول الراجز:

يا أبتا أرقني القدان فالنوم لا تطعمه العينان^(٣)

التأويل الثالث: يرى أصحابه أن التاء في «يا أبت» تحركت بالفتح لأن حركة الياء في الأصل الفتح إذا تحركت، فلما كانت هذه التاء عوضاً عن الياء تحركت بحركتها.

وإليه ذهب الزمخشري بقوله: «يجوز أن يقال حركتها بحركة الياء المعروض منها في قولك يا أبي»^(٤):

وقال الألويسي: «أصلها وهو الياء، إذا حرك حرك بالفتح»^(٥) واختاره الصاوي بقوله:

أصلها أبي بكسر الباء، وفتح الياء، ففتحت الباء، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً، حذفت الألف وعوض عنها تاء التانيث، وفتحت للدلالة على الألف المحذوفة»^(٦).

(١) مفاتيح الغيب ١٨/٨٦.

(٢) حاشية الصبان ١٥٨/٣ أنا أناك: حان وقتك.

(٣) هامش ابن عقيل ٢/٢٧٦.

(٤) الكشاف ٢/٣٠٢.

(٥) روح المعاني مجلد ٤ ج ١٢/١٧٨.

(٦) حاشية الصاوي ٢/٢٣٤.

التأويل الرابع: قاله قطرب^(١) ، وعنده أن «يا أبت» الأصل فيه «أبة» بالتونين، ثم حذف التونين من المنادى.

التأويل الخامس: ذهب فريق من النحاة إلى أن ﴿يا أبت﴾ ، الأصل فيه «يا أبتى» أبدل من كسرة التاء فتحة، ومن الياء ألفاً «يا أبتا»، ثم حذفت الألف فصارت «يا أبت».

قال القرطبي «قال البصريون، أرادوا يا أبتى بالياء، ثم أبدلت الياء ألفاً، فصارت «يا أبتا»، فحذفت الألف، وبقيت الفتحة على التاء»^(٢).

وعند أبي جعفر النحاس أن الأصل الكسر ثم أبدل من الكسرة فتحة كما تبدل من الياء ألفاً فيقال في «يا غلامي أقبل، يا غلاماً أقبل»^(٣).

وقال ابن الأنباري: «أصله «يا أبتى»، فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف فصارت ﴿يا أبت﴾»^(٤).

الترجيح:

الراجح عندي في هذه المسألة القول بأن الأصل في ﴿يا أبت﴾ (يا أبتى)، أبدل من كسرة التاء فتحة، ومن الياء ألفاً فصارت «يا أبتا»، ثم حذفت الألف فصارت ﴿يا أبت﴾.

واختاره أبو جعفر النحاس وقال: «كأنه أحسنها»^(٥).

(١) البحر المحيط ٢٧٩/٥ وإعراب القرآن - النحاس ١٢١/٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٢١/٩ .

(٣) إعراب القرآن - النحاس ١٢٢/٢ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣/٢ .

(٥) إعراب القرآن - النحاس ١٢٢/٢ .

والقول بأن «يا أبت» الأصل فيه «يا أبتاه» فيه تكلف وذلك لما يلي :

أولاً : إن المنادى في الآية الكريمة ليس موضعه موضع ندبة، قال النحاس: «هذا القول خطأ لأن هذا ليس موضع ندبة»^(١)، وقال مكّي بن أبي طالب «قيل إنه أراد «يا أبتاه» ثم حذف ، وهذا ليس موضع ندبة»^(٢).

وقال أبو حيان «ورد بأنه ليس موضع ندبة»^(٣).

ثانياً : إن الأخذ بهذا التأويل يؤدي إلى حذف الألف، وليست هناك علة توجب حذفها، قال النحاس: «الألف خفيفة لا تحذف»^(٤)، وجاء في شرح الكافية «وهو ضعيف، لأن الألف خفيفة لا تستقل فتحذف»^(٥).

ثالثاً : استدل أصحاب هذا التأويل بقول الشاعر:

«يا أبتا علك أو عساكا»

والجمع بين الألف والتاء ضرورة كما قال الأشموني في شرحه للألفية^(٦).

كذلك فإن القول بأن «يا أبت» الأصل فيه «يا أبة» ثم حذف التنوين قول متكلف لأمرين اثنين:

الأول : التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب^(٧)، نحو يا ضارباً رجلاً.

(١) إعراب القرآن - النحاس ١٢١/٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٧٨/١ .

(٣) البحر المحيط ٢٧٩/٥ .

(٤) إعراب القرآن النحاس ١٢١/٢ .

(٥) شرح الكافية ١٤٨/١ .

(٦) شرح الأشموني على حاشية الصبان ١٥٨/٣ .

(٧) البحر المحيط ٢٧٩/٥ .

الثاني : إن التنوين لا يحذف لغير علة، وليست في الآية علة توجب حذفه (١).

وأبعد التأويلات عندي وأظهرها تكلفاً ذلك الذي يقول: إن التاء محذوفة كما تحذف في الترخيم.

* * *

(١) إعراب القرآن - النحاس ١٢٢/٢

٤٤ - المبحث الرابع والأربعون

(هل تأتي لو حرفاً مصدرياً؟)

الآية الكريمة:

﴿ وَلَتَجِدَنَّهٗمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمَنِ الَّذِينَ أُشْرِكُوا يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ، وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ . [البقرة : ٩٦].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿ لو يعمر ﴾ فقد منع جمهور النحاة أن تكون لو مصدرية؛ فعمدوا إلى تأويلها بما يتفق مع قواعدهم النحوية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

في الآية تأويلات مختلفة هي:

التأويل الأول: مذهب جمهور البصريين^(١) أن لولا تأتي مصدرية إنما هي في الآية شرطية، والجواب مع المفعول محذوف، وتقدير الآية يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك^(٢)، فجواب لو هي «لسره ذلك، ومفعوله التعمير».

(١) البحر المحيط ٣١٤/١.

(٢) روح المعاني مجلد ١ ج ١ / ٣٣٠ وحاشية الخصري ١٢٧/٢.

قال أبو حيان: «مفعول الودادة محذوف تقديره «يود أحدهم طول العمر» وجواب لو محذوف تقديره «لو يعمر ألف سنة لسر بذلك»، فحذف مفعول يود لدلالة «لو يعمر» عليه، وحذف جواب «لو» لدلالة «يود» عليه، هذا هو الجاري على قواعد البصريين في مثل هذا المكان»^(١).

وقال الخضري «وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية، بل هي في ذلك شرطية، حذف جوابها مع مفعول يود، أي يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره»^(٢).

وقال ابن هشام: «ويقول المانعون يود أحدهم لو يعمر ألف سنة أنها شرطية، وأن مفعول يود، وجواب لو محذوفان، والتقدير يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لسره ذلك»^(٣).

التأويل الثاني: يتمثل في جعل لو حرفاً للتمني وعلى هذا فلا جواب له، وجملة المقول المحذوفة هي في محل نصب مفعول به للفعل «يود».

فسيبويه رحمه الله يرى أن لو في معنى التمني، استمع إليه وهو يقول^(٤): «وتقول ود لو تأتيه فتحدثه، والرفع جيد على معنى التمني، ومثله قوله عز وجل: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾»^(٥).

وقال البيضاوي: «لو بمعنى ليت، وكان أصله «لو أعمر» فأجرى على الغيبة بقوله «يود» كقولك حلف بالله ليفعلن»^(٦).

وقال شيخ زادة: «كأنه قيل يود أحدهم قائلاً ليته يعمر، لأن لو هنا

(١) البحر المحيط ٣١٤/١.

(٢) حاشية الخضري ١٢٦/٢ - ١٢٧.

(٣) مغني اللبيب ص ٣٥٠.

(٤) الكتاب ٣٦/٣ - ط ١٩٧٣.

(٥) القلم: ٩.

(٦) تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب ٢١٠/٢.

بمعنى التمني كما في قوله ﴿لو أن لنا كرة﴾^(٦) ولهذا لم يذكر له جواب... ثم إن هذه الحكاية... سدت مسد مفعول يود فاستغنى بها عنه^(٢).

وعند الألووسي أن أصل الفعل «لو أعر» ، إلا أنه لما جاء الفعل «يود» في صيغة الغائب، جاء الفعل «أعر» في صيغة الغائب، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

«لو بمعنى ليت، ولا يحتاج إلى جواب، والجمله محكية بـ «يود» في موضع المفعول... وكان أصله لو أعر، إلا أنه ورد بلفظ الغيبة لأجل مناسبة يود، فإنه غائب»^(٣).

التأويل الثالث: ذهب الزجاج إلى أن «لو» زائدة، ومفعول يود جملة «يعمر» قال في كتابه «إعراب القرآن»:

«وقوله تعالى ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾^(٤)، و ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾^(٥)، وقوله ﴿ودوا لو تكفرون﴾^(٦).

وغير ذلك من الآي، إن قال قائل: ما مفعول «ود» في هذه الآي؟... فالقول في ذلك أن ود فعل متعد... وأن لو بعده زائدة، والتقدير في الفعل الواقع بعد ﴿أن﴾، وحذفت «أن» ووقع الفعل موقع الاسم، فالفعل في موضع المفعول»^(٧).

(١) سورة البقرة: ١٦٧.

(٢) حاشية شيخ زادة ٣٥٩/١.

(٣) روح المعاني مجلد ١/٣٣٠.

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) القلم: ٩.

(٦) الممتحنة: ٢.

(٧) إعراب القرآن - الزجاج ٢/٤٣٨ - ٤٣٩.

توجيه الآية الكريمة:

ذهب بعض الكوفيين^(١) وكثير من النحاة المتأخرين إلى أن «لو» في الآية الكريمة مصدرية، ولا جواب لها، وينسبك معها مصدر هو مفعول يود، كأنه قال: يود أحدهم تعمير ألف سنة، وعلى هذا القول لا يكون في الآية حذف.

قال الألوسي^(٢): «ذهب بعض الكوفيين في مثل ذلك إلى أن لو مصدرية بمعنى أن فلا يكون لها جواب، وينسبك منها مصدر هو مفعول يود، وكأنه قال: يود أحدهم تعمير ألف سنة».

وممن أثبت مصدرية لو أبو زكريا الفراء^(٣) وأبو علي الفارسي^(٤)، والتبريزي^(٥).

وقال ابن مالك: «أن لو في أثناء ذلك مصدرية لا غير»^(٦) وأثبتها ابن هشام بقوله^(٧):

«تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة أن، إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «ود» أو «يود»، نحو: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾^(٨)، ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾.

وقال ابن عقيل: «لو تستعمل استعمالين، أحدهما أن تكون مصدرية،

(١) البحر المحيط ٣١٤/١.

(٢) روح المعاني مجلد ١ ج ١ / ٣٣٠.

(٣) المغني، ص ٣٥٠.

(٤) المصدر السابق ٣٥٠.

(٥) المصدر السابق ص ٣٥٠.

(٦) روح المعاني مجلد ١ ج ١ / ٣٣٠.

(٧) مغني اللبيب ص ٣٤٩ - ٣٥٠ ط ٣ / ١٩٧٢.

(٨) سورة القلم: ٩.

وعلامتها صحة وقوع أن موقعها نحو: «وددت لو قام زيد أي قيامه»^(١).

وإلى مصدرية لو ذهب الأزهري^(٢) والأشموني^(٣)، ومحمد بن عبد السلام بناني حين جعل من أقسام لو أنها تأتي مصدرية، استمع إليه وهو يقول:

تمن وتقليل وعرض ومصدر وتعليق ماض ثم مستقبل بدا^(٤)

وبمصدرية أيضاً قال الجمل^(٥)، والساوي^(٦)، والخضري^(٧)، ومن المحدثين كل من الأستاذ عباس حسن^(٨)، والشيخ محيي الدين عبد الحميد^(٩).

الترجيح:

والراجع عندي في الآية الكريمة القول: إن «لو» مصدرية غير جازمة، وما بعدها مصدر منسبك في محل نصب مفعول به لـ «يود»، وتقدير الآية «يود أحدهم تمييز ألف سنة»، ويقوي هذا الوجه ما يلي:

أولاً : إن جمهرة كبيرة من النحاة الأوائل والمتأخرين والمحدثين أثبتوا مصدرية لو، وأنها تخرج عن الشرطية في مواضع كثيرة من القرآن

(١) شرح ابن عقيل ٣٨٥/٢ ط ١٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢٥٤/٢.

(٣) شرح الأشموني ٣٤/٢.

(٤) حاشية ابن حمدون ١٠٠/٢.

(٥) حاشية الجمل ٨١/١.

(٦) حاشية الصاوي ٤٦/١.

(٧) حاشية الخضري ١٢٦/٢.

(٨) النحو الوافي ٤١٣/١.

(٩) هداية السالك إلى أوضح المسالك ١٩٩/٣ - ٢٠٠ ط ٥.

الكريم منها قوله تعالى: ﴿ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿ودوا لو تكفرون﴾^(٢)، وقوله عز وجل ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾^(٣)، وقد أثبت ذكر أسماء بعضهم قبل قليل في حديثي عن توجيه الآية الكريمة.

ثانياً : من الأدلة على مصدرية لو قراءة بعض القراء^(٤) قوله تعالى ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ بالنصب «فيدهنوا»، ولهذا نجد ابن هشام يستند على هذا الدليل فيقول: «ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون»^(٥).

ثالثاً : إن مذهب البصريين في الآية الكريمة فيه تكلف واضح، وهذا التكلف يتجلى في تقدير الجواب والمفعول المحذوفين، فالآية الكريمة عندهم: «يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك».

ولقد وجدت كثيراً من النحاة يصفون هذا التأويل بالتكلف ومنهم ابن هشام حين قال: «ويقول المانعون يود أحدهم لو يعمر ألف سنة إنها شرطية... والتقدير: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»^(٦).

وقال الشهاب الخفاجي: «ولا يخفى ما فيه من التكلف»^(٧)، وعلق الصبان على هذا التخريج فقال «ولا يخفى ما في ذلك من

(١) البقرة: ١٠٩.

(٢) الممتحنة: ٢.

(٣) القلم: ٩.

(٤) البحر المحيط ٣٠٩/٨ وقال أبو حيان قال هارون إنه في بعض المصاحف يدهنوا.

(٥) المغني، ص ٣٥٠.

(٦) مغني اللبيب ص ٣٥٠.

(٧) حاشية الشهاب، ٢٢٨ / ٨.

التكلف»^(١)، وقال الخضري «وفيه تكلف لا يخفى»^(٢)، وقال
القنوي:

«لم يلتفت إلى القول بأن جواب لو مقدر... ومفعول ود
محذوف... لأنه تمحل يسان عنه كلام البليغ فضلاً عن كلام
الله تعالى»^(٣).

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد^(٤) رحمه الله:

«ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف بتقدير المفعول والجواب».

بقي إشكال واحد يورده البصريون في مسألة جواز مجيء لو حرفاً
مصدرياً، ويتمثل في قولهم كيف تدخل لو على الحرف المشبه بالفعل «أن»
مع جعلها حرفاً مصدرياً؟.

وأترك ابن هشام يرد عليهم، وهو يورد هذا الاعتراض بقوله: «ويشكل
عليهم دخولها على «أن» في نحو «وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً
بعيداً»^(٥)، وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف بعد لو تقديره: «لو ثبت
أن بينها»^(٦).

وأضاف يقول: «وأورد ابن مالك السؤال في ﴿لو أن لنا كرة﴾^(٧)،
وأجاب بما ذكرنا... والسؤال في الآية مرفوع من أصله لأن لو فيها ليست
مصدرية»^(٨).

- (١) حاشية الصبان ٣٥/٤.
- (٢) حاشية الخضري ١٢٧/٢.
- (٣) حاشية القنوي ٢٣٧/٧.
- (٤) هداية السالك ٢٠٠/٣ ط ٥.
- (٥) آل عمران : ٣٠.
- (٦) المغني، ص ٣٥١، ط ٩٧٢ / ٣.
- (٧) سورة البقرة : ١٦٧.
- (٨) المغني، ص ٣٥١ ط ٩٧٢ / ٣.

٤٥ - المبحث الخامس والأربعون

(يتعلق بإعراب ﴿لَمَّا﴾ في قوله تعالى)

﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

[هود : ١١١] .

القرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿لَمَّا﴾ فقد جاءت مشددة على قراءة حمزة^(١) وابن عامر، وتشديد ﴿لَمَّا﴾ مشكل عند النحاة^(٢)، لأنها ليست في الآية بمعنى الزمان، ولا بمعنى إلا، ولا بمعنى لَمْ .

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

على الرغم من أن هذه القراءة سبعية متواترة، فإن بعض النحاة وهم قلة قد توقفوا فيها، ومنهم الكسائي إمام نحاة الكوفة، فقد قال عنها « لا أعرف وجه الثقليل في ﴿لَمَّا﴾ »^(٣)، وقال في موضع آخر « ما أدري ما وجه هذه القراءة »^(٤)، ونقل عنه النحاس قوله: « الله عز وجل أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهاً »^(٥).

ومن النحاة من طعن فيها، ومنهم المبرد حين قال:

(١) الكشف ٥٣٦/١ - ٥٣٧، وإعراب القرآن - النحاس ١١٤/٢ والجامع لأحكام القرآن ١٠٤/٩ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩/٢ وإملاء ما من به الرحمن ٤٦/٢ .

(٣) الكشف ٥٣٨/١ .

(٤) البحر المحيط ٢٦٧/٥ .

(٥) إعراب القرآن - النحاس ١١٥/٢ .

«هذا لحن لا تقول العرب إنَّ زيداً لمَّا خارج»^(١).

وقال في موضع آخر «إن هذا لا يجوز، ولا يقال إن زيداً إلا لأضربته، ولا لمَّا لأضربته»^(٢).

وفي الآية الكريمة تأويلات خمسة هي:

التأويل الأول: يتمثل في أن قوله تعالى ﴿لَمَّا﴾ أصلها «لَمَنْ ما» بفتح الميم، أو «لَمَنْ ما» بكسر الميم، ثم أدغمت النون في الميم الأخيرة، وحذفت بعد ذلك إحدى الميمات.

واختلف النحاة في ذلك، فمنهم من قال: إن المحذوفة هي الأولى، ومنهم من ذكر أن المحذوفة هي الميم الوسطى.

وللفراء في الآية قولان، «فأما القول الأول فأصل لمَّا عنده «لَمَمَّا»، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت إحداهن»^(٣).

والقول الثاني أن أصل «لَمَّا» «لَمَنْ ما»، دخلت من الجارة على ما كما في قول الشاعر:

وإنَّا لمن ما يضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تلقي اللسانَ من الفم^(٤)
فعمل بها ما عمل في الوجه الذي قبله»^(٥).

ونقل الطبري عن بعض نحوي الكوفة قولهم: «إذا قرىء كذلك «وإن» كلاً ما ليوفينهم ربك أعمالهم»، لما اجتمعت الميمات حذفت واحدة فبقيت ثنتان، فأدغمت واحدة في الأخرى كما قال الشاعر:

(١) البحر المحيط ٢٦٧/٥.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ١١٥/٢.

(٣) إعراب القرآن - النحاس ١١٥/٢.

(٤) البحر المحيط ٢٦٧/٥.

(٥) البحر المحيط ٢٦٧/٥.

وإني لَمَّا أصدر الأمر وجهه إذا هو أعيان بالنبيل مصادره^(١)
فقد اجتمعت في «لَمَّا» ثلاث ميمات، فقلبت النون ميماً، ثم
أدغمت في الميم الثانية، وحذفت الوسطى، فصارت «لَمَّا».

وإلى هذا التأويل ذهب ابن خالويه حين قال: «الحجة لمن شدد أنه
أراد «لَمِنْ ما»، فقلبت لفظ النون «ميماً»، ثم أدغمها في الميم بعد أن أسقط
إحدى الميمات تخفيفاً واختصاراً لأنهن ثلاث في الأصل»^(٢).

وتقدير الآية عند مكّي بن أبي طالب «وإنَّ كلاً لَمَنْ خَلَقِ
ليوفينهم»، إذ الأصل فيها «لَمَنْ ما»، بكسر الميم، فلما أدغمت النون
في الميم الأخيرة حذفت الميم المكسورة»^(٣).

وإلى هذا الذي ذكره ابن أبي طالب ذهب ابن الأنباري^(٤)، إلا أنه
أجاز في «لَمَّا» الوجهين، بفتح الميم وكسرها.

وكذلك فعل العكبري حين قال: «الأصل» «لَمَنْ ما» بكسر الميم
الأولى وإن شئت بفتحها، فأبدلت النون ميماً وأدغمت، ثم حذفت الميم
الأولى كراهية التكرير»^(٥).

ويرى المهدي أن الميم التي حذفت من «لَمَّا» هي الميم
الوسطى، استمع إليه وهو يقول^(٦):

«لَمَّا» أصلها «لَمَنْ ما»، ومَنْ هي الموصولة، وما بعدها زائدة واللام في

(١) جامع البيان - الطبري ١٢/١٢٣ ط ١٩٥٤/٢، وفي رواية: بالسبيل.

(٢) الحجة - ابن خالويه ص ١٩١.

(٣) الكشف ١/٥٣٧.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٩.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢/٤٦ ط ١/٧٩.

(٦) البحر المحيط ٥/٢٦٧.

«لما»، هي داخلة في خبر «أن» والصلة الجملة القسمية، فلما أدغمت ميم «مَنْ» في «ما» الزائدة، اجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت الوسطى منهن، وهي المبدلة من النون، فاجتمع المثلان، فأدغمت ميم «مَنْ» في ميم «ما» فصار «لَمَّا».

التأويل الثاني: صاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وتأويله للآية الكريمة، يتمثل في أن أصل «لَمَّا» عنده بالتونين «لَمَّا» من لَمَمْتُهُ أي جمعته، ثم بنى منه «فَعَلَى» كما جاء في قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ بتونين وغير تونين^(١) وتقدير الآية عنده «وإن كلاً جميعاً ليوفينهم»^(٢).

واختار الفخر الرازي في تفسيره قول ابن سلام، وقال في ذلك: «وأحسن ما قيل فيه أن أصل «لَمَّا»، «لَمَّا»، بالتونين، كقوله: أكلأ لَمَّا، والمعنى أن كلاً ملمومين أي مجموعين، كأنه قيل: وإن كلاً جميعاً»^(٣).

التأويل الثالث: نسب هذا الرأي إلى أبي عثمان المازني، فقد جعل «إن» نافية، وجعل «لَمَّا» بمعنى «إلا» غير زائدة، فقد نقل عنه أبو حيان قوله «إن هي المخففة ثقلت وهي نافية بمعنى «ما»، كما خففت «إن» ومعناها المثقلة، ولما بمعنى «إلا»^(٤)، واستشهد المازني على ذلك بقول الشاعر:

لقد خشيتُ أن أرى جَدْباً في عامنا ذا بعدما أخصباً^(٥)

فالأصل في «جدباً»، و«أخصباً» أنها مخففتان، ولكن الشاعر أثقلهما إجراءً للوصول مجرى الوقف»..

التأويل الرابع: ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن اللام في «لَمَّا»

- (١) إعراب القرآن - النحاس ١١٥/٢، وجامع البيان - الطبري ١٢٤/١٢، والجامع - القرطبي ١٠٦/٩.
- (٢) البحر المحيط ٢٦٧/٥.
- (٣) مفاتيح الغيب ٧٠/١٨.
- (٤) البحر المحيط ٢٦٧/٥.
- (٥) الجامع لأحكام القرآن ١٠٦/٩.

بالتخفيف واقعة في خبر «إن»، وما المتصلة بها زائدة، جاءت للفصل بين اللامين، لام القسم الواقعة في «ليوفينهم»، واللام الموجودة في «لَمَّا»، وقد أشار إلى هذا المعنى بقوله:

«لام «لَمَّا» لام إن وما زائدة مؤكدة، تقول: إنَّ زيداً لمنطلق فإنَّ تقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لام، كقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١)، وقوله ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا﴾^(٢)، واللام في «ليوفينهم» هي التي يتلقى بها القسم، وتدخل على الفعل، ويلزمها النون المشددة أو المخففة، ولما اجتمعت اللامان فصل بينهما بـ «ما»، و«ما» زائدة»^(٣).

التأويل الخامس: قال بعضهم إن الميم في «لَمَّا» شددت كما يشدد الحرف الموقوف عليه لغة.

توجيه الآية الكريمة:

في الآية توجيهات أربعة:

التوجيه الأول:

قال فريق من النحاة إن «إنَّ» على أصلها مشددة، ولَمَّا في معنى «إلا» وصاحب هذا التوجيه الحوفي، فقد نقل عنه الألوسي قوله: «إنَّ» على ظاهرها، ولَمَّا بمعنى إلا كما في قولك «نشدتك بالله إلا فعلت»^(٤).

التوجيه الثاني:

نسب هذا التوجيه إلى ابن جني^(٥) حين قال: «تقع ألا زائدة، فلا يبعد أن تقع «لَمَّا» بمعناها زائدة، كما في قول الشاعر:

(١) النحل: ١٨.

(٢) ق: ٣٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٠٤/٩ - ١٠٥.

(٤) روح المعاني مجلد ٤ ج ٢ / ١٤٩.

(٥) المصدر السابق ٢٦٧/٥.

حلفت يميناً غير ذي مشوية يمين امرئ إلا بها غير آثم^(١)

التوجيه الثالث:

أما ابن هشام فقد جعل «لماً» ظرفية في معنى إلى الآن، فها هو ذا يقول: «والأولى عندي أن يقدر «لماً» يوفوا أعمالهم، أي إنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفوها^(٢)».

التوجيه الرابع:

به قال ابن الحاجب وأبو حيان حين جعل «لماً» جازمة على الأصل، ولم يعمدا إلى تأويلها كما فعل معظم النحاة، وأشار إلى هذا أبو حيان بقوله:

«كنت قد ظهر لي وجه جار على قواعد العربية، عار من التكلف، وهو أن «لماً» هذه هي الجازمة، حذف فعلها المجزوم للدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم «قاربتُ المدينة ولماً يريدون، ولما أدخلها، كذلك هنا التقدير وإن كلاً لما ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه ليوفينهم ربك أعمالهم، وكنت اعتقدت أني سبقت إلى هذا التخريج، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليّ، فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو ابن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه» ثم رأيت في كتاب «التحرير» نقل هذا التخريج عن ابن الحاجب، قال: لماً هذه هي الجازمة، حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما سافرت ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون التقدير: لما يتركوا، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين في قوله: ﴿فمنهم شقي وسعيد﴾^(٣) ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم

(١) روح المعاني مجلد، ٤ جـ ١٢/١٤٩.

(٢) مغني اللبيب ٣٧١-٣٧٢ ط ٣/١٩٧٢.

(٣) هود: ١٠٥.

(٤) البحر المحيط ٢٦٧/٥ - ٢٦٨.

بين ذلك بقوله «ليوفينهم ربك أعمالهم، قال: وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن»^(١).

الترجيح:

الراجح عندي في هذه المسألة توجيه ابن هشام بجعل لماً ظرفية في معنى إلى الآن وذلك لأمرين اثنين:

أحدهما: إن بعده «ليوفينهم» وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع.

والثاني: إن منفي لماً متوقع الثبوت، والإهمال غير متوقع الثبوت^(٢).

ويبدو لي أن معظم التأويلات التي قيلت في الآية الكريمة بعيدة متكلفة، وأشد تكلفاً منها الطعن في هذه القراءة السبعية المتواترة، إذ لا يلتفت إلى قول الكسائي «لا أعرف وجه الثقيل في «لماً»^(٣)، لأن عدم معرفته بهذه القراءة لا يسقطها أو يوهنها»، أما فيما يتعلق بقول المبرد بأن هذه القراءة لحن^(٤)، وغير جائز^(٤)، فإنني أترك أبا حيان يرد عليه بقوله:

«هذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحناً، وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال وهو: «إن زيدا لماً خارج»، هذا المثال لحن، وأما في الآية فليس لحناً»^(٥).

وقال الألوسي في رده على المبرد «وهو من الجسارة بمكان، لتواتر القراءة»، وليته قال كما قال الكسائي: «ما أدري ما وجه هذه القراءة؟»^(٦).

(١) المغني، ص ٣٧١ - ٣٧٢.

(٢) الكشف ٥٣٨/١.

(٣) البحر المحيط ٢٦٧/٥.

(٤) إعراب القرآن النحاس ١١٥/٢.

(٥) البحر المحيط ٢٦٧/٥.

(٦) روح المعاني - الألوسي مجلد ٤ ج ١٢/١٤٩.

أما القول بأن أصل كلمة «لَمَّا» لَمَنْ ما، بفتح الميم الأولى أو كسرهما، ثم أبدلت النون ميماً، وأدغمت في الميم الثانية، وحذفت الميم الأولى فإني أدع ابن هشام يرده بقوله:

«هذا القول ضعيف، لأن حذف مثل هذه الميم استثقلاً لم يثبت»^(١).

فإذا كان ابن هشام وهو المتضلع في اللغة العربية ينفي ثبوت مثل هذا التأويل، فكيف يجوز لنا الأخذ به وقبوله قبولاً حسناً؟ كذلك فإن القول بأن «لَمَّا» أصلها «لَمَّا» بالتنوين، ثم حذفت إجراء للوصل مجرى الوقف^(٢)، وأنها مصدر «لَمَّ» مثل الدعوى والفتوى^(٣)، وأن الألف فيه للتأنيث، ففيه بعد وخرابة من عدة وجوه:

الأول : إن الوقوف على «لَمَّا» بالألف إجراء للوصل مجرى الوقف إنما يكون في الشعر، وإلى ذلك ذهب أبو حيان^(٤)، والألوسي^(٥)، ومكي بن^(٦) أبي طالب.

الثاني : إن بناء فعلى من «لَمَّ» غير معروف في لغة العرب^(٧)، وقد صرح ابن هشام بذلك حين قال: «لم يثبت استعمال هذه اللفظة»^(٨).

الثالث : لو صح «أن لَمَّا مأخوذ من «لَمَّ» كالدعوى والفتوى وأرطى، لكتب بالياء قياساً^(٩)، وعدم كتابتها بالياء دليل على خطأ هذا التأويل وبعده».

- (١) المغني، ص ٣٧١ ط ٩٧٢/٣.
- (٢) البحر المحيط ٢٦٧/٥.
- (٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩/٢.
- (٤) البحر المحيط ٢٦٧/٥.
- (٥) روح المعاني مجلد ٤ ج ١٢ / ١٤٩.
- (٦) الكشف ٥٣٧/١ - ٥٣٨.
- (٧) البحر المحيط ٢٦٧/٥.
- (٨) المغني: ص ٣٧١.
- (٩) البحر المحيط ٢٦٧/٥ والمغني ٣٧١.

الرابع : إن حذف التنوين من «لَمَّا» وهو متصرف على هذا التأويل بعيد جداً^(١).

كذلك فرأي أبي عثمان المازني في أن أصل «لَمَّا» (لَمَّا) مخففة وأثقلت تخفيفاً^(٢)، وأن «إِنَّ» المشددة هنا نافية فهو رأي فيه تكلف واضح من عدة وجوه:

أولاً : إن القول بأن «إِنَّ» المشددة نافية لأنها في الأصل مخففة غير صحيح، لأنه لم يعهد تثقيب إن النافية^(٣).

ثانياً : لو أخذنا بهذا التأويل فماذا نقول في نصب «كُلًّا» والنافية لا تنصب؟^(٤).

ثالثاً : كما قال أبو إسحاق الزجاج «إنما يخفف المثقل، ولا يثقل المخفف»^(٥).

(١) المغني ص ٣٧١ ط ٩٧٢/٣.

(٢) إعراب القرآن - النحاس ١١٥/٢.

(٣) روح المعاني مجلد ٤ ج ١٤٩/١٢.

(٤) البحر المحيط ٢٦٧/٥.

(٥) إعراب القرآن - النحاس ١١٥/٢.

٤٦ - المبحث السادس والأربعون

(حذف أحد المتماثلين)

الآية الكريمة:

﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء ٨٨].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿نُنَجِّي﴾ فقد قرأها ابن عامر^(١) وأبو بكر عن عاصم بنون واحدة مع تشديد الجيم «نُجِّي»، وهذه القراءة خلاف الأصل، فقد حذفت إحدى النونين، وجاءت الجيم مشددة، ولذلك تأولها النحاة.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

لم تسلم هذه القراءة السبعية من طعن النحاة فيها، فقد وصفها الفراء باللحن^(٢)، وقال الزجاج: «هذه القراءة لحن لا وجه لها»^(٣)، كذلك رماها أبو علي الفارسي باللحن^(٤)، وقال مكي بن أبي طالب: «فهذه القراءة إذا

(١) النشر في القراءات العشر ٣٢٤/٢ ومشكل إعراب القرآن ٤٨١/٢ وروح المعاني ٨٦/١٧.

(٢) تفسير التبيان الطوسي مجلد ٧ ج ١٧ / ٢٤٣.

(٣) حاشية شيخ زادة ٣٦٦/٣، والبحر المحيط ٣٣٥/٦.

(٤) البحر المحيط ٣٣٥/٦.

قرئت بتشديد الجيم، وضم النون، وإسكان الياء غير متمكنة في العربية»^(١).
وقال الطبري: «والصواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك
عندنا، ما عليه قراءة الأمصار، ومن قراءته بنونين وتخفيف الجيم لإجماع
الحجة من القراء عليه، وتخطئها خلافه»^(٢).

وفي الآية تأويلات مختلفة:

التأويل الأول: يتمثل في جعل كلمة «نَجِي» فعلاً ماضياً مبنياً
للمجهول، وأضمر المصدر ليكون نائب فاعل، وتقدير الآية الكريمة
﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وبه قال الفراء كما جاء في معاني القرآن.

«وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - «نَجِي» بنون واحدة، ونصب المؤمنين
كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا
باسمه رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر في «نَجِي» فنوى به الرفع، ونصب
المؤمنين، فيكون كقولك: «ضُرِبَ الضربُ زيداً، ثم تكنى عن الضرب
فتقول: ضُرِبَ زيداً، وكذلك نُجِّي المؤمنين»^(٣).

ومن النحاة الكوفيين الذين خرجوا الآية بمثل هذا التأويل ثعلب^(٤)،
ودافع عنه ابن خالويه فقال^(٥):

«ولعاصم في قراءته وجه في النحو، لأنه جعل «نجي» فعل ما لم يسم
فاعله، وأرسل الياء بغير حركة، لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي

(١) الكشف ١١٣/٢ .

(٢) جامع البيان الطبري ٥٩/١٧ - المطبعة الميمنية مصر.

(٣) معاني القرآن ٢/٢١٠ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٣/٣٣٥ .

(٥) الحجة ابن خالويه ص ٢٥٠ .

ساقطة في الجزم، إذا دخلت في المضارع، وأضمر مكان المفعول الأول
المصدر لدلالة الفعل عليه... فكأنه قال: «وكذلك نُجِّي النجاء المؤمنين»
وأنشد شاهداً لذلك:

ولو وَلَدَتْ قُفَيْرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرِ الْكِلَابَا^(١)

فالجار والمجرور «بذلك» ناب عن فاعل «سُبَّ» مع وجود الكلاب وهو
مفعول به.

وإليه أيضاً ذهب الطبري في تفسيره حين قال:

«وقرأ ذلك عاصم: «نُجِّي المؤمنين» بنون واحدة، وتثقيل الجيم،
وتسكين الياء، فإن يكن عاصم وجه قراءته ذلك إلى قول العرب ضُربَ
الضربُ زيداً، فكنى عن المصدر الذي هو النجاء، وجعل الخبر - أعني خبر
ما لم يسم فاعله - فاعل المؤمنين، كأنه أراد وكذلك نُجِّي النجاء
المؤمنين... فهو وجهٌ وإن كان غيره أصوب»^(٢).

التأويل الثاني: ذهب بعض العثماء^(٣) ومنهم أبو عبيد^(٤) إلى أن النون
الثانية أدغمت في الجيم، فأصبحت «نجي». واعترض كثير من النحاة على هذا التأويل وسأبينه في موضعه إن
شاء الله.

التأويل الثالث: ويرى أصحابه أن قوله تعالى: ﴿نُجِّي﴾ فعل سمي

(١) قفيرة: أم الفرزدق، الجرو: ولد السباع - هذا البيت من قصيدة لجريير يهجو بها الفرزدق
مطلعها:

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

(٢) جامع البيان الطبري ٥٩/١٧، المطبعة الميمنية مصر.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٤٨٢/٢.

(٤) إعراب القرآن النحاس ٣٨١/١.

فاعله، إذ الأصل فيه «نَجِّي» بنونين ثم حذفت الثانية، وبهذا القول أخذ الأَخفش الصغير حين قال:

هو في هذه القراءة فعل سمي فاعله وأصله «نَجِّي» بنونين وبالتشديد... لكن حذفت الثانية لاجتماع النونين، كما حذفت إحدى التاءين في «تفرقون»، و«تظاهرون»، و«شبهه»^(١).

واختار أبو جعفر النحاس قول الأَخفش الصغير وذلك بقوله:

«ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان»^(٢).

وذهب ابن جنبي^(٣) إلى أن الأصل في كلمة «نجي» قراءة الجمهور، ثم حذفت النون الثانية لتوالي الأمثال، كما حذفت التاء الثانية في «تظاهرون».

واختار الأشموني هذا التأويل^(٤) في شرحه للألفية، وقال ابن الجزري^(٥):

«قرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم على معنى «نَجِّي»، ثم حذفت إحدى النونين تخفيفاً. واختاره أبو السعود^(٦)، والبيضاوي^(٧)».

التأويل الرابع: حمل بعض النحاة الآية الكريمة على أن كلمة ﴿نَجِّي﴾ خفيت فيها النون عند الجيم، فحذفت في الكتابة، وثبتت في اللفظ، وممن أخذ بهذا التأويل ابن السراج فقد قال في معرض رده على من

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٨٢.

(٢) إعراب القرآن النحاس ٢/٣٨١.

(٣) روح المعاني مجلد ٦ ج ١٧/٨٦.

(٤) شرح الأشموني ٤/٣٥١.

(٥) النشر في القراءات العشر ٢/٣٢٤.

(٦) تفسير أبو السعود ٦/٨٣.

(٧) تفسير البيضاوي على حاشية الشهاب ٦/٢٧٠ دار صادر.

أولها بالادغام: «هو وهم لأن النون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت كتابة وهي في اللفظ ثابتة»^(١).

وقال أبو علي الفارسي:

«والقول في ذلك أن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ بنونين، وأخفى الثانية، فظنَّ السامع أنه أدغم»^(٢).

التأويل الخامس: مذهب بعض النحاة^(٣) في الآية الكريمة أن قوله تعالى ﴿نُجِّي﴾ فعل أقيم ضمير المصدر مقام فاعله، ونصب «المؤمنين» بإضمار فعل، وتقدير الآية عندهم «وكذلك نجى هو ننجي المؤمنين».

الترجيح:

ويترجح عندي في الآية الكريمة القول بأن الأصل في كلمة «نجي»، «نُجِّي»، بضم النون الأولى، وفتح الثانية، وتشديد الجيم، ثم حذفت النون الثانية للتخفيف، ولا يوهن منه شيئاً قول مكى بن أبي طالب^(٤)، والعكبري^(٥)، وابن هشام^(٦)، حين رفضوا هذا التأويل لسببين اثنين:

أولهما: إن الحذف لا يكون إلا إذا كانت حركة الحرفين المتماثلين واحدة نحو: تفرقوا، تتعاونوا، إذ يجوز فيهما الحذف فنقول تفرقوا، وتعاونوا، بينما حركة المثليين في الآية الكريمة مختلفة، فالنون الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة.

ثانيهما: إن النون الثانية في «نجي» هي فاء الكلمة، ولا يجوز حذف الحرف الأصلي عندهم.

(١) مجمع البيان - مجلد ٤ ج ٥٣/١٧.

(٢) المصدر السابق مجلد ٤ ج ٥٣/١٧ وحاشية الشهاب ٢٦٠/٦.

(٣) البحر المحيط ٣٣٥/٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن القرآن ٤٨٣/٢.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ١٣٦/٢ ط ١٩٧٩/١.

(٦) مغني اللبيب: ص ٧٢١ ت: مازن المبارك وزميله.

ومع هذين الاعتراضين فإنني أميل إلى القول بحذف النون الثانية تخفيفاً وذلك للأدلة التالية:

أولاً : قرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾^(١) بحذف النون الثانية وهي فاء الكلمة، وقد علق عليه أبو الفضل الرازي في كتابه اللوائح بقوله^(٢):

«نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ» على حذف النون الثانية الذي هو فاء الفعل «نَزَّلَ» من قراءة أهل مكة».

وقراءة ابن كثير قراءة سبعية متفق على صحتها، فإذا جاز حذف النون في قوله ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ وهي فاء الفعل، كذلك فهي جائزة في قوله تعالى: ﴿نُجِّي﴾، ولهذا فقد قال الأشموني^(٣) بعد أن ذكر قراءة ابن كثير: «ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ مشيراً إلى حذف النون الثانية للتخفيف».

ثانياً : حركة المثلين في قراءة ابن كثير مختلفة «وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا» إذ الأصل فيها «وَنُزِّلُ» فالنون الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، ومع ذلك جاز حذف الثانية تخفيفاً كما في القراءة السبعية، ولهذا لا التفات إلى قول من رفض جواز الحذف في «نجي» لعدم توافق حركة الحرفين المتماثلين.

واستأنس هنا برأي أبي الفتح ابن جني في هذه المسألة إذ يقول:

(١) سورة الفرقان: ٢٥.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٣٢٤.

(٣) شرح الأشموني ٤/٣٥١.

«وكذا لا يضر عدم اتحاد حركتها مع حركة النون الأولى، فإن الداعي إلى الحذف اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام»^(١).

ثالثاً : الدليل على الحذف في الآية الكريمة أنه فعل يدل على المستقبل، إذ لو كان ماضياً لفتحت الياء في «نجي»، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله:

«لو كان ماضياً لم يسكن آخره، وكونه سكن تخفيفاً خلاف الظاهر»^(٢).

رابعاً : إن الأخذ بهذا التأويل خير من الوقوع في التكلف الذي لا فائدة منه، فأيهما أقرب إلى روح القرآن الكريم وروح اللغة العربية، القول بأن ضمير المصدر أقيم مقام الفاعل، وتقدير الآية «وكذلك نجى هو أي النجاء نجى المؤمنين»^(٣)، أم القول بأن النون الثانية حذفت تخفيفاً.

ولله در النحاس حين قلب وجوه التأويل التي قيلت في الآية ثم علق عليها بقوله:

ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان، قال الأصل «نَجَّى» فحذف إحدى النونين لاجتماعهما، كما تحذف إحدى التائين لاجتماعهما نحو قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾^(٤).

أما القول بأن «نجى» فعل ماضٍ مبني للمجهول قام المصدر مقام فاعله الذي لم يسم، فقول متكلف من وجوه كثيرة:

(١) روح المعاني، مجلد ٦ ج ١٧/٨٦.

(٢) المصدر السابق، مجلد ٦ ج ١٧/١٦.

(٣) البحر المحيط، ٦/٣٣٥.

(٤) سورة آل عمران : ١٠٣.

الأول: : إن الفعل «نجي» لو صح وقوعه في صيغة الماضي لفتحت الياء ولم تسكن^(١)، ولا يلتفت إلى قول من ذكر أن الياء المفتوحة سكنت للتخفيف لأن التسكين ضرورة كما قال ابن هشام^(٢).

الثاني: لا فائدة من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح، ولهذا فإنني وجدت كثيراً من النحاة يطعن في هذا التأويل، فمكي بن أبي طالب وصفه بالبعد^(٣) والقبح^(٤)، وجعله ابن هشام من الممتنع^(٥)، وعند العكبري أنه ضعيف^(٦)، ورده أبو السعود في تفسيره^(٧)، واستشهد الرازي بقول صاحب الكشاف: «ومن تحمل لصحته فجعله فعلاً، وقال نجى النجاء المؤمنين، فأرسل الياء، وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف»^(٨).

ولئن كان صاحب الكشاف قاسياً في حكمه ولا أقبله منه على إطلاقه إلا أن الأخذ بغيره أولى وأفضل.

والذين أولوا الآية على تقدير أن النون الثانية أدغمت في الجيم فتكلفه واضح لا يخفى على ذوي الألباب، «لأن النون لا تدغم في الجيم ادغاماً صحيحاً يكون منه التشديد، إنما تخفى عند الجيم، والإخفاء لا يكون معه تشديد»^(٩).

-
- (١) مغني اللبيب ص ٨٧٨ - وإملاء ما من به الرحمن ١٣٦/٢ ط ١٩٧٩/١.
 - (٢) مغني اللبيب ص ٨٧٨ ط ١٩٧٢/٣.
 - (٣) مشكل إعراب القرآن ١١٣/٢.
 - (٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٣/٢.
 - (٥) مغني اللبيب ص ٨٧٨ ط ١٩٧٢/٣.
 - (٦) إملاء ما من به الرحمن ١٣٦/٢ ط ١٩٧٩/١.
 - (٧) تفسير أبو السعود ٨٣/٦ - الناشر دار المصحف.
 - (٨) الكشاف ٥٨٢/٢.
 - (٩) الكشاف: ٥٨٢/٢.

وعلق أبو جعفر النحاس على هذا التأويل بقوله:
«ولأبي عبيد فيه قول آخر، وهو أنه أدغم النون في الجيم، وهذا القول
لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه، ولبعد النون من الجيم فلا تدغم
فيها، ولا يجوز في «من جاء بالحسنة»^(١)، مجيء بالحسنة»^(٢).

* * *

(١) سورة الأنعام: ١٦٠.
(٢) إعراب القرآن - النحاس ٣٨١/٢.

٤٧ - المبحث السابع والأربعون

(يتعلق بقراءة ابن عامر ﴿أَرْجِيهِ﴾)

بالهمز والكسر من قوله تعالى):

﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف ١١١].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿أَرْجِيهِ﴾ على قراءة ابن عامر^(١) بالهمز وكسر الهاء، وهي قراءة لا يرتضيها النحاة لأن الهاء لا تكسر إلا إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة^(٢)، ولذلك عمدوا إلى تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

وقف بعض النحاة موقفاً معارضاً لهذه القراءة السبعية المتواترة التي رواها هشام بن عمار^(٣)، وابن ذكوان^(٤) عن عبد الله بن عامر، فهذا ابن مجاهد يقول^(٥): «هذا لا يجوز لأن الهاء لا تكسر إلا إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة»^(٦).

(١) الحجة - ابن خالويه ١٦٠ والبحر المحيط ٣٦٠/٤.

(٢) حاشية شيخ زادة ٢٦٠/٢.

(٣) الحجة - ابن خالويه ١٦٠.

(٤) البحر المحيط ٣٦٠/٤.

(٥) البحر المحيط ٣٦٠/٤.

(٦) البحر المحيط ٣٦٠/٤.

واتهما أبو علي الفارسي بالغلط، وعنده أن الهاء لا تأتي إلا مضمومة
إذا سبقت بهمزة، أشار إلى ذلك بقوله:

«إن ضم الهاء مع الهمزة لا يجوز غيره، وكسرها غلط، لأن الهاء لا
تكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة»^(١).

ووصفها أبو البقاء العكبري بالضعف فقال:
«ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيف»^(٢).

وقال عنها الحوفي «إنها ليست بجيدة»^(٣)، وأشار ابن خالويه إلى أن
قراءة ابن عامر «أرجئه» بالهمز وكسر الهاء غلط عند النحويين^(٤).

وتأولها فريق من النحاة إلى ما يأتي:

التأويل الأول: يرى أصحابه أن الهاء كسرت اتباعاً لحركة الجيم، ولم
يعتد بالهمز لأنها حاجز غير حصين، قال العكبري في توجيهها: «ووجهه أن
أتبع الهاء كسرة الجيم، والحاجز غير حصين»^(٥).

وعند الشهاب الخفاجي أن الهمزة جاءت ساكنة، وهي حرف لا يعتد
به، ولهذا فإن الهاء حركت بالكسر لأن الجيم قبلها مكسورة، قال في
حاشيته^(٦):

«إن الهمزة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكأن الهاء
وليت الجيم المكسورة فلذا كسرت».

(١) تفسير التبيان ٤/٤٩٥، والبحر المحيط ٤/٣٦٠ وحاشية الشهاب ٤/٢٠٣.

(٢) إملاء من من به الرحمن ١/٢٨١.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٦٠.

(٤) الحجة ١٦٠.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ١/٢٨١.

(٦) حاشية الشهاب ٤/٢٠٣.

وتبعه الألويسي في تفسيره^(١).

التأويل الثاني: يتضح في قول بعض النحاة إن الهمزة كثيراً ما تبدل بحرف العلة، ولهذا أجريت مجراها، وكان الهاء سبقت بياء ساكنة فكان ذلك سبباً في تحريكها بالكسر.

وممن أخذ بهذا التأويل أبو حيان بقوله: «إن الهمز لما كان كثيراً ما يبدل بحرف العلة، أجرى مجرى حرف العلة في كسر ما بعده»^(٢).

وقال البيضاوي: «ووجهه أن الهمزة لما كانت تقلب بياء أجريت مجراها»^(٣).

واختاره الشهاب الخفاجي وعنده أن «الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف وإبدالها بياء إذا سكنت بعد كسرة، فكانها وليت بياء ساكنة فلذا كسرت»^(٤).

وإليه ذهب القنوي^(٥) والألويسي^(٦).

التأويل الثالث: يتمثل في القول بأن الهمزة لما كانت ساكنة، وسكنت الهاء أيضاً على قراءة سبعة أدى ذلك إلى التقاء الساكنين، وأخذ بهذا التأويل ابن خالويه فقال في الحجة^(٧):

«له وجه في العربية وذلك أن الهمزة لما سكنت للأمر، والهاء بعدها ساكنة على لغة من يسكن الهاء، كسرهما لالتقاء الساكنين».

(١) روح المعاني مجلد ٣ ج ٢٢/٩.

(٢) البحر المحيط ٣٦٠/٤.

(٣) تفسير البيضاوي على حاشية شيخ زادة ٢٦٠/٢.

(٤) حاشية الشهاب ٢٠٣/٤.

(٥) حاشية القنوي، ٢٠٧/٣.

(٦) روح المعاني مجلد ٣ ج ٢٢/٩.

(٧) الحجة ابن خالويه ١٦٠.

الترجيح:

الراجح عندي في هذه الآية الكريمة القول بجواز كسر الهاء إذا سبقت
بهمزة ساكنة، ويقوي هذا عندي أمران:

الأول : إنَّ قراءة ابن عامر سبعية متواترة، ولهذا فإنه لا يلتفت إلى قول من
أنكرها، أو ضعفها، أو طعن فيها، فهذا أبو حيان يرد على
الفارسي فيقول:

«وما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة، وأنها لا
تجوز قول فاسد، لأنها قراءة ثابتة متواترة، روتها الأكابر عن
الأئمة، وتلقتها الأمة بالقبول... فلا وجه لإنكار هذه القراءة»^(١).

وقد رويت قراءة «أرجئه» عن ابن عامر عن طريق هشام بن
عمار كما أثبت ذلك ابن خالويه^(٢)، وطريق ابن ذكوان كما بينه أبو
حيان^(٣).

ولكي تتضح لنا صحة هذه القراءة السبعية أنقل شهادة ابن
الجزري في هشام بن عمار إذ يقول:

«كان مشهوراً بالنقل والفصاحة والعلم والرواية والدراية،
وصحة العقل والرأي في تحمل الناس إليه في القراءات
والحديث»^(٤).

وقال عن ابن ذكوان: «كان شيخ الإقراء بالشام... انتهت
إليه مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم، قال أبو زرعة الحافظ

(١) البحر المحيط ٤/٣٦٠.

(٢) الحجة ابن خالويه ١٦٠.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٦٠.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٥٥-٣٥٦.

الدمشقي: «لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان اقرأ عندي منه»^(١).

الثاني: إن كسر الهاء المسبوق بهمزة ساكنة لغة ثابتة عن العرب وإليك الدليل: قال ابن جزري: «وأما ضم الهاء وكسرها فلغتان»^(٢)، وقال الشهاب في معرض رده على الذين طعنوا في قراءة ابن عامر: «وليس بشيء لأنها لغة ثابتة عن العرب»^(٣).

وقال الألويسي: «ضم الهاء وكسرها، والهمز وعدمه لغتان مشهورتان»^(٤).

وقال في موضع آخر: «إن القراءة متواترة وما ذكر لغة ثابتة عن العرب»^(٥).

فإذا ثبتت هذه القراءة نقلاً عن سلف الأمة، فلماذا لا نجيز كسر الهاء إن كان مسبوقةً بهمزة ساكنة؟

ومن التأويلات المتكلفة عندي القول بأن الهاء كسرت لالتقاء الساكنين على قراءة من سكن الهاء كما ذكر ذلك ابن خالويه^(٦).

وأرى أن هذا القول بعيد عن الصواب، لأن من قرأ بسكون الهاء وهما حفص وحمزة^(٧) لم يهزما الكلمة، إنما اكتفيا بتسكين الهاء «أرجه» والقراءات السبعية المتواترة التي وردت في كلمة «أرجه» هي كما قال أبو حيان:

(١) النشر ابن الجزري ١٤٥/١.

(٢) كتاب التسهيل ٤١/٢.

(٣) حاشية الشهاب ٢٠٣/٤ بتصرف يسير.

(٤) روح المعاني مجلد ٣ ج ٢٢/٩.

(٥) روح المعاني مجلد ٣ ج ٢٢/٩.

(٦) الحجة ص ١٦٠.

(٧) البحر المحيط ٣٦٠/٤، ومفاتيح الغيب ١٩٨/١٤.

قرأ ابن كثير «أرجئهُو» بالهمز، وضم الهاء ووصلها بواو، وأبو عمرو كذلك إلا أنه لم يصل، وقرأ ورش والكسائي «أرجهي» بغير همز وبكسر الهاء ووصلها بياء، وقرأ عاصم وحمزة بغير همز، وسكنا الهاء، وقرأ ابن ذكوان «أرجئهِ» بكسر الهاء بهمزة قبلها^(١).

وعلى هذا فإنه لا يصح القول بأن الهاء كسرت لالتقاء الساكنين ساكن الهمزة وساكن الهاء، لأنها لم تثبت لدينا قراءة جاءت فيها الهمزة والهاء ساكنتين.

* * *

(١) البحر المحيط ٤/٣٦٠.

٤٨ - المبحث الثامن والأربعون

(مجيء الاسم بعد إذا الشرطية)

الآية الكريمة:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

العرض المركز:

القاعدة المشهورة عند البصريين أن إذا الشرطية تضاف إلى جملة فعلية، وفي الآية الكريمة جاء بعدها اسم مرفوع، فتأولها البصريون ومن تبعهم.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

مذهب البصريين^(١) في الآية الكريمة أن قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ﴾ مرفوع بفعل مقدر يفسره المذكور الذي بعده وعلى هذا فتقدير الآية عندهم «إذا انشقت السماء انشقت».

وممن ذهب إلى هذا التأويل أبو إسحاق الزجاج، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «ومن حذف الفعل قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ﴾^(٢)، أي إذا كورت الشمس»^(٣).

(١) المشكل ج ٧٩٢/٢ والإنصاف لابن الأنباري ج ٦١٦/٢ ط ٤.

(٢) التكوير: ١

(٣) إعراب القرآن الزجاج ج ٣٧/١.

وعقد ابن الأنباري فصلاً خاصاً حول هذه المسألة في كتابه
الإِنصاف^(١) واتهم رأي أبي الحسن الأَخفش بالفساد حين أجاز رفع «السماء»
على الابتداء، استمع إليه وهو يقول^(٢):

«وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأَخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففساد،
ذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره ولهذا كان عاملاً
فيه... وبهذا يبطل قول الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنه
مبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، لأن إذا فيها معنى الشرط.

ووصف العكبري مذهب الكوفيين بالبعد حين قال:

«قال الكوفيون الاسم بعد إذا مبتدأ، وهو بعيد لما في إذا من معنى
الشرط المتقاضي بالفعل»^(٣).

وعند ابن مالك أن إذا لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية، جاء ذلك في
ألفيته حين قال:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كـ «هُنَّ إِذَا عَتَلِي»^(٤)

وفرق ابن هشام في تناوله لهذه المسألة بين من يرفع «السماء» على
الابتداء سهواً وخطأً وبين من يجعله مرتفعاً على الابتداء انطلاقاً من مذهبه
كالكوفيين، فما هو ذا يقول في المغني:

«ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأَخفش
والكوفيين في نحو «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» أن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ لأنه
خلاف من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً»^(٥).

(١) الإِنصاف: ابن الأنباري ٦٤٠/٢ ط ٩٦١/٤.

(٢) المصدر السابق ٦٤٠/٢.

(٣) إملاء ما من به الرحمن / العكبري ٢٧٨/٢.

(٤) ألفية ابن مالك باب الإضافة.

(٥) المغني ابن هشام ص ٧٥٧ ت: مازن المبارك وزميله ط ٣.

وعنده أن حذف الفعل يطرد بعد «إن» و«إذا» وإلى ذلك أشار بقوله^(١):

«يطرد حذفه مفسراً نحو: إن أحد من المشركين استجارك فأجره»
و«إذا السماء انشقت».

ونسب ابن هشام إلى الكوفيين أنهم يوافقون البصريين في إضمار الفعل بعد «إذا»^(٢).

وكان للكوفيين رأيين في هذه المسألة، رأي يعربون فيه الاسم الواقع بعد إذا بالرفع على الابتداء، ورأي ثان يعرب فيه على أنه فاعل لفعل محذوف.

وممن أيد البصريين في مذهبهم هذا الفخر الرازي^(٣)، والسيوطي^(٤)، والقرطبي^(٥)، والألوسي^(٦)، والصابي^(٧).

وتناول هذه المسألة من المحدثين الأستاذ عباس حسن فأسهب في حديثه وأطال في عرضه لرأي الكوفيين والاحتجاج للبصريين، فهو يصف الكوفيين ومن ساندتهم ودافع عنهم بالمتسرعين^(٨) حين يعترضون على حذف الفعل من قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾، ويعربون «السماء» على أنه مرفوع بالابتداء.

(١) المصدر السابق ط ٧٢٧.

(٢) المغني لابن هشام ص ٧٥٧ ت: مازن المبارك وزميله ط ٣.

(٣) مفاتيح الغيب ٦٦/٣١.

(٤) مع الهوامع ٢٠٦/١.

(٥) الجامع لأحكام القرآن القرطبي ٧٧٠/٨.

(٦) روح المعاني الألوسي مجلد ٤ ج ١/٥٣.

(٧) النحو الوافي عباس حسن هامش ٤/٤٤٦ - ٤٤٧ دار المعارف ط ٥.

وهو في عرضه لهذه المسألة لا يروقه مذهب من أجاز إضافة إذا إلى الاسم، استمع إليه وهو يقول:

«والذي نريد بسطه الآن أن بعض القدماء والمحدثين لا يروقه هذا التقدير، ويسخرون منه مطالبين بإعراب الاسم المرفوع في الآية السالفة وأشباهاها إما مبتدأ مباشرة، وإما فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده أي للمفسر، وبإهمال التعليل الذي يحول دون هذا الإعراب لأنه كما يقولون تعليل نظري محض أساسه التخيل والتوهم، وتعارضه النصوص الكثيرة بالرفع الصريح...»^(١).

ثم ختم دراسته المفصلة لهذه المسألة بقوله:
«فلم يبقَ إلا اختيار الإعراب القائم على تقدير فعل محذوف...
واعتباره أفضلها... على أن التقدير باب واسع أصيل في لغتنا ولكنه محكم وسائغ من يحسن استخدامه عند مسيس الحاجة الشديدة»^(٢).

توجيه الآية الكريمة:

أما الكوفيون فقد وجهوا الآية الكريمة دون حاجة إلى تأويلها، وكان لهم فيها رأيان:

الأول : إن قوله ﴿السما﴾ رفع بالابتداء^(٣)، وتبعهم في ذلك أبو الحسن الأخفش^(٤)، وعلى هذا التوجيه فإن جملة انشقت هي الخبر، والجواب فيها محذوف:

الثاني : إنه مرتفع بالفعل المذكور^(٥) «انشقت».

(١) المصدر السابق ١٤٤/٢ - ١٤٥ دار المعارف ط ٥.

(٢) النحو الوافي - عباس حسن - هامش ١٤٧/٢.

(٣) المشكل - مكي بن أبي طالب ٧٩٢/٢ - وروح المعاني الألوحي مجلد ص ١٠ ٦٤/٣٠.

(٤) الإنصاف ابن الأنباري ٢١٦/٢ ط ٤.

(٥) المغني ط ٧٥٧ الإنصاف ٦١٥/٢ - ٦١٦ ط ٤.

الترجيح:

والراجع عندي في هذه المسألة قول الكوفيين والأخفش بجواز مجيء الاسم بعد إذا الشرطية على أنه مبتدأ، وذلك لوجود أدلة كثيرة وردت في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعره ونثره.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿فإذا النجوم طمست، وإذا السماء فرجت، وإذا الجبال نسفت، وإذا الرسل أقتت﴾^(١).

وقوله سبحانه: ﴿إذا الشمس كورت، وإذا النجوم انكدرت، وإذا الجبال سيرت، وإذا العشار عطلت، وإذا الوحوش حشرت، وإذا البحار سجرت، وإذا النفوس زوجت، وإذا المؤودة سُئلت، بأي ذنب قتلت؟ وإذا الصحف نشرت، وإذا السماء كشطت، وإذا الجحيم سعرت، وإذا الجنة أزلفت﴾^(٢).

وقوله سبحانه: ﴿إذا السماء انفطرت، وإذا الكواكب انثرت، وإذا البحار فجرت، وإذا القبور بعثرت﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت . . . وإذا الأرض مدت﴾^(٤).

ومن النثر قولهم في المثل: «إذا العجوز ارتجبت فارجبتها»^(٥).

وما ورد في الشعر فكثير جداً أذكر منه قول أبي حية النميري:

إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَّحَتْ له أتاه بَرِيَّاهَا خليل يُواصِلُهُ^(٦)

(١) المرسلات: ٨ - ١١.

(٢) التكوير: ١ - ١٣.

(٣) الانفطار: ١ - ٤.

(٤) الانشقاق: ١ - ٣.

(٥) مجمع الأمثال الميداني ٦٨/١ ت: عبد الحميد ط ٩٥٥، ومعنى المثل إذا خوفتك العجوز نفسها فخفها لا تذكر منك ما تكره.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك - المرادي ٢٥٣/٢ ريدة: ربيع، نفحت: هبت، رباها: الرائحة.

ومنه قول الشاعر:

وإذا الحربُ شَمَرَتْ لم تكن لي حيثُ تدعو الكمأةُ فيها نَزَالٍ^(١)

وقول الشاعر:

إذا الملك الجبار صعر خده مشينا إليه بالسيوف نعابه

وقول الشاعر:

وإذا الأمورُ تشابَهَتْ وتعاظمتُ فهناك تَعْتَرِفُونَ أين المَفْرَعُ^(٢)؟

وقول الشاعر:

إذا باهليُّ تحته حنظليَّةٌ له ولدٌ منها فذاك المَذْرَعُ^(٣)

وقول الشاعر:

إذا اللقَّاحُ غَدَتْ مُلَقَى أَصْرَتْهَا ولا كريمٌ من الولدانِ مَصْبُوحُ^(٤)

وقول الشاعر:

إذا ما سُتُورُ البيتِ أرْحِينِ لم يكن سراجٌ لنا إلا ووجهك نُورُها^(٥)

ومنه كذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا^(٦)

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٨٧/٢ - وفيه شاهد آخر في «تكن لي» حيث دخلت الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن مثلي.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٩٩/١ - قائله الأفوه الأودي - المفزع: الملجأ.

(٣) أوضح المسالك ابن هشام ١٩٤/٢، ت: م. عبد الحميد، ط ٥، باهلي: رجل منسوب إلى باهل - حنظلية امرأة منسوبة إلى حنظل. المذرع: أمه أكرم وأشرف من أبيه.

(٤) شرح ابن عقيل ٤١٤/١، ط ١٤، اللقاح: جمع لقوح وهي الناقة الحلوب، أصرتها: جمع صرار وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها - مصبوح: من صحبته إذا سقيته وهو الشرب بالغداة.

(٥) شرح التسهيل ٢٦٦/١، ت: د. بركات.

(٦) المصدر السابق ٢٦٦/١.

وقول الآخر:

إذا الأمهات قُبْحَنَ الوجوه فَرَجَّتَ الظلامَ بِأُمَّاتِكَا^(١)

وقول الشاعر:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فطلَّقِ ولا ترضأها ولا تملِّقِ^(٢)

وقول الشاعر:

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بَلَغْتِهِ فقام بفأسٍ بينِ وَصْلَيْكَ جازراً^(٣)

وقول الفرزدق:

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم خُضِعَ الرقابُ نواكسَ الأبصارِ^(٤)

وقول الشاعر:

إذا الرجالُ شَتَّوا واشتدَّ أكلُهُمُ فأنتَ أبيضهم سربالَ طَبَّاخِ^(٥)

وقول الشاعر:

إذا النعجةُ العجفاءُ كانت بِقِفْرَةٍ فأيانَ ما تَعْدِلُ به الريحُ تنزلُ^(٦)

وقول الشاعر:

إذا الجوزاءُ أردفتِ الثريا ظننتُ بآلِ فاطمةِ الظنوننا^(٧)

وقول الشاعر:

فَرَجِّي الخَيْرَ وانتظري إِيابِي إذا ما القَارِظُ العَنزِي آبَا^(٨)

(١) شرح التسهيل ٦٥/١، وفيه شاهد آخر «بأمانتكاه». فيه جمع الأم على أمهات وأمات.

(٢) المصدر السابق ٣٥/١.

(٣) شرح المفصل ابن يعيش ٩٦/٤ البيت لذي الرمة - الوصلان: مثنى وصل وهو كل عظيمين يلتقيان.

(٤) العقد الفريد ٤٨٦/٢ ط ١٩٥٦. وشرح الشافية/ الرضي ١٥٣/٢ ط ١٩٧٥.

(٥) المقرب/ ابن عصفور ٧٢/١ - ٧٣، ت: أحمد عبد الستار الجوارى وآخر.

(٦) قطر الندى ض ٨٨، ط ٩٦٣/١١ - السعادة. العجفاء: الهزيمة - تعدل ج: تميل.

(٧) مجمع الأمثال الميداني ٧٥/١.

(٨) مجمع الأمثال ٧٥/١ - القارظ: رجل من عنزة.

وقول الشاعر:

حُزِقٌ إِذَا مَا النَّاسُ أَبَدُوا فَكَاهَةً تفكر آيأه يعنون أم قرداً^(١)

ومنه قول رؤبة بن العجاج:

إِذَا قَتَامُ الْبَاخِلِينَ الْبُلْحِ أَغْبَرَ فِي هَيْجٍ كَذُوبِ اللَّمْحِ
أَمْطَرَ عَصراً مُدْجِنٍ مِسْحِ أبلج لم يولد بنجم الشح^(٢)

ومنه قول الشماخ:

إِذَا مَا رَايَةً رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ^(٣)

بعد هذه الشواهد الكثيرة أقول كما قال أستاذي الدكتور أحمد مكي الأنصاري «ماذا عليهم لو أجازوا إضافتها إلى الجملة الاسمية، كما أجازوا إضافتها إلى الجملة الفعلية؟ لا ضير على النحو ولا على النحاة لو فعلوا ذلك... بل فيه نفع كثير، وخير كثير للغة من جهة وللدارسين من جهة أخرى، ذلك أن القواعد النحوية، تكون قد اشتملت على كل الوارد من الشواهد دون اللجوء إلى تقطيع أوصال الجملة»^(٤).

ولعل ابن هشام أثبت رأي الكوفيين حين قال: «وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ، لأن هذا هو مذهب ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة»^(٥).

(١) شرح الشافية ٤/٣٤٩ ت: م. عبد الحميد وزميلاه، الحزق: القصير.

(٢) شرح الشافية ٤/٤٢٤ - الجواب فيه قول الشاعر: أمطر، قتام: الغبار. البلح: جمع أبلح من بلح الرجل: أعيا وأراد البخل - أغبر: أغبر في أمرك إذا جد - الهيج: سحب لا ماء فيه اللحم: لمح البرق لمع - عصراً: أصلها عصران حذف النون للإضافة والعصران هما الغدوة والعشية - الممدجن: إذا أدجنت السماء: دام مطرها المسح: الكثير - الأبلج: المشرق الوضيء - الشح - البخل.

(٣) شرح الشافية ٤/٢٠٤ - عرابة: هو عرابة بن أوس سيد من سادات قومه.

(٤) سيبويه والقراءات د. أحمد مكي الأنصاري ص ١١٧.

(٥) المغني، ص ٧٥٧.

أما طعن الأستاذ عباس حسن في توجيه الكوفيين والأخفش فلا يلتفت إليه لأنه أكد بنفسه ضعف رأي البصريين وبعده حين قال بعد أن ذكر تأويلهم وتوجيه الكوفيين:

والحق يقتضي أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاث بالضعف، ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف أخف وأيسر^(١).

ووصف تأويل البصريين بالعيب ولكنه زيّنه بقوله: «فلم يبق إلا اختيار الإعراب القائم على تقدير فعل محذوف... واعتباره أفضلها، وأن العيب فيه أخف وأيسر^(٢)».

* * *

(١) النحو الوافي ١٤٥/٢ - دار المعارف ط ٥ .

(٢) المصدر السابق ١٤٥/٢ .

٤٩ - المبحث التاسع والأربعون (تقديم الحال على صاحبه المجرور)

الآية الكريمة:

﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ [سبأ : ٢٨].

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿ كافة للناس ﴾ فقد تقدم الحال على صاحبه «للناس»، وهو مجرور، بحرف جر أصلي، ومنع ذلك جمهور النحاة، وأجازوه قوم آخرون، وعمد المانعون إلى تأويلها.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

يقوم مذهب جمهور البصريين^(١)، في مسألة تقديم الحال على صاحبه على جواز ذلك، إذا كان صاحبه مرفوعاً أو منصوباً، سواء أكان مظهراً أم مضمراً، وأما إذا كان صاحب الحال مجروراً فإن الحال لا يتقدم عليه سواء أجر بالإضافة أم بحرف الجر الأصلي، كما في هذه الآية الكريمة التي نحن بصدد الحديث عنها.

فسيبويه يمنع تقديم الحال إذا كان صاحبه مجروراً بحرف جر، لأن

(١) شرح الكافية ١/٢٠٦-٢٠٧.

العامل في الحال في هذه الشواهد حرف جر لا فعل، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «ومن ثم صار «مررت قائماً برجل» لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل فإن قال أقول: مررتُ بقائماً رجلٍ، فهذا أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور»^(١).

ووافقه على ذلك المبرد فقال في المقتضب: «تقول مررت ركباً بزید إذا جعلت الحال لك، فإن جعلتها لزید لم يستقم، لأن العامل في زید الباء»^(٢).

«والكوفيون يمنعون تقديم الحال على صاحبه في جميع الحالات، سواء أكان صاحبه مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً»^(٣).

والمانع عند جمهور البصريين ومن شايعهم، أن الحال تابع وفرع لصاحب الحال^(٤)، وكما أن المجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه^(٥)، بالإضافة إلى أن العامل في الحال هو العامل في صاحبه، وبما أن العامل في الآية الكريمة حرف جر، وهو اللام في «للناس»، امتنعت المسألة لأنه أضعف من الفعل.

ومن أجل هذه الموانع عمد البصريون والكوفيون وأتباعهم إلى تأويل الآية الكريمة، ويمكن حصر التأويلات التي قيلت في إعرابها في تأويلات ستة:

التأويل الأول: يتمثل في جعل «كافة» بمعنى اسم الفاعل، والتاء

(١) الكتاب ١٢٤/٢، ت: هارون ط ٩٦٨، دار الكاتب العربي.

(٢) المقتضب ٣٠٢/٤.

(٣) شرح الكافية ٢٠٦/١.

(٤) المصدر السابق ٢٠٧/١.

(٥) حاشية الدسوقي ١٩٨/٢.

للمبالغة زيدت كما زيدت في راوية ونسابة وعلامة، وعلى هذا فهي حال من الكاف في «أرسلناك»، وبهذا الوجه قال ابن الأنباري:

«كافة» منصوبة على الحال من الكاف في «أرسلناك»، وأصله كافة، إلا أنه اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة، فسكن الأول وأدغم في الثاني، فصار كافة، وتقديره: «وما أرسلناك إلا كافاً للناس» ودخلت التاء للمبالغة كعلامة ونسابة (١).

«واختاره العكبري، ودافع عنه، ورد قول من جعل «كافة» حالاً من قوله تعالى ﴿لِلنَّاسِ﴾، وإليه أشار بقوله: «كافة» هو حال من المفعول في أرسلناك، والهاء زائدة للمبالغة و«للناس» متعلق به، أي وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الكفر والمعاصي، وقيل هو حال من الناس إلا أنه ضعيف عند الأكثرين» (٢).

وعندما تحدث ابن هشام عن هذه المسألة، رد الأدلة السماعية التي اعتمد عليها من أجاز تقديم الحال على صاحبه المجرور، وعدّها من الضرورات الشعرية، وأول الآية الكريمة على تقدير أن «كافة» حال من الكاف في «أرسلناك» والتاء للمبالغة لا للتأنيث (٣).

وأخذ بهذا التأويل أيضاً أبو حيان (٤).

التأويل الثاني: يتمثل هذا الوجه في جعل «كافة» حالاً من الكاف في «أرسلناك»، وهي اسم فاعل بمعنى «جامع»، والهاء للمبالغة كما في راوية

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢/١٩٧ - ١٩٨ ط ١/٩٧٩.

(٣) أوضح المسالك ص ١١٨، ط ٤/١٩٦٨.

(٤) روح المعاني مجلد ٨ ج ٢٢/١٤٢.

وعلاّمة، وتقدير الآية على هذا التأويل «وما أرسلناك إلا جامعاً للناس في الإبلاغ»^(١).

وإليه ذهب الزجاج^(٢)، وعنده أن كافة اسم فاعل من كف يكف بمعنى «جامع».

وتبعه أبو علي الفارسي في تخريج من تخريجاته، وقال مكّي بن أبي طالب: «كافة حال، ومعناه جامع الناس»^(٣).

التأويل الثالث: تزعمه الزمخشري، إذ جعل «كافة» صفة لمصدر محذوف وتقدير الآية عنده «وما أرسلناك إلا إرسالاً كافة للناس»، جاء ذلك في قوله^(٤): «إلا كافة للناس، إلا إرسالاً عامة لهم، محيطاً بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم... ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ، لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار»^(٥).

التأويل الرابع: يرى أصحابه أن «كافة» جاءت في صيغة المصدر كالعاقبة والعافية والكاذبة، وهو حال من الكاف في «أرسلناك»، وقد بقي على مصدريته دون تقدير شيء للمبالغة^(٦).

التأويل الخامس: من التأويلات التي قيلت في هذه الآية الكريمة أن «كافة» مصدر، وهو حال من مضاف محذوف تقديره «ذا كف للناس»^(٧).

(١) المصدر السابق، مجلد ٨، ج ٢٢/١٤٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، ٣٠٠/١٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٥٨٨/٢.

(٤) الكشف ٢٩٠/٣.

(٥) المصدر السابق ٢٩٠/٣.

(٦) روح المعاني، مجلد ٨، ج ٢٢/١٤٣، وحاشية الشهاب ٢٠٤/٧.

(٧) البحر المحيط ٢٨١/٧، الجامع لأحكام القرآن ٣٠٠/١٤، وروح المعاني، مجلد ٨ ج ٢٨/١٤٣.

والذي دفعهم إلى هذا التقدير أن الحال يجوز تقديمه إذا كان صاحبه مضافاً نحو: يعجبني وقوفُ عليّ خطيباً^(١).

التأويل السادس: يتمثل في أن «كافة» مصدر وقع مفعولاً له^(٢).

توجيه الآية الكريمة:

أما الذين وجهوا الآية الكريمة، وأجازوا تقديم الحال على صاحبه المجرور فمن أشهرهم ابن كيسان^(٣)، وابن برهان^(٤)، وأبو علي الفارسي^(٥) وابن جني^(٦) وأجازه ابن مالك في ألفيته فقال:

وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرِّقَدُ أبوا، ولا أَمْنَعُهُ فَقَدَ وَرَدُ^(٧)
واختار أبو حيان مذهب الجواز وقال عنه «هو الصحيح»^(٨).

وذهب السيوطي إلى هذا الذي أثبتته أبو حيان، فأجاز تقديم الحال على صاحبه في جميع الأحوال، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً^(٩).

وللمجيزين أدلتهم القياسية والسماعية، فأما من جهة القياس فإن ابن كيسان ذهب إلى أن العامل في الحال هو الفعل، ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به، وإذا ساغ أن يعمل في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز^(١٠).

(١) جامع الدروس العربية ٨٦/٣. ط ١٩٧٢/١١.

(٢) روح المعاني، مجلد ٨ ج ١٤٣/٢٢، وحاشية الشهاب ج ٢٠٤/٧.

(٣) رسالة ابن كيسان النحوي، ص ٢٩٨، وحاشية الدسوقي على المغني ١٩٨/٢، وروح المعاني مجلد ٨، ج ١٤٢/٢٢، والبحر المحيط ٢٨١/٧.

(٤) حاشية الدسوقي ١٩٨/٢، وروح المعاني، مجلد ٨، ج ١٤٢/٢٢.

(٥) المصدر السابق ١٩٨/٢.

(٦) أوضح المسالك ص ١١٨، ط ٤.

(٧) الألفية على شرح ابن عقيل ٦٤٠/١.

(٨) البحر المحيط ٢٨١/٧.

(٩) مع الهوامع ٢٤١/١.

(١٠) رسالة ابن كيسان، ص ٢٩٨.

ومن القياس أيضاً قول الرضي: «إن حرف الجر معد للفعل كالهزمة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبْتُ رابطةً بهند، فكأنك قلت: أذهبْتُ رابطةً هنداً^(١)».

الترجيح:

يرجح عندي في هذه المسألة مذهب النحاة الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبه المجرور للأدلة التالية:

أولاً: إن الأخذ بالجواز في تقديم الحال «كافة» على صاحبه المجرور «للناس» يتفق مع المعنى الذي أرادت الآية الكريمة تثبيته وترسيخه في الأذهان وهي أن رسول الله محمداً ﷺ أرسل للناس عامة، بينما رفض الجواز يخرجها من هذا المعنى.

وهناك نصوص كثيرة تثبت هذا الذي ذهب إليه النحاة المجيزون، فابن كثير حين عرض لتفسير الآية الكريمة قال: «ما أرسلناك إلا كافة» أي إلا إلى جميع الخلائق من المكلفين، كقوله تعالى ﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً﴾^(٢)، ﴿تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً﴾^(٣).

ونقل عن محمد بن كعب القرظي قوله: «وما أرسلناك إلا كافة للناس» يعني إلى الناس عامة^(٤).

ونقل عن عبد الله بن عباس أنه قال: إلى العرب والعجم وسائر الأمم^(٥). فهذه النصوص المنقولة عن الصحابة والتابعين

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١.

(٢) الأعراف: ١٥٨.

(٣) الفرقان: ١.

(٤) تفسير القرآن العظيم ابن كثير ج ٣/٥٣٨، دار المعرفة ١٣٨٨ هـ.

(٥) روح المعاني، مجلد ٨، ج ٢٢/١٤٢.

تقوي مذهب جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور.

كما أن رسول الله ﷺ استخدم كلمة «كافة» بهذا المعنى في أحاديث كثيرة له، فمنها رسالته التي بعثها إلى كسرى ملك فارس وجاء فيها «أدعوك بدعاية الله، فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة»^(١)، ومنها أيضاً رسالته التي بعثها إلى ملكي عمان وجاء فيها:

«فإني أدعوكما بدعاية الإسلام، فإني رسول الله إلى الناس كافة»^(٢).

ثانياً : اتفق جمهور النحاة^(٣) على أن «كافة» لا تأتي إلا حالاً، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في الكتاب بقوله:

«هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم، وذلك قولك: مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة، كأنك قلت: مررت بهم قياماً.. وجعلوا قاطبة وطراً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة»^(٤).

وجاء في اللباب «ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال، نحو طراً وكافة وقاطبة»^(٥).

وقال عباس حسن: «بمناسبة الكلام على كافة يذكر أكثر

(١) زاد المعاد، ١٢٧/٣، مطبعة السنة المحمدية بدون.

(٢) زاد المعاد ١٣٠/٣، مطبعة السنة المحمدية بدون.

(٣) النحو الوافي ٣٥٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٨٨، الهيئة المصرية ط ٩٧٧.

(٥) حاشية الدسوقي ١٩٨/٢.

اللغويين والنجاة ألفاظاً لا تستعمل إلا منصوبة على الحال ومنها
قاطبة وكافة»^(١).

وإذا كان الأمر كذلك فلا داعي إلى تأويل الآية الكريمة.

ثالثاً : أما من جهة السماع فقد وردت أبيات كثيرة من الشعر، جاء فيها
الحال مقدماً على صاحبه المجرور، ومنها قول طليحة بن خويلد
الأسدي:

فإن تَكُ أذْوَادُ أُصْبِنَ ونسوةٌ فلن يذهبوا فرغاً بقتلِ جِبَالِ^(٢)

فقد قدم الحال «فرغاً» على صاحبه المجرور «بقتل».

ومنها قول الشاعر:

تسليتُ طُراً عنكمُ بعدَ بينكمُ بذكرائكمُ حتى كأنكم عندي^(٣)

فقد وقع «طراً» حالاً من المجرور «عنكم» وتقدم عليه.

ومن السماع قول الشاعر:

لئن كانَ برْدُ الماءِ هَيْمانَ صَاديّاً إليّ حبيباً إنها لحبيب^(٤)

والشاهد فيه أن «هيمان» وصادياً» وقعا حالين من الياء في «إلي»

وقدمتا عليه.

(١) النحو الوافي ٢/٣٥٣.

(٢) حاشية الصبان ١٧٧/٢ - أذواد: جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشرة، فرغاً:
هدراً لم يطلب ثاره، جبال: هو ابن أخي طليحة، وكان المسلمون، قد قتلوه في الردة.

(٣) حاشية الصبان ١٧٧/٢، وروح المعاني، مجلد ٨، ج ١٤٢/٢٢، والبحر المحيط ٧/٢٨١.

(٤) حاشية الصبان ١٧٧/٢ - قاله: كثير عزة. الهيمان: العطشان - صادياً: من العطش.

ومنه قول الشاعر:

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد^(١)
فقد قدم الحال «كهلاً» على صاحبه المجرور في «عليه».

ومنه قول الشاعر:

مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمُّ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ^(٢)
فتقدم الحال «مشغوفة» على صاحبه المجرور في «بك».

ومنه قول الشاعر:

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرِّ ۚ فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِبَاءِ^(٣)
والشاهد فيه «غافلاً» فقد جاء حالاً، وتقدم على صاحبه المجرور في
«للمرء».

والشواهد في هذه المسألة كثيرة، وهذا ما دفع ابن مالك إلى أن
يقول: «وإنما كثرت الشواهد في هذه المسألة لأن المخالفين كثيرون»^(٤).

فما ورد سماعاً من القرآن الكريم وكلام العرب يقوي مذهب الجواز،
بل يدعوننا إلى القول: إن الأخذ بالجواز في هذه الآية الكريمة هو الأصل،
ولقد كان الأستاذ عباس حسن موفقاً كل التوفيق حين قال^(٥):

«فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها، لورود أمثلة كثيرة منها
في القرآن وغيره تؤيده، ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير».

(١) حاشية الصبان ١٧٨/٢.

(٢) حاشية الصبان ج ٢/١٧٧، والبحر المحيط ج ٧/٢٨١.

(٣) البحر المحيط ٧/٢٨١.

(٤) رسالة ابن كيسان النحوي، ص ٣٠٢.

(٥) النحو الوافي ٢٠/٣٥٣، ط ٣، دار المعارف.

أما فيما يتصل بأوجه التأويل في الآية الكريمة فإنني أقول: «إن جعل «كافة» في تأويل اسم فاعل، وأن التاء للمبالغة، فيه تكلف واضح، لأنه لا يتفق مع المعنى الذي هدفت إليه الآية الكريمة، فالأخذ بهذا التأويل يجعل تقدير الآية «ما أرسلناك إلا كافاً ومانعاً للناس عن الكفر والمعاصي»^(١)، وإنما الوجه أن الله أرسل رسوله للناس كافة.

والنحاة الذين جعلوا «كافة» بمعنى اسم الفاعل «جامع»، وأن التاء للمبالغة كانوا بدورهم متكلفين في تأويلهم، ولا يلتفت إلى قول من ذكر أن كافة إذا جعلت التاء فيها للمبالغة تأتي بمعنى «جمع» كما يقال: كف القميص إذا جمع حاشيته، وكف الجرح إذا ربطه بخرقه تحيط به^(٢)، فهذه معان مجازية لا تفيد عموم رسالة رسول الله ﷺ.

وبمثل هذه الاعتراضات يعترض على قول الزمخشري حين جعل «كافة» صفة لمصدر محذوف، تقدير الآية عنده «وما أرسلناك إلا إرسالاً كافة» والتاء عنده للتأنيث لا للمبالغة.

وقد استدل المدافعون عن وجهة نظر الزمخشري أن كافة لا تلزم صيغة المصدر والحال، وإنما هناك شاهد من كلام العرب جاءت فيه مضافة إلى غير العقلاء، وخرجت عن الحالية، فمما ذكروه أن عمر بن الخطاب قال في كتابه لآل بني كاهلة: «قد جعلت هكذا لآل بني كاهلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً»^(٣).

فقد جاءت كلمة «كافة» مضافة إلى غير العقلاء «بيت»، وجاءت كذلك مجرورة بحرف الجر، فخرجت بهذا عن الحالية.

(١) روح المعاني، مجلد ٨، ج ٢٢/١٤٢.

(٢) حاشية الشهاب ٢٠٤/٧، وروح المعاني مجلد ٧، ج ٢٢/١٤٢ - ١٤٣.

(٣) حاشية الشهاب ٢٠٣/٧، وروح المعاني، مجلد ٨ ج ٢٢/١٤٣، وهناك رواية: لآل بني كاهلة.

وأقول: إن شاهداً واحداً لا يكفي لإسقاط مذهب المجيزين، وتقوية مذهب المتأولين، فهذا من القليل النادر جداً الذي لا تعقد عليه قاعدة عامة، ولكن الثابت والفاشي في كلام العرب أن كافة وقاطبة وطراً لا تستعمل إلا حالاً.

ختاماً لا أقول إلا كما قال السيوطي رحمه الله: «الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء أكان مرفوعاً.. أم منصوباً.. أم مجروراً بحرف جر زائد.. أو أصلي نحوه ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾^(١)، هذا هو الأصح في الجميع»^(٢).

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) همع الهوامع ١/٢٤١.

٥٠ - المبحث الخمسون

﴿عزير﴾ مصروفة أم ممنوعة من الصرف في قوله تعالى

﴿وقالت اليهودُ عزيرُ ابنُ اللهِ وقالتِ النصارى المسيحُ ابنُ اللهِ ذلك قولُهُم بأفواههم يُضَاهِثُونَ قولَ الذين كَفَرُوا من قبلُ قاتلَهُمُ اللهُ أَنِّي يُؤفِّكُونَ﴾ . [التوبة : ٣٠] .

العرض المركز:

موضع التأويل في الآية الكريمة قوله تعالى ﴿عزيرُ﴾ على قراءة من قرأها بغير تنوين في قراءة سبعية، وكلمة «عزير» اسم منصرف عند معظم النحاة، وقد جاء ممنوعاً من الصرف كما في قراءة ابن كثير وأصحابه، ولهذا تأولوها بما يتناسب وقواعدهم النحوية.

التوضيح:

تأويل الآية الكريمة:

قرأ عاصم والكسائي^(١) «عزيرُ ابن الله» منوناً، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة^(٢) «عزيرُ ابن الله» بغير تنوين.
قال الجوهري^(٣): الأصل في «عزير» الانصراف.

(١) الكشف ٥٠١/١ .

(٢) الكشف ٥٠١/١، والسبعة لابن مجاهد، ص ٣١٣ .

(٣) حاشية الشهاب ٣١٩/٤ .

وقال العكبري: «الاسم عربي عند أكثر الناس»^(١).

وذهب الطبرسي إلى أن «عزير» منصرف سواء أكان أعجمياً أم عربياً^(٢)، ويستفاد من هذه الأقوال أن قراءة ابن كثير وأصحابه جاء فيها «عزير» ممنوعاً من الصرف، وهي مصروفة عند كثير من النحاة، ولهذا فإنهم عمدوا إلى تأويلها وكانت لهم فيها تأويلات ثلاثة:

التأويل الأول: يتمثل في قولهم: إن التنوين قد حذف لالتقائه بالباء الساكنة في ابن، فحذفت نون التنوين تخفيفاً، وإلى هذا التأويل ذهب الفراء حين قال: «قرأها الثقات بطرح التنوين وبالتنوين والوجه أن ينون، وربما حذفت النون وإن لم يتم الكلام لسكون الباء من «ابن» ويستثقل النون إذا كانت ساكنة، لقيت ساكنة، فحذفت استثقلاً لتحريكها»^(٣).

وقال الطبري: «وأما من ترك تنوين «عزير» فإنه لما كانت الباء من «ابن» ساكنة مع التنوين الساكن، والتقى ساكنان، فحذف الأول منهما استثقلاً لتحريكه»^(٤).

«وبهذا التخريج أخذ الزجاج»^(٥)، وأبو علي الفارسي بقوله: «عزير ابن الله» بترك التنوين لاجتماع الساكنين»^(٦).

وعند مكّي بن أبي طالب^(٧) أن «عزير» مبتدأ، وابن خبر، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين لشبهه بحرف اللين.

(١) إملاء ما من به الرحمن ١٣/٢.

(٢) مجمع البيان مجلد ٧، ج ٤٦/١٠.

(٣) معاني القرآن ٤٣١/١.

(٤) جامع البيان، ج ١١٢/٩، ط ٩٥٤/٢.

(٥) إعراب القرآن، الزجاج ٧٤٦/٢.

(٦) تفسير التبيان، ج ٢٠٤/٥ - ٢٠٥.

(٧) الكشف، ٥٠١/١.

وقال ابن الأنباري^(١): وحذف التنوين لسكونه، وسكون الباء من «ابن».

واختاره العكبري^(٢) وابن يعيش^(٣)، والألوسي^(٤)، وشيخ زادة^(٥).

التأويل الثاني:

يرى أصحابه أن التنوين قد حذف من «عزير» لأنه وصف بابن، والخبر محذوف، وتقدير الآية عندهم «عزير ابن الله نبينا أو معبودنا أو إلهنا». وإليه ذهب الزجاج حين قال: «وأما قوله «وقالت اليهود عزيرُ ابن الله» فيمن لم ينون، فيجوز أن يكون «عزير» مبتدأ، وابن صفة، والخبر مضمرة، أي قالت اليهود عزير ابن الله معبودهم»^(٦).

وقال الطوسي: «ابن ها هنا صفة بين علمين، والخبر محذوف، والتقدير: معبودنا أو نبينا عزير بن الله»^(٧).

وتبعهما ابن يعيش في كتابه شرح المفصل فقال: «حذف التنوين من «عزير» لأن ابناً وصف له، فكأنهم قالوا هو عزير ابن الله»^(٨).

ويرى شيخ زادة أن المبتدأ «عزير» وابن صفة له، والخبر محذوف، وتقدير الآية عنده: «عزير بن الله نبينا أو إمامنا أو صاحبنا»^(٩).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٧/١.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١٣/٢.

(٣) شرح المفصل ٣٥/٩.

(٤) روح المعاني مجلد ٤ ج ١٠/٨١.

(٥) حاشية شيخ زادة ٣٣٠/٢.

(٦) إعراب القرآن، الزجاج ٧٤٦/٢.

(٧) تفسير التبيان ٢٠٤/٥.

(٨) شرح المفصل ٣٥/٩.

(٩) حاشية شيخ زادة ٣٣٠/٢.

توجيه الآية الكريمة:

ذهب فريق من النحاة إلى أن لا تأويل في الآية الكريمة، لأن كلمة «عزير» منع من الصرف لأنه اسم أعجمي.

وإليه أشار ابن خالويه بقوله: «الحجة لمن ترك التنوين أنه جعله اسماً أعجمياً، وإن كان لفظه مصغراً، لأن من العرب من يدع حرف الثلاثي من الأعجمية مثل لوط ونوح وعاد»^(١) واختاره أبو حاتم^(٢)، وعند ابن قتيبة «أن «عزير» اسم أعجمي، وهو ليس بتصغير، إنما أتى في كلام العجم على هيئة التصغير»^(٣).

ودافع صاحب الكشاف عن هذا التوجيه، ورد تأويلات النحاة الآخرين استمع إليه وهو يقول.

«عزير ابن الله: مبتدأ وخبر كقوله المسيح ابن الله، وعزير اسم أعجمي كعازر وعيزرا، وعزرائيل، ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه.. وأما قول من قال سقوط التنوين لالتقاء الساكنين، أو لأن الأبن وقع وصفاً، والخبر محذوف وهو معبودنا فتمحل عن مندوحة»^(٤).

واختار أبو حيان هذا التوجيه، ويبدو أنه تأثر إلى حد بعيد بالفاظ الزمخشري في هذه المسألة، يتضح هذا في قوله:

«قرأ عاصم والكسائي منوناً على أنه عربي، وباقي السبعة بغير تنوين، ممنوع من الصرف للعجمة والعلمية، كعازر وعيزرا وعزرائيل... ومن زعم

(١) الحجة ١٧٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٧.

(٣) الكشف ١/٥٠١.

(٤) الكشاف، ٢/١٨٥.

أن التنوين حذف لالتقاء الساكنين... أو لأن ابناً صفة... فقول متمحل»^(١).

«لكنني وجدته يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين في قوله تعالى: ﴿ولا الليل سابق النهار﴾ بحذف التنوين فيه لالتقاء الساكنين»^(٢).

الترجيح:

يرجح عندي في هذه المسألة القول بأن «عزير» اسم منصرف، وهو في الأصل منون، ولكن التنوين حذف لالتقاء الساكنين، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وارد سماعاً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾، فقد قرأ أبو عمرو^(٣) وأبان ابن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم والحسن «أحد» بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف.

وقال الفراء: «وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرؤون ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ فيحذفون النون من أحد»^(٤).

ومنه قوله تعالى ﴿ولا الليل سابق النهار﴾^(٥) فقد قرأ عمارة بن عقيل^(٦) بن بلال قوله «سابق» بالتنوين، ونصب النهار، ثم حذف التنوين تخفيفاً، قال المبرد: «سمعته يقرأ، فقلت: ما هذا؟ قال: أردت سابق النهار فحذفت لأنه أخف»^(٧).

ومن الشعر قول شاعرهم:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً^(٨)

(١) البحر المحيط ٣١/٥.

(٢) المصدر السابق ٣٣٨/٧.

(٣) البحر المحيط ٥٢٨/٨.

(٤) معاني القرآن ٤٣٢/١.

(٥) يس: ٤٠.

(٦) البحر المحيط، ٣٣٨/٧.

(٧) شرح المفصل ٣٥/٩.

فحذف التنوين من «ذاكر» لالتقائه بلام التعريف.

وقول الشاعر:

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسْتُون عَجَافُ^(١)

أراد عمرو الذي، ولكنه حذف، التنوين.

وقول الشاعر:

جميلُ الذي أمج داره أخو الحمد ذو الشيبة الأصلع^(٢)

أراد جميلُ الذي.

ومنه قول الشاعر:

والله لو كنت لهذا خالصاً لكنت عبداً آكلَ الأبارصا^(٣)

أراد آكلًا الأبارصا، فحذف التنوين.

وقال الفراء: أنشدني بعضهم:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا^٤ وَبِالْقَنَاةِ مِدْعَسًا مَكْرًا

إِذَا غُطِيفُ السُّلَمِيِّ فَرًّا^(٤)

والتقدير: إذا غطيفُ السلمي بالتنوين.

ومنه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

كيف نومي على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعواء

(١) المصدر السابق ٣٦/٩.

(٢) مجمع البيان مجلد ٧ ج ٤٧/١٠.

(٣) معاني القرآن ٤٣١/١.

(٤) معاني القرآن ٤٣١/١.

تُذهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعِذْرَاءُ^(١)
أراد عن خدام، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين.

وحذف التنوين في الشعر لالتقاء الساكنين كثير بشهادة علماء العربية،
أنفسهم، فهذا أبو علي الفارسي يعلق على هذه المسألة فيقول: «وهو كثير
في الشعر»^(٢).

وقال الطبرسي «وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً»^(٣) ونقل أبو الحسن
الأخفش عن عيسى بن عمر إجازته لذلك^(٤).

وقال أبو حيان معلقاً على مسألة حذف التنوين لالتقائه بالساكنين «وهو
موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشعر»^(٥).

وذهب ابن يعيش إلى أن حذف التنوين كاد يكون قياساً، استمع إليه
وهو يقول: «وربما حذفوه لالتقاء الساكنين تشبيهاً له بحروف المد واللين،
وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً»^(٦).

أما القول بأن عزيز منع من الصرف لأنه دل على العجمة فهو ضعيف
عندي للأدلة التالية:

أولاً : ذهب مكِّي بن أبي طالب إلى أن «عزيز» عند كل النحويين^(٧) اسم
عربي مشتق من قوله تعالى ﴿ تعزروه ﴾ ، وأنا وإن كنت لا أسلم

(١) المصدر السابق ٤٣٢/٢ - خدام : الخلخال.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٨ / ١١٦ .

(٣) مجمع البيان مجلد ٧ ج ١٠ / ٤٧ .

(٤) شرح المفصل ٣٤/٩ .

(٥) البحر المحيط ٥٢٨/٨ .

(٦) شرح المفصل ٣٥/٩ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١ .

لابن أبي طالب هذا التعميم، إلا أنني أقول كما قال العكبري:
«الاسم عربي عند أكثر الناس»^(١).

وذهب كل من الفيروزآبادي والجوهرى إلى أن عزيز
منصرف^(٢).

ثانياً : لو كان «عزيز» اسماً أعجمياً لانصرف، لأنه على ثلاثة أحرف،
وياء التصغير لا يعتد بها^(٣).

أما القول بأن عزيز صرف لأنه وصف بابن، وخبره محذوف، أو أنه خبر
مبتدأ محذوف فإنني أترك عبد القاهر الجرجاني يرد عليه بقوله:

«إن الاسم إذا وصف بصفة ثم أخبر عنه، فمن كذبه انصرف تكذيبه
إلى الخبر، وصار ذلك الوصف مسلماً، فلو كان المقصود بالإنكار قولهم
عزيز ابن الله معبودنا لتوجه الإنكار إلى كونه معبوداً لهم، وحصل تسليم كونه
ابناً لله سبحانه وذلك كفر»^(٤).

* * *

(١) إملأ ما من به الرحمن ١٣/٢.

(٢) انظر القاموس المحيط مادة عزر وحاشية الشهاب ٣١٩/٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١ ومفاتيح الغيب ٣٤/١٦ - ٣٥.

(٤) روح المعاني مجلد ٤، ج ٨١/١٠.

تعقيب عام

ويتناول بالدراسة النقاط التالية:

أولاً: وسائل التأويل عند النحاة:

لقد كشف البحث أن النحاة حين يتأولون النص القرآني يعتمدون في ذلك على وسائل مختلفة، تتجلى فيما يلي:

١ - التقدير^(١):

ويشمل الجملة وأجزائها، فمن تقدير الجملة قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ فالنحاة الذين يمنعون مجيء المبتدأ بعد إن الشرطية قدروا في الآية فعلاً محذوفاً، فيكون تقديرها عندهم:

«وإن استجارك أحد من المشركين استجارك».

ومن تقدير أجزاء الجملة قوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ فالذين لا يجيزون تقديم الحال على صاحبه المجرور قدروا في الآية موصوفاً محذوفاً، فيكون تقديرها عندهم:

«وما أرسلناك إلا إرسالاً كافة»

والمقصود بأجزاء الجملة الفاعل، والمفعول، والصفة، والمضاف،

(١) انظر المبحث الحادي والثلاثون والمبحث التاسع والأربعون.

والاسم، الموصول... والأمثلة على هذا النوع من التقدير كثيرة كما بيتهها في ثنايا البحث بالتفصيل.

٢ - التقديم^(١):

ومنه قوله تعالى: ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً﴾^(٢) تأولها بعض النحاة على تقديم أسباطاً، فتقدير الآية عندهم:

«وقطعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة».

٣ - التأخير:

ومنه قوله تعالى ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر﴾^(٣)، فالنحاة الذين منعوا جواز عطف «الصابئون» على موضع اسم إن قبل تمام الخبر، جعلوا الكلمة على نية التأخير، فتقديرها عندهم:

«إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يُحزنون، والصابئون كذلك».

٤ - الاعتراض:

ومنه قوله تعالى ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾^(٤) فالنحاة الذين يمنعون عطف الفعل على الاسم تأولوا الآية على تقدير أن جملة «وأقرضوا الله قرضاً حسناً» جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(١) انظر المبحث الرابع عشر.

(٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) المائدة: ٦٩، انظر المبحث السادس.

(٤) الحديد ١٨، انظر المبحث الرابع والثلاثون.

٥ - الزيادة:

ومنه قوله تعالى ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، واقترب الوعد الحق، فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ (٣).

فقد ذهب بعض النحاة إلى منع الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط، ولهذا تأولوا الآية على زيادة الواو في قوله تعالى ﴿ واقترب الوعد الحق ﴾.

٦ - الحذف:

ومثاله قوله تعالى ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت ﴾ (٢) على قراءة ابن عامر بفتح التاء، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن أصل ﴿ يا أبت ﴾ يا أبتاه، ثم حذفت الألف والهاء للندبة، ومنهم من قال إن التاء حذفت للترخيم، ثم أعيدت ثانية ولم يعتد بها.

٧ - الإدغام:

ومثاله قوله تعالى: ﴿ وكذلك تنجي المؤمنين ﴾ (٣) على قراءة ابن عامر بتشديد الجيم ونون واحدة، فقال بعضهم في تأويلها إن النون الثانية أدغمت في الجيم فأصبحت «نجي».

٨ - الاتباع:

ومنه قوله تعالى ﴿ قالوا أرجئه وأخاه ﴾ (٤) على قراءة ابن عامر بالهمز وكسر الهاء، فقد قال بعض النحاة:

إن الهاء كسرت اتباعاً لحركة الجيم، ولم يعتد بالهمز لأنها حاجز غير حصين.

(١) الأنبياء: ٩٦-٩٧، انظر المبحث التاسع والعشرون.

(٢) يوسف: ٤ انظر المبحث الثالث والأربعون.

(٣) الأنبياء: ٨٨، انظر المبحث السادس والأربعون.

(٤) الأعراف: ١١١، انظر المبحث السابع والأربعون.

٩ - التشبيه:

ومثاله قوله تعالى ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين ﴾^(١) على قراءة حمزة والكسائي بغير تنوين، وإضافة مائة إلى سنين، وفي هذا خلاف للقاعدة النحوية، فتأولها بعض النحاة بقولهم:

إن كلمة «سنين» تشبه المفرد «سنة» فوضع الجمع موضع المفرد.

١٠ - التناسب:

ومثاله قوله تعالى: ﴿ إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً ﴾^(٢)، على قراءة نافع «سلاسلًا» بالتنوين، وهي في الأصل ممنوعة من الصرف فقال بعض النحاة فيها: إنها نونت للتناسب مع «أغلالًا».

١١ - الإشباع:

ومنه قوله تعالى ﴿ فاضرب لهم طريقاً في البحر يساً، لا تخاف دركاً ولا تخشى ﴾^(٣) على قراءة ﴿ لا تخف ولا تخشى ﴾، فقال بعضهم فيها: إن الفعل ﴿ ولا تخشى ﴾ معطوف على الفعل «لا تخف» وهو مجزوم بحذف حرف العلة إلا أن حرف المد الموجود فيه جاء نتيجة لإشباع الفتحة قبلها، وهي حركة الشين.

١٢ - الحمل على المعنى:

ومنه قوله تعالى: ﴿ وأجمعوا أمركم وشركاءكم ﴾^(٤)، فقد تأولها بعض النحاة على أن ﴿ شركاءكم ﴾ معطوف على المعنى كقول الشاعر:

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً

فالرمح لا يتقلد.

(١) الكهف: ٢٥، انظر المبحث الثاني عشر.

(٢) الإنسان: ٤، انظر المبحث العاشر.

(٣) طه: ٧٧، انظر المبحث الثلاثون.

(٤) يونس: ٧١، انظر المبحث الثاني والعشرون.

١٣ - التوهم:

ومثاله قوله تعالى ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾^(١)، فالفعل «وأكن» جاء مجزوماً مع عطفه على الفعل المنصوب «فأصدق» فتأولها بعض النحاة بقولهم:

إن الفعل «وأكن» مجزوم على التوهم، إذ التقدير: إن تؤخرني أصدق وأكن من الصالحين.

ثانياً - موقف النحاة من القراءات:

لقد كشف البحث أن للنحاة ثلاثة مواقف إزاء القراءات، فموقف يتمثل في إجازة القراءة، وبناء القاعدة عليها، واتخاذها الأصل في ذلك، وموقف يرفض فيه بعض النحاة القراءة التي تصطدم بقاعدتهم النحوية، وموقف ثالث يتضح في تأويلها. وأكتفي هنا بعرض نموذج واحد لإيضاح ما ذكرته، فمعظم النحاة رفض قراءة خفض «والأرحام» من قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾، ومن هؤلاء الرافضين، الفراء^(٢)، والزجاج^(٣) والمبرد^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن الأنباري^(٦)، والرضي^(٧) وتأولها فريق آخر وذلك بجعل الواو واو قسم، و«الأرحام» مخفوض بها.

وفريق ثالث أثبت هذه القراءة السبعية وأجاز اعتماداً عليها عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ومن هؤلاء

(١) المنافقون: ١٠، انظر المبحث الأربعون.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) إبراز المعاني، ص ٢٨٣.

(٤) الكامل ٢/٧٤٩.

(٥) المفصل ١٢٤.

(٦) الإنصاف مسألة ٦٥.

(٧) شرح الكافية ١/٣٢٠.

الرازي^(٧)، وأبو حيان^(٢) وابن مالك^(٣).

ولقد رأيت النحاة المانعين للقراءات السبعية المخالفة لقواعدهم يصفونها بأوصاف مختلفة، ويطعنون فيها، ويتهمونها باتهامات شتى، وصفوها بالضعف^(٤)، والغلط^(٥)، وقالوا عنها: إنها رديئة^(٦)، ومرذولة^(٧)، وغير متمكنة في العربية^(٨)، ومخلة بالكلام^(٩)، وغير جائزة^(١٠)، واتهموها بالقبح^(١١) والشذوذ^(١٢) واللحن^(١٣).

وأثبت البحث أن الطعن في القراءات السبعية لم يكن قاصراً على مذهب دون مذهب، وإنما شملت هذه الظاهرة النحاة على مختلف مدارسهم النحوية والبصرية والكوفية والبغدادية... وإن كانت عند البعض أظهر منها عند غيرهم وتعدتهم إلى العلماء المفسرين، بل إلى من جمع القراءات السبعية كابن مجاهد.

ويكفي هنا أن أذكر بعضاً من مشاهير العلماء والنحاة الذين طعنوا في

٤

- (١) مفاتيح الغيب ١٦٤/٩.
- (٢) البحر المحيط، ١٥٩/٣.
- (٣) الألفية على شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢.
- (٤) إملأ ما من به الرحمن ٢٨١/١.
- (٥) روح المعاني مجلد ٣ ج ٢٢/٩.
- (٦) روح المعاني، مجلد ٥ ج ٢١٠/١٣.
- (٧) روح المعاني مجلد ٥، ج ٢١٠/١٣.
- (٨) الكشف ١١٣/٢.
- (٩) الكشف ٢٤٢/١.
- (١٠) مفاتيح الغيب، ١٩٧/١٩.
- (١١) جامع البيان، الطبري ١٣٧/١٢ - ١٣٨.
- (١٢) البحر المحيط ٤١٩/٥.
- (١٣) نظر إعراب القرآن - النحاس ٣٨٠/١ والبحر المحيط ٣٣٥/٦ والجامع لأحكام القرآن ٣٣٥/١١.

القراءات المتواترة عن حسن نية طبعاً ومن هؤلاء الفراء^(١)، والنحاس^(٢) والمبرد^(٣)، والفارسي^(٤)، والزجاج^(٥)، والعكبري^(٦)، ومكي بن أبي طالب^(٧)، والزمخشري^(٨)، وابن جني^(٩)، وابن خالويه^(١٠)، والرضي^(١١). ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وجدت من القراء السبعة من ينكر بعض القراءات^(١٢) وكذلك فعل ابن جاهد^(١٣) وهو شيخ الصنعة وأول من سب السبعة كما يقولون. وممن سار في هذا الدرب من المفسرين ابن جرير الطبري^(١٤).

ولقد تصدى العلماء المخلصون قديماً وحديثاً للرد على هؤلاء الطاعنين في القراءات السبعية المتواترة، ويأتي في مقدمتهم ابن الجزري حيث يقول:

أنى يسعهم إنكار قراءة تواترت واستفاضت عن رسول الله ﷺ إلا نوبس لا اعتماد عليهم.. حملوا على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحتها، حتى لو قيل لأحدهم شيء من

-
- (١) معاني القرآن ١/٢٢٣.
 - (٢) الجامع لأحكام القرآن ٧/٩٢.
 - (٣) الجامع لأحكام القرآن ٩/١٠٥.
 - (٤) البحر المحيط ٤/٣٦٠.
 - (٥) روح المعاني مجلد ٥، ج ١٣/٢١٠.
 - (٦) إملاء ما من به الرحمن ١/٢٨١.
 - (٧) الكشف ٢/١١٣.
 - (٨) الكشاف ٤/١٩٥.
 - (٩) الخصائص ١/٧٢-٧٣.
 - (١٠) الحجّة، ص ١٥٠-١٥١.
 - (١١) شرح الكافية ١/٣٢٠.
 - (١٢) إعراب القرآن النحاس ٢/١٩٧.
 - (١٣) السبعة في القراءات، ص ١٦٨-١٦٩، والبحر المحيط ٤/٣٦٠.
 - (١٤) جامع البيان ١٢/١٣٧-١٣٨.

القرآن على غير النحو الذي أنزله الله يوافق قياساً ظاهراً عنده لم يقرأ أحد بذلك لقطع له بالصحة، ولو أنه سئل عن قراءة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها^(١).

وقال الإمام الشيرازي في معرض رده على الزجاج حين طعن في قراءة «والأرحام» بالخفض «من رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو»^(٢).

وها هو ذا الفخر الرازي ينقي على بعض النحاة موقفهم من القراءات المتواترة فيقول: «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة»^(٣).

وقال الحريري في معرض الرد على المبرد: «وهذا من جملة سقطاته، وعظيم هفواته، فإن هذه القراءة من السبعة المتواترة وقد وقع في ورطة وقع في مثلها بعض النحاة بناء على أن القراءات السبع، عندهم غير متواترة، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي، وهذا مذهب باطل وخيال فارغ»^(٤).

واتهم الألوسي بعض النحاة بسوء الأدب حين رمى قراءة سبعية فقال: «قرأ ابن عامر بالنصب، حتى تجرأ أحمد بن موسى فحكم بخطئها، وهو سوء أدب، بل من أقبح الخطأ»^(٥).

والذي نستفيدة من هذه النصوص أن الوقوف في وجه النحاة الرافضين أو الطاعنين في القراءات المتواترة ليس بدعة جديدة تتطلب منا أن

(١) منجد المقرئين ٢٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٣) مفاتيح الغيب، ١٦٤/٩.

(٤) شرح درة الغواص، ص ٩٥، نقلاً عن الدفاع عن القرآن، ص ٧.

(٥) روح المعاني ٣٦٩/١.

نواجه العلماء المخلصين في هذا العصر مواجهة فيها التحامل عليهم، أو التجني على ما يكتبون، وكل الذين حملوا لواء الدفاع عن القرآن وقراءته هم من العلماء الأجلاء الثقات من سلف هذه الأمة وخلفها.

ولقد ارتفعت في هذا العصر أصوات مخلصات تدعو إلى تخليص القرآن الكريم ونصوصه - وقراءاته من هذا الخلط الذي وقع فيه بعض النحاة، والتصدي لهم بقوة وعزيمة صادقة، وهم في هذا متبعون لا مبتدعون.. ومن هؤلاء العلماء الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، فحين تحدث عن منهج النحاة الطاعنين في القراءات قال:

«هذه الحملة الأثمة استفتح بابها، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ثم تابعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين ومصنفي القراءات»^(١).

وها هو ذا الدكتور محمد حسين الذهبي يقول: «العيب كل العيب على بعض هؤلاء المفسرين الذين كانت لهم بالنحو عناية خاصة كانت لهم فيه مذاهب متبعة، يتمسكون بها، ولا يرون صحة ما سواها، ثم يجدون في كتاب الله آية تقرأ بقراءة متواترة عن رسول الله ﷺ، فلا يسعهم إلا أن ينكروا هذه القراءة لأنهم لا يرونها تمشي مع مذهبهم النحوي»^(٢).

وتناول الدكتور أحمد مكي الأنصاري هذه الظاهرة في كثير من مؤلفاته ومما قاله في هذا الصدد: «كان خيراً لهم وللنحو نفسه أن يقلعوا عن هذا المسلك، ويعفوا أنفسهم من التخطيء للقراءات الواردة الثابتة، ولكن أنى لهم ذلك، وقد استمرءوا هذا المرعى الخصب.. لو أنصفوا لكان لهم موقف أقوى من ذلك، وهو اعتماد القراءة الحكيمة حتى ولو لم ترد في لغة من

(١) دراسة أساليب القرآن الكريم، ص ١٩.

(٢) تفسير القرآن الكريم، ص ٣٩.

اللغات على الإطلاق، فالقرآن هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تععيد القواعد»^(١).

ولست هنا في معرض اتهام علمائنا النحاة رحمهم الله ممن طعنوا في هذه القراءات المتواترة، ولست كذلك ممن ينالهم في دينهم، وعقيدتهم، إلا أنني أقول كما قال الأستاذ عباس حسن:

«إن مثل هؤلاء المتشددين في غير تدبير كمثل الأم إزاء وحيدها الذي أدركته على يأس وطول انتظار، يدفعها الحب العارم إلى ملازمته، والإسراف في صيانتها، فتحجبه عن الشمس والهواء خشية أذاهما، وتتخمه بصنوف المطاعم والمشارب خشية الضعف والذبول، وترهقه بكثير من الملابس مبالغة في التوقي، فيكون من وراء ذلك ما تخافه وتخشاه من الضعف والمرض والهلاك»^(٢).

ثالثاً - الدعوة إلى الاعتماد على القراءات في وضع القواعد النحوية:

إن المنهج الصحيح والسبيل القويم في وضع القواعد النحوية هو العودة إلى النصوص القرآنية، وجعلها الحكم الفصل فيما يختلف فيه النحاة ورد القواعد النحوية واللغوية إليها.

والذي دفعني إلى اتباع هذا السبيل أمران:

(١) انظر مقدمة كتابه: الدفاع عن القرآن، وللمزيد من التفصيل راجع: اللغة والنحو ص ٩٩، وفي أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٤٠ وأدلة النحو، ص ٦٩.
(٢) اللغة والنحو، ص ٩٩.

الأول : أن القراءات السبعية التي اعتمدت عليها في البحث قراءات متواترة صحيحة.

الثاني : أنه ما من قراءة من هذه القراءات إلا ولها وجه من لغات العرب وإليك البيان بالتفصيل :

أ- القراءات السبعية قراءات متواترة:

ما ضابط القراءات المتواترة؟ وأترك ابن الجزري يجيب عن هذا السؤال بقوله: «ضابط القراءة المتواترة: كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها»^(١).

وعلى ضوء هذا التعريف للقراءة المتواترة أقول:

هل الأركان الثلاثة التي ذكرها ابن الجزري متوفرة في القراءات السبعية التي كانت موضع البحث والدراسة؟

وأدع ابن الجزري كذلك يجيب عن هذا السؤال بقوله: «والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة»^(٢) التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول وهم: أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، أخذها الخلف عن

(١) منجد المقرئين ص ٩١، ومعنى العربية مطلقاً، أي ولو بوجه من الإعراب نحو «وقراءة والأرحام» ومعنى أحد المصاحف العثمانية أي واحداً من المصاحف التي وجهها عثمان بن عفان إلى الأمصار، ومعنى ولو تقديراً أي ما يحتمله رسم المصحف. انظر منجد المقرئين، ص ٩١-٩٢-٩٣.

(٢) القراءات العشر هي قراءة الأئمة السبعة وهم: نافع، وعاصم، وحمزة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، والكسائي، وفوقها قراءة الأئمة الثلاثة وهم: أبو جعفر ويعقوب وخلف.

السلف، إلى أن وصلت إلى زماننا... فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوع بها»^(١).

ولكيلا يبقى في النفس أدنى ريب في صحة القراءات السبعية وتواترها فإنني أسوق هنا شهادات بعض كبار علماء المسلمين من السلف الصالح، ليعرف بعد ذلك الباحثون المنصفون الخطأ الكبير الذي وقع فيه بعض نحائنا رحمهم الله حين طعنوا فيها، ورموها بأوصاف متنوعة كما أثبت ذلك في موضعه.

يقول البغوي: «إن الناس متعبدون بأحكام القرآن، وحفظ حدوده، فهم متعبدون بتلاوته، وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام... وأن لا يجاوز فيما يوافق الخط عما قرأ به المعروفون الذين خلفوا الصحابة والتابعين، واتفق الأئمة على اختيارهم»^(٢).

قال ابن الجزري معلقاً على هذا النص: «وقد ذكر في هذا الكتاب^(٣) قراءة من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم وعد السبعة»^(٤).

ويشهد ابن تيمية رحمه الله على أن القراءة السبعية لم ينكرها أحد من العلماء، جاء ذلك على لسان ابن الجزري حين قال:

«قلت: وقد سأل الإمام أبو حيان هذا المجتهد أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية عن هذه المسألة فقال في الجواب:

ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده، كمن يكون في أول بلد المغرب أو غيره فليس له أن يقرأ بما

(١) منجد المقرئين ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) منجد المقرئين، ص ١٩٧.

(٣) يريد به كتاب «معالم التنزيل» للبغوي.

(٤) منجد المقرئين ص ١٩٧.

لا يعلمه، فإن القراءة سنة، يأخذها الآخر عن الأول، ولكن ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك»^(١).

ويقول الإمام عبد الوهاب بن السبكي :

«القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة»^(٢).

ويقول العالم المجتهد أبو عمرو بن الصلاح: «يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر عن رسول الله ﷺ قرآناً واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع»^(٣).

وقال صاحب الطراز: «فصار الذي في أيدي القراء السبعة في زماننا هذا هو حرف واحد، وهو المتواتر»^(٤).

بعد هذه الشهادات الصادرة من كبار علماء المسلمين لا يلتفت إلى قول من أنكر قراءة من هذه القراءات السبعية، أو رماها بصفة مشينة، أو رفضها، أو شك في صحتها، أو قدم قاعدة نحوية عليها، لأنه ما دامت هذه القراءات متصلة برسول الله ﷺ فلا يحق لأحد من الناس كائناً من كان أن يردّها أو يطعن فيها.

بقي أمر مهم له صلة وثيقة بتواتر القراءات، ويتمثل في قول بعضهم: هل قراءة الإمام الواحد قراءة صحيحة ومتواترة؟

(١) منجد المقرئين، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(٣) منجد المقرئين، ص ٩٨.

(٤) الطراز، ص ٤٦٣، نقلاً عن القرآن وأثره في الدراسات النحوية، ص ٢٩ - ٣٠.

وللإجابة عن هذا السؤال أقول: إن علماء الأمة رحمهم الله ذهبوا إلى أن الإمام القارئ إذا انفرد بقراءته تعد تلك القراءة متواترة، فهذا هو ذا الإمام السخاوي يقول: (لا يقدح في تواتر القراءات السبع إذا أسندت إلى الأحاد... فقراءة السبع كلها متواترة) (١).

وقال الإمام عبد الوهاب بن السبكي: «كل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة، وأنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل» (٢).

وقال الإمام ابن الجزري: «لو لم يكن انفرد القراء متواتراً لما كان بعض القرآن متواتراً، لأننا نجد في القرآن أحرفاً تختلف القراء فيها، وكل واحد منهم على قراءة لا توافق الآخر» (٣).

وبين أبو بكر بن العربي العلة في جعل القراءة المنفردة متواترة فقال: «إنما نسبت القراءات إلى الأئمة، ومن ذكر في أسانيدهم لتصديهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها، ومع كل منهم طبقة ما يبلغها عدد التواتر، لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً مع تلقي الأمة لقراءة كل منهم بالقبول» (٤).

وقال ابن الجزري: «نسبت القراءة إلى الإمام اصطلاحاً، وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرأونها أخذوها أمماً عن أمم» (٥).

ب - القراءات القرآنية مؤيدة بلغات العرب:

إن الذي وصلت إليه بعد استقرائي لأقوال العلماء القدماء والمحدثين

(١) لطائف الإرشادات ، ٧٨/١ .

(٢) منجد المقرئين ، ص ٢٠٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٤) لطائف الإشارات ، ٧٨/١ .

(٥) منجد المقرئين ، ص ٢٤٧ .

أنه ما من قراءة قرآنية سبعية إلا ولها وجه من لغات العرب، وأدلتني على هذا كثيرة أجمعها فيما يلي:

١ - لقد جاء عن رسول الله ﷺ أن القرآن أنزل على سبعة أحرف والمراد بها لغات العرب، وهو أرجح الأقوال في نظري.

روى البخاري عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أقراني جبريل على حرف واحد، فراجعتة فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»^(١).

وجاء في صحيح الإمام البخاري أنه ﷺ قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه».

فما المراد بالأحرف السبعة؟

ذهب فريق من العلماء إلى أن المراد بالأحرف السبعة لغات العرب، ووجوه الإعراب، قال أبو عبيد: إن المراد به اختلاف اللغات^(٢)، وهذا اختيار ابن عطية^(٣).

وقال أبو حاتم السجستاني: أنزل بلغة قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعه وهوازن وسعد بن بكر^(٤).

وعند أبي شامة وأبي بكر الباقلاني أن الأحرف السبعة لا تقتصر على بعض القبائل العربية، وإنما تشمل القبائل العربية كلها، لأن القرآن نزل بلغة العرب جميعاً، قال أبو شامة:

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن الباب الخامس.

(٢) لطائف الإرشادات ١/٣٣.

(٣) المصدر السابق، ١/٣٣.

(٤) المصدر السابق ١/٣٤.

«القرآن العربي فيه من جميع لغات العرب، لأنه أنزل عليهم كافة، وأبيح لهم أن يقرأوه على لغاتهم المختلفة، فاختلقت القراءات فيه لذلك»^(١).

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: «إن ظاهر قوله ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً﴾ أنه نزل بجميع ألسنة العرب، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة، أو هما دون اليمن أو قريش فعليه البيان، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولاً واحداً»^(٢).

وممن أشار إلى أن الحروف السبعة تشمل الاختلاف في وجوه الإعراب القاضي أبو الفضل الرازي، فقد ذكر أن الأحرف تشمل سبعة أوجه من الاختلاف، من بينها الاختلاف في وجوه الإعراب^(٣).

وقال أبو شامة نقلاً عن بعض شيوخه: «أنزل القرآن أولاً بلسان قريش، ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرأوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب»^(٤).

وقال ابن جنبي: «القرآن قد جاء بلغات مختلفة، وإن كانت كلها فصيحة»^(٥).

٢ - إنه ما من قراءة سبعة إلا وهي موافقة للغة من لغات العرب، وتفسير ذلك أنني بينت أن القراءات السبعة كلها متواترة، وكنت قد ذكرت أن شروط

(١) إبراز المعاني، ص ٤٧٨.

(٢) لطائف الإرشادات ١/٣٤ - ٣٥.

(٣) لطائف الإرشادات ١/٤١.

(٤) المصدر السابق ١/٣٥.

(٥) المنصف ٢/١٧.

القراءة المتواترة موافقتها للعربية مطلقاً، ومعنى هذا أنه حيثما وجدت قراءة سبعية فهي موافقة لوجه من وجوه العربية لكونها من المتواتر، وقد أشار إلى هذا ابن الجزري بقوله: «والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول»^(١).

ويرى ابن خالويه أن كل قراءة من قراءة الأئمة السبعة لها مذهب في العربية، بل ولها وجه من القياس لا يدفع، استمع إليه وهو يقول: «إني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريقة النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار»^(٢).

ومن العلماء المحدثين الذين ذهبوا إلى أن القراءات السبعية موافقة للغات العرب الشيخ عبد الفتاح القاضي حين أشار إلى هذا بقوله: «متى تحقق تواتر القراءات لزم أن تكون موافقة للغة العرب»^(٣) وقال الدكتور عبد الهادي الفضلي:

«إن علماء القراءات رأوا أن القراءات المتواترة لا تخالف العربية، فما من قراءة من المتواتر إلا وتلتقي مع مذهب أو رأي نحوي»^(٤).

٣- أجاز النحاة قديماً وحديثاً الاحتجاج بالقراءات سواء كانت سبعية أم شاذة، وهذا الجواز يدل دلالة قاطعة على أن القراءات موافقة للغات العرب، ولو لم تكن كذلك لما أجاز العلماء الاحتجاج بها.

(١) منجد المقرئين، ص ٩١.

(٢) نقلاً عن أصول التفكير النحوي ص ١٣٠.

(٣) القراءات الشاذة ص ٤.

(٤) القراءات القرآنية، ص ١٣٦.

قال البغدادي «كلامه عز اسمه، أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه»^(١).

وقال السيوطي^(٢): «فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً»^(٣) أم شاذاً»^(٤).

ويرى الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة أن القراءات المتواترة والشاذة أوثق مما نقله إلينا النحاة عن العرب، ولهذا فالاحتجاج بها أولى^(٥).

٤ - القراءات القرآنية مقدمة على رواية العلماء عن العرب، ولهذا فإن الاحتجاج بها على وضع القواعد النحوية أو على تقويتها وتشبيتها أولى من الاحتجاج بأشعار العرب وكلامهم، ولم تكن هذه الحقيقة غائبة عن أذهان العلماء السابقين، فهذا هو ذا الدماميني يقول: «إن نقل القراء ليس أقل من ناقلي العربية والأشعار والأقوال، فكيف يطعن فيما نقله الثقات بأنه لم يجيء مثله؟ ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبوه، فقبول هذا أولى»^(٦).

وتعجب ابن حزم من النحاة الذين ينقلون عن الشعراء الجاهليين والإسلاميين ويستشهدون بأقوالهم، لكنهم لا يلتفتون إلى كلام الله، ولا يحتجون به، وقد صرح بذلك حين قال:

«لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجريز أو الحطيئة أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي أو سلمى، أو تميمي، أو من

(١) نقلاً عن اللغة والنحو، ص ٩٥.

(٢) نقلاً عن أدلة النحو، ص ٨.

(٣) الأحاد: ما صح سنده وخالف الرسم.

(٤) الشاذ: ما لم يصح سنده.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ص ٢.

(٦) نقلاً عن اللغة والنحو، ص ٩٧.

سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو في نثر، جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأصلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعله يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه»^(١).

وإذا كان ابن جنبي يلتمس الأعذار للأعرابي إذا خالف قوله قياساً، ويطلب النجاة بإثبات ما قاله وعدم رده، فكيف بنا نجرؤ على رد قراءة ينتهي سندها إلى رسول الله؟.

قال ابن جنبي في باب «ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور» إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي، وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع كلامه، ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به الاستعمال من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن، ولا يحمل على فساد.

قيل قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدا، وعفا رسمها، وتأبدت معالمها»^(٢).

وأقول: لماذا لا يحسن بعض النحاة الظن بالقراءات القرآنية، وفي مقدمتها القراءات السبعية؟ لماذا لا نقول كما قال ابن جنبي: ربما وقعت لهذه القراءة لغة لم تصل إلى النحاة، أو أنهم لم يقفوا عليها، على حين أنها ثابتة من جهتين: من جهة أن القراءة لا تقرأ إلا بأثر، ومن جهة أنها موافقة للغة من لغات العرب لكونها متواترة.

رابعاً - أنواع التأويل عند النحاة:
للتأويل عند النحاة ثلاثة أنواع:

(١) المصدر السابق، ص ٩٧ - ٩٨.

(٢) الخصائص ١/ ٣٨٥ - ٣٨٦، دار الكتب المصرية ١٩٥٢.

تأويل مقبول، وتأويل متكلف، وتأويل شديد التكلف.

فمن التأويل المقبول قوله تعالى ﴿ إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً ﴾ على قراءة نافع بتنوين ﴿ سلاسلًا ﴾، فقد قال بعض النحاة فيها: إنها نونت للتناسب مع أغلالا. وهذا تأويل مقبول.

ومن التأويل المتكلف قوله تعالى ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ قال بعض النحاة في تعليل مجيء «لما» مشددة: إن أصل «لما» لماً بالتنوين، من لمتته أي جمعته؛ ثم بنى منه فعلى، وحذف التنوين منه، وهذا القول فيه تكلف ظاهر.

ومن النوع الثالث قوله تعالى ﴿ إن هذان لساحران ﴾، فقد بقي اسم الإشارة مرفوعاً وكان حقه أن ينصب لأنه في موضع اسم إن، وتأولها بعض النحاة بقولهم: إن «ها» في ﴿ هذان ﴾ اسم إن، و«ذان» في محل رفع مبتدأ، وكان تقدير الآية: «إنها ذان لساحران»، وفي هذا تكلف شديد لا يخفى على أولي الألباب.

- خاتمة -

انتهى بي المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج، وارتضاه البحث، وحيث أوفيت على الغاية منه، ورسمت له الصورة التي رجوت، يجمل بي أن ألم بالمعالم الكبرى للكتاب في هذه الخاتمة.

هذا الكتاب يتضح من عنوانه «ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم» يهدف إلى الكشف عن حقيقة التأويل عند النحاة، وبيان منهجهم وأساليبهم التي اتبعوها لدى الاصطدام بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية.

وقد أدت طبيعة البحث إلى أن يكون في خمسين مبحثاً، تسبقها - مقدمة وتوطئة، وينتهي البحث بتعقيب عام وخاتمة مع وضع الفهارس الفنية اللازمة.

وفيما يلي تلخيص لمعالم البحث ونتائجه:

تناولت المقدمة: موضوع البحث، وأهدافه، ودوافعه، ومنهج البحث فيه، وكان من جملة أهدافه:

١ - الكشف عن ظاهرة نحوية هامة تتمثل في تبيان موقف النحاة من النصوص التي لا تتفق مع قواعدهم النحوية، وتتبع أساليبهم التي يسلكونها للتخلص من هذا التخالف بين النص والقاعدة.

٢ - الدفاع عن فكرة الاعتماد على النصوص القرآنية في وضع القواعد النحوية. أما منهجي في البحث فكان يقوم على ما يلي:

١ - أذكر عنوان المبحث مع ذكر الآية الكريمة التي تتصل به.
٢ - أبدأ المبحث بالعرض المركز، وأبين فيه موضع التأويل في الآية الكريمة.

٣ - بعد الانتهاء من العرض المركز أنتقل إلى التوضيح، وقد جعلته في فقرتين، الأولى تحمل عنوان «تأويل الآية الكريمة» والفقرة الثانية تحت عنوان «توجيه الآية الكريمة».

٤ - بعد التوضيح أنتقل إلى الترجيح، وفيه أرجح ما يناسب الآية الكريمة مع ذكر الأدلة السماعية والقياسية.

أما التوطئة فقد تحدثت فيها عن معنى التأويل عند اللغويين والنحويين، ووصلت إلى أن للتأويل معاني ستة عند اللغويين هي:

١ - الرجوع والعاقبة والمآل.

٢ - التفسير والبيان.

٣ - التدبير والتقدير.

٤ - الجمع والإصلاح.

٥ - التحري والطلب والتوسم.

٦ - نوع من النبات.

وكشف البحث أن معنى التأويل عند النحاة أصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد.

كذلك فإنني تناولت في التوطئة الحديث عن الفرق بين التأويل والتوجيه الإعرابي، وانتهى البحث إلى أن التأويل أعم من التوجيه، فكل تأويل توجيه، وليس كل توجيه تأويلاً.

وعرض البحث إلى العلاقة بين التأويل والتقدير، وأثبت أن هناك علاقة اجتماع وافتراق بينهما.

وفي التوطئة تعرض البحث إلى بيان محور الدراسة في هذه الرسالة، فأكد أن محور الدراسة فيها هو الإعراب الذي فيه تأويل لا كل الأعراب. أما البحث فقد تناول خمسين مبحثاً، وجميع هذه المباحث مذكورة في فهرس الموضوعات.

وفي التعقيب العام تناول البحث النقاط التالية:

وسائل التأويل عند النحاة، موقف النحاة من القراءات، الدعوة إلى الاعتماد على القراءات في وضع القواعد النحوية، أنواع التأويل عند النحاة. وفيما يتعلق بالوسائل أثبت البحث أن هناك جملة من الوسائل التي يعتمد عليها النحاة حين الاصطدام بين النص والقاعدة، ومن تلك الوسائل: التقدير، والتقديم، والتأخير، والاعتراض، والزيادة، والحذف، والإدغام، والإتباع، والتشبيه، والتناسب والإشباع والحمل على المعنى، والتوهم.

وفيما يتصل بموقف النحاة من القراءات فقد كشف البحث أن للنحاة ثلاثة مواقف إزاء القراءات، فريق يجيزها، ويبنى القاعدة عليها، وفريق يرفضها ويطن فيها. وفريق ثالث يتأولها.

ولم يكن الطعن في القراءات السبعية المتواترة قاصراً على مذهب دون مذهب، وإنما شملت هذه الظاهرة النحاة على مختلف مدارسهم النحوية.

وفيما يتعلق بالدعوة إلى الاعتماد على القراءات في وضع القواعد النحوية فقد بين البحث أن المنهج الصحيح، والسبيل القويم في وضع القواعد النحوية هو العودة إلى النصوص القرآنية، وجعلها الحكم الفصل فيما يختلف فيه النحاة وذلك لأمرين اثنين:

الأول : أن القراءات السبعية التي اعتمد عليها البحث في هذا الكتاب كلها قراءات صحيحة متواترة.

الثاني : إنه ما من قراءة من هذه القراءات إلا ولها وجه من لغات العرب. وانتهى البحث في التعقيب العام إلى أن للتأويل عند النحاة ثلاثة أنواع: تأويل مقبول، وتأويل متكلف، وتأويل شديد التكلف.

وختاماً أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني بقبول حسن، وأن يوفقني إلى ما فيه رضاه، وما أبرأ من العثرة والزلة، وما استغنى عن التوجيه والإرشاد، فإن ابن آدم إلى الضعف والعجز والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم، والحمد لله أولاً وآخراً، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

فهرس الفهارس

- ١ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٢ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٣ - فهرس الأحاديث النبوية .
- ٤ - فهرس الأمثال .
- ٥ - فهرس الشواهد الشعرية .
- ٦ - فهرس أنصاف الأبيات .
- ٧ - فهرس الموضوعات .

* * *

١ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً - المخطوطات:

- ١ - أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية:
محمد آدم الزاكي، رسالة ماجستير، مخطوط بالمكتبة المركزية جامعة أم
القرى، رقم ٣٢٢.
- ٢ - الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية:
أبو عبد الله الراعي - مصور بمركز البحث العلمي - جامعة أم القرى
فهرس النحو بدون رقم.
- ٣ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:
العكبري، تحقيق: عبد الرحمن السليمان العثيمين، رسالة ماجستير
مخطوطة بالمكتبة المركزية، جامعة أم القرى،
- ٤ - تفسير مشكل إعراب القرآن:
ابن قرار مصور بمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى رقم الفن ١٦٠
مجاميع / تفسير وعلوم القرآن /.
- ٥ - ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية:
محمد هاشم عبد الدايم - رسالة دكتوراة مخطوطة بالمكتبة المركزية
جامعة أم القرى رقم ١١٠.

٦ - الدر المصون -

السمين الحلبي - نسخة ميكروفيلمية بمركز البحث العلمي - جامعة أم القرى رقم الفن: ٢٢٤ تفسير وعلوم القرآن.

٧ - الفريد في إعراب القرآن المجيد:

المنتجب الهمذاني، نسخة ميكروفيلمية مصورة بمركز البحث العلمي جامعة أم القرى، رقم الفن ٣٠١، تفسير وعلوم القرآن.

٨ - المجيد في إعراب القرآن المجيد:

السفاقي - مخطوط بالمكتبة المركزية جامعة أم القرى، رقم ١٠٢٥ .

٩ - ابن كيسان النحوي:

محمد بن حمود الدعجاني، رسالة ماجستير - مخطوطة بالمكتبة المركزية جامعة أم القرى، رقم ١٠٩ .

ثانياً - المطبوعات:

١٠ - إبراز المعاني:

أبو شامة - طبع عيسى البابي الحلبي - ١٣٩٤ هـ .

١١ - الاتقان في علوم القرآن - السيوطي^٤ - المكتبة الثقافية - بيروت ١٩٧٣ .

١٢ - إحياء النحو:

إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

١٣ - أصول التفكير النحوي:

د. علي أبو المكارم - منشورات الجامعة الليبية كلية التربية ١٩٧٣ .

١٤ - أصول النحو العربي.

د. محمد عيد - عالم الكتب القاهرة ١٩٧٨ .

١٥ - إعراب الحديث النبوي:

العكبري - تحقيق عبد الإله نبهان مطبعة زيد بن ثابت دمشق

١٣٩٧ - ١٩٧٧ م .

- ١٦ - إعراب سورة آل عمران:
- علي حيدر، منشورات دار الحكمة دمشق ١٣٩٢ - ١٩٧٣ م
- ١٧ - إعراب القرآن:
- أبو جعفر النحاس - تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني،
بغداد ١٣٩٧ - ١٩٧٧.
- ١٨ - إعراب القرآن:
- الزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع
الأميرية ١٩٦٣ - ١٩٦٤.
- ١٩ - الاقتراح في علم أصول النحو:
- السيوطي، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة
الطبعة الأولى ١٣٩٦ - ١٩٧٦.
- ٢٠ - الألفية في النحو والصرف:
- ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٥٨ - ١٩٤٠.
- ٢١ - الأمالي الشجرية:
- ابن الشجري دار المعرفة بيروت (بدون).
- ٢٢ - إملاء ما من به الرحمن:
- العكبري:
- أ - تحقيق علي محمد البجاوي، البابي الحلبي ١٩٧٦.
- ب - دار الكتب العلمية ١٩٧٩.
- ٢٣ - الانتصاف من الإنصاف:
- محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة
الرابعة ١٩٦١.
- ٢٤ - الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال:
- أحمد الإسكندري دار المعرفة بيروت (بدون).

٢٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف:

أبو البركات ابن الأنباري:

أ - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى

الطبعة الرابعة ١٣٨٠ - ١٩٦١.

ب - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية مطبعة محمد

علي صبيح ١٩٥٣.

٢٦ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل «المعروف بتفسير البيضاوي»:

البيضاوي، مؤسسة شعبان بيروت (بدون).

٢٧ - الإيضاح في علل النحو:

الزجاجي تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس بيروت الطبعة الثانية

١٩٧٣.

٢٨ - البحر المحيط:

أبو حيان - الناشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة الرياض (بدون)

٢٩ - البيان في غريب إعراب القرآن:

ابن الأنباري تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا

الناشر دار الكاتب العربي القاهرة ١٣٨٩ - ١٩٦٩.

٣٠ - تاج العروس:

الزبيدي - منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الأولى ١٣٠٦.

٣١ - تأويل مشكل القرآن:

ابن قتيبة، شرحه ونشره أحمد صقر، دار التراث الطبعة الثانية

١٣٩٣ - ١٩٧٣ القاهرة.

٣٢ - التبيان في علوم القرآن:

محمد علي الصابوني - مكتبة الغزالي دمشق الطبعة الثانية

١٤٠١ - ١٩٨١.

- ٣٣ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:
ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات دار الكاتب العربي
١٣٨٧ - ١٩٦٧ .
- ٣٤ - التسهيل لعلوم التنزيل:
ابن جزري، المكتبة التجارية الكبرى الطبعة الأولى ١٣٥٥ .
- ٣٥ - تفسير القرآن العظيم:
ابن كثير - دار المعرفة، بيروت ١٣٨٨ - ١٩٦٩ .
- ٣٦ - تفسير التبيان:
الطوسي تحقيق وتصحيح أحمد حبيب قصير العاملي،
مطبعة النعمان النجف، ١٣٨٥ - ١٩٦٦ .
- ٣٧ - تفسير سورة الإخلاص:
ابن تيمية طبع المحمدية القاهرة .
- ٣٨ - تفسير أبي السعود:
الناشر دار المصحف - القاهرة (بدون) .
- ٣٩ - تفسير روح البيان:
البروسوي، دار الفكر (بدون) .
- ٤٠ - تفسير المراغي:
أحمد مصطفى المراغي البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧٣ - ١٩٥٣ .
- ٤١ - تفسير الخازن:
الخازن، البابي، الطبعة الثانية ١٩٥٥ .
- ٤٢ - تفسير البغوي على هامش تفسير الخازن:
البغوي، البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٩٥٥ .
- ٤٣ - تفسير المنار:
محمد رشيد رضا، دار المنار الطبعة الثالثة ١٣٦٧ .
- ٤٤ - تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها:

د. محمد حسين الذهبي، دار الاعتصام الطبعة
الثانية - ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .

٤٥ - التكملة والذيل والصلة:

الحسن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي
راجعه عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ القاهرة.

٤٦ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

المرادي - شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان.

الناشر مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى، ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .

٤٧ - تهذيب اللغة:

الأزهري تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ .

٤٨ - التيسير في القراءات السبع:

أبو عمرو الداني عني بتصحيحه أوتوبرتزل، استانبول، مطبعة الدولة
١٩٣٠ .

٤٩ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن:

محمد بن جرير الطبري:

أ - تحقيق وتعليق محمود أحمد شاكر، مراجعة أحمد محمد شاكر دار
المعارف ١٩٥٧ .

ب - الطبعة الثانية البابي الحلبي، ١٣٧٣ - ١٩٥٤ .

ج - المطبعة الميمنية مصر (بدون).

٥٠ - الجامع لأحكام القرآن:

القرطبي دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ - ١٩٦٧ .

٥١ - جامع البيان في تفسير القرآن:

الإيجي، علق عليه محمد عبد الله الغزنوي حققه وصححه منير أحمد

دار نشر الكتب الإسلامية باكستان (بدون).

٥٢ - جامع الدروس العربية :
مصطفى الغلاييني المكتبة العصرية بيروت الطبعة الحادية عشرة
١٣٩٢ - ١٩٧٢ .

٥٣ - جمهرة اللغة :

ابن دريد دار المعارف بالهند الطبعة الأولى ١٣٤٤

٥٤ - حاشية الجمل «الفتوحات الإلهية» :

الجمل - البابي الحلبي - (بدون).

٥٥ - حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي :

دار الطباعة العامرة (بدون).

٥٦ - حاشية ابن حمدون علي المكودي :

دار الفكر بيروت الطبعة الثانية (بدون).

٥٧ - حاشية الخضري الطبعة الأخيرة ١٣٥٩ - ١٩٤٠ .

٥٨ - حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل .

المطبعة المصرية بولاق (بدون).

٥٩ - حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي :

دار صادر - بيروت (بدون).

٦٠ - حاشية الصبان على الأشموني :

دار إحياء الكتب العربية، (بدون).

٦١ - حاشية الصاوي على تفسير الجلالين :

أحمد الصاوي المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٣ - ١٩٣٤ .

٦٢ - حاشية القنوي علي البيضاوي :

إسماعيل بن محمد القنوي، المطبعة العامرة ١٢٨٦ .

٦٣ - حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي :

المكتبة الإسلامية، ديار بكر تركيا (بدون).

٦٤ - حاشية الشيخ يسن العليمي على التصريح:

دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي (بدون).

٦٥ - الحجة في القراءات السبع:

ابن خالويه تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق الطبعة

الثانية ١٣٩٧ - ١٩٧٧.

٦٦ - الخصائص:

ابن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر،

بيروت ١٩٥٢.

٦٧ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم:

محمد عبد الخالق عضيمة مطبعة السعادة الطبعة الأولى

١٣٩٢ - ١٩٧٢.

٦٨ - درة الغواص في أوهام الخواص:

الحريري الطبعة الأولى.

٦٩ - الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين:

د. أحمد مكي الأنصاري دار المعارف ١٣٩٣ - ١٩٧٣.

٧٠ - ديوان الفرزدق:

دار صادر بيروت ١٩٦٦.

٧١ - ديوان المتلمس:

تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة ١٣٩٠ هـ.

٧٢ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم:

الألوسي، دار الفكر بيروت ١٣٩٨ - ١٩٧٨.

٧٣ - زاد المسير في علم التفسير:

ابن الجوزي المكتب الإسلامي بيروت الطبعة

الأولى - ١٣٨٤ - ١٩٦٤.

٧٤ - زاد المعاد:

ابن قيم الجوزية تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية (بدون).

٧٥ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة:

د. أحمد مكي الأنصاري المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٦٤.

٧٦ - السبعة في القراءات:

ابن مجاهد - تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف ١٩٧٢.

٧٧ - سنن ابن ماجه:

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي البابي الحلبي ١٩٥٢.

٧٨ - سنن النسائي:

المطبعة المصرية، الأزهر.

٧٩ - سيويه والقراءات:

د. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف مصر ١٩٧٢.

٨٠ - شرح أبيات سيويه:

السيرافي تحقيق د. محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز دمشق ١٣٩٦ - ١٩٧٦.

٨١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:

أ - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٩٧٠.

ب - نشر دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي (بدون).

٨٢ - شرح التصريح على التوضيح:

الأزهري:

أ - المكتبة التجارية الكبرى (بدون).

- ب - البابي الحلبي (بدون).
- ٨٣ - شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب:
دار الطباعة العامرة.
- ٨٤ - شرح شذور الذهب:
ابن هشام - المكتبة التجارية الطبعة الثامنة ١٣٨٠ - ١٩٦٠.
- ٨٥ - شرح الكافية في النحو:
رضي الدين الاستراباذي دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية
١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- ٨٦ - شرح المفصل:
ابن يعيش - عالم الكتب - بيروت مكتبة المتنبي القاهرة (بدون).
- ٨٧ - شرح المقدمة المحسبة:
ابن بابشاذ تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت الطبعة
الأولى ١٩٧٦ - ١٩٧٧.
- ٨٨ - الصاحبي في فقه اللغة:
أحمد بن فارس حقه وقدم له ه. مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران
بيروت ١٣٨٢ - ١٩٦٣.
- ٨٩ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:
الجوهري ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين الطبعة
الثالثة ١٩٧٩.
- ٩٠ - صحيح البخاري:
مطبوعات محمد علي صبيح (بدون).
- ٩١ - صحيح مسلم:
البابي الحلبي، ط ١٩٥٩.
- ٩٢ - صفوة التفاسير:

محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

٩٣ - ضياء السالك إلى أوضح المسالك:

محمد عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة الطبعة الأولى ١٣٨٩ - ١٩٦٩.

٩٤ - الطراز:

يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف مصر ١٩٢٤.

٩٥ - طلائع البشر في توجيه القراءات العشر:

محمد الصادق قمحاوي مطبعة النصر الطبعة الأولى ١٩٧٨.

٩٦ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي.

د. فتحي الدجني، ط ١٩٧٤.

٩٧ - أبو علي الفارسي:

د. عبد الفتاح شلبي مكتبة نهضة مصر ١٩٥٨.

٩٨ - فتح القدير:

الشوكاني، البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٨٣ - ١٩٦٤.

٩٩ - في أدلة النحو:

د. عفاف حسنين مطبعة دار الثقافة، الطبعة الأولى ١٩٧٧.

١٠٠ - في أصول النحو:

سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٧.

١٠١ - في ظلال القرآن:

سيد قطب دار الشروق ١٣٩٣ - ١٩٧٣.

١٠٢ - في العقيدة الإسلامية بين السلفية والاعتزال:

د. محمود أحمد خفاجي ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

١٠٣ - القاموس المحيط:

الفيروزآبادي - دار الفكر بيروت (بدون).

١٠٤ - القراءات القرآنية:

د. عبد الهادي الفضلي - دار المجمع العلمي، جدة ٣٩٩ - ١٩٧٩.

١٠٥ - القراءات الشاذة:

عبد الفتاح القاضي - البابي الحلبي (بدون).

١٠٦ - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:

د. عبد العال سالم مكرم دار المعارف مصر ١٩٦٨.

١٠٧ - الكامل في اللغة والأدب:

المبرد الحلبي ١٣٢٣ هـ.

١٠٨ - الكافية في النحو:

ابن الحاجب دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٩.

١٠٩ - الكتاب:

سيبويه:

أ - المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦ هـ.

ب - تحقيق عبد السلام هارون ١٩٧٣ و ١٩٧٧.

١١٠ - كتاب الصناعتين:

أبو هلال العسكري الأستانة ١٣٢٠ هـ.

١١١ - الكشاف عن حقائق التنزيل:

الزمخشري دار المعرفة بيروت (بدون).

١١٢ - الكشف عن وجوه القراءات السبع:

مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان مطبوعات مجمع

اللغة العربية دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

- ١١٣ - لسان العرب :
ابن منظور دار صادر بيروت ١٩٥٦ .
- ١١٤ - لطائف الإشارات لفنون القراءات :
القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين،
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي
القاهرة ١٩٧٢ .
- ١١٥ - اللغة والنحو بين القديم والحديث :
عباس حسن دار المعارف ط ١٩٧١/٢ .
- ١١٦ - لمع الأدلة في أصول النحو :
ابن الأنباري تحقيق د. عطية عامر بيروت ١٩٦٣ .
- ١١٧ - مجمع البيان في تفسير القرآن :
الطبرسي طبع ونشر دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٠ - ١٩٦١ .
- ١١٨ - المدارس النحوية :
د. شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٧٦ .
- ١١٩ - مدرسة الكوفة :
د. مهدي المخزومي البابي الحلبي الطبعة الثانية ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .
- ١٢٠ - المزهري في علوم اللغة :
السيوطي طبع صبيح .
- ١٢١ - المساعد على تسهيل الفوائد :
ابن عقيل تحقيق: د. محمد كامل بركات نشر مركز البحث العلمي
وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة طبع دار الفكر ١٤٠٠ هـ .
- ١٢٢ - مسند الإمام أحمد :
طبع مصر (بدون) .

١٣٣ - مشكل إعراب القرآن:

مكي بن أبي طالب، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن منشورات
وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥ .

١٢٤ - معاني القرآن:

الفراء، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠ .

١٢٥ - معجم متن اللغة:

أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .

١٢٦ - معجم مقاييس اللغة:

أحمد بن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، البابي الحلبي
الطبعة الثانية ١٣٨٩ - ١٩٦٩ .

١٢٧ - مغني اللبيب:

ابن هشام الأنصاري:

أ - تحقيق وتعليق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله مراجعة:
سعيد الأفغاني دار الفكر ط ٣/١٩٧٢ .

ب - مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة (بدون).

١٢٨ - مفاتيح الغيب:

الفخر الرازي، المطبعة البهية المصرية ١٣٥٧ - ١٩٣٨ .

١٢٩ - المفصل في علم العربية:

الزمخشري دار الجيل بيروت (بدون).

١٣٠ - المقتضب:

المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية القاهرة ١٣٨٦ .

١٣١ - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء:

أحمد بن محمد الأشموني، البابي الحلبي ١٣٥٣ - ١٩٣٤ .

١٣٢ - انتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب:
محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الطبعة الثامنة
١٣٨٠.

٣٣ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين:
ابن الجزري، تحقيق د. عبد الحي الفرماوي الطبعة الأولى ١٩٧٧.

١٣٤ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:
محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى،
ط ١٤/١٩٦٤.

١٣٥ - المنصف شرح التصريف:
ابن جني، الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٥٤.
١٣٦ - المهذب في القراءات العشر وتوجيهها:
محمد سالم محيسن، الناشر مكتبة الكليات
الأزهرية - ١٣٨٩ - ١٩٦٩.

١٣٧ - الموجز في قواعد اللغة العربية:
سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٧٠.

١٣٨ - النحو الوافي:
عباس حسن دار المعارف:

أ - ط ٣/١٩٦٩.

ب - ط ٥/١٩٧٨.

١٣٩ - النشر في القراءات العشر:
ابن الجزري أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع،
المكتبة التجارية الكبرى (بدون).

١٤٠ - النهر الماد من البحر المحيط:
أبو حيان، الناشر: مكتبة ومطابع النصر الحديثة (بدون).

١٤١ - نوادر أبي زيد:

تعليق سعيد الخوري بيروت ١٨٩٤ .

١٤٢ - واضح المسالك لتحقيق منهج السالك:

محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة مكتبة نهضة
مصر ١٩٧٠ .

١٤٣ - هداية السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك:

محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة ١٩٦٦ .
دار إحياء التراث العربي بيروت .

١٤٤ - هدى البرية لما فيه الخلاف بين حفص ودوري وأبي عمرو من طريق

الشاطبية عبد الرؤوف سالم، طبع صبيح .

* * * *

٢ - فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	السورة	رقمها	الصفحة
﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾	٤	البقرة	٢	١٦٥
﴿صم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾	١٨	البقرة	٢	٢١٠ - ٢١١
﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾	٥٤	البقرة	٢	١٣٦
﴿يود أحدهم لو يعمر﴾	٩٦	البقرة	٢	٣٣٦ - ٣٣٨
﴿فلا تكفر فيتعلمون﴾	١٠٣	البقرة	٢	٢٣٢
﴿ود كثير من أهل الكتاب﴾	١٠٩	البقرة	٢	٣٤١
﴿وإذا قضى أمراً فإنما﴾	١١٧	البقرة	٢	٢٣١ - ٢٣٢
﴿قل بل ملة إبراهيم حنيفاً﴾	١٣٥	البقرة	٢	٢١٣
﴿لو أن لنا كرة فتتبرأ منهم﴾	١٦٧	البقرة	٢	٣٤٢
﴿إن ترك خيراً الوصية للوالدين﴾	١٨٠	البقرة	٢	١٥٣
﴿يسألونك عن الشهر الحرام﴾	٢١٧	البقرة	٢	٢٩
﴿وإن تخالطوهم فإخوانكم﴾	٢٢٠	البقرة	٢	١٧٤
﴿والذين يتوفون منكم ويذرون﴾	٢٣٤	البقرة	٢	١٧١
﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله﴾	٢٥٦	البقرة	٢	٣٢
﴿رب أرني كيف تحيي الموتى﴾	٢٦٠	البقرة	٢	١٤٠
﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء﴾	٢٧١	البقرة	٢	٣١٤
﴿قل اللهم مالك الملك﴾	٢٦	آل عمران	٣	١٨٢
﴿تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً﴾	٣٠	آل عمران	٣	٣٤٢
﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾	٤٧	آل عمران	٣	٢٣٥
﴿ومن أهل الكتاب من أن تأمنه﴾	٧٥	آل عمران	٣	٣٠٦

الآية	رقمها	السورة	رقمها	الصفحة
﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾	١٠٣	آل عمران	٣	٣٥٨
﴿يولونكم الأدبار ثم لا تنصرون﴾	١١١	آل عمران	٣	٢٥٢
﴿وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم﴾	١٢٠	آل عمران	٣	٢٩٨
﴿فبما رحمة من الله﴾	١٥٩	آل عمران	٣	٧٩
﴿فمن ذا الذي ينصركم من بعده﴾	١٦٠	آل عمران	٣	٤٠ - ٣٢٩
﴿واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام﴾	١	النساء	٤	٢١
﴿كتاب الله عليكم﴾	٢٣-٢٤	النساء	٤	٢٢٠ - ٢٢٢
﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾	٩٠	النساء	٤	١٦٢
﴿لو تغفلون عن أسلحتكم﴾	١٠٢	النساء	٤	١٤٠
﴿نوله ما تولى ونصله جهنم﴾	١١٥	النساء	٤	٣٠٩
﴿فآمنوا خيراً لكم﴾	١٧٠	النساء	٤	٢٦٥
﴿انتهوا خيراً لكم﴾	١٧١	النساء	٤	٢٦٥
﴿إني لا أملك إلا نفسي وأخي﴾	٢٥	المائدة	٥	٨٦
﴿والسارق والسارقة فاقطعوا﴾	٣٨	المائدة	٥	١٢٢
﴿إلى الله مرجعكم جميعاً﴾	٤٨	المائدة	٥	٢١٦
﴿والصابئون والنصارى من آمن بالله﴾	٦٩	المائدة	٥	٨١ - ٣٩٦
﴿وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصبوا﴾	٧١	المائدة	٥	٤٨
﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون﴾	٧٣	المائدة	٥	١٥١
﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾	١١٩	المائدة	٥	٢٦١
﴿قال أتجاجوني﴾	٨٠	الأنعام	٦	٣٢٦
﴿فالق الأصباح وجعل الليل سكناً﴾	٩٦	الأنعام	٦	٢٧٥
﴿وما يشعركم إنها إذا جاءت﴾	١٠٩	الأنعام	٦	١٤٠
﴿وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون﴾	١٢١	الأنعام	٦	١٤٩
﴿من جاء بالحسنة﴾	١٦٠	الأنعام	٦	٣٦٠
﴿ديناً قيماً ملة إبراهيم﴾	١٦١	الأنعام	٦	٢١٤
﴿كذلك زين لكثير من المشركين	١٣٧	الأنعام	٦	٧٣
قتل أولادهم شركائهم﴾	١١١	الأعراف	٧	٣٨١
﴿قالوا أرجه وأخاه﴾	١٥٨	الأعراف	٧	٣٩٧
﴿إني رسول الله إليكم جميعاً﴾				

الآية	رقمها	السورة	رقمها	الصفحة
﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً﴾	١٦٠	الأعراف	٧	٣٩٦ - ١٤٣
﴿واتقوا فتنة لا تصيبن﴾	٢٥	الأنفال	٨	١٨٧
﴿براءة من الله ورسوله﴾	١	التوبة	٩	١٧٤
﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾	٦	التوبة	٩	٢٥٦
﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله﴾	٣٠	التوبة	٩	٣٨٧
﴿فاجمعوا أمركم وشركاءكم﴾	٧١	يونس	١٠	١٩٥
﴿لئن أذقنا الإنسان منا رحمة﴾	٩	هود	١١	١٥٤
﴿يا بني اركب معنا﴾	٤٢	هود	١١	١٠٠
﴿فمنهم شقي وسعيد﴾	١٠٥	هود	١١	٣٤٨
﴿وإن كلا لما ليوفيهم﴾	١١١	هود	١١	٨٩
﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾	٢	يوسف	١٢	١٦٥
﴿إذ قال يوسف لأبيه يا أبت﴾	٤	يوسف	١٢	٣٣٠
﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾	٤	يوسف	١٢	٣٩٧ - ١٤٤
﴿يا بني لا تقصص رؤياك﴾	٥	يوسف	١٢	١٠٠
﴿رب السجن أحب إلي﴾	٣٣	يوسف	١٢	٢٨٧
﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾	٣٥	يوسف	١٢	٢٨٥
﴿إنه من يتق ويصبر﴾	٩٠	يوسف	١٢	٢٤٩ - ٢٤٤
﴿رب قد أتيتني من الملك﴾	١٠١	يوسف	١٢	١٨٣
﴿آمنوا يقيموا الصلاة﴾	٣١	إبراهيم	١٤	٢٣٤
﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾	٤٧	إبراهيم	١٤	٧٧
﴿ربما يود الذين كفروا﴾	٢	الحجر	١٥	٢٠١
﴿فبم تبشرون﴾	٥٤	الحجر	١٥	٣٢٤
﴿دابر هؤلاء مقطوع مصبحين﴾	٦٦	الحجر	١٥	٢١٦
﴿كن فيكون﴾	٤٠	النحل	١٦	٢٣٦
﴿قل لو أنتم تملكون﴾	١٠٠	الإسراء	١٧	١٥٩ - ١٥٥
﴿ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين﴾	٢٥	الكهف	١٨	١٢٩
﴿كن فيكون﴾	٣٥	مريم	١٩	٢٣٦
﴿أسمع بهم وأبصر﴾	٣٨	مريم	١٩	٢٣٣
﴿إن هذان لساحران﴾	٦٣	طه	٢٠	٣٤

الآية	رقمها	السورة	رقمها	الصفحة
	٦٩	طه	٢٠	٢٢٧
﴿وتخاف دركاً ولا تخشى﴾	٧٧	طه	٢٠	٣٩٨ - ٢٤٩
﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾	٣	الأنبياء	٢١	٤٨
﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾	٨٨	الأنبياء	٢١	٣٩٧ - ٣٥٢
﴿حتى إذا فتحت يأجوج﴾	٩٧/٩٦	الأنبياء	٢١	٢٤٣ - ٢٣٨
﴿سورة أنزلناها﴾	١	النور	٢٤	١٧٤ - ١٢٢
﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾	٢	النور	٢٤	١٢٢
﴿والقواعد من النساء اللاتي﴾	٦٠	النور	٢٤	١٢٣
﴿تبارك الذي أنزل الفرقان﴾	١	الفرقان	٢٥	٣٨١ - ٣٥٧
﴿نزله الملائكة تنزيلاً﴾	٢٥	الفرقان	٢٥	٣٥٧
﴿فإذا هي تلقف﴾	٤٥	الشعراء	٢٦	٢٣٠
﴿لا يحطمنكم سليمان﴾	١٨	النمل	٢٧	١٨٧
﴿ألا يسجدوا لله﴾	٢٥	النمل	٢٧	١٠٤
﴿ويوم ينفخ في الصور ففرع﴾	٨٧	النمل	٢٧	١٦٨
﴿وترى الجبال تحسبها جامدة﴾	٨٨	النمل	٢٧	٢٢٢ - ٢٢١
﴿فألقه في اليم﴾	٧	القصص	٢٨	٣٠٩
﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾	١٥	القصص	٢٨	١٦٨
﴿قالوا سحران تظاهرا﴾	٤٨	القصص	٢٨	٣٢٨
﴿لا يخلف الله وعده﴾	٦	الروم	٣٠	٢٢١
﴿يا بني لا تشرك بالله﴾	١٣	لقمان	٣١	١٠٠
﴿يا بني إنها إن تك﴾	١٣	لقمان	٣١	١٠٠
﴿يا بني أقم الصلاة﴾	١٧	لقمان	٣١	١٠٠
﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم﴾	١٢	السجدة	٣٢	٢٠٢
﴿وتظنون بالله الظنون﴾	١٠	الأحزاب	٣٣	٢٥٥
﴿إن الله وملائكته يصلون﴾	٥٦	الأحزاب	٣٣	٨٦
﴿فأصلونا السيلاً﴾	٦٧	الأحزاب	٣٣	٢٥٥
﴿وما أرسلناك إلا كافة﴾	٢٨	سبا	٣٤	٣٨٦ - ٣٧٦
﴿وما أموالكم ولا أولادكم﴾	٣٧	سبا	٣٤	٢٧٨
﴿ولو ترى إذ فزعوا﴾	٥١	سبا	٣٤	٢٠٢

الآية	رقمها	السورة	رقمها	الصفحة
﴿يس والقرآن الحكيم﴾	٢-١	يس	٣٦	٢٩١
﴿أئن ذكرتم بل أنتم﴾	١٩	يس	٣٦	٢٤٣
﴿ونفخ في الصور فإذا هم﴾	٥١	يس	٣٦	٢٠٤
﴿أن يقول له كن فيكون﴾	٨٢	يس	٣٦	٢٣٦
﴿يا بني إني أرى في المنام﴾	١٠٢	الصفافات	٣٧	١٠٠
﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾	١٠٣	الصفافات	٣٧	٢٤٠
﴿اللهم فاطر السموات والأرض﴾	٤٦	الزمر	٣٩	١٨٢
﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت﴾	٧٣	الزمر	٣٩	٢٤٠
﴿فإنما يقول له كن فيكون﴾	٦٨	غافر	٤٠	٢٣٦
﴿وما أصابكم من مصيبة﴾	٣٠	الشورى	٤٢	١٢٢
﴿أفضرِب عنكم الذكر صفحاً﴾	٥	الزخرف	٤٣	٢٢٢
﴿أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه﴾	١٢	الحجرات	٤٩	٢١٧
﴿ق والقرآن المجيد﴾	١	ق	٥٠	٢٩٠
﴿بل عجبوا أن جاءهم منذر﴾	٢	ق		٢٩٢ - ٢٩٤
﴿قد علمنا ما تنقص الأرض﴾	٤	ق	٥٠	٢٩٣
﴿ما يلفظ من قول إلا لديه﴾	١٨	ق	٥٠	٢٩٣
﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن﴾	٣٦	ق	٥٠	٢٩٧
﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان﴾	٣٧	ق	٥٠	٣٤٧
﴿والطور وكتاب مسطور﴾	٢-١	الطور	٥٢	٢٩١
﴿إن عذاب ربك لواقع﴾	٧	الطور	٥٢	٢٩١
﴿يرسل عليكم شواظ﴾	٣٥	الرحمن	٥٥	١٦٥
﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾	٧٩	الواقعة	٥٦	٣٠٢
﴿ودوا لو تكفرون﴾	٢	المتحنة	٦٠	٣٣٨-٣٤١
﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾	١٠	المنافقون	٦٣	٢٤٥-٢٥٠
﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم﴾	٩	الملك	٦٧	٣١٢
﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾	٩	القلم	٦٨	٣٣٨-٣٣٩-٣٤١
﴿سلاسلا وأغلالا وسعيرا﴾	٤	الدھر	٧٦	١١٤
﴿ويطاف عليهم بآنية﴾	١٥	الدھر	٧٦	١١٦
﴿قوارير من فضة﴾	١٦	الدھر	٧٦	١١٦

الآية	رقمها	السورة رقمها	الصفحة
﴿إذا النجوم طمست﴾	٨	المرسلات ٧٧	٣٧١
﴿إذا السماء فرجت﴾	٩	المرسلات ٧٧	٣٧١
﴿وإذا الجبال نسفت﴾	١٠	المرسلات ٧٧	٣٧١
﴿وإذا الرسل اقتت﴾	١١	المرسلات ٧٧	٣٧١
﴿والنازعات غرقا﴾	١	النازعات ٧٩	٢٩١
﴿يوم ترجف﴾	٦	النازعات ٧٩	٢٩٤
﴿إذا الشمس كورت﴾	١	التكوير ٨١	٣٦٧
﴿وإذا النجوم انكدرت﴾	٢	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا الجبال سيرت﴾	٣	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا العشار عطلت﴾	٤	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا الوحوش حشرت﴾	٥	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا البحار سجرت﴾	٦	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا النفوس زوجت﴾	٧	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا المؤودة سُئلت﴾	٨	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا الصحف نشرت﴾	١٠	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا السماء كشطت﴾	١١	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا الجحيم سعرت﴾	١٤	التكوير ٨١	٣٧١
﴿وإذا الجنة أزلفت﴾	١٣	التكوير ٨١	٣٧١
﴿إذا السماء انفطرت﴾	١	الانفطار ٨٢	٣٧١
﴿وإذا الكواكب انتثرت﴾	٢	الانفطار ٨٢	٣٧١
﴿وإذا البحار فجرت﴾	٣	الانفطار ٨٢	٣٧١
﴿وإذا القبور بعثرت﴾	٤	الانفطار ٨٢	٣٧١
﴿إذا السماء انشقت﴾	١	الانشقاق ٨٤	٣٦٨
﴿وإذا الأرض مدت﴾	٣	الانشقاق ٨٤	٣٧١
﴿وهو الغفور الودود ذو العرش﴾	١٤-١٥	البروج ٨٥	٢٠٧
﴿إنا أعطيناك الكوثر فصل﴾	٢-١	الكوثر ١٠٨	٣٢١

* * * *

٣ - فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٥٣	إنك إن تدع ورثتك أغنياء
٣٦	إن الحمد لله نحمده ونستعينه
٤٢	إني وإياك وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة
١١٧	إنكن لأنتن صواحبات يوسف
٥٥	فكن أمهاتي يحشني
٥٦	من كن له ثلاث بنات يؤدبهن ويرحمهن
٥٦	ووقعتا ركبتاه قبل أن تقع قفاه
٥٥	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
٥٦	يخرجن العواتق وذوات الخدور

* * *

٤ - فهرس الأمثال

الصفحة

المثل

٣٧١

إذا العجوز ارتجبت فارجبها

١٥٩

لو غير ذات سوار لظمتني

١٥٩

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة

* * *

٥ - فهرس الأشعار

الصفحة

(أ)

٢٧٤	بدا لك في تلك القلوص بداء	لعلك والموعود حق لقاءه
٣٩٢	تشمّل الشام غارة شعواء	كيف نومي على الفراش ولما
٣٩٣	عن خدام العقيلة العذراء	تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي
٣٨٤	ء فيدعى ولات حين أباء	غافلاً تعرض المنية للمر

(ب)

١٦٠	عتبت ولكن ما على الدهر معتب	أخلائي لو غير الحمام أصابكم
٣٢١	في عامنا ذا بعد ما أخصبا	لو خشيت أن أرى جدبا
٣٥٤	لسب بذلك الجرو الكلابا	ولولدت قفيرة جرو كلب
١١١	ألا يا أسلمي حيتت عني وعن صحبي	ألا يا أسلمي يا ترب أسماء من ترب
١٠١	لوالده ليست بذات عقارب	علي لعمرو نعمة بعد نعمة
١١٠	فقلت سميعاً فانطقي وأصيبي	فقلت ألا يا سمع نعظك بخطة
٦٦	على مستقل للنوائب والحرب	لقد حملت قيس بن عيلان حربها
٦٦	على كل حال من ذلول ومن صعب	أخاها إذا كانت عضاضا سمالها
٢٧	فاذهب وما بك والأيام من عجب	فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا
٢٤٩	ما لاح بالمعزاء ريع سراب	ما أنس لا أنساه آخر عيشتي
٢١٧	فيا خير مسلوب ويا خير سالب	سلبت سلاحي بانساً وشتمتني
٢١٧	خضبن وإن كان لم يخضب	كان حواميه مدبرا

الصفحة

٢٠٥	سيردى وغاز مشفق سيؤوب	ومعتصم بالجبن من خشية الردى
١٤١	ونهر تيري فلا تعرفكم العرب	سيروا بني العم فالأهواز منزلكم
٣٧٣	إذا ما القارظ العنزى آبا	فرجي الخير وانتظري إياي
٣٨٣	إلي حبياً إنها لجيب	لئن كان برد الماء هيمان صاديا

(ت)

١٧٣	بغير دم دار المذلة حلت	بني أسد ان ابن قيس وقتله
٩٧	وما أخطأت الرمية	رميته فأصببت
٢١١	مقيظ مصيف مشتي	من يك ذا بت فهو بتي
٢٠٥	يا لهف أم معاوية	يا رب قائلة غدا

(ج)

٧٨	وسواك مانع فضله المحتاج	ما زال يوقن من يؤمك بالغنى
٧٨	بالقارع فرك القطن المحالج	يفركن حب السنبل الكنافج

(ح)

٢٧	وتكشفت غمماً الخطوب الفوادح	بنا أبدا لا غيرنا يُذرك المني
٢٥١	ومن ذم الرجال بمنتزاح	وأنت من الفوائل حين ترمي
١٩٧	متقلداً سيفاً ورمحاً	ورأيت زوجك في الوغى
٣٧٢	ولا كريم من الولدان مصبوح	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها
٣٧٤	أبلج لم يولد بنجم الشح	أمطر عصراً مدجن مسح
٣٧٤	أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح	وما الدهر إلا تارتان فمنهما

(خ)

٣٧٣	فأنت أبيضهم سربال طباخ	إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم
-----	------------------------	-----------------------------

(د)

٢٥٩	ولديك إن هو يستزدك مزيد	يشي عليك وأنت أهل ثنائيه
-----	-------------------------	--------------------------

١١٠	وذات الثنايا الغر والفاحم الجعد	لا يا أسلمي ذات الدمالج والعقد
٥٩	ولكنني من حبها لعميد	لموموني في حب ليلى عواذلي
٢٤٩	بما لاقت لبون بني زياد	لم يأتيك والأنباء تنمي
١٤٢	وابنا نزار فأنتم بيضة البلد	نأبي قضاة أن تعرف لكم نسبا
٣٧٤	تفكر آياه يعنون أم قردا	حزق إذا ما الناس أبدو فكاهة
٣٨٣	بذكراكم حتى كأنكم عندي	تسلت طرا عنكم بعد بينكم
٣٨٤	فمطلبها كهلاً عليه شديد	إذا المرء أعيته المروءة ناشئا
٣١٠	يقسم لا يصلح إلا أفسدا	أنحى علي الدهر رجلاً ويدا

(ر)

١١٨	خضع الرقاب نواكس الأبصار	وإذا الرجال رأوا يزيد رايتهم
١١٠	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر	ألا يا أسلمي يا دارمي على البلى
١١٠	وإن كان حيانا عدى آخر الدهر	ألا يا أسلمي يا هند هند بني بدر
٥٨	فأعرضني عني بالخدود النواصير	رأين الغواني الشيب لاح بعارضي
٥٩	وإن كانا له نسب وخير	وأحقرهم وأهونهم عليه
١٩٩	وعينيه إن مولاه ثاب له وفر	تراه كأن الله يجدع أنفه
١٤١	وولت بإعجاز الأمور صدور	فلما تبين غب أمري وأمره
١٤٢	وقد بدا «هنك» من المئزر	رحت وفي رجلك ما فيهما
٣٧٣	فقام بفأس بين وصليك جازر	إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته
٣٩٢	وبالقناة مدعساً مكرأ	لتجدني بالأمير برا
١٦٠	كنت كالغصان بالماء اعتصاري	لو بغير الماء حلقي شرق
١٦٧	كما انتفض العصفور بلله القطر	واني لتعروني لذكراك نفضة

(ز)

٥٩	ضت عطايك يا ابن عبدالعزيز	نسيا حاتم وأوس لذن فا
----	---------------------------	-----------------------

(س)

٧٧	فداسهم دوس الحصاد الدائس	وحلق الماذي القوانس
----	--------------------------	---------------------

- يدورون بي في ظل كل كنيسة
 فيسونني قومي وأهوى الكنائسَا
 ٦٠ (ص)
- والله لو كنت لهذا خالصاً
 لكنت عبداً آكل الأبارصا
 ٣٩٢ (ض)
- أمسلم يا اسمع يابن كل خليفة
 ويا سائس الدنيا ويا جبل الأرض
 ١١١ (ط)
- حتى إذا جن الظلام واختلط
 جاؤوا بمدق هل رأيت الذئب قط
 ١٨٩ (ع)
- هجوت زبان ثم جئت معتذراً
 من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
 ٢٤٩
- وإذا الأمور تشابهت وتعاضمت
 فهناك تعترفون أين المفزع
 ٣٧٢
- إذا باهلي تحته حنظلية
 له ولد فذاك المذرع
 ٣٧٢
- جميل الذي أمج داره
 أخو الحمد ذو الشيبة الأصلع
 ٣٩٢
- لا تجزعي إن منفس أهلكته
 فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
 ٢٥٩
- فإن أنما احكمتماني فازجرا
 أراهط تؤذيني من الناس رضعا
 ٢٥٩
- (ف)
- نحن بما عندنا وأنت بما
 عندك راض والرأي مختلف
 ٨٣
- تعلق في مثل السواري سيوفنا
 وبينها والكعب غوط نفائف
 ٢٦
- عمرو الذي هشم الثريد لهومه
 ورجال مكة مستنون عجاف
 ٣٩٢
- (ق)
- ولا فاعلموا أنا وأنتم
 بغاة ما بقينا في شقاق
 ٨٢
- إلى أن رأيت النجم وهو مغرب
 وأقبلن رايات الصباح من الشرق
 ٥٩
- هلاً سألت بذي الجماجم عنهم
 وأبي نعيم ذي اللواء المحرق
 ٢٧
- إذا العجوز غضبت فطلق
 ولا ترضاها ولا تملق
 ٢٤٩

(ك)

٥٨	ألا إن عِرْقَ السوءِ لا بد مُدْرِكُ	فأدركنه خالاته فخذلنه
٢٢٦	إني رأيت الناس يحمدونكما	يا أيها المائح دلوى دونكما
٣٧٣	فرجت الظلام بأماتكا	إذا الأمهات قبحن الوجوه
٣٣٢	يا أبتا علك أو عساكا	تقول بنتي قد آن أتاك
٣٢٨	وجهك بالعنبر والمسك الذكي	أبيت أسرى وتبيتي تدلكي

(ل)

١٦٩	عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل	وتقول وقد مال الغبيط بنا معاً
٢٨٣	وأم نهج الهدى من كان ضليلاً	بكم قريش كفيينا كل معضلة
٢٢٢	منه وحرف الساق طي المحمل	ما أن يمس الأرض إلا منكب
٢٨٦	يوقفه الذي نصب الجبالا	وحق لمن أبو موسى أبوه
٢٦٦	أو الربي بينهما أسهلا	فواعديه سرحتي ما لك
٢٦٦	غدا بجنبي بارد ظليل	تروحي أجدران تقبلي
٢٥٩	لعلك تهديك القرون الأوائل	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب
٢٤٠	بنا بطن غبت ذي قفاف عقنقل	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي
١٠٨	وقبل منايا حضرن وآجال	ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال
٧٨	فسقناهم سوق البغاث الأجادل	عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة
١٩٤	ولا الضيف فيها إن أناخ محول	فلا الجارة الدنيا لها تلحينها
٥٨	لأهلي فكلهم يعذل	يلومونني في اشتراء النخية
٣٦	شيب القذال مع العذار الواصل	شاب المفارق إن إن من البلى
٣٧٢	حيث تدعو لكم فيها نزال	وإذا الحرب شممت لم تكن كي
٣٧٣	فأيان ما تعدل به الريح تنزل	إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة
٣٩١	ولا ذاكر الله إلا قليلا	فالفيته غير مستعتب
٣٨٣	فلن يذهبوا فرغاً بقتل جبال	فإن تك أذواد أصبن ونسوة
٣٨٤	حم الفراق فما إليك سبيل	مشغوفة بك قد شغفت وإنما

(م)

١٥٣	بني ثعل لا تنكعوا العنز شر بها	بني ثعل من ينكع العنز ظالم
-----	--------------------------------	----------------------------

١٦٠	أدى الجوار إلى بني العوام	لو غيركم علق الزبير بحبله
٤٣	دَعْتُهُ إِلَى هَابِي الترابِ عَقِيمٌ	تزوّد مِنَّا بين أذنيه طِعْنَةً
١٧٣	على ابن أبي ذبان أن يتندما	لعلي إن مالت بي الريح ميلة
٣٤٤	على رأسه تلقي اللسان من الفم	وإنا لمن ما يضرب الكبش ضربة
٣٤٨	يمين امرئ إلا بها غير آثم	حلفت يميناً غير ذي مثنوية
١١١	بسمسم وعن يمين سمسسم	يا دار سلمى يا أسلمي ثم اسلمي
٦٠	لذي حُرمةٍ في المسلمين حريمٌ	فإن نَفَنَ لا يَبْقُوا أولئك بعدنا
٥٨	وقد أسلّمناه مُبَعَدُ حَمِيمٌ	تولّى قتال المارقين بنفسه
٦٦	وليث الكتيبة في المُزْدَحَمِ	إلى الملكِ القرم وابن الهَمَامِ
٦٦	بذات الصليل وذات اللجم	وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمورُ
١١٠	ولا أبدا ما دام وصلك دائماً	ألا يا أسلمي لا صرم لي اليوم فاطماً
١٤١	بالدو أمثال السفين العوم	إذا اعوججن قلت صاحب قوم
٢١٢	بأخرى الأعادي فهو يقظان نائم	ينام بإحدى مقلتيه ويتقي
٢١٧	عمارة عيس نضرة وسلاما	جزى الله عني والجزاء بكفه
٢١٧	تراوحه أيدي الرجال قياما	كسيف الفرند العضب أخلص صقله
١٦٠	نصبت لهم فوق العرائن مأتما	لو غير أخوالي أرادوا نقيضتي
٤٤	مساغاً لنا بأه الشجاع لصمماً	فأطرق أطراق الشجاع ولورأى

(ن)

٢٧٣	قد أحوجت سمعي إلى ترجمان	إن الثمانين وبلغتها
٣٣٢	فالنوم لا تطعمه العينان	يا أبتا أرقني البقدان
١١٧	فمطلت بعضا وأدت بعضن	داينت أروى والديون تقضن
٧٨	بواديه من قرع القسي الكنائن	يطفن بحوزي المراتع لم يرع
٩٣	كأن ثدييه حقان	وصدر مشرق النحر
١١١	تحية من أمسى إليك حزيناً	ألا يا أسلمي قبل الفراق ظعينا
٦٦	على كل غث منهم وسمين	فليت التي فيها النجوم تواضعت
٦٦	أسود الشرى يحمين كل عرين	غيوث الحيا في كل محل ولزبة

٢٠٠	وزججن الحواجب والعيونا	إذا ما الغانيات برزن يوماً
٢٠٥	علي مهذب رخص البنان	فإن أهلك فرب فتى سيبكي
٤٤	رحب الفؤاد طائل اليدان	هناك أن تبكي بشعشعان
٤٣	أمرهما صرير الأخطبان	كان صريف نابه إذا ما
١١٩	مخاريق بأيدي لاعبيننا	كان سيوفنا فينا وفيهم
٣٧٤	تلقاها عرابة باليمين	إذا ما راية رفعت لمجد
٣٧٣	ظنت بآل فاطمة الظنونا	إذا الجوزاء أردفت الثريا
١٦٠	دون الذي أنا أرميه ويرميني	لو في طهية أحلام لما عرضوا

(هـ)

٢٢٢	دأب بكار شايحت بكارها	إذا رأني سقطت أبصارها
٣٤٥	إذا هو أعيان بالنبيل مصادره	وإني لما أصدر الأمر وجهه
١١٩	بخالق متشابه أجسامها	وجزور أيسار دعوت لحتفها
١١٩	سمح كسوب رغائب غنامها	فضلاً وذو كرم يعين على الندى
٦٠	أولى فأولى لك ذا واقيه	ألفيتنا عيناك عند القفا
٦٦	إلا نميراً أطاعت أمر غاويها	وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم
٢٧	فقد خاب من يصلى بها وسعيرها	إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم
٢٧	أحتفي كان فيها أم سواها	أكر على الكتيبة لا أبالي
١٩٩	حتى شنت همالة عيناهما	علفتها تبناً وماء بارداً
٤٤	يا ليت عيناهما لنا وفاهما	واها لرياً ثم واها واها
٤٤	بثمن نزجي به أباهما	وموضع الخللخال من رجلاها
٤٣	قد بلغنا في المجد غايتاهما	إن أباهما وأبا أباهما
٣٧٢	مشينا إليه بالسيوف نعاتبه	إذا الملك الجبار صعر خده
٣٧٢	سراج لنا إلا ووجهك نورها	إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن

(ي)

٤٣	مراق دم لن يبرح الدهر ثاويها	كان يمينا سخبيل ومصيفه
----	------------------------------	------------------------

الصفحة

٢٩٩	إلى قطري لا أخالك راضيا	فإن كان لا يرضيك حتى تردني
٣١٣	ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	بدا لي أني لست مدرك ما مضى
٣١٤	أصالحكم وأستدرج نوبيا	فأبلوني بليتكم لعلي
٢١٨	إلى الروع يوماً تاركي لا أباليا	تقول ابنتي إن انطلاقك واحداً
١٠٠	قال لها هل لك يا تافي	ماضٍ إذا ما هم بالمضي

* * *

٦ - أنصاف الآيات

الصفحة

	(ء)	
١٠٨		ولا للمائبهم أبدا دواء
	(ب)	
٢١٨		خلق الحديد مضاعفا يتلهب
٨٢		فإني وقيار بها الغريب
٩٤		كأن وريديه رشاء اخلب
	(ع)	
٣٠٥		إنك أن يصرع أخوك تصرع
	(م)	
٩٣		كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
	(ن)	
١١٧		يا صاح ما هاج الدموع الذرفن
١١٧		سقيت الغيث أيتها الخيامن

* * *

٧ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	- مقدمة
١١	- توطئة
٢١	١ - المبحث الأول : عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض
٣٤	٢ - المبحث الثاني : يتعلق بإعراب «إن هذان لساحران وأمثالها»
٤٨	٣ - المبحث الثالث : اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر
٦٢	٤ - المبحث الرابع : النصب على المدح قبل تمام الكلام
٧٣	٥ - المبحث الخامس : الفصل بين المتضايقين
٨١	٦ - المبحث السادس : العطف على موضع اسم إن قبل تمام الخبر
٨٩	٧ - المبحث السابع : يتعلق بأعمال إن المخففة

- ٨ - المبحث الثامن : ٩٥
كسرياء المتكلم في الإضافة
- ٩ - المبحث التاسع : ١٠٤
دخول حرف النداء على الجملة الفعلية
- ١٠ - المبحث العاشر : ١١٤
صرف ما لا ينصرف
- ١١ - المبحث الحادي عشر ١٢٢
يتعلق بإعراب «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وأمثالها»
- ١٢ - المبحث الثاني عشر : ١٢٩
إضافة مائة إلى الجمع
- ١٣ - المبحث الثالث عشر : ١٣٦
تسكين حركة الإعراب
- ١٤ - المبحث الرابع عشر : ١٤٣
هل يأتي تمييز العدد المركب جمعاً؟
- ١٥ - المبحث الخامس عشر : ١٤٩
هل تحذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية؟
- ١٦ - المبحث السادس عشر : ١٥٥
هل يجيء المبتدأ بعد لو الشرطية؟
- ١٧ - المبحث السابع عشر : ١٦٢
مجيء الحال من الماضي غير المسبوق بقدر
- ١٨ - المبحث الثامن عشر : ١٧١
يتعلق بإعراب « يتربصن »
- ١٩ - المبحث التاسع عشر : ١٧٨
لات تعمل عمل ليس

- ٢٠ - المبحث العشرون : ١٨٢
هل يجوز نعت « اللهم » ؟
- ٢١ - المبحث الحادي والعشرون : ١٨٧
هل يجوز توكيد المضارع المسبوق بلا النافية؟
- ٢٢ - المبحث الثاني والعشرون : ١٩٥
عطف الذوات على المعاني
- ٢٣ - المبحث الثالث والعشرون : ٢٠١
هل تدخل ربما على الفعل المستقبل ؟
- ٢٤ - المبحث الرابع والعشرون : ٢٠٧
تعدد الخبر
- ٢٥ - المبحث الخامس والعشرون : ٢١٣
مجيء الحال من المضاف إليه .
- ٢٦ - المبحث السادس والعشرون : ٢٢٠
هل يتقدم معمول اسم الفعل عليه ؟
- ٢٧ - المبحث السابع والعشرون : ٢٢٧
هل يرفع المضارع بعد الأمر ؟
- ٢٨ - المبحث الثامن والعشرون : ٢٣١
هل ينصب المضارع بعد الأمر ؟
- ٢٩ - المبحث التاسع والعشرون : ٢٣٨
الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط
- ٣٠ - المبحث الثلاثون : ٢٤٤
يتعلق بإعراب «من يتقي ويصبر» وأمثالها
- ٣١ - المبحث الحادي والثلاثون : ٢٥٦
وقوع الاسم المرفوع بعد إن الشرطية

- ٢٦١ ٣٢ - المبحث الثاني والثلاثون : هل بينى الظرف مع إضافته إلى فعل معرب
- ٢٦٥ ٣٣ - المبحث الثالث والثلاثون : يتعلق بإعراب «آمنوا خيراً لكم» وأمثالها
- ٢٧١ ٣٤ - المبحث الرابع والثلاثون : عطف الفعل على الاسم المشتق
- ٢٧٨ ٣٥ - المبحث الخامس والثلاثون : إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب
- ٢٨٥ ٣٦ - المبحث السادس والثلاثون : هل يجيء الفاعل جملة غير محكية؟
- ٢٩٠ ٣٧ - المبحث السابع والثلاثون : جذف جواب القسم
- ٢٩٨ ٣٨ - المبحث الثامن والثلاثون : يتعلق بإعراب « لا يضركم »
- ٣٠٦ ٣٩ - المبحث التاسع والثلاثون : تسكين هاء الضمير في «يؤده» وأمثالها
- ٣١٢ ٤٠ - المبحث الأربعون : العطف على التوهم
- ٣١٩ ٤١ - المبحث الحادي والأربعون : عطف الإنشاء على الخبر
- ٣٢٤ ٤٢ - المبحث الثاني والأربعون : هل تجيء نون الرفع مكسورة في المضارع؟
- ٣٣٠ ٤٣ - المبحث الثالث والأربعون : يتعلق بإعراب «يا أبت» بفتح التاء

- ٣٣٦ ٤٤ - المبحث الرابع والأربعون : هل تأتي لو حرفاً مصدرياً ؟
- ٣٤٣ ٤٥ - المبحث الخامس والأربعون : يتعلق بإعراب « لما »
- ٣٥٢ ٤٦ - المبحث السادس والأربعون . حذف أحد المتماثلين
- ٣٦١ ٤٧ - المبحث السابع والأربعون : يتعلق بقراءة ابن عامر « أرجئه » بالهمز والكسر
- ٣٦٧ ٤٨ - المبحث الثامن والأربعون : مجيء الاسم بعد إذا الشرطية
- ٣٧٦ ٤٩ - المبحث التاسع والأربعون : تقديم الحال على صاحبه المجرور
- ٣٨٧ ٥٠ - المبحث الخمسون : « عزيز » مصروفة أم ممنوعة من الصرف ؟
- ٣٩٥ - التعقيب العام
- ٤١٥ - خاتمة
- ٤١٩ - فهرس الفهارس

* * *

هذا الكتاب

الكتاب يكشف عن ظاهرة نحوية هامة تتمثل في تبيان موقف النحاة من النصوص القرآنية التي لا تتفق مع قواعدهم النحوية، وتتبع أساليبهم التي يسلكونها للتخلص من هذا التخالف بين القراءة القرآنية والقاعدة النحوية .

وفيما يتصل بموقف النحاة من القراءات فقد بين الكتاب أن لهم ثلاثة مواقف إزاء القراءات، فريق يجيزها، ويبني القاعدة عليها، وفريق يرفضها، وفريق ثالث يتأولها .

والكتاب دعوة إلى العاملين في الدراسات النحوية واللغوية إلى اتباع المنهج الصحيح، والسبيل القويم في وضع القواعد النحوية، ويتمثل هذا المنهج في العودة إلى النصوص القرآنية، وجعلها الحكم الفصل فيما يختلف فيه النحاة، ورد القواعد إليها، وذلك تمثيلاً مع منهج العلماء من السلف الصالح ممن كانوا يجعلون القراءات هي الأصل في تعيين القواعد، وعدم الالتفات إلى كلام الشعراء، لأن القرآن الكريم يعلو ولا يعلى عليه، وهذا ما كان عليه ابن حزم رحمه الله إذ قال :

« لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيثة أو الطرماح، أو الأعرابي أسدي أو سلمى، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر، أو في نثر، جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، بصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقفه الله عليه.»

* * *

المؤلف

- من مواليد محافظة حلب - سورية .

- حصل على الإجازة في اللغة العربية وآدابها من جامعة حلب .

- نال شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، وهذا الكتاب (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم) هو موضوع الرسالة .

- حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في الدراسات النحوية والصرفية، وكان عنوان الرسالة (جهود الفخر الرازي في النحو والصرف) .

- يعمل الآن أستاذاً مساعداً في جامعة الملك عبد العزيز بجدة .



مكتبة الطالب الجامعي

مكة المكرمة - العزيزية

مدخل جامعة أم القرى - ص.ب ٦٧٤٧

هاتف : ٥٥٦٦١٧٠ - ٥٥٧٣٢١٠

٤١٥،٢

هـ م ظ

السعر ٢٦ ريال